

عثمان محمد البشري

النزاع المسلح في دارفور وقائه واحداث



A
962.7
B6228n

النزاع المسلح في دارفور

وقائع واحداث

إعداد الأستاذ:
عثمان محمد البشري



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

265441
الكتاب
الناشر



يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها، من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

الفصل الأول

تمهيد

مؤتمر حسكنيته

ليبيا ومؤتمر حسكنيته

مؤتمر عبد الواحد بجبل مرة

إجتماع القادة العسكريين بمعسكر السنيط

الفصل الثاني

معارك مني ضد معارضي اتفاقية ابوجا

معركة ام سدر الاولى

معركة بير مزه الاولى

معركة بير مزه الثانيه

الفصل الثالث

جذور الازمة بين الحكومة التشادية والحكومة السودانية.

دخول حركة العدل والمساواة المعادلة

حركة العدل والمساواة واتفاقية ابوجا

معركة أم سدر الثانيه

قوات محمد نور التشادي ومعركة الوخايم

خزان كارياري

معركة كارياري.

الفصل الرابع

جبهة الخلاص الوطني
جبهة اسمرأ
مؤتمر أمراي
انفراط العقد
منابر التفاوض
مؤتمر طرابلس
مؤتمر أروشا.
مؤتمر جوبا
مؤتمر سرت.

الفصل الخامس

عملية الذراع الطويلة
دعوه الرئيس التشادي لتوحيد فصائل الزغاوة
العدل والمساواة وفصيل مني
العدل والمساواة وفصيل الوحدة
مؤتمر طرابلس لتوحيد الحركات
دعوة الحركات الموجودة في طرابلس الى الدوحة
مؤتمر القاهرة لتوحيد الحركات
مؤتمر أديس أبابا لتوحيد حركة التحرير
مؤتمر الكفرة

الفصل السادس

الدوحة مقرا لمفاوضات سلام دارفور
خروج فصيل الوحدة من منبر الدوحة
وثيقة الدوحة لسلام دارفور
حركة العدل والمساواة الموقعة على السلام بالدوحة.
البرتوكول الخاص بحركة العدل والمساواة السودانية
على مختلف مستويات الحكم وباستيعاب قواتها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الهداء

الى كُل أم فقدت ابنها بلا عودة
والى كُل طفل فقد أباه في خضم النزاع الدامي في دارفور،
الى الَّذِينَ عاشوا تجربة الحرب الاليمه. وعاشوا تفاصيل
أحداثها.
الى أولئك الجنود المجهولين المغرمين بحب هذا الوطن،
الى كُل مَنْ أخلص لهذا الوطن،
الى أجيالنا القادمة من الابناء والاحفاد،
اليكم جميعا اهدي هذه الوقائع
مع خالص سُكري وتقديري.

المؤلف

تقديم

((1))

هذا الكتاب بفصوله الستة هو أول كتاب يقدم صورة حقيقية لحركات التمرد المسلحة بدارفور من واقع المعيشة الميدانية الحقيقية التي عاشها كاتبه مع هذه الحركات وهو في مواقع القيادة المتقدمة لهذه الحركات منذ انضمامه اليها في مايو من عام (2003)م، وعندئذ لم يتجاوز عمرها السنتين، وقد ساعده على احتلال هذه المواقع المتقدم في القيادة رغم انه لم يكن من مؤسسي هذه الحركات في نشأتها الاولى، انه في الاصل سياسي لديه خبرة معتبرة في مجال السياسة اذ كان رئيس لحزب المؤتمرات الشعبية في ذلك الوقت الى حين خروجه، وكان قائدا سياسيا من المؤسسين لحركة اللجان الثورية بليبيا، وقبلها كانت له مشاركة فاعلة في النشاط الياسي للجبهة الوطنية المتحدة التي ظلت تسعى لأسقاط نظام الخامس والعشرين من مايو وقد كان في تلك الفترة قريبا من المرحوم الشريف حسين الهندي القائد الميداني الفعلي للجبهة الوطنية التي احتلت العاصمة في يوليو (1976) وظل معه الى حين وفاته، وقبل ذلك فانه قد تخرج في كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم في سبتمبر عام (1976). اذن هو عند انضمامه لهذه الحركات كان له نضج سياسي وخبرة عملية وتأهيل علمي متقدم كما كان ذا خبرة قتالية فعلية اكتسبها خلال عمله مع الجبهة الوطنية المتحدة والجبهة الشعبية الاشتراكية بقيادة الاستاذ عبدالله زكريا، ثم اللجان الثورية، وقد كان قائدا لاحدى هذه التنظيمات ((القوى الثورية العربية السودانية)) لفترات طويلة، ورغم انه كان رئيسا شرعياً معترفا به من قبل نظام الانقاذ، وكان نشاطه السياسي في اطار هذه الشرعية المعترف بها، باعتبارها معارضة سياسية تسعى لأصلاح النظام بالوسائل السلمية وتحقيق التبادل السلمي للسلطة، الا ان الاجهزة الامنية نوت اعتقاله وارسلت فريقا منها مدججا بالاسلحة لاعتقاله بمنزله بالصالحة من اطراف أم درمان، الا انه لحسن حظه لم يكن موجوداً بالمنزل، فاتصل به أحد افراد اسرته بالهاتف عندما شاهد القوة تحيط بالمنزل من كل جانب وكان هو عندئذ في طريقه الى المنزل، فغير الطريق الى منزل أحد أصدقائه فبات به تلك الليلة وغادر الخرطوم صبيحة اليوم التالي الى حيث توجد هذه الحركات التي كان على علم بمواقعها في ولاية شمال دارفور.

((2))

ان الوصف التفصيلي الدقيق الذي قدمه الكاتب لما دار في مؤتمر حسكينة وما ترتب عليه من اختيار مني اركو مناوي رئيساً لحركة تحرير السودان مما أدى الى انشقاق حركة التحرير الى حركتين تحت نفس الاسم، احدهما بقيادة مني أركو والاخرى بقيادة عبدالواحد محمد نور، ومن الواضح ان تكوين الاخيرة جاء نتيجة لمؤتمر جبل مرة الذي تم عقده بعد مؤتمر حسكينة المشار اليه في حين انها كانت حركة موحدة برئاسة عبدالواحد محمد نور والمرحوم عبدالله ابكر بشر القائد العام لقواته المقاتلة وعند وفاته آلت القيادة العامة لقوات الحركة لمني، وهذا الوصف التفصيلي يؤكد ان نشأة هذه الحركة كانت لاسباب ليست سياسية محضة كما يؤكد ان عناصرها المؤسسة هم شباب متحمسين محدودي التعليم، وقد يكون بعضهم امياً الا انهم كانوا شديدي الاحساس بالصراعات المتكررة منذ أواخر السبعينات وطوال عقد الثمانينات من القرن الماضي بين المزارعين المحليين، بالمناطق الشمالية والغربية لاقليم دارفور وبين البدو والزغاوة وخاصة جماعات الابالة الذين تأثرت مراعيهم التقليدية في هذه المناطق بسبب الجفاف والزحف الصحراوي، فاصبحوا يمارسون ضغطاً شديداً على المناطق الزراعية والمزارعين بهذه المناطق وذاك يجعل هذه المزارع بما فيها من غلال وحدائق للفواكه بانواعها مرعي لابلهم وان تعرض لهم المزارعون بالطرده والاذى تصدى لهم الرعاة بالقتل الجماعي واحراق القرى بهدف اجبارهم على الجلاء من هذه المناطق التي يريدونها مراعي لمواشيهم. وفي مقابل ذلك فان هؤلاء المزارعين المحليين يلجأون الى حرق المراعي بمساحات وأسعة من حول قراهم ومزارعهم لاجبار الرعاة للابتعاد عن هذه المواقع.

أما الفصل الثاني فقد أورد تفصيل المعارك التي قادها القادة الميدانيون لحركة مني ضد الجماعات التي انفصلت عن الحركة بعد مؤتمر حسكينة، وهم كانوا عض القادة الميدانيين لهذه الحركة قبل مؤتمر حسكينة بمن فيهم مؤلف الكتاب، وكل ما دار في هذين الفصلين يؤكد نشأة الحركة بالصفة التي وردت في الاسطر السابقة والاسباب المذكورة

ولعله من المفيد التأكيد على هذا الذي ذهبنا اليه الى مقال كتبته تحت عنوان ((هل دارفور في الطريق الى التدويل)) وتم نشره في صحيفة ألوان بتاريخ مارس عام (2003) وجاء في ذاك المقال ان مؤتمراً لقيادات قبيلة الفور عُقد بمنطقة نرتتي بغرب جبل مرة تحت اشراف الفريق أول ابراهيم سليمان وآلي ولاية شمال دارفور ورئيس الية حفظ الامن وبسط هيبة الدولة بولايات دارفور وذلك في أغسطس من العام (2002)م وقد ناقش هذا المؤتمر أمر المليشيات التي كانت موجودة في قمة جبل مرة وأوصى بالوصول الى هذه المليشيات واقناعها بوضع السلاح سلميًّا. وقد ضم ذاك المؤتمر كل قيادات قبيلة الفور التنفيذيين والادارة الاهلية واعترفت القيادات المجتمعة بوجود هذه المليشيات بقمة جبل مرة، وان سبب تكوين تلك المليشيات وصعودها الى الجبل هو تعرض هذه القبيلة واراضيها وممتلكاتها للاعتداءات المتكررة من عناصر بعض القبائل العربية وهي تحرق القرى حرقاً كاملاً ومنظماً وتدمر الموارد من المزارع والجناين تدميراً شاملاً. وقد شكل ذاك المؤتمر لجنة منه بقيادة بعض الشراطي للصعود الى قمة الجبل لمناقشة قيادة تلك المليشيات لاقناعها بالنزول والجنوح الى السلام، إلا ان قادة هذه المليشيات رفضت الاستجابة لهذه اللجنة بل قتلت أحد قادتها وتعرضت للآخر بالضرب المبرح والاهانة وأصفاة عناصرها بالوصولية والانتهازية ومناقفة السلطة والتضحية بحقوق المواطنين واوضح ان هذه المليشيا تضم عناصر من قبائل اخرى غير قبيلة الفور وهي من بعض البطون من قبيلة الزغاوة وجاء في ذات السرد انه بعد مؤتمر نرتتي والاشارة التي وردت فيه بوجود عناصر من من قبيلة الزغاوة بمنطقة كرنوي ضمن هذه المليشيا، شكل المرحوم ادم يعقوب بتوجيه من الفريق أول ابراهيم سليمان لجنة برئاسة المرحوم علي تور الخلا والمرحوم العمدة آدم سالم من منطقة كرنوي، وقد ذهبت هذه اللجنة الى جبل مرة والتقت بقيادة هذه المليشيا وذاك في شهر سبتمبر من عام (2002)م وهي أول لجنة تصل الى هذه القمة وتأتي بالمعلومات المباشرة عن هذه المليشيا ودوافعها ومطالبها للجنوح نحو السلام. ونفرد فيما يلي هذه الاسباب بشيء من التفصيل كما جاء في تقرير تلك اللجنة وقد استخلصنا منه الآتي:-

1/ الاعتداءات المتكررة وبصورة مخططة ودقيقة وعنيفة بهدف الاستيلاء على الارض بعد استئصال سكانها واجبارهم على النزوح النهائي نحو المدن، وقد

تكرر ذلك وبذات القوة ودقة التخطيط من جماعات بدوية سريعة الحركة بواسطة الخيول والجمال وفي أماكن متفرقة بعدة محافظات بالجبل وما حوله وعلى مدى زمني طويل دون ان تكون هناك مقاومة جادة وراعدة من السلطات المسؤولة. 2/ ترتب على هذه الاعتداءات المتكررة وبصورتها العنيفة هذه ان قرى عديدة بهذه المناطق قد اختفت من الوجود واصبحت أماكنها التي كانت عامرة بها قاعاً صفصفاً، واصبح حرم القرى التي كانت تحيط بها مزارعها وبساتينها المتنوعة الثمار من كل الاشكال مراعي للابل والاغنام (وبالطبع تم كل هذا بعد قتل المئات من سكان هذه القرى) بصورة جماعية عنيفة وحرقتهم في بعض الاحيان مع مساكنهم وهم بداخلها أو حولها، والاستيلاء على كل ما يملكون من مواشي وأموال أخرى قابلة للنقل والترحيل.

3/ وترتب على كل ذلك ان الكثيرين من سكان هذه المناطق قد نزحوا الى المدن أو صعودا الى الجبل بعد ان فقدوا الكثير من ذويهم واهليهم وكل ممتلكاتهم، فاصبحوا فقراء مشردين بعد ان كانوا منتجين مستوري الحال ويوفرون للمدن الكثير من احتياجاتها الغذائية.

4/ ان المآلات الكلية لهذا المخطط والرؤية المستقبلية المستبصرة لغاياته البعيدة هي افراغ السهول والوديان بمنطقة جبل مرة ومحافظات الفور الاخرى ذات الموارد الطبيعية الغنية من سكانها وتغيير نمط استغلالها من الزراعة الى الرعي وان تؤول هذه الاراضي بوضع اليد الى هذه الجماعات البدوية الراعية مع ملاحظة ان هذه الجماعات المعتدية لا تشكل الا مجموعة أقلية صغيرة من المجموعات العربية بدارفور، هي تلك المجموعات التي لا تمتلك (حواكيراً أو دياراً) بدارفور بحكم توغلها في البداوة ودوام التنقل عبر التاريخ وجماعات أخرى تشكل أقلية أيضاً هي المجموعات العربية حديثة النزوح من الجارة تشاد وهي تبحث عن مستقر لها فيه شيء من الثبات والاستقرار النسبي وهذه المجموعات التشادية تقوم بالاغارة والحرق والتدمير والسلب تعزيزاً وتعصيماً للمجموعة الاولى وبتحريض منها لتحقيق ذات الهدف المذكور اعلاه وهو الاستيلاء على الارض بعد استئصال سكانها أو اجبارهم على النزوح، وهناك فئة ثالثة تشارك في هذه الاعتداءات تتكون من مجموعات متعددة لقبائل صغيرة ذات اصول عربية بعيدة وهذه المجموعات تعايشت مع قبائل الفور بهذه المناطق منذ مئات السنين في سلام ووثام واختلاط في

الانساب والاعراق والثقافات بل حتى في السحنات والملاح اذ اصبحوا لا يتميزون بشيء من هذه الاشياء من السكان الاخرين بل ان لبعضهم حواكير صغيرة بهذه المناطق ورغم ذلك فان بعض عناصر هذه القبائل الصغيرة والمتعايشة مع قبيلة الفور اصبحت جزءاً من عناصر الشغب والاثارة والاعتداءات الغشومة، وهناك فئة رابعة وهي جماعات ذات روح بدوية متقلبة تتحرك من بعض الاحياء الشعبية لولاية الخرطوم ومن بعض نواحي ولايات كردفان والولايات الاخرى وتتجه نحو المناطق المعنية لتزيدها اشتعالاً وتزيدها اضطراباً لان هذه الاجواء العكرة توفر لها المناخ المناسب للسلب والنهب لتحقيق اهدافها في جمع المال الحرام. وجاء في ذات التحليل ان بعض هذه الجماعات القبلية المتقلبة لا انتماء لها لقبائل دارفور ولكنه بحثاً عن المال بالوسائل الجاهلية .

((4))

وتطرق الحديث الى البعد الخارجي لهذه الحركة في ذلك الحين وهو اغسطس من عام (2002م) كما جاء في رواية المرحوم علي احمد تور الخلا والمرحوم العمدة ادم سالم ، فقد اكدت هذه الرواية ان ليس لهؤلاء المتمردين حين التقتهم اللجنة في ذلك الوقت اي بعد خارجي بالرغم من ان بعض المحاولات قد بذلت لاستقطابهم لهذه الجهة او تلك اذ ان بعض عناصر المعارضة الخارجية حاولت استغلال هؤلاء المسلحين على ان يكونوا الجناح العسكري لها بالداخل وارسل الدكتور شريف عبدالله حرير نائب رئيس الاتحاد الفيدرالي مندوباً منه هو ابن عمه ومعه اربعة اخرين وزودهم بكمرات فيديو لتصوير نشاطهم المسلح وقد مكث هذا المندوب معهم عدة اشهر لم يستطع ان يضم اليه افراد اكثر من اصابع اليد الواحدة وهو في ذروة نشاطه الاستقطابي الذي كان مرصوداً طلب منه قادة المسلحين اختيار احد امرين اما الانضمام اليهم والبقاء معهم بالجبل ليقاوم في صفوفهم باعتباره عنصراً منهم وهم يرحبون بذلك أو مغادرة الجبل ، وان لم يفعل هذا ولا ذاك فان التصفية الجسدية هي الخيار الثالث النافذ هو ومن معه من العناصر التي وفدت معه أو تلك التي انضمت اليه وقد فضل المغادرة بمن معه. وتحدث المقال عن المنشورات التي كان يصدرها المسلحون باسم (جيش تحرير دارفور) فقال ان هؤلاء المسلحين اعترفوا بانهم سمون انفسهم بهذا

الاسم في مقابل الاسم الذي سبق ان عرضه عليهم مندوب الدكتور شريف حرير في محاولة لاحتوائهم تحته الا انهم رفضوا ذلك رفضاً باتاً ، بل ابدوا رأياً مغرماً في السلبية بالنسبة للمعارضة الخارجية واصفين اياها بمعارضة الخمسة نجوم، وان عناصرها هي عناصر عميلة للجهات التي تستضيفها وتقوم بتمويلها وان عناصرها ذاتية واناوية لا تفكر الا في ذاتها ومصالحها الشخصية وبالتالي لا رجاء فيها حتى تساعد على تخليص اهلهم وذويهم وممتلكاتهم من الابداء التي يتعرضون لها. ونفس الرأي السالب يوجهونه تجاه السياسيين من انصار الحكومة اذ يرون فيهم انهم انتهازيون ووصوليون لا تتجاوز مساعيهم ذواتهم ومصالحهم الخاصة، وانهم يتسمون بالضعف والخزلان تجاه قضايا اهلهم وبالتالي فهم غير جديرين بالثقة فيهم من اجل حل هذه المشاكل. وجاء في المقال ان لجنة المرحوم تور الخلا اكدت ان هؤلاء المسلحين بجبل مرة لا يخوضعون لتأثير اي جهة سياسية محلية أو خارجية وانهم في معظمهم اميون، والمتعلمين منهم لا يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية الا نفر قليل منهم حديثي التخرج من الجامعات وهم في مجملهم يعتبرون انفسهم ثوار لتحرير اهلهم من الظلم والابادة المذكورة وانهم يزعمون ان عناصر نافذة بالنظام هي وراء تحريض العناصر المتقلبة التي تقوم بالسلب والنهب والحرق والتدمير وذلك لتحقيق اهداف خفية ومشبوهة وبالتالي هم لا يثقون في هذه العناصر ويرون انها هي وراء الانفلات الرهيب في دارفور في الآونة الاخيرة.

((5))

وعن مطالب المسلحين جاء نقلاً عن لجنة تور الخلا هي كما يلي: —
أ/ التعويض العادل والمجزي لما فقده من أرواح بشرية وممتلكات منقولة وغير منقولة ومرجعيتهم في مطالبهم هذه الصحيح منها والزائف هي مضابط الشرطة ووثائق مؤتمرات الامن والتعايش السلمي السابقة، حيث أكدوا بأن أي ادعاء بالحقوق بالنسبة لهم لا يثبت من خلال الوثائق انهم يتنازلون عنه بطيب خاطر ولا يطالبون به مرة أخرى ابداً .

2/ وانهم يطالبون بردع هؤلاء المتقلبين وايقافهم عند حدهم وبسط هيبة الدولة وبسط الأمن وإشاعة العدالة بين الجميع بدون تمييز .

3/ وأبدى هؤلاء المسلحون استعدادهم الكامل لوضع السلاح والنزول من الجبل ان تمت الاستجابة لمطالبهم وفقاً لشروطها الواردة أعلاه بل أبدوا أكثر من ذلك استعدادهم لوضع خبرتهم في التعامل مع السلاح تحت إمرة الحكومة لتستخدمها حيث تريد في مكافحة النهب المسلح أو تعزيز القوات النظامية .

4/ قد تم تضمين هذه المطالب في تقرير مكتوب سلمه المسلحون لهذه اللجنة وقامت بدورها بتسليم هذا التقرير لسيادة الفريق أول ابراهيم سليمان ووالي ولاية شمال دارفور ورئيس آلية حفظ الامن وبسط هيبة الدولة بولايات دارفور، وأكدت اللجنة ان سعادة الفريق أول ابراهيم سليمان يرى ان التعامل الارشد مع هذه المشكلة هو التعامل السياسي المحسوب مع ضبط الانفلاتات الامنية، وانه في سيل ذلك اتخذ وسائل عديدة للوصول الى الاهداف الامنية التي حددها ومن بين ذلك تنفيذ مقررات مؤتمر نرتتي المشار اليه سابقا وكذلك مؤتمر كاس لبعض القبائل العربية المتأثرة بهذه الاحداث أو المشاركة فيها. وفي اطار تحقيق هذا تم ارسال لجنة الادارة الاهلية بقيادة الشرتاي يوسف الذي تمت تصفيته من هؤلاء المسلحين.

وجاء في مقال تحليلي آخر بعنوان (قراءة في توصيات مداولات ملتقى القيادات التشاوري بالفاشر نشرته صحيفة الوان بتاريخ (2003/3/12)م ان مراكز النفوذ بنظام الانقاذ الوطني رفضوا الاستجابة لمطالب هؤلاء التي ارتضاها وقبل بها سعادة الفريق أول ابراهيم سليمان رئيس الآلية ورفعها الى أجهزة الدولة العليا للتقرير بشأنها توطئة لتنفيذها، اذ ان التنفيذ يتطلب مبالغ مالية لا تملكها الآلية، ولا ولاية شمال دارفور، وبدلاً من الاستجابة لمطالب حملة السلاح مارست مراكز النفوذ هذه ضغوطاً على قيادات قبيلة الفور الموالية للمؤتمر الوطني بمناطق الاحداث لاجبارها على انزال ابناء القبيلة المنتمين الى هؤلاء المسلحين، فاستجابت هذه العناصر القبلية الى الضغوط، فعبأت وسلحت أفراد من شباب القبيلة وطلبت منهم الصعود الى قمة الجبل وانزال المسلحين بالقوة الا ان هذه التجربة فشلت فشلاً زريعاً، وترتب عليها ان بعض هؤلاء المسلحين الذين قد شرعوا في النزول من الجبل حسب الاتصالات غير المباشرة التي كان يجريها معهم الفريق أول ابراهيم سليمان رئيس الآلية عبر لجنة تور الخلا وغيرها ان عادوا الى قمم جبل مرة مرة أخرى وترتب على هذه العودة رفضهم لأي اتصال بقيادات القبيلة المحلية وهو ما ادى الى تصفية الشرتاي يوسف ثم رفعوا سقف مطالبهم فصاروا يطالبون بازالة المظالم

عن دارفور وضرورة اشراكها في صنع القرار والتوزيع العادل للثروة القومية بل اخذوا في التعبئة والتجنيد للانضمام اليهم ووجدوا القبول في اوساط الشباب الذين يعانون من البطالة والاحباط ، كما بدأت اتصالات من أكثر من جهة خارجية تتم معهم وتجد منهم قبولاً، كما ان بعض العناصر الأكثر تعليماً قد صعدت الى الجبل وانضمت الى هؤلاء المسلحين واصبحوا يستدرجون السلطات بهدف التدخل العسكري في هذه المشكلة لأن ذلك قد يستدعي تدخل المجتمع الدولي لحماية مواطني دارفور أسوة بما حدث في منطقة جبال النوبة.

علماً بأن عدد هؤلاء المسلحين لدى التقائهم بلجنة المرحوم تور الخلا والعمدة ادم سالم لا تتعدى بضعة مئات قليلة من العناصر وكلهم يتحركون راجلين ما عدا قيادات قليلة منهم تتحرك بالخيول والحمير وقد ترتب على محاولة انزالهم بالقوة المسلحة ان عناصرهم المنتمية الى قبيلة الزغاوة قد نزلت بالفعل من قمة الجبل واتجهت الى بعض المواقع بديار الزغاوة بالمناطق الشمالية لدارفور وكان عمر الحركة المتمردة لدى كتابة تقرير هذه اللجنة هو عشرة شهور قامت خلالها بعمليات عسكرية فقط احدهما على رئاسة محافظة غرب جبل مرة وهي مدينة ((قولو)) والاخرى هي عملية استهدفت سرية من قوات الاحتياطي المركزي كانت متمركزة في منطقة طور جنوبي جبل مرة، وكان الهدف من هاتين العمليتين، هو الاعلان عن نفسها واطهار قوتها العسكرية.

((6))

عند نزول العناصر المسلحة من ابناء الزغاوة من قمة جبل مرة بعد محاولة الانزال الفاشلة المشار اليها ولجوءهم الى بعض المناطق الشمالية من ولاية شمال دارفور وهي جزء من ديار الزغاوة، اخذت مجموعات من الشباب الأكثر تعليماً وعلى قدر من الوعي السياسي بالانضمام اليهم وكان صاحبنا كاتب هذا المقال هو احد هؤلاء الذين التحقوا بهذه الحركة في هذه الفترة في مايو عام (2003)م وقد شهدت هذه الفترة عدة معارك بين الحركة والقوات المسلحة، وترتب على هذه المعارك تدخل السلطات التشادية للتوسط بين هذه الحركة والحكومة السودانية بهدف الوصول الى إيقاف هذه المعارك وتحقيق السلام بدارفور، فتم عقد المفاوضات بأبشي

لجولتين ثم انجمينا ونتيجة لمخرجات مفاوضات أبشي الاولى عقدت هذه الحركة أول مؤتمر لها في (2003/10/15) م بقرية قارسلبا بضواحي مدينة كرنوي وقد سميتها وثائق الحركة بأنها منطقة محررة وكان الاستاذ عثمان محمد البشرى كاتب هذا الكتاب رئيس هذا المؤتمر كما كان عضواً فاعلاً في مفاوضات أبشي وانجمينا، ونجد ضمن وثائق هذا المؤتمر وثيقة سمتها الحركة (مبادرة الحوار مع القوة السياسية السودانية، وقد ضمننت تلخيصاً لأهم محتويات هذه الوثيقة في مقال بعنوان (مفاوضات أبشي وانجمينا الى أين) الحلقة (2) في جريدة ألوان بتاريخ (2003/12/23) م وجاء في ديباجة تلك الوثيقة الآتي:—

استناداً الى الفقرة الثانية من أهداف حركة تحرير السودان الواردة في ميثاقها، والتي تنص على إقامة نظام ديمقراطي راسخ يشارك فيه جميع أهل السودان، يجيئ انعقاد هذا المؤتمر لتبني الحوار مع القوة السياسية السودانية للوصول الى اتفاق حد أدنى يحقق شروط بناء السودان جديد تسوده العدالة والشفافية والحكم الديمقراطي الراشد المستند على احترام حقوق الانسان واحترام التعدد والتنوع في السودان، وقد احتوت هذه الوثيقة اضافة الى هذه الديباجة على الاعلان الختامي لمؤتمر قارسلبا المذكور، وجاء في الفقرة الثانية من هذا الاعلان انه انعقد بحضور وفود المناطق التي سماها المحررة ووفود القبائل التي عددها وهي الرزيقات والفلاتة والميدوب والفور والمساليات والزغاوة والمسيرية جبل والتنجر، والادارة الاهلية في المناطق المحررة، حسب قول الوثيقة ووفود الداخل والخارج، وجاءت الفقرة الثالثة، انه تمت مناقشة محاور التفاوض بموضوعية وعمق وشمول استعداداً للجولة الثانية من مفاوضات أبشي. وقد تبني المؤتمر بالاجماع الحوار كوسيلة استراتيجية لتحقيق الحل السياسي السلمي لقضايا الصراع في السودان. وجاء في الفقرة الرابعة ان المؤتمر ادان ما أسماه نظام الخرطوم لعدم التزامه الكامل ببنود الهدنة الموقعة في أبشي(1) خصوصاً في مجال نشر قواته، ومنع وصول الاغاثة، ومواصلة اعتداءات الجنجويد والقصف الجوي على المدنيين العزل والقرى الآمنة، أما الفقرة الخامسة فقد تضمنت شكر المؤتمر للامم المتحدة لسعيها واهتمامها بقضايا دارفور وإعلان مبادرة دارفور الخاصة بتاريخ (2003/9/15) م وخص بالشكر مبعوث الامن العام للامم المتحدة للشؤون الانسانية (مستر فوم فرانسيلين ونسق برنامج دارفور الكبرى بالامم المتحدة (مستر دانيال كرسنوفر) كما شكر المؤتمر

الولايات المتحدة الامريكية ممثلاً في مدير معونتها مستر روجر وندر، وخص بالشكر أيضاً الاتحاد الاوروبي ممثلاً في حكومتي بريطانيا والمانيا وشدد على ضرورة دخول كل من الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي كمراقبين من أجل الازمة السودانية، وأقر المؤتمر مبدأ الحوار مع القوى السياسية السودانية وناشد جميع أهل المناطق المهمشة الالتفاف حول حركة تحرير السودان ودعمها ومساندتها من اجل بناء السودان جديد مؤسس على العدالة والديمقراطية والمساواة وناشد المؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية وحكومة خادم الحرمين الشريفين وجمعيات الدعوة الاسلامية، للمساهمة في إعادة بناء ستمائة مسجد وخلوة تم أحراقها في دارفور .

وأهم شيء جدير بالملاحظة ان هذه الحركة سمت نفسها في هذا الاعلان (حركة وجيش تحرير السودان) بدلا من الاسم السابق الوارد في تقرير لجنة المرحوم تور الخلا. والملاحظة الثانية ان الاعلان تحدث عن مجموعة من القبائل قد حضر مندوبون عنها في هذا المؤتمر وهي تكاد تشمل معظم قبائل دارفور الكبيرة. والملاحظة الثالثة هي احتواء الاعلان ما سماها مبادرة الحوار مع القوى السياسية السودانية بهدف الوصول الى اتفاق حد أدنى يحقق بناء السودان جديد متحد معافي من امراض الجهوية والعنصرية والمحاباة واحترام حقوق الانسان. ويدل كل هذا دلالة واضحة على الاثر السياسي الفاعل الذي أحدثه انضمام العناصر المستنيرة والاعلى تعليماً بمن فيهم صاحبنا مؤلف هذا الكتاب، الى هذه الجماعات المسلحة بعد نزولها من قمة الجبل وانتشارها في بعض المناطق الجغرافية بولاية شمال دارفور، الا ان هذا الوعي السياسي المتقدم ظل نظرياً في الوثائق المكتوبة وفي منتديات الحوار الخارجية ولم يترجم في أرض الواقع بعد اتفاقية أبوجا وتوابعها وكذلك اتفاقية الدوحة، إذ جاءت اتفاقية ابوجا بنفس العناصر المؤسسة للحركة في بداياتها باعتبارهم هم قمة السلطة الانتقالية، فتمسكت تلك السلطة بمفاهيمها الاولى وبالتالي ظل وضع دارفور كما هو بل ازداد سوءاً، وجاءت اتفاقية الدوحة بسلطة اقليمية على رأسها دكتور في الادارة ومدرسا لها سابقاً في جامعة الخرطوم، وكان حاكماً لاقليم دارفور في حكومة حزب الامة بقيادة السيد الصادق المهدي، وقد كان موظفاً بالامم المتحدة قبل اختياره رئيساً لحركة التحرير والعدالة، ثم رئاسة السلطة الاقليمية، وكل هذه المزايا كان مرجوا فيها ان تجعل من هذه السلطة ورئاستها أحسن حالا من التي سبقتها، ولكن لسوء

لجولتين ثم انجمينا ونتيجة لمخرجات مفاوضات أبشي الاولى عقدت هذه الحركة أول مؤتمر لها في (2003/10/15)م بقرية قارسلبا بضواحي مدينة كرنوي وقد سميتها وثائق الحركة بأنها منطقة محررة وكان الاستاذ عثمان محمد البشري كاتب هذا الكتاب رئيس هذا المؤتمر كما كان عضواً فاعلاً في مفاوضات أبشي وانجمينا، ونجد ضمن وثائق هذا المؤتمر وثيقة سمتها الحركة (مبادرة الحوار مع القوة السياسية السودانية، وقد تضمنت تلخيصاً لأهم محتويات هذه الوثيقة في مقال بعنوان (مفاوضات أبشي وأنجمينا الى أين) الحلقة (2) في جريدة ألوان بتاريخ (2003/12/23)م وجاء في ديباجة تلك الوثيقة الآتي:—

استناداً الى الفقرة الثانية من أهداف حركة تحرير السودان الواردة في ميثاقها، والتي تنص على إقامة نظام ديمقراطي راسخ يشارك فيه جميع أهل السودان، يجيء انعقاد هذا المؤتمر لتبني الحوار مع القوة السياسية السودانية للوصول الى اتفاق حد أدنى يحقق شروط بناء السودان جديد تسوده العدالة والشفافية والحكم الديمقراطي الراشد المستند على احترام حقوق الانسان واحترام التعدد والتنوع في السودان، وقد احتوت هذه الوثيقة اضافة الى هذه الديباجة على الاعلان الختامي لمؤتمر قارسلبا المذكور، وجاء في الفقرة الثانية من هذا الاعلان انه انعقد بحضور وفود المناطق التي سماها المحررة ووفود القبائل التي عددها وهي الرزيقات والفلاتة والميدوب والفور والمساليات والزغاوة والمسيرية جبل والتنجر، والادارة الاهلية في المناطق المحررة، حسب قول الوثيقة ووفود الداخل والخارج، وجاءت الفقرة الثالثة، انه تمت مناقشة محاور التفاوض بموضوعية وعمق وشمول استعداداً للجولة الثانية من مفاوضات أبشي. وقد تبني المؤتمر بالاجماع الحوار كوسيلة استراتيجية لتحقيق الحل السياسي السلمي لقضايا الصراع في السودان. وجاء في الفقرة الرابعة ان المؤتمر ادان ما أسماه نظام الخرطوم لعدم التزامه الكامل ببنود الهدنة الموقعة في أبشي(1) خصوصاً في مجال نشر قواته، ومنع وصول الاغاثة، ومواصلة اعتداءات الجنجويد والقصف الجوي على المدنيين العزل والقرى الآمنة، أما الفقرة الخامسة فقد تضمنت شكر المؤتمر للامم المتحدة لسعيها واهتمامها بقضايا دارفور وإعلان مبادرة دارفور الخاصة بتاريخ (2003/9/15)م وخص بالشكر مبعوث الامين العام للامم المتحدة للشؤون الانسانية (مستر فوم فرانسيلين ونسق برنامج دارفور الكبرى بالامم المتحدة (مستر دانيال كرسنوفر) كما شكر المؤتمر

الولايات المتحدة الامريكية ممثلاً في مدير معونتها مستر روجر وندر، وخص بالشكر أيضاً الاتحاد الاوروبي ممثلاً في حكومتي بريطانيا والمانيا وشدد على ضرورة دخول كل من الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي كمراقبين من أجل الازمة السودانية، وأقر المؤتمر مبدأ الحوار مع القوى السياسية السودانية وناشد جميع أهل المناطق المهمشة الالتفاف حول حركة تحرير السودان ودعمها ومساندتها من اجل بناء سودان جديد مؤسس على العدالة والديمقراطية والمساواة وناشد المؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية وحكومة خادم الحرمين الشريفين وجمعيات الدعوة الاسلامية، للمساهمة في إعادة بناء ستمائة مسجد وخلوة تم أحراقها في دارفور.

وأهم شيء جدير بالملاحظة ان هذه الحركة سمت نفسها في هذا الاعلان (حركة وجيش تحرير السودان) بدلا من الاسم السابق الوارد في تقرير لجنة المرحوم تور الخلا. والملاحظة الثانية ان الاعلان تحدث عن مجموعة من القبائل قد حضر مندوبون عنها في هذا المؤتمر وهي تكاد تشمل معظم قبائل دارفور الكبيرة. والملاحظة الثالثة هي احتواء الاعلان ما سماها مبادرة الحوار مع القوى السياسية السودانية بهدف الوصول الى اتفاق حد أدنى يحقق بناء السودان جديد متحد معافى من امراض الجهورية والعنصرية والمحاباه واحترام حقوق الانسان. ويدل كل هذا دلالة وأضحة على الاثر السياسي الفاعل الذي أحدثه انضمام العناصر المستنيرة والاعلى تعليماً بمن فيهم صاحبنا مؤلف هذا الكتاب، الى هذه الجماعات المسلحة بعد نزولها من قمة الجبل وانتشارها في بعض المناطق الجغرافية بولاية شمال دارفور، الا ان هذا الوعي السياسي المتقدم ظل نظرياً في الوثائق المكتوبة وفي منديات الحوار الخارجية ولم يترجم في أرض الواقع بعد اتفاقية أبوجا وتوابعها وكذلك اتفاقية الدوحة، إذ جاءت اتفاقية أبوجا بنفس العناصر المؤسسة للحركة في بداياتها باعتبارهم هم قمة السلطة الانتقالية، فتمسكت تلك السلطة بمفاهيمها الاولى وبالتالي ظل وضع دارفور كما هو بل ازداد سوءاً، وجاءت اتفاقية الدوحة بسلطة اقليمية على رأسها دكتور في الادارة ومدرسا لها سابقاً في جامعة الخرطوم، وكان حاكماً لاقليم دارفور في حكومة حزب الامة بقيادة السيد الصادق المهدي، وقد كان موظفا بالامم المتحدة قبل اختياره رئيساً لحركة التحرير والعدالة، ثم رئاسة السلطة الاقليمية، وكل هذه المزايا كان مرجوا فيها ان تجعل من هذه السلطة ورئاستها أحسن حالا من التي سبقتها، ولكن لسوء

حظ السودان ودارفور خاصة فانها لم تقل سوءاً عن السلطة السابقة بل واصبحت دارفور خلال فترتها أكثر بؤساً واشد تعاسة وخاصة النازحين واللاجئين ، وهذه الصورة أوضحها الكتاب بصورة طيبة.

أما فصول الكتاب من الثالث الى الرابع والخامس فهي تتحدث عن جذور الازمة بين الحكومتين السودانية والتشادية ودور هذه الازمة في تقوية وتعزيز حركة العدل والمساواة وتكوين جبهة الخلاص والمعارك التي خاضتها ثم تفرق وتلاشى اثرها والمعلومات التي افردتها الكتاب في هذا الصدد تعتبر جديدة للقارئ الذي كان يتابع معارك هذه الحركة ثم اختفاءها دون سبب وأضح ، كما تبين هذه المعلومات التناقضات الدخلية الاثنية والايولوجية حتى بين هذه الحركات التي تتكون معظم عناصرها بمن فيها القيادية من قبيلة واحدة وهي قبيلة الزغاوة ، الشيء الذي يؤكد ان توحيد هذه الحركات تحت قيادة واحدة يكاد ان يكون مستحيلاً ، كما تحدثت هذه الفصول عن المتعطلين بدول الاغتراب البعيدة والقريبة الذين وجدوا في هذه الحركات بقياداتها القتالية ذات التعليم المتواضع والوعي السياسي المدني، مجالا لممارسة الوصولية والانتهازية الرخيصة بهدف كسب ثقة هذه القيادات ورضاها حتى تتم الاستعانة بهم في المفاوضات وورش العمل التي يتكرر انعقادها في عواصم العالم الغربية والبعيدة لمناقشة قضية دارفور بهدف الوصول الى حل مرض لها ، وقد استمرت هذه العناصر الانتهازية الوصولية المتبطلية هذه المفاوضات وورش العمل وجعلت منها وسيلة لكسب العيش الرخيص عالية على البلاد المستضيقة، وقد أوضح الكتاب هذه الظاهرة بصورة لا مزيد عليها، مما يدعو الى قراءة الكتاب قراءة شاملة بهدف الوقوف على المثالب العديدة التي ترتبت على ظاهرة التمرد، بهدف معالجة هذه الظواهر، وعدم السماح بتكرارها مرة أخرى ، باعتبار أنها لا تشكل فضيحة وعاراً لدارفور فقط، بل هي تشكل فضيحة وعاراً للسودان بأجمعه، أضف الى ذلك محاولات دول الجوار البعيدة والقريبة المتكررة لتوحيد هذه الحركات لخدمة أهدافها هي في المقام الاول، وما قضية دارفور بل والسودان الا ذريعة للوصول الى هذه الاهداف المنشودة الشيء الذي استعرضه الكتاب بصورة كافية تساعد على الوقوف عنده بهدف الوصول الى معرفة الحقيقة، كما عالج الكتاب في هذه الفصول ظاهرة تجنيد الاطفال صغار السن في هذه الحركات والاثر السلبي لهذا التجنيد في سلوك واخلاقيات الاطفال، وهم في جملتهم من الفاقد التربوي، مما شكل خسارة على

السودان كله لا خسارة على دارفور فحسب.

أما الفصل السادس والاخير فهو خاض بمفاوضات الدوحة وما انتهت اليه، وعموماً فان هذا الكتاب جدير بالقراءة الجادة لمعرفة حقيقة هدف الحركات والنزاع المسلح في دارفور وما ترتب عليه من نتائج كارثية بهدف المعرفة الحقيقية لهذه المشكلة وعلاج سلبياتها علاجاً شاملاً حتى لا تتكرر في مناطق أخرى من السودان

الاستاذ الطيب ابراهيم عيسى
العاشر من مارس 2015م

الفصل الأول

مقدمة

مؤتمر حسكينة

ليبيا ومؤتمر حسكينة

مؤتمر جبل مرة

اجتماع القادة العسكريين بمعسكر السنيط

مقدمة:

إن المشكلة في دارفور عندما كانت في بدايتها كان من الممكن أن تُحل بالجهود المحلية وهي ليست عصية على حكمة أهل السودان وزعماء عشائره الذين كانوا يتابعون الوضع عن كثب ويناشدون من على البعد الاطراف المتصارعة بالتحلي بالصبر، ولكن السلطة الحاكمة لم تشركهم في الامر، بل إستبعدت دورهم وجصرت محاولات التهديته في القبائل ذات الصلة بالصراع وفي منسوبيها الأقربين، وتلك بالطبع كانت نظره قاصره، فالمشكلة ليست محدوده المكان وإنما آثارها تنعكس على الجميع، فهي مشكلة السودان في دارفور، وهي ليست منحصره في الاقليم الذي يدور فيه الصراع فقط. فالسودانيون جميعهم يتشاركون تداعيات الحرب في كل موقع يتواجدون فيه، ومن لم يشترك فيها مباشرة يدفع ثمن الطلقة التي يُقتل بها أحد الطرفين المتحاربين، إذ لا سبيل للفصل بين تأثيرات القضايا الوطنية الكبرى على مواطني البلد الواحد، فالجميع متأثر حتى وإن تفاوتت النسب. ولهذا فإن الجهد الجماعي كان مطلوباً وهو أكثر قدرة على إيجاد الحلول إذا ما قُدر للنظام أن يتعامل بشفافيه مع الازمة، ولكن للأسف السلطة إحتكرت لنفسها القوة والحكمة معاً، حيث سخرت القوة العسكرية في غير موضعها ولم تمنح فرصة لفعاليات المجتمع السوداني بما فيها المجالس التشريعيه ومجلسها الوطني الجامع للمساهمة في إستنباط معالجات للازمة في بواكيرها، كما إن المحاولات الوفاقية الاخرى مثل اتفاقية أبشي في سبتمبر من العام (2003) وهي مبكره جداً لم تجد سنداً لها على المستوى الوطني، إذ ظلت الاتفاقية شأنًا خاصاً بين السلطة التنفيذية وأجهزه أمنها التي لم تخرج من مسلماتها المعروفة التي تدمغ كل من لا ينتمي اليها بالخيانة العظمى، ولذلك لم تحسن التصرف مع متغيرات الاحداث وتعطي الاتفاقية بعدها الشعبي الواسع. لقد تعاملت معها تعامل المتفوق على قبيلة في ميدان المعركة التي تمكّن فيها من إمتلاك عناصر النصر النهائي على خصمه، فإعتبر نفسه صاحب اليد العليا التي لا تقبل التسويات ذات البعد الثنائي فتعطي المغلوب حق المحافظة على ماء الوجه، فأبحروا بالنظام عكس التيار وإنساقوا وراء وهم الانتصار الكاذب وصموا أذانهم عن الحديث القاصد والنصح الراشد فضاعت الحلول من بين أيدينا وهي كانت ميسوره في ذلك الزمان عندما كان الامر محصوراً في أوعيته الداخليه ((تمرد مبتدئ و سلطة متمكنه)) قادره على

تسخير إرادته مجتمعها إذا تواضعت آنذاك، واشركتها في امر الإصلاح و الى حين إتفاق أبشي تعتبر المشكلة في بداياتها والوفاق كان ممكناً.

أضعنا فرصة لقاء الفاشر وأضعنا فرصة إتفاق أبشي والسلام في الحالىن كان قريب المنال ثم بدأنا نبحت عنه في مشارق الارض ومغاربها وللأسف لم نأخذ العبر من ماضي التجربة عندما لاحت فرصة للسلام في ابوجا، وفرص أخرى في إتفاقيات مماثلة في الصراعات التي دارت في أجزاء مختلفه من الوطن.

إن إتفاقية أبوجا رغم ما فيها من ثغرات و نقائص بينه، إلا أنها مثلت مدخلاً لحل مشكلة دارفور إذا ما قدر لموقعيها أن يكونوا على قدر المسؤولية الملقاه على عاتقهم تجاه القضية وتجاه أهل دارفور وتجاه السودان إجمالاً والنظام أيضاً غرته القسمة الضيزى فاسرف في التطرف ضد الرافضين له.

لقد كانت الغاية واضحة في بداية الإنطلاقه وإلى ما بعد الإنتصارات الباهره التي عززها دعم أهل دارفور بمواقفهم المساندة للحركة، عندما كان الصوت موحداً، والدعوة شامله. ولكن بعد غياب القائد الفعلي للحركة (عبدالله أبكر بشر)، إتخذ الوضع بُعداً آخر وتشعبت مقاصد الأطراف التي أضحي الأمر بيدها بعد ذلك الغياب المفاجئ، وبما أن إتفاق أبوجا جاء إنتقائياً، رفضه الرافضون وهم كثر بمبرراتهم، والفصيل الأقوى عسكرياً الذي وقع عليه الإختيار كان بحاجة إلى بصيره للتعامل مع متطلبات الموقف، لأن الإتفاق بدأت مقاومته من قبل أن يجف مداد التوقيع عليه، وذلك مؤشراً كان ينبغي على الأطراف الموقعة أن تتعامل معه بحنكه وحصافه، إذ أن الخطاب اللاحق بعد الإتفاق كان جارحاً ومستفزاً ولعب دوراً كبيراً في تصعيد حده المقاومه وتركه روح الإنتقام وإثاره دوافع التحدي والتربص به لإسقاطه.

فالخطاب الجاف المعادي والمتحدي للرافضين لم يكن موفقاً بأي حال من الاحوال في ظرف كان يتطلب حكمة وتبصراً على الأقل حتى لكسب بعض الوقت أو تحييد بعض من الرافضين بالموعظه الحسنه والقول اللين، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، لا من الحكومة ولا من الطرف الآخر الموقع على الاتفاقية الذي جاء إلى القصر بعقليه الأدغال، حيث إن البندقية وحدها كانت العامل الحاسم في التعاطي مع القضايا بعكس منطق الدولة الذي تمثل الغلظه فيه جانباً ضئيلاً من عناصر الإدارة المتعدده الأغراض، والتي لا تستخدم إلا وفق ضوابط وفي ثوب من حرير بعكس ما كان سائداً في الأدغال التي يتطاير منها الشرر في كل الأوقات ولأوهن الأسباب.

أن أصحاب أبوجا لم يهيئوا أنفسهم للتعامل مع الوضع الجديد، حيث إن وفد المقدمه الذي كان من المفترض أن يكون الوجه المشرق للحركة القادمه والعنوان الواضح المستوعب للمرحله الجديدة وهو يحمل شعار التحرير، كان المطلوب منه أن يكون كذلك، مظهراً وسلوكاً، وقد أقبل عليه الناس بترحاب كبير وشوق شديد ورغبه صادقه في المساعدة والتعاون، ولكن وفد المقدمه ليته كان وفد المؤخره ويفسح المجال لغيره، ربما يكون أكثر إستبصاراً وتقديراً للمسؤوليه، فمن ظاهر الممارسه التي وجدت فيها عاهرات الخرطوم مبتغاهن، طمرت قضية دارفور، لأن المشهد هناك في فندق القرين فلتج (Green Village) قد أعطى الإنطباع العام عن ضحاله حاملي شعار التحرير، وقد تبين أن ما كان يخشاه النظام في الأدغال هو أوهن من خيط العنكبوت في شوارع الخرطوم و في أزقتها التي تاه فيها الكثيرون من عضويه وفد المقدمه الذي كان ينتطره الناس، يحمل أشواقهم وآمالهم العراض ويزف إليهم بشرى الإنعتاق من ليل التهميش الطويل الدامس الظلام.

لقد فوجئ الناس و أهل دارفور بالمشهد السلوكي لأعضاء وفد المقدمه الذين تم تصنيفهم إلى فئتين: فئة مدركه، جلبتهم المصلحه للحركة في خواتيم أعمالها في مؤتمر حسكيتيه وما بعده وإنساقوا وراء أهدافهم عندما وجدوا لذلك سبيلاً بعيداً عن أي التزام بعهد سابق. والفئه الثانيه مقاتلين ومقاتلين فقط، عديمي الخبره والتعليم، دورهم في عضويه الوفد هو مجرد استراحه محارب لأخذ قسط من الراحة وبعض من ملذات الحياه - إن وجدت - كان بعضهم لم تطأ قدماه الخرطوم من قبل وهو يحلم بمائها البارد ومراقدها الوثيره. مثل هؤلاء همومهم - كأي جندي - محصوره في تحقيق رغباتهم الذاتيه، وهم مجرد مقلدين للذين هم أكثر درايه بشؤون (البندر) من كبار رجالات وفد المقدمه الذين شغلتهم اهتماماتهم الخاصه عن تحمل مسؤوليه قضايا أهل دارفور، وخاصه العائدين من الخارج الفاشلين في دول المهجر الذين ذاقوا مرارة الحرمان هناك، ولم يأخذوا من تلك المجتمعات سوى الفرديه وحب الذات، فعادوا إلى السودان بنهم ليس له مثيل، وهذا صادف هوى بعض القادة في النظام الذين حصروا تفكيرهم في الإنتقام والإستيعاب وتشويه صورته المعارضين، إذ لا يعقل أن تخصص أموال مؤسسه السلطه الجديدة في دارفور خارج دوره المحاسبية ولا تخضع للمراجعه القانونيه ولا يُعترف بها، حيث تضخ الأموال لمفوضيات السلطه التي تعمل كجزر منفصله بلا رقيب وبلا حسيب ورائحة الفساد قد أركمت الأنوف

بعلم الدولة وتحت بصرها، لدرجه أن الوظيفة في سلطة دارفور الإنتقالية وتوابعها من المفوضيات تُوصف بأنها خير من الإغتراب في مشارق الأرض ومغاربها، فالعمل في مرافق سلطة دارفور الإنتقالية أفضل من الهجره إلى أمريكا وخير ألف مرة من المغامرة للعمل في دول الخليج، والفساد بالطبع لا يلد إلا فساداً أكثر منه، وهكذا سارت الأمور وفق تلك المعطيات، فلا السلطة الإنتقالية أدت دورها رغم عدد القوى العاملة الهائلة - ولا مفوضية التعويضات عوضت أحداً ولا مفوضية إعادة الإعمار عمرت بيتاً غير بيوت العاملين فيها ومستشاري رئيس السلطة المقربين.

إن التوظيف الأمثل للموارد هو مفتاح حلول الأزمات، وما توافر لاتفاقية أبوجا من إمكانيات ودعم خارجي في بداياتها كان يمكن أن يحدث أثراً في دارفور في مجالات عدة، إذا ما توفرت الإرادة والوعي للفصيل الموقع على اتفاقية أبوجا وعلى الحكومة أيضاً التي تضخ المال لمؤسسات سلطة دارفور الإنتقالية بلا حساب، وموقف الحكومة اللامبالي بما يدور في أروقه مؤسسات دارفور الاقليمية، فهي شريك أساسي في إضعاف اتفاقية أبوجا، ومن ثم القضاء عليها بشكل كامل في إمتحان الفعل اليومي الذي خلا من الانجازات الكبيرة التي كان ينتظرها أهل دارفور، لعدم وجود الخطة الواضحة والقوة الدافعه المتحفزه لإحداث التغيير.

إن ضخ الأموال لمؤسسات السلطة بتلك الصورة العشوائية هو فساد مزدوج، اشترك فيه المانح والمتلقي بوعي وإتفاق متقن، وكل طرف قام بدوره في الحفاظ على استمراريه الأوضاع بذاك الشكل المشين، وظلت دارفور نسياً منسياً.

إن حركة (مني) الموقعة على إتفاق أبوجا كان عليها أن تلعب دوراً مهماً في استتباب الأمن في دارفور، وتساعد الحكومة على إستقرار الأوضاع هناك إذا ما وفقت وضعها الجديد، من حركة عسكرية إلى حركة سياسية، تلعب دوراً اجتماعياً في تصحيح أوضاع الأقليم، وهذا بالطبع لا يكون بالعنف الذي برعت في استخدامه عندما كانت في الأحرار، فالسلام الذي وقعته يحتاج إلى بعد نظر وبصيره نافذه ومعامله الناس بالتي هي أحسن على مستوى دارفور بشكل عام، وعلى مستوى الرفاق الراضين لإتفاق أبوجا بشكل خاص، وكان كل ذلك ممكناً إذا ما خلصت النية وتوافرت الإرادة، بإعتبار أن الإتفاق ملك لجميع أهل دارفور، ولا يخص فصيل (مني) وحده. تلك كانت المهمة الغائبة على رئيس السلطة الإنتقالية. كان عليه أن يعامل الذي بينه وبينه عداوة كأنه ولي حميم. تلك هي مهمة القادة الإستثنائيين الذين يستطيعون

النهوض بمجتمعاتهم مهما كان حجم الإبتلاء كبيراً، ولكن ولسوء حظ دارفور جاءت الاتفاقية وبالأعلى عليها، فهي لم تهتم بإعادة لاجيء أو نازح ولا بترتيب أوضاع أحد، ولم تسع من موقع السلطة النافذة لأيقاف نزيف الدم في دارفور؛ ليس بمنطق القوة الغاشمة ورد الصاع صاعين للراضين تقليداً للمنطق السابق الذي إنتهجته الحكومة ولم يوصلها إلى نتيجة، وكان على (مني) أن يسلك منهجاً آخر انطلاقاً من علاقته بالفصائل الراضية وتخير المداخل الصحيحة للحوار معهم، بعيداً عن صوت السلاح وآثاره المدمره، والعامل من اتعظ بغيره، فإخضاع الراضين بالسلاح ليس حلاً، والحكومة رغم قدراتها العسكرية اللا محدوده رضخت للتعاطي مع (مني) والتوافق معه بعيداً عن استخدام السلاح وفرض الرأي بالقوة، فمني بدلاً من علاج الأمر بطريقه مختلفه عن استخدام العنف، وقع هو في نفس الخطأ الذي سبقته إليه الحكومة في إخضاع الخصوم بالقوة، وبسط هيبتها على كامل تراب شمال دارفور وبعبارة مشابهه لتلك التي أوردت الرئيس البشير جريده الإبادة الجماعية عندما طلب من قواته تسليمه المنطقة خاليه، فمني أيضاً طلب من رافضي اتفاقية أبوجا الإستسلام وتسليم كل شيء له علاقة بالمظهر العسكري من سلاح ومركوب وملبس، وحتى الأحذية العسكرية كانت ضمن القائمة التي يجب تسليمها لقوات (مني) أو الرحيل من شمال دارفور بشكل كامل، لأن المنطقة لا تحتل سلطتين، تماماً كما فعل النظام من قبل، وهو في فعلته هذه قد وضع الناس أمام تحدٍ خطير، الإستسلام أو الرحيل أو التصفية، ومداهمه قوات (مني) لفصيل (دكتور صالح) في معسكر (مو) واعتقاله للقائد (سليمان مرجان) الراض لأتفاق أبوجا، تلك كانت أمثلة واضحة للعالمين ببواطن سلوك (مني) وبطائنه التي لا تعرف غير قهر الخصوم وإخضاعهم إلى سلطانها العشوائي.

عندما أطلق بعض قادة (مني) تلك التصريحات الجارحة أمام لجنة للوساطة قادمة من الخرطوم لتسوية الخلاف بين (مني) ورافضي اتفاقية أبوجا من أبناء الزغاوة، علمنا بأن موضوع التسوية لم يكن وارداً في سياسات (مني) ولا في عرفة السائد، وكانت لجنة الوساطة مجرد مدخل لنقل التصريح المشين، وقد إستوعب الراضون لإتفاق أبوجا الرسالة وما كان منهم إلا الإستعداد للمواجهه التي هي آتية لامحالة، إذ أن وفد الحلول الوسط هو مجرد مهله لإسترخاء الخصوم حتى تأتي ساعة الحسم التي أعد (مني) قواته لها من قريب ومن بعيد، وهو في موقفه هذا، لم يستجب

لنصح الناصحين من عقلاء قاداته الذين كانوا ضد المواجهة بين الرفاق مهما تباعدت المواقف وعز الخصام، وإذا كانت في الحرب فائده، فيكفي النظام مآلاتها المخرجه ونتائجها المروعة التي أجبرته لقبول التسوية، بعد أن كانت التصفية الكاملة هي شعار الغالب والخطه المعتمده لمواجهه المتمردين، رغم صيحات العقلاء الرافضه لدق طبول الحرب في دارفور والتحذير من آثارها السالبة على الإقليم بأكمله، وهو شيء لن تراه العين إلا بعد حدوثه، والنظام لم يضع في حساباته معسكرات اللجوء والنزوح التي هي النتيجة غير المباشرة للحرب المباشرة، وهو ما حذر منه عقلاء القوم العالمون بمجمل نتائج الحروب، وهي متشابهه في كل مناطق العالم التي ابتلاها الله بمثل ما ابتليت به بلادنا في بدايات هذا القرن الحادي والعشرين، وبما أن إتفاق أبوجا جاء مكملاً للبروتوكولات التي سبقتها، وهي وقف إطلاق النار والبروتوكول الإنساني وفتح المعابر لإنسياب السلع للمواطنين وفتح الطرق التجارية وحرية الأنشطة الإنسانية، فمن البديهي أن يكون توقيع الفصيل المقاتل على اتفاقية السلام متضمناً ما سبقه من إتفاقات من لدن إتفاق أبوشي الى أبوجا وأهمها تثبيت وقف إطلاق النار الذي هو المدخل الحقيقي الى السلام، فإذا كانت الحرب مستمره بوتيرتها المعهودة فما هي فائده إستيعاب موظفين في الخرطوم دون بذل أي جهد لإعادة لاجيء أوتسوية أوضاع نازح أو تحقيق إستقرار على الأرض الذي هو الغاية الأساسية من الإتفاق الذي بموجبه سمح للمتمردين، التجوال بأسلحتهم في شوارع العاصمة، ولو وظف هؤلاء جهودهم للإستقرار في دارفور لكانت النتيجة مشرفه ولإستطاع الناس هناك جني ثمار الإتفاق سلاماً يطمئنون به على الأرض، والنظام هنا غير ملام إذا أعطى الفرصة كاملة لرئيس السلطة الانتقاليه الخاصة بدارفور أن يستخدم مهاراته ويساعد الحكومة على فرض الإستقرار في المنطقة بما يراه مناسباً، فالحكومة كان يهمها أن تتوقف الحرب في دارفور وتساوى أوضاع النازحين، وتركت لرئيس السلطة الانتقاليه تخيير المداخل للوصول الى تلك الغاية، وقد صادف اختيار مني للحرب مدخلاً للسلام هو النظام الذي تجرع مرارة الهزائم في دارفور، ولذلك لم ينصح مني بعدم اللجوء للحرب لأنها غير مضمونه، ولكن دافع الإنتقام طغى على التفكير الراشد الذي ينبذ العنف ويسعى الى السلام بالكلمة الطيبة والمعشر الحسن. كان ذلك ممكناً اذا بذلت الحكومة جهداً في هذا الإتجاه ولم تستجب لعاطفة الإنتقام التي زكاها رئيس السلطة الانتقاليه الذي سقى جنوده من

نفس الكأس الذي شرب منه جنود النظام خلال مسيرة الحرب الطويلة. ولو فكر مني قليلاً لما لجأ الى الحرب مرة أخرى وهو الذي كان يشتكي من ظلم النظام وتعديه على دياره وأهله، وهو يعلم أن الذي نوى محاربتهم لهم ديار ولهم أهل ولهم دافع لمقاومه الظلم أنى كان مصدره، ومنى الآن رئيس للسلطة في دارفور وجزءاً أصيلاً من النظام، ومع ذلك لم يتغير شيء بالنسبة لهؤلاء، فالحرب بالنسبة لهم لم تضع أوزارها بعد، بل إن الظلم عليهم قد تضاعف؛ من النظام ومن ذوي القربي رفاق الأوس القريب، وهم قد استعدوا لذلك بهمم عاليه وعزيمة اقوية وإرادة صلبة لا تلين، فهم مازالوا على الفطره الأولى لم يترجلوا من صهوات جيادهم حتى الآن ولم يقتربوا من شواهد البنيان ولم يذوقوا طعم نواعم المراقده، بعكس الذين دخلوا القصر وتنسموا عبير نيله الفواح. وفي كل الأحوال، المحارب المحترف لا يهدد بصوت السلاح ولا بخطورة المواجهة فتلك من أبجديات النزال، وقد اندلعت الحرب مرة أخرى أكثر شراسه وأشد ضراوه، كل يحاول تحقيق مبتغاه وأهل دارفور هم الخاسر الأكبر، والحكومة لم تحقق شيئاً من اتفاقها الإنتقائي مع فصيل مني، واستمر نزيف الدم وتقاطر الناس إلى معسكرات النزوح واكتظمت معسكرات اللجوء بدوله تشاد. تلك كانت محصلة إتفاق أبوجا على واقع مواطني دارفور. أما الأموال التي صُرفت على السلطة الإنتقاليه ومؤسساتها في الخرطوم فقد امتصتها مصارف العاملين عليها في أحياء الخرطوم الراقية ولم يصل ريعها حتى الى الأحياء الطرفيه التي هي بحاجة إلى من يقيها شر انتظار سقيا الحمير التي لا تروي من الظمأ، وهي وسيله موغله في التخلف لازمتهم في الريف وأبت إلا أن تكون هي أداتهم الوحيدة للمحافظة على الروح العزيزه الغاليه في الخرطوم والتي لولاها لما استطاع سكان الأحزمه الطرفيه من البقاء في العاصمة مواطنين من الدرجة الثانيه ولكن في كل الاحوال الظروف التي دفعت الناس للقبول بهذا الوضع هي إنعدام البدائل في الريف وبالمقارنه هنا الوضع أحسن. فالمواطنة من الدرجة الثانيه خير من العيش خارج دائرة العصر الذي يعيشون فيه بلا ماء ولا تعليم ولا صحه ولا مال ولا راحة بال.

عاد فرقاء أبوجا الى المربع الاول يلعن بعضهم بعضاً، فالاعوام الخمسه لم تزدهم الا تباعداً، فعاد مني الى غابته مغاضباً، وبدأ النظام البحث عن شريك جديد لمعالجه الازمة مع الاحتفاظ ببضع نفر من اركان أبوجا تأكيداً على رمزيتها، والملاحظة الجديده بالاهتمام هي العلاقة بين الطرفين الموقعين على اتفاقية ابوجا الحكومة السودانية

وحركة التحرير فصيل مني، لم تكن وديه منذ البداية، فالسيد مني مكتبه في القصر الجمهوري ومستشاروه المقربون من الحركة الشعبية المتطرفين الذين حددوا وجهتهم من قبل إجراء استحقاق حصاد نيفاشا الانتخابي، وأسباب العودة الى المربع الاول هي ان لكل طرف تفسيره الخاص للاتفاقية، فالحكومة تطالب بالترتيبات الامنية لضم ما صلح من جنود الحركة للقوات النظامية ومني من مؤيدي النموذج النيفاشي وهو المشاركة في السلطة والاحتفاظ بكامل قواته وعتاده في الادغال، إنه شريك في السلطة في الخرطوم وحليف إستراتيجي للحركة الشعبية وهذا لا يستقيم عقلا الامر الذي ادى الى تباعد الموقفين والعودة الى المربع الاول.

مؤتمر حسكينة وانهار مشروع التحرير

لا يختلف اثنان في أن مؤتمر حسكينة مثل نقطة البداية لإنهيار مشروع التحرير الكبير وأضاع فرصة تحقيق مطالب أهل دارفور وإعادة التوازن لمسيرة أداه الحكم في البلاد.

صحيح، لقد كانت هناك خلافات عميقة بين مني وعبد الواحد ولفتره طويله ممتده من بعد رحيل عبدالله أبكر المفاجئ، وأثناء تلك الفتره، لقد كان عبد الواحد أكثر تصالحاً من مني في بعض المواقف، حتى إنه في أبوجا- رغم الخلافات الظاهرة- كان يترك الفرصة لمني لكي يوقع على البرتكولات التي تم الإتفاق عليها في أبوجا، وفي تقديري، كان ذلك موقفاً نبيلاً يستحق الإشادة، وكان المأمول مناجنة المصالحة التي تشكلت في أسمرأ أن تزيل أسباب الخلاف وتعيد الأمور إلى نصابها، إلا أن إرادته الطرفين في الفراق كانت أقوى من رغبات المخلصين الحادين على مصلحه الحركة، وسنه الحياه تؤكد بأن الخلافات مهما كانت عميقة، يمكن إيجاد حلول لها إذا خلصت إرادته أطراف النزاع للوصول إلى تسوية، ولكن عندما يقف خلف القضية تأمر، فإنه يستحيل علاجها، لأن المتاريس تتوالى تباعاً، كلما انحلت عقده، يُفَرَّخ مصنع التأمر عقداً أخرى بديله، وهكذا صار الأمر مع محاولات وحدة التحرير، فكل إتفاق يتم التوصل إليه تجتمع مجالس التخريب من كل طرف وتستنبط حججاً بديله تنسف قواعد الإتفاق وفي أقل من أربع وعشرين ساعة يعود المتخاصمان إلى مواقفهما المتباعده، وتجذاجنة الوساطة نفسها مجبره على تكرار محاولة الإصلاح وبذل جولات مكوكيه مضنيه لإقناع الطرفين للموافقه على مبدأ الحوار مجدداً، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل وفرض الأمر الواقع بقطع خطوط التلاقي بين الطرفين، وفريق (مني) كان يصبر على الإنقسام وعدم العودة الى وضع يكون فيه مني الرجل الثاني، من ثم كان الإصرار على اتخاذ خطوه تأكيديه تعزز شرعيه الإنقسام، وكان ذلك في حسكينة، ورغم نصح الناصحين مضت خطه التقسيم الى مداها، وكانت ليبيا أكثر المعارضين لمؤتمر حسكينة على الصعيد الدولي، وحذرت مني بالصوت العالي بأن نتيجة المؤتمر هي الإنشقاق الذي يمثل مباشرة إضعاف للقضييه، ومهما كانت هشاشه العلاقة بين قطبي الحركة: عبد الواحد ومني، فإن المحافظة على ذلك الوضع أفضل من الإنقسام البائن الذي سيقضي على أي أمل

للأصلاح وسيزيد الوضع في دارفور تعقيداً، وليس لأحد مصلحه في ذلك، بما فيها دول الجوار التي تتطلع لحل عاجل في دارفور خوفاً من آثار الصراع العابرة للحدود، وهي نتيجة لا تخطئها العين المبصرة، فالحرب كالحريق اذا لم يتم اخماد ناره بسرعة فان دائرته تتسع باستمرار، سنه في الكون ماضيه لا تتبدل. بالرغم من كل النداءات المتحفظة، فقد مضت خطه مني، أو قل هو ومن كان يقف وراءه وفق ما كان مرسوماً لها أن تكون، والإلتزام في حسكنيته في أقصى شرق دارفور موقع للحشد، وما يزيد الأمر غرابه أنها كانت آمنة، بل أكثر أماناً من مناطق كثيرة في السودان خارج دائرة الصراع، والشئ الوحيد الذي كان يعكر صفو بعض المؤتمرين هو فرق ((مني)) الامنية التي كانت ترصد تحركات المتحفظين على قيام المؤتمر، والتحقيقات التي تجرى لمن تشك في عدم رضائه بما يدور في المؤتمر خاصة اذا قدم المرء مداخلة لم تعجبهم أو لم يفهموا مدلولها، وهذا هو الغالب الأعم، فالتحري العسير هو مصير كل من لا يعجبهم قوله، وفي قاعه المؤتمر يتفحصون الوجوه للنفاذ الى اعماق المشكوك في ولائهم لمني أو تحفظهم على نتائج المؤتمر التي باتت معلومة للجميع، وهي تعميم مني رئيساً للحركة، خاصة بعد تملل كثير من عضويه الحركة على المداولات ومستوى القمع الذي كان يجري هناك، ورغم أن عضويه المؤتمر تم الإعداد لها بعنايه فائقه، ومن مناطق النفوذ والولاء ورغم التهريب لم يحصل مني على أكثر من 60% من الأصوات. لقد كان هو المرشح شبه الوحيد في ساحه المنافسة، وذلك بفضل القيود التي وضعتها رئاسه المؤتمر والإجراءات المشدده لمن يريد أن يترشح وخاصة بعد ظهور ارهاصات بطرح اسم عبد الواحد، وقد وجدت تلك الإشاعه استحساناً من قيادات بارزه، فخشي مني من أن يفقد السيطرة على الأمر، فصدر قانون انتخابي عاجل مفاده بأن من يريد أن يترشح لرئاسه الحركة عليه أن يتقدم بطلب بخط يده لرئاسه المؤتمر ويكون حاضراً، اذ أن التمثيل هنا مرفوض تماماً، ولا يجوز لإحد أن يكتب طلباً نيابه عن أحد، وكان الغرض من ذلك هو تحقيق أمرين:

الأول: القضاء على امكانية ترشيح عبد الواحد وابعادة تماماً من دائرة الصراع على السلطة، اذ أن القانون لا يتيح لمن لم يحضر المؤتمر حق المنافسة أو التصويت، وبذلك الإجراء العجيب طويت صفحة ادخال عبد الواحد في المنافسة، ولولا استدراكهم للأمر وفتحت الفرصة لترشيح عبد الواحد، فان حظه من الفوز كان

عظيماً وسينقلب السحر على الساحر ويكتوي بما صنعه يده. والمثل الدارفوري يقول ((السم الما قتل سيدوا حرام)).

الثاني: تخويف كل من يريد أن يترشح للرئاسه وخاصة أولئك الذين لهم حظوظ في الفوز، اذا ما وضعت موازين المؤهلات والعطاء في الحسبان، ومني لا يملك كثيراً منها، الأمر الذي استوجب تلك الإجراءات الجائره، وأنا وجاموس بعد أن تم ترشيحنا من قبل بعض المؤتمرين وتمت تثنيه الترشيحات تنازلنا بخط أيدينا من الترشيح لرئاسه الحركة وفقاً للقانون الصادر من غرفه العمليات، وكل منا له حساباته الخاصة، ولكني متأكد من أن القاسم المشترك الذي جمع بين موقفي أنا هو الخوف من الفتنة التي يعقبها صراع مسلح، وهو كان قاب قوسين أو أدنى اذا أصرنا على مواقفنا ولم تتنازل عن الترشيح، اذ أن لكل فريق منا مناصريه و مؤيديه، خاصة ونحن نعلم تصرفات مني وتهوره وقسوته. كما أننا من منطلق آخر لم نرَ فائده في الصراع على السلطة في أمر محسوم سلفاً وقد تم الإعداد له بشكل كامل بوقت طويل، ونحن في وضع يجب الا نسمح لأنفسنا بأن نزع بأهلنا وبالحركة في موقف آخراضافة لما هي عليه من انشقاق حسمت خطواته بانقلاب كان من الممكن ألا يكون أبيض اذ ما عقدنا العزم على السير قدماً في طريق منافسه مني على منصب قيادة الانقلاب، وهو لا يتورع في الذهاب الى أبعد مدى من أجل الإستحواذ على رئاسه الحركة بمؤتمر أو بغيره. لهذه الأسباب بادرنّا بكتابه التنازل عن المنافسه على المنصب الأول بخط أيدينا وقدمناه للمنصب، رغم أننا لم نرشح أنفسنا بل تم ترشيحي من قبل بعض المؤتمرين وتمت التزكيه دون أن يكون لي يد في ذلك، وكذلك الأخ جاموس، وكان من الممكن أن يتم الإعتذار ونحن جلوس على مقاعدنا أو قيام في أماكننا دون الحاجه الى أعباء جديدة، ولكن القانون الطارئ فرض علينا أن نمهر وثيقة الإعتذار بأيدينا، بل ونسلمها بأنفسنا لرئاسه المؤتمر تأكيداً على استيعابنا للأمر الصارم والنأي بأنفسنا من عواقبه الوخيمه. لقد تعاملنا مع الموقف بالمنطق العسكري: نفذ الأوامر ومن ثم الإحتجاج لاحقاً، لأننا عندما تم الدفع بأسمائنا لم نكن على علم بذلك، وقبلت لجنة الترشيحات وأكملت اجراءات التزكيه المطلوبه لتعزيد الترشيح، وكل ذلك تم مشافهه، ثم جاء القانون الطاغية لسد أي ثغره للمفاجأه، وقد طبق علينا بأثر رجعي وقبلنا به مكرهين. تلك القوانين والإجراءات تصدرها لجنة خاصة بمتابعه مداولات المؤتمر، وكل معضله قانونيه أو اجرائيه أو امنية تعترض

سير المؤتمر يصدر قانون فوري كايح للعوائق يزيل أسبابها من الطريق بالترهيب ويفسح المجال لمواصله فصول المسرحية.

إن الأخ ابراهيم أحمد ابراهيم (لودر) رئيس المؤتمر يتحمل الوزر الأكبر في هذا الصدد، لأن الإجراء الأخير أبعد شبح الديمقراطية عن المؤتمر وقيد خيارات الناس وتحركاتهم، ورئيس المؤتمر ابراهيم (لودر) يعلم هذا- وهو الرجل الباحث عن الديمقراطية- فلماذا يرضى لنفسه أن يداس عليها بالأقدام وتزهق روحها على يديه، ونحن هنا لا نلوم ركاب المحطة الأخيره الذين لا علاقة لهم بالنضال ولا بميادينهم ولا بتضحيات الشباب، وإنما جاءوا اليها متكالبين تكالب الضباع الجائعة على الفريسه ابتداءً برئيس اللجنة السياسية وإنهاءً برئيس الدائر القانونيه. أمثال هؤلاء لا تثريب عليهم اذا لعقوا حذاء مني للوصول الى مبتغاهم وهي الدراهم التي خاب ظنهم من الحصول عليها في بلاد المهجر الواسعة سواء القادم من دول الخليج أو من الدول الغربيه أو أولئك الذين أرهقهم العوز في ليبيا. جميعهم قادم من هناك صفر اليدين ووجدوا في مني ضالتهم المنشوده، إلا اثنين قدما من الخرطوم مباشرة تدبيراً أم مفاصله، العلم عند الله، علي حسين دوسة عضو المجلس الوطني عن دائرة نيالا شمال لم يقدم استقالته والتحق بالحركة في مؤتمر حسكنيته والمحامي عبد العزيز سامي التحق في مؤتمر حسكنيته وتم ضمه الي الوفد المفاوض . هذين الشخصين لم يطل غيابهما عنها ورغم ذلك فانهما كانا أحرص الناس للوصول سريعاً الى الميس (نقطه النهايه في السباق)، وقد عادا اليه بالفعل كما كان مخططاً. أما بقيه الرهط فكان مني هو طوق نجاتهم بلا استثناء، لا يهتمهم انقسام حركة أو ضعفها وقادوا مسيرة التضليل، يسبحون بحمد الرجل بتشنج وحماس قادوه الى مطاف أبوجا، وقد كان العرض العسكري الباهر زاد من سقف الغرور، وهو أمر مؤسف، فلو كان السلاح وحده قادراً على حل جميع المعضلات لما استطاع مني أن يقيم معسكره في حسكنيته القرية المكشوفه في شرق دارفور، ونحن الى الآن نسأل لماذا لم يعترض النظام على قيام المؤتمر هناك ويهاجم المؤتمرين كما هاجمت قواته مؤتمر أمراي، البعيده من المركز، في أقصى شمال دارفور؟ أيهما أقرب الى مركز سلاح الطيران: حسكنيته في شرق دارفور أم أمراي في الشمال هناك؟ اسئله عديده تحتاج الى إيضاحات، وسوف تمضي الأيام وحتماً سوف ينكشف المستور ذات يوم، وحتى ذاك الحين، سوف تظل الشكوك تحوم حول طبيعه مؤتمر حسكنيته. على كل حال، إن كان للنظام دور في

ذلك، فقد أجاد فن اللعب بمهاره فائقه، وإذا لم تكن له يد في ذلك، فالظروف قد لعبت في صف الرئيس الجديد بامتياز قل أن يتكرر مثله في أماكن أخرى، وقد انعكست نتائج مؤتمر حسكنيته مباشرة على طاوله المفاوضات في أبوجا، إذ إن الحديث أصبح يوجه الى ثلاث رؤوس بدلاً من رأسين، وثلاث حركات بدلاً من حركتين، وللحقيقه والتاريخ، فإن انقسام التحرير كان فآل خير لحركة العدل والمساواة التي كان وجودها اسماً في أبوجا، ولولا الإنشقاق لظلت في هامش المفاوضات، ولكن انقسام التحرير أضعف الطرفين: مني وعبد الواحد، ووجدت حركة العدل والمساواة موقعاً وسط المتخاصمين، واستناداً الى تلك المحصله، جاءت نتائج أبوجا كارثيه على الجميع. جولة واحدة بعد الإنشقاق تم فيها التوقيع على اتفاق أبوجا للسلام من قبل الطرف الأحدث على طاوله التفاوض، والنتيجه منسجمه مع خطه تقسيم الحركة ومن ثم إضعافها. ولا يشك أحد بأن الضعف أصاب جسد دارفور كلها والسودان أيضاً، لأن حل مشكلة دارفور بشكل سليم وصحيح هو مكسب للسودان كله وليس لدارفور وحدها، لأن الجميع مكتوب بنار مايجري هناك مهما بَعُدَت المسافات وقل الإهتمام بمتابعه تفاصيل الأخبار، فالسودان جسد واحد اذا اشتكى منه عضو تداعى لم سائر الجسد بالسهر والحمى، وكذلك قضية دارفور، فانها تمس السودان بأكمله وتؤثر على أوضاعه السياسيه والمعيشيه بشكل مباشر وفعال، رغم محاولات التعتيم المعتمده من قبل النظام. فالنظره القاصره التي حصرت المشكله في دارفور هي التي أزمّت الحل.

ليبيا ومؤتمر حسكنيته

هناك أحاديث ظل يرددها كثيرون عن دور ليبيا في مؤتمر حسكنيته وهي التي كانت تقف وراءه وخططت له ومولته، وخاصة مؤيدوا عبد الواحد، ظلوا يكثرون من تكرار التهمة ويدللون على ذلك بمشاركة سفير ليبيا في السودان السيد/ عبدالسلام ضو في المؤتمر، وكان السفير الوحيد على مستوى العالمين العربي والأفريقي، وهذا الزعم صحيح، لقد حضر سعادة السفير عبد السلام ضو مؤتمر حسكنيته ليس كداعم ولا مؤيد لطرف من الأطراف، ولكني أعتقد أنه حضور شاهد ومراقب متفحص للأحداث، ولما يدور خلف الكواليس إذا وجد لذلك الأمر سبيلاً. وأنا أعلم موقف السفير عبدالسلام ضو من الحركة فهو من صقور الجناح العربي في ليبيا القذافي، ولقد حضرت معه أحد تلك الجلسات الإخترافية التي كانت بعيدة عن أنظار أجهزة مني مع وفد عبد الواحد الذي قدم من الجبل بقيادة أحمد عبد الشافع وهو حي يرزق يصحح قولي هذا إن جافى الحقيقة، والمغفور له المهندس نصر الدين وآخرون في الوفد منهم من هو داخل السودان ومنهم من هو مازال مغاضباً يخوض ملحم الانعتاق من النظام، وإني لست في مقام سرد التفاصيل الدقيقة لما جرى في ذلك اللقاء ولكن ما استطيع قوله أيجازاً هو أن عبد السلام ضو كان تقيمه للمؤتمر، أسوأ من موقف عبد الواحد منه، فهو من الراضين له ويرون أنه يكرس سيطرة قبلية هو شخصياً لا يطمئن لمقاصدها النهائية تجاه وحدة السودان التي كان يدافع عنها أكثر من السودانيين أنفسهم. أسوق هذه الشهادة إختصاراً لما جرى تناوله في تلك الجلسة التي طلب مني السيد السفير إصطحابه إلى حيث مكان تواجد وفد عبد الواحد ورغم إن علاقتي به ليست جيدة في الأوضاع الطبيعية إلا إني في ذلك المكان أمثل له أكثر من شقيق هذا بالإضافة إلى حرصه على سلامته، وأنا هنا لا أرى بأساً في تلك المشاركة استناداً إلى مقوله ((من رأى ليس كمن سمع))، خاصة وأنه ممثل ليبيا في مفاوضات ابوجا، وكان دائم الحضور هناك، وحضوره هنا يدخل ضمن متابعاته لعموم ما يجري في دارفور، لأنه شريك كامل العضوية وبصماته شديدة التأثير على تفاصيل الأحداث في دارفور، كما أن سياسته المقعد الشاغر التي تنتهجها بعض قيادات دارفور تدل على ضحاله الحجة والعجز عن المواجهة، فالغياب عن المنابر بدون حجة مقنعة لطرحها أمام المؤتمرين دليل على العجز الواضح عن امتلاك رأي مقنع للذين

تجمعوا للبحث عن سبيل لعلاج أزمة تخص في مجملها القادة المتغيبين عن المنابر، فسياسه المقاعد الشاغرة هي أزمة جديدة تضاف إلى مشاكل دارفور المعقدة. في لحظة ما، كانت الجماهيرية مهتمة بعلاج مشكلة دارفور وهي تقول بان ما يجري في حدودها الجنوبية مرتبط بامن القومى بشكل مباشر، وان مصلحتها هي ان تكون عالمه بالتفاصيل الدقيقة لكل ما هو مرتبط بمجريات الأحداث في دارفور، رغم أن ذلك كان يغيظ النظام في السودان ويشكي منه بشكل دائم، ولكن ليبيا لم تكتثر لذلك لأن دوافعها كما تقول خالصه لله، فهي لا تسعى لزعزع استقرار السودان ولا لإستعمارها ولا لإستغلال موارده ولا تبحث عن امتيازات اقتصادية لشركاتها العابرة للقارات، فهي لا تملك مثل هذه الأدوات الإحتكارية، كما أن مواردها فائضة عن حاجتها، وهي عندما تحشر أنفها في مشاكل السودان خوفاً من الذي حدث مؤخراً من بعض قيادات دارفور التي دعت إلى وضع دارفور تحت الوصاية الدولية، وهي دعوة إلى استعمار صريح، وهذه الدعوة لا تصدر إلا من نفوس فاقده الثقة في نفسها وعاجزه عن قيادة مشاريع الإصلاح، فدارفور بحاجة إلى تنمية وحرية وديمقراطية وليست بحاجة إلى استعمار، وهل هناك استعمار رحيم نستجير به لكي يفرج علينا هذا الضيق؟؟ ونحن أمام هذه المواقف المتباينة، جاز لنا أن نسأل لماذا التركيز على حضور ليبيا لمؤتمر لحسكنيته وهي الجار الجنب، رغم أن أمريكا كانت حاضره والإتحاد الأوربي كذلك !!! لماذا لا يتهم هؤلاء بالتمويل استناداً إلى حضور ممثليهم للمؤتمر؟؟ فالغرب لا يخفي دعمه لفصائل دارفور وهو يذهب بعيداً في تدخله في شؤون السودان إلى درجة تأييده لحق تقرير المصير في دارفور اقتداءً باتفاقية نيفاشا، وفي كل الأحوال فإن الغرب الذي نمجده لن يرضى عنا، حتى وإن اتبعنا ملته إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو ماضٍ في تحقيق مصالحه المتجددة باستمرار.

مؤتمر جبل مرة

لم يكن عبد الواحد راغباً في ذهاب وفد للمشاركة في حركيته حتى وإن كان الدافع طلب تأجيل المؤتمر لكي يقام في وقت لاحق، وبحضور جميع الأطراف. هذه هي رؤية وفد أحمد عبد الشافع كما طرحها هو، وقد كان طلبهم واضحاً تم عرضه على المؤتمر وقد وجد استحساناً من كثير من الحاضرين، الأمر الذي أزعج فريق مني وصدر قرار بطرد الوفد بحجة أنه لم يأت لحضور المؤتمر، وإنما ليقيم التماساً لتأجيله، وهو التماس مرفوض بشكل قاطع، ومُنِع الوفد من المشاركة في الجلسات حتى كمراقب، مثله مثل أي وفد أجنبي من دولة أوربيه أو أفريقيه مثل ممثلي ليبيا. لقد أمروا بالخروج من القاعة بشكل مُذل، إمعاناً في القطيعة ورفضاً لأي محاولة تلاقي في المستقبل، خاصة أن الوفد الذي قدم من الجبل برئاسة أحمد عبد الشافع والمهندس نصر الدين هم من الدعامات الأساسية لجناح عبد الواحد، ومن الفاعلين على جميع المستويات وهما قدما إلى حركيته ضد رغبة عبد الواحد الذي لا يقل تعصباً من مني في أمر التلاقي، وإذا ما تم التوافق معهما فإن وضع الحركة سيكون مختلفاً لأن لهما تأثيراً لا يستهان به على قواعد الحركة في الجبل، فعبد الواحد لا يجد سبيلاً آخر غير مسايرتهما، ولذلك كان هو أكثر الناس سروراً بطرد الوفد بتلك الصورة المذلة، لأنه كان ضد ذهابهم إلى حركيته بحجة أن ((مني)) سوف يقوم بتصفيتهم هناك، وما يؤسف له حقاً أن المهندس نصر الدين توفى وهو في طريق عودته إلى جبل مرة إثر حادث مروع للسيارة التي كانت تقله، وبرحيله اختفى صوت العقل والحكمة من معسكر عبد الواحد.

لقد كان المهندس نصر الدين من أوائل المؤسسين للحركة ومن القيادات النشطة البارزة الداعية والداعمة لوحدة الحركة، وقد قضى نحبه وهو في مهمة للمحافظة على وحدة الحركة خدمه لمصالح أهل دارفور. رجال أمثال هؤلاء يجب ألا ننسى مآثرهم، ومن حقهم علينا أن نقول في غيابهم كلمة الحق، ونكتب اسماءهم بأحرف من نور في صفحات التاريخ، تاريخ السودان الحديث في هذه الفترة العصيبة التي مرت بها بلادنا، وهنا تجدر الإشارة بأن مني كان بحاجة إلى ناصح يرشده إلى التعامل مع وفد عبد الشافع بحكمه و لين وفي هذا إذا لم يكسبهم لصفه فدون شك يضعهم في خانة الحياد وهو مكسب مقدر بكل المقاييس سياسية كانت أم اجتماعية أو نضالية. وهنا يجوز لنا أن نسأل مستشاري السيد (مني) ماذا يضيره إذا أحسن استقبالهم

واستضافتهم واعطاهم من طرف اللسان حلاوه؟؟؟

بعد عودة أحمد عبد الشافع إلى جبل مرة، وهو يحمل تلك المرارة التي عاد بها من حركيته، لم يقاوم فكرة إقامة المؤتمر الضرار، وكان عبد الواحد قد أعد العدة لعقد مؤتمره الخاص في جبل مرة، ومن قطاع الشمال حضر القائد سليمان مرجان من منطقة جبال ميدوب، وهناك المسألة لا تحتاج إلى جهد كبير ومظهر خارجي مساند، لأن شرعية عبد الواحد لا تحتاج إلى تأكيد جديد ولسان حال كل المجتمعين هو ترديد الشكر لله الذي أبعد مني عنهم، وخاصة سيطرة الزغاوة الذين لم تكن علاقتهم معهم مرضية، ففي كثير من الأوقات تقع مجابهاة بين الطرفين على خلفيه خلاف القيادات في الخارج وتغول بعض القادمين من الشمال على الموارد عندما تطأ أقدامهم سوق دربات في جبل مرة، والقرار الحاسم الذي أقره القادة في جبل مرة - واغلبهم من قبيلة الفور - هو عدم العودة إلى الورااء والفراق البائن خير من الوحدة (المجهجه) حيث يتوجب على كل فريق أن يمضي في سبيله، وكل واحد عليه أن يكون رئيساً في قومه، وتلك القناعه هي التي افشلت محاولات رأب الصدع التي قام بها الإتحاد الأفريقي بجمع الفريقين في نيروبي لإزالة الخلاف وإعادة الحركة إلى طبيعتها المتحدة، إلا أن نتائج المؤتمرين (حسكنية وجبل مرة) قد سبقت وفدي الطرفين إلى مقر الاجتماعات، وكل طرف متمسك بثوابته ومنشرح الصدر لها، وكل طرف غير مستعد للإصغاء إلى الطرف الآخر، انتصاراً للذات، وبعيداً عن مشروع التحرير ومصالح الأهل، ومفاوضات أبوجا المقبلة التي كان الإتحاد الأفريقي يبذل جهوداً جباره في ان يتواصل التفاوض كما بدأ مع حركة تحرير واحدة بدلاً من الحوار مع طرفين متشاكين، ولكنه لم يفلح في مسعاه، لأن الجماعة المهيمنة على القرار في الطرفين قصيره النظر وفاقدة للبصيرة.

ذهبت حركة التحرير إلى أبوجا الأخير برأسين، كل له كبير مفاوضات ومجلس استشاري وهيئه خاصة لقطع خطوط التلاقي بين الفريقين؛ سياسياً واجتماعياً، وبذلك تم فتح الباب الذي ولجت منه الريح ونتج عنه توقيع الاتفاق الجزئي في أبوجا، وهو اتفاق لم يوقف الحرب، وازداد بعده عدد معسكرات النزوح، وتكاثر عدد اللاجئين، ودخلت دارفور في صراع وتطاحن لم تشهد له مثيلاً من قبل، وقوات مني انتقلت إلى صف المتشددين لقمع التمرد دفاعاً عن اتفاق أبوجا وانتقاماً من أولئك الذين وقفوا ضد الاتفاق.

تمرد القادة العسكريين في مؤتمر حسكيتيه

بعد طرد موفد القوة المرابطه في جبل مرة بتلك الطريقه المهينه خاصة وأن أحمد عبد الشافع ورفيقه المهندس نصر الدين من أوائل قادة التحرير المؤسسين للحركة ومن الذين ذهبوا الى شمال دارفور لدعوه ثوار شمال دارفور للقدوم الى الجبل، وعلاقة بخيت عبد الكريم النضاليه بهما لم تشوبها شائبه، وبعد اتضاح المسرحية بشكلها الكامل، انسحب بعض القادة من المؤتمر بعد انسحاب وفد جبل مرة، وفي مقدمتهم بخيت كريمه و من ثم اتسعت دائرة التذمر، ولحق به القائد آدم بخيت والقائد صديق بره وجدو عيسى الطيب قائد العمليات، وصالح جوك واحمدية محمد عبدالله قائد المنطقة الشرقيه ولفيف من القيادات الوسطيه وفي مساء ذلك اليوم شمل الإحتجاج كل القيادات الفاعلة واستقر رأي معظم القيادات على اتخاذ خطوة عملية والإسحاب من المؤتمر الى معسكر السنيط شمال مهاجرية، ووجد مني نفسه وسط ((طيوره المهاجره)) فأسرع الخطى للحاق بالقادة العسكريين في السنيط وتمركز بالقرب منهم في مهاجرية، ومن ثم بدأت الوساطات بين الطرفين جيئها وذهاباً بين المعسكرين، ومعسكر السنيط به القوة الرئيسي للتحرير وهم عساكر تنقصهم خبره السياسية وأبجديات التفاوض، أما معسكر ((مني)) فإنه محاط بمجموعة من الماكربين الذين وضعوا له خطه متدرجه على ثلاثة مراحل لاحتواء تمرد القادة العسكريين، وقد مضت وفق المنهج المراد، وهو:

أولاً: طلب من القادة العسكريين كتابه مذكره يوضحون فيها مطالبهم بشكل مفصل حتى يكون الحوار بناءاً وتتم معالجة المشكلة وفق خطة متكاملة، خاصة وان نتائج الحوار الشفهي كانت دائماً تراوح مكانها، وكل جلسته تنتهي كما بدأت ثم تتواصل في لقاء آخر وذلك المنهج لا يقود الى حل عملي للمشكلة، ومنطقيه العرض جعلت القادة العسكريين يقبلونه بدون تردد، اختصاراً للوقت وطمعاً في الحل العاجل. جاء اقتراح تشكيل لجنة من كل فريق على ان تكون اللجنة العسكرية برئاسة القائد الثاني بخيت عبد الكريم، والإقتراح مقدم من فريق مني خوفاً من ان يرأس اللجنة العسكرية جاموس او أي قائد آخر مدرك لطبيعته الأشياء. أما بخيت عبد الكريم، فهم يعرفون نقاط ضعفه ويحسنون التعامل معها جيداً، فبساطه الرجل وحبه للمشروبات الكحوليه العابره للحدود تشكل مداخل جيده للتعاطي معه بطريقه

مفتوحة خارج إطار الرسميات وبعيداً عن العقل والمنطق، أحياناً تعقد الصفقات وتتم تسوية الخلافات بجهد الندامي أو بشهامة القرين أوبتأثير الخمر الحرة كما يسمونها.

عقدت اللجنة أول اجتماع لها في اليوم التالي بعد تكوينها الذي كان لفريق مني يد في اختيار معظم أعضائها، وقد اتفقوا على إعداد مذكره من عشره بنود تعرضت لتفاصيل الأوضاع في الحركة و أوجه القصور التي صاحبت مسيرتها منذ رحيل القائد العام ((عبدالله أبكر)) ودوافع عقد هذا المؤتمر وآثاره السالبة على الحركة وقد تعرضت المذكرة لما يلي:

- 1- تجميد نتائج مؤتمر حسكيتيه لمدة ستة أشهر، والى ذلك الحين يبقى كل في منصبه: عبد الواحد ومني وخميس وكل القادة المكلفين رسمياً في مواقعهم؛
- 2- الدعوة لمؤتمر عام يحضره الجميع، بمن فيهم عبد الواحد؛
- 3- عدم الذهاب الى مفاوضات أبوجا الى حين البت في أمر وحدة الحركة وتصحيح أوضاعها؛
- 4- تسوية أوضاع القادة الذين تم تهмиشهم خلال المرحلة السابقة؛
- 5- إنصاف بعض القطاعات المتضررة وحل جميع تظلماتهم؛
- 6- هناك مطالب أخرى تلامس قضايا ادارية ذات صبغة مدنية؛
- 7- ترقيه أداء المحاكم وضبط تصرفات المستشارين العسكريين؛
- 8- توحيد الإجراءات القضائية في كافة المناطق التي تقع تحت سيطره الحركة؛
- 9- إعادة صلاحيات رجال الإدارة الأهليه وتمكينهم من استعادة دورهم القيادي في مجتمعاتهم؛
- 10- الإهتمام بالتدريب ورفع كفاءه القادة العسكريين وتأهيلهم في الداخل والخارج.

ثانياً: بعد استلام المذكرة جاءت المرحلة الثانيه من تنفيذ الخطة وهي الوعد بالرد عليها في غضون 72 ساعة وفق الصيغة القانونيه، وكانت جلسة اللجنة العسكرية مع مني جلسته وديه للغاية، خاصة بعد قراءة المذكرة انفرجت اساريه وأوحى للمجتمعين بموافقة الضمنيه على بنود المذكرة، وقد التمس منهم تلك المهله حتى يستطيع أن يدرس المذكرة دراسة متأنيه، اذ لا يكفيه الإطلاع عليها بهذه الصورة العاجله، وهي في كل الأحوال وثيقة ايجابية تستحق الدراسه.

إن طبيعة المذكرة وفحواها الشامل قد أعطى فكرة تشتيت القوة من معسكر السنيط جرعة اضافية. لقد وجب ابعاد بعض القادة القادمين من الشمال من المنطقة،

واستخدم في سبيل ذلك الترهيب والترغيب، وذلك بالضغط غير المباشر على الجنود بوقف الإمداد والتموين والشح المتعمد في مياه الشرب، حيث إن الماء إلى معسكر السنيط يُجلب من على بُعد أكثر من خمسين كيلو متراً، حتى وصل الأمر إلى تناول وجبه واحدة في اليوم، الأمر الذي جعل الدعوة إلى رجوع الناس إلى مواقعهم منطقية ومقبولة وما زالت المذكرة قيد الدراسة حسب وعد الرئيس الذي لم يبد أي اعتراض عليها، ولهذا فإنه لا داعي للجبهة في موقع لا يستطيع الإيفاء بالمتطلبات الضرورية لكل الموجودين في المعسكر، كما أن الإعتمادات المالية للمؤتمر قد تم تجاوزها، والمتوافر من المال قد تم التقتير في صرفه ولن تكون وجهته مكان الحشد الغاضب، وفي وضع مثل هذا فالقرار الصائب هو عودة القادة إلى قطاعاتهم خروجاً من حالة العسر إلى حيث يتوفر يسر المعاش، وتفويض اللجنة لمتابعه تفاصيل المذكرة مع الرئيس الذي كان منشغلاً بتفريق الجمع، كل إلى منطقته، والإنفاق الإنتقائي هنا مهم لكسر وحدة صف القادة، وقد تحقق لهم ما أرادوا، فقبل إنتهاء مده دراسة المذكرة دبت الفوضى في صفوف معسكر السنيط، وكل قطاع يأخذ مخصصات قطاعه مباشرة من الرئيس ويؤمر بالإنصراف فوراً إلى منطقته، وبدأ القادة يتسابقون إلى مقر إقامه مني لأخذ الحوافز والخروج منه بسرعة مضاعفه من تلك التي دخلوا بها، هكذا سار الحال هناك.

استقبل الجنود خبر الرجوع إلى مناطقهم بفرحة شديدة، لأنهم سئموا معسكر السنيط ومعاناتهم التي وجدوها فيه من نقص في الزاد، خاصة وأن الجنود لا يعنيهم ما يجري، فهم هناك لأن قاداتهم موجودون هناك لأمر لا يعلمون عنه كثيراً، ولهذا انشروا صدورهم لمقترح الرحيل، وتدفقوا لمغادره معسكر السنيط، والكل يسعى لأن يكون أول المغادرين، وانتشر الجند داخل مدينة مهاجرية لشراء الزاد ووداع الرئيس بعد أخذ المظاريف التي لم تكن بنسب متساوية، إذ أن كل قائد يعطى حسب أهميته وقربه من الرئيس ومستوى استيعابه للدرس، وفي زمن قياسي تفرق جمع الحشود، كل إلى وجهته بخفه وغبطه وسرور، لأن المعيشة في السنيط معيشه ضنكاً، ولحظة الرحيل هي ساعة السعد لكل مرتحل، وبقيت لجنة المتابعة برئاسة القائد الثاني بخيت عبد الكريم تتابع سير المذكرة وتنفيذ ما جاء فيها كما يرغب القادة العسكريون الذين أيدوا البنود كلها وفوضوا لجنتهم بأن لا تتنازل عن أي بند من بنودها وخاصة تلك التي تتعلق بمؤتمر حسكينة وتداعياته ومسألة وحدة الحركة

وأن لا يتجاوز ((مني)) صلاحياته السابقة كأمين عام للحركة، ولكن كان لمني رأي آخر، فبعد أن تأكد من مغادره القادة المعتصمين في السنيط إلى مناطقهم واطمأن على استقرار الأوضاع في مهاجرية وما حولها، وبعد أن امتك زمام المبادرة بأعادة تشكيل الخارطة العسكرية داخل معسكر السنيط وتفريق شمل القادة المتمردين، انتقل إلى الفصل الثالث من المخطط وفق سياق محكم.

ثالثاً: استدعى رئيس لجنة المتابعة وسلمه ردة على المذكرة ذات العشرة نقاط، وأهم ما جاء في رد المذكرة هي أنها مخالفة للدستور الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر حسكينة، وأن التمرد لا يجوز قانوناً، ومن ثم فإن أي فعل ينتج عن المجموعة المتذمرة فهو عمل باطل ولا يحتاج إلى تفصيل أكثر لأنها بنيت على باطل. خلاصة القول: إن من يرتاد الباطل يعرض نفسه للمساءلة القانونية التي لا تُقر مبدأ التمرد ، وقد سُلم الرد لرئيس اللجنة بإجراء إداري في سابقه فريدة ، لأنها المرة الأولى التي تطبق فيها إجراءات إدارية سليمة، فبتوجيهات من الرئيس تم تسليم رد المذكرة للقائد العام جمعه أحمد حقار الذي كان حاضراً في الإجتماع، وقد قام هو بدوره بتسليم المذكرة إلى القائد الثاني وبإجراء إداري سليم وفقاً للمعايير العسكرية، وقد تفاجأ أعضاء اللجنة وبُهِت رئيسها للذي حدث، وقبل أن يقوم بأي تحرك، أصدر القائد العام أمراً بحل اللجنة، وتلى القرار بنفسه بنبره صارمه وتوجيهه إلى القائد الثاني بأن القوانين العسكرية لا تقبل التظلمات الجماعية وعليه تطبيق هذا القانون على نفسه أولاً ومن ثم على جنوده، ويجب ألا يتكرر مثل هذا التمرد الذي يعلم هو قبل غيره عواقبه، والحركة قادره على انزال العقوبة على أي فرد مهما كانت مكانته ولولا ظرف المؤتمر الإستثنائي لما إستطاع أحد الإفلات من العقوبة ، وعلى القائد الثاني أن يعي هذا الأمر جيداً، وإذا بدر منه ما يخل بالقوانين السارية والدستور الذي أقره مؤتمر حسكينة فلا يلوم إلا نفسه، وأمر بالإنصراف، وأن أعضاء اللجنة قد مُنحوا اثنتي عشر ساعة لمغادره معسكر السنيط، كل إلى مقر قيادته دون ابداء أي أعذار، وعاد إلى مقر إقامته مقتنعاً بما سمع، ملتزماً بالدستور الحسكيني وقوانين الإنضباط العسكري التي يعلمها ، وهو كان المشرف على تطبيقها على كثيرين في السابق، وقد ذُكر بما قام به هو من ممارسات ضد المخالفين للأوامر، فالحركة لا زالت كما كانت محافظه على خطها وقوتها وقيادتها وسطوتها على المخالفين، وجديد مؤتمر حسكينة هو إعطاء تلك القوانين الصبغة الشرعية الدستورية وتنصيب

رجل يجيد فن انزال أقصى العقوبات على المخالفين. بتلك الخطه الماكره، تمكن من تفريق شمل القادة المتمردين، بل ووضعهم في قفص الإتهام وهو إنذار أخير لكل مشارك في اعتصام معسكر السنيط، وبذلك استطاع رئيس الحركة الجديد إحكام سيطرته على مفاصل فصيله وكون جهازاً خاصاً للأمن، كلهم من أسرته، وباشروا مهامهم باجراء تحقيق مع القادة الذين اشتركوا في الإعتصام، كل على حده، وتجولوا في المواقع كلها تحقيقاً للمهمة المزدوجة، إبرازاً للقوة والقدرة على متابعة الأحداث وتذكيراً وانذاراً للمعارضين والمشاكسين، وبعد أن هدأت العاصفه واستوى أمر القيادة العسكرية، إنتقل مني وطيوره المهاجره إلى أبوجا رئيساً كامل الصلاحيات دون خوف من تمرد أو عصيان، وهو في ذلك نظر الى الأمر بعين واحدة، اذ أنه تعامل مع الازمة التي حوله والقريبه من مقر قيادته ونسي أو تناسى وجود تمرد ثانٍ في موقع آخر مصاحب لذلك الذي حوله، فعندما توجهت المجموعة الكبرى الى معسكر السنيط، خرجت فرقه أخرى صوب الشمال تمثل قطاع أمراي وهشابه وجبل ميدوب. والقادة هم حسن عبد الكريم يونس (بيجو) و يوسف نورين وعبدالله يحيى و (كاتب هذا الكتاب) عثمان البشرى، وفيصل ملك واللواء الطيب حسن هذه المجموعة كان رأيها واضحاً في ما جرى، وكانت تصر على أن مهاده الوضع القائم لن تقود الى علاج ازمة الحركة التي انحرفت عن المسار، وأن ما تم في حسكنية هو انقلاب عسكري واضح لا يقبل أي تفسير آخر، وعلى قادة المناطق تحديد مواقفهم بناء على هذه الحقيقة ولا مجال للمحطات الرمادية. بعد جلاء الموقف في السنيط، إنضمت قيادات أخرى لموقف الراضين وهي قطاع ككل بقيادة احمداي وعين سيرو بقيادة اسماعيل ابوندك وقطاع مو بقيادة دكتور صالح ادم وقطاع ملاقات جميع قيادات هذه القطاعات أعلنت رفضها القاطع لنتائج مؤتمر حسكنية التي جعلت من حركة التحرير ثلاثة تكتلات وليس اثنين؛ عبد الواحد في جبل مرة ومنى في شرق دارفور والشمال ومجموعة الوحدة تتقاسم مع منى النفوذ في مناطق محدوده في القطاع الجنوبي من شمال دارفور دون أن يكثر أحد لها، لقله عدتها وعتادها، وقد أعلنت عن نفسها في مؤتمر صغير عُقد في معسكر كرو، جمع قيادات المناطق الثمانية وكان ذلك في يوم 3 ديسمبر من العام 2005م، وأهم ما جاء في البيان الختامي لذلك الملتقى هو:-

أولاً: رفض مؤتمر حسكنيته وتداعياته رفضاً كاملاً لا يقبل المساومة؛

ثانياً: أن يبقى كل من القادة في موقعة: عبد الواحد وخميس ومنى، كل يمارس مهامه الموكلة إليه سابقاً، وهذا الموقف يصب في مصلحة عبد الواحد، ولكنه - كعادته - للأسف لم يحرك ساكناً تجاه ما حدث، وهو كان يرى الجميع متمردين عليه وخارجين عن طوعه، ويعود السبب في ذلك الى تحديده لوجهته القبليه، وكان يرى في المجموعة الثالثة، مجموعة الوحدة، انها كانت مناصرة لمعسكر منى، وهي قد ذهبت الى حسكنيته، ولهذا، فانه لن يرضى عنها حتى وإن اتقنت لهجة الفور الفصحى، وهذا الإستنتاج نابع من انه لا يستقيم عقلاً أن لا يحرك بيان معسكر كرو وموقف القادة المجتمعين هناك - على اختلاف مناطقهم وقبائلهم - ساكناً في معسكر عبد الواحد وهم الذين طالبوا من داخل عرين خصمه برفض مؤتمر حسكنيته وبقاء عبد الواحد رئيساً للحركة وخميس نائباً للرئيس ومنى أميناً عاماً كما كان الأمر قبل حسكنيته. ونحن نتعجب ماذا يريد عبد الواحد أكثر من ذلك. لقد ظل صامتاً صمت أهل القبور وكأن الأمر لا يعنيه واكتفى بمن هم معه في جبل مرة. طبعاً ليس هناك سياسي حصيف يقف مثل هذا الموقف في أمر يتناول صميم وجود مؤسسة.

ثالثاً: على القادة الميدانيين وضع برنامج عملي وفق جدول زمني لقيام مؤتمر يوحد الحركة من الميدان، وهذا البند القصد منه إبعاد الطيور المهاجرة، ركاب المحطات الأخيرة، وعيونهم شاخصه نحو السلطة، دون النظر الى استحقاقات أهل دارفور ولا المناضلين، ولو أن عبد الواحد أخذ الأمر مأخذ الجد وتبين الموقف وسعى الى المؤتمر، لكان الوضع مختلفاً جداً، لأنه سيتجاوز به مؤتمر حسكنيته ويضع منى في حجمه الحقيقي ويعتبر مؤتمر حسكنيته مجرد مهرجان أقيم لعرض عسكري لقوات الحركة، وهو ذو جدوى أكيدة، لانه أبرز القوة الحقيقيه للحركة بشكل واضح.

بعد مؤتمر حسكنيته ومؤتمر جبل مرة اتضح للوساطة بأن التعامل مع حركة التحرير أصبح برأسين والتحضير للجولة السادسة كان يجري على قدم وساق، فحاولت الوساطة أن تجمع الطرفين: عبد الواحد ومنى، في مؤتمر في نيروبي لإعادة وحدة الحركة وتم لقاء الوفدين بالفعل في نيروبي، ولكن الطرفين لم يستبينا النصح، وكل طرف تمسك بموقفه، وأعتقد أن كلا الرجلين كان راضياً تماماً بالوضع الذي هو فيه، لأن كلا منهما تخلص من عبء ثقيل، فعبد الواحد كان يخشى من الذي تم في حسكنيته، ولا يريد أن يخلط الكيمان مرة أخرى، اذ يكفيه الوضع الذي هو فيه، لأنه يمكنه من العمل بحريه بدون مشاكسه ومنى عينه على المنصب الأول،

وهو يعلم بأنه لا يستطيع أن يستحوذ على رضا الجميع، ويكفيه ما تحصل عليه في حركيته، وخطط الكيمان مرة أخرى قد يفقده موقعه الجديد الذي سعى للوصول إليه طويلاً، وهو يعلم أن كفه عبد الواحد ستتغلب عليه إذا ما تم الفرز وفق قاعدة ديمقراطية مفتوحة، ولهذا فإنه لم يكن حريصاً على وحدة الحركة، فأوصدت المنافذ أمام الوساطة، ولم يكن أمامها من خيار غير توجيه الدعوة للجولة السادسة في أبوجا إلى فصيلي التحرير بشكل رسمي والعدل والمساواة.

عُقدت جولة المفاوضات السادسة مع ثلاث حركات بدلاً من حركتين، وقد جاء اتفاق أبوجا نتيجة مباشرة للإنقسام، ولو كانت الحركة موحدة لما استطاع رئيس وفد الحكومة أن يلعب على التناقضات ويتخير من يريد التوقيع معه، حتى عندما سُئل مني عن سبب توقيعه المفاجئ والذي لم يستشر فيه حتى كبير مفاوضيه؛ المهندس عبد الجبار دوسه، قال: إذا لم أنتهز أنا الفرصة وأوقع فإن عبد الواحد جاهز للتوقيع، وتلك كانت فريه أو قل هي خدعة انطلت على مني، وبدافع الأنانية أسرع بالتوقيع على الوثيقة التي لم يطلع عليها جيداً، لا هو ولا الذين يجيدون القراءة من وفده ولم ينتقد أحد منهم الموقف بصوت جهير إلا إبراهيم أحمد إبراهيم (لودر) رئيس المؤتمر. لقد قلت سابقاً إنه ليس من طينه الطيور المهاجرة التي كانت تتحرق شوقاً لدخول الخرطوم وحرهم العوز من العودة إليها عندما كان التفكير في الرجوع إلى الخرطوم يتطلب قليلاً من المال في بلد كانت تنظر إلى المغتربين بانهم "فراجين كرب" ولو على المستوى الأسري وهم كذلك. وضع لا يشذ عنه إلا الفاشلون العاطلون عن العمل الذين لا يستطيعون مد يد العون إلى قريب أو صديق وهو قانون إجتماعي ساري المفعول على الجميع إلا الذين لا يملكون ما ينفقون والمغتربون هنا لا عذر لهم، ولذا كان ركوبهم مع مني أشبه ب(أبلصيق) حتى أوردوه مورد الهلاك ثم تنكروا له، ولم يتبق من الذين ركبوا في المحطة الأخيرة إلا من كان له منزل ولم يكتمل بناؤه أو متربصاً بغنيمة يسعى للإنقضاض عليها عندما تحين الفرصة.

بعد خمسة أعوام، عاد مني متمرداً من جديد، بحثاً عن سلطة جديدة بفوهه البندقية، رغماً عن أنه كان منغمساً في نعيم السلطة التي لم يحسن التصرف فيها، وعاش في مركز صنع القرار بعقليته المتمرد ولم يوظف الفرصة التي جاءت في طبق من ذهب لخدمه أهل دارفور، بل إنه كان في القصر الرجل الرابع بالنهار وفي الليل هو مع الحركة الشعبية، فهو في الظاهر عضواً في الحكومة ولكن قلبه وسلاحه مع الحركة

الشعبية، كما إن المناطق التي كانت تحت إدارته المباشرة (دارالسلام، مهاجرية وقريضة). لقد أساء استغلال السلطة فيها بشكل لم يسبق له مثيل في كل العهود التي مرت على حكم السودان: من التركيبة السابقة إلى الإنقاذ التي ظللنا نشكو من جورها، إلا أن إدارة مني بلغت من السوء والجهل والطغيان ما لم تشاهده عين أو تسمع به أذن.

معارك مني ضد معارضي اتفاقية أبوجا

وَقَعَ مِنِّي إتِّفَاقُ أبوجا ليس بضغوط امريكيه كما يشاع، وإنما اتخذ قراره بقناعه في إطار المنافسة مع عبد الواحد، حيث إنه بعد حُسْكَنيته إنتقل من مواجهة الحكومة السودانية الى مواجهة عبد الواحد والقضاء عليه، وليس له هم آخر. لقد وقع على وثيقة أبوجا قبل استيعاب مضامينها خوفاً من أن يسبقه عبد الواحد عليها (هنا انحصر الأمر كله)، وجاءت اتفاقية أبوجا التي توالى بعدها نكبات التحرير. عادت قيادات مني التي كانت في أبوجا الى الميدان منتشيه بالإتفاق، مبشرة الموالين ومنذرة الرافضين بجفاف مداد التفاوض، ولا سبيل لإتفاق آخر غير الذي بين أيديهم، وعلى المترددين ركوب موجة سلام دارفور، وأن المنطقة لا تتسع لتيارين ومن لم يفهم الأمر جداً فسوف يكره عليه نزلاً، وهم الأقوى وفقاً لميزان القوى الظاهري: من عتاد وسلاح، وإمكانات ماديته ولكن رغم أهميته تلك العوامل إلا إنها لم تكن يوماً هي المفتاح الحاسم للمعركة، والشواهد لا تعد ولا تحصى، ولينظر مني لنفسه اذا ما ساوى بين قوته العسكرية مع قوة الدولة وامكاناتها المادية والعسكرية التي ظل ينازلها، وتفوق عليها في معظم المواجهات. لقد ثبت بالدليل العملي أن السلاح وحدة ليس كافياً، إذ أن للنصر مفاتيح أخرى غير مرئيه ولا يكتمل إلا بها.

رفض فريق مني الميداني كل دعوات التهذؤ والجنوح لعلاج الخلافات بالتي هي أحسن، وليمض كل في سبيله، ونحن دعونا لهم بالتوفيق اذا ما جاءت نتائج أبوجا على الأرض برداً وسلاماً وتنمية وعمراناً على أهل دارفور. عندها سنكون نحن أول المبادرين بالتهنئة والإنخراط فيما يفيد الناس، وعلينا جميعاً أن نتحلى بالصبر وطول البال وننتظر لنرى بؤادر كسب أبوجا ومنافعها للدار والأهل، وعندها سيكون لكل حادث حديث. لم يكثر فريق مني لهذا العرض ولم يعره أي اهتمام، ولم يزد هم حلم الراشدين إلا تصلباً وغروراً، ولأنصاف إن ((مني)) لم يكن مقتنعاً بفكره قاداته الميدانيين لدق طبول الحرب بين الرفاق، وكانت دعوتهم له بأن يترك ما يجري في الميدان لأصحاب الشأن ويتفرغ هو للوضع الجديد كرئيس للسلطة الانتقالية لدارفور.

لقد وضعوا شروطاً قاسية جداً وحددوا ثلاثة أيام لتسليم جميع المهمات المرتبطة بالحركة: من مركوب وسلاح وملبس، أي تجريد كامل، واذا لم تسر الأمور وفق

الفصل الثاني

معارك مني ضد معارضي اتفاقية ابوجا

معركة ام سدر الاولى

معركة بير مزه الاولى

معركة بير مزه الثانيه

مبتغاهم فلن يسلم أحدٌ من (المارقين) من الأذى. كانوا يطلقون هذا الإسم على رافضي اتفاق أبوجا، وهي كُنية بشعه في ذلك الجزء من شمال دارفور في تلك الاوقات. إن انتقاد اتفاقية أبوجا أو الحديث عنها بسوء يعتبر جرماً لا يضاھيه جرم آخر في عالم تحرير مني، وقد بدأوا بتنفيذ خطه التجريد باعتقال جاموس ونقر من اسرته، رغم انهم لم يكونوا من مناصري الحركة ولم يساندوها أبداً حتى تلك اللحظة، زج بهم في غياهب السجن في مثبت، عقاباً لهم على جلوسهم مع جاموس في منزله الذي تم تصنيفه على أنه منزل (مارق) ولا يرتاده إلا (المارقون). انظر كيف وصل الأمر بالناس هناك في شمال دارفور بعد إتفاق أبوجا، فالصمت عن ذكر محاسن الإتفاق كان جرماً يستوجب العقاب، ولم يتم الإفراج عن أسره جاموس إلا بحد السيف. أما جاموس فقد طال أمد بقائه في السجن ولم يفرج عنه إلا بتدخل دوي واسع النطاق لظروف انسانيه. هكذا كان الحال في شمال دارفور بعد أبوجا، الأمر الذي فرض على المستطيعين تنظيم المقاومة بعد نفاذ كل الحيل السلميه لدرء الفتنة بين رفاق الأمس.

صحيح أن الاتفاقية قد نصت على ضروره استتباب الأمن في دارفور توطئه لتنفيذ بنود الإتفاق المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية، وقد تكفل مني بذلك استناداً على المعطيات العسكرية التي كان يمتلكها، والنظام أيضاً قد عول عليه كثيراً وفقاً للحسابات التي أمامه، اذا ما تم اعتماد العرض العسكري في مؤتمر حسكنيته كمقياس للقوة المادية التابعة لفصيل مني، وفي مثل تلك الظروف ما كان من الحكومة في الخرطوم إلا أن تشجع مني للقيام بذلك، بل وكان من المنطقي أن تحرضه على الإسراع ببسط سيطرته على المنطقة، وهي بذلك تصطاد عصفورين بحجر واحد والمنطق السليم يؤيد ما ذهبت اليه:

أولاً: سحق المعارضين لاتفاقية أبوجا وقتلهم بيد عمرو لا بيدها هي، وليذهب عمرو وضحاياه الى الجحيم عندما تأتي ساعة جرد الحساب، ولا شك في ذلك في هذا العصر الذي أضحت المعلومة فيه متاحة للجميع بوسائل مختلفه وبسرعه تماثل سرعة الضوء، وعندما تُكتب تفاصيل سيره الأحداث التي وقعت في دارفور، سيندم كل من ساعد في ظلم أو ارتكب فاحشه في أهل دارفور بلا استثناء، فالحساب قادمٌ دون شك، ويوماً ما سوف ينكشف الغطاء وعندها سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون من كل الاطراف قادة في النظام وقادة في التمرد على السواء.

ثانياً: مني في حربه ضد الرفاق كان يخدم مصلحه النظام نيابه عنه وهو لا يدري، ان النظام يتمني أن يستيقظ ذات صباح ويجد جميع من يحمل السلام ضده في خبر كان، حتى أولئك الذين وقعوا اتفاق السلام معه، فهو لا يريد أن تكون لهم سطوة ظاهرة علي الأرض وهم محقون في ذلك فأضعاف تلك القوة العسكرية التي انبهر لها العالم في مؤتمر حسكنيته أمر تسعى إليه الحكومة بكل السبل وفي نظرها مني لا زال متمرداً مهما وقع من اتفاقات لأن مبدأ النظام السائد هو الاستيعاب ولا شيء غيره، فمن الأفضل أن يكون المستوعب ضعيفاً لا حول له ولا قوة حتى يكون أداء طيعه في يده، وما دام مني نفسه مصمماً علي خوض الحرب ضد رفاق الأمس، فإنه بذلك يضعف نفسه ويضعف الآخرين معه، والحال هكذا فما هو ميرر النظام إذا حاول منعه من ذلك؟؟؟ فالرجل بمحض إرادته وقع ضحية لوهم القوة العسكرية وتناسي أن مصالح النظام هي في ضعفه وليس في قوته لأن القاعدة التي أسست للعلاقة بينهما غير سليمة فهو في نظر النظام عدو غير مأمون الجانب، وقد أثبتت حادثه المهندسين أن الابتسامات الصفراء الظاهرة تخفي وراءها غيظاً مكتوماً وغضباً لن يمحوا أثاره بروتوكول صلح عابر، فمني لا زال هو مني الذي يعرفونه، لا ثقه فيه حتى وإن حمل الكعبه فوق رأسه، يظل في عرف أهل السلطة متمرداً مأكراً غير مأمون الجانب، بهذا الفهم تم تحريضه لنظافة المنطقة وبسط سيطرته علي جميع مناطق التوتر وهم في الحالتين يتمنون له الهلاك العاجل سواء كان منتصراً على رافضي اتفاق أبوجا أو انتصروا عليه، فالمحصلة التي تسعدهم هي أن يجلس معهم في الطاولة وهو ضعيف مكسور الجناح يحيط به الأعداء من كل اتجاه، وقد أوعزوا للسذج من قاداته- وهم كثر- تبني موقف متصلب ضد المارقين حتى وإن لم يرغب مني في ذلك، وللحقينه أنه في لحظة ما كان ضد التصعيد وضد قتال رفاق الأمس كما ذكرنا آنفاً ولكن بعض قاداته رفعوا شعار (المراح لا يقبل وجود فحلين) وهو مثل من البيئه لأن مراح الإبل لا يتقبل أكثر من فحل واحد في المراح أياً يكن عدد الإناث، فإذا حاول ذكر آخر منافسه القائد الحاضر فلا شيء يفصل بينهما إلا الحرب الضروس وتكون السيادة للغالب بشكل مطلق لا تقبل الشراكه، ولذا لم يكن له من خيار غير المضي معهم إلي نهايه الشوط لأنهم ممسكون بالزناد وقرروا تأديب القوة المارقه عن سلطانهم، وبكل المقاييس الظاهرة هم الغالبون، والقرار هنا ليس خاص ((بمني)) وحده فالقيادة الميدانيه هي صاحبه القول الفصل وتقدير الموقف بالشكل الذي يحقق الهدف الكلي

للحركة، وأن تكون منطقة شمال دارفور خالصة لهم من دون الآخرين، وقد أعدوا للمواجهة عدتها وتم التنسيق بين قيادات الشمال لحسم التمرد وفي ضربة خاطفه والنتيجة وفقاً لتقديراتهم تميل لصالحهم، لأن ميزان القوى الظاهري في تلك اللحظة يؤكد ذلك بلا جدال.

معركة أم سدر الأولى

هذه المنطقة هي مفتاح المنطقة الشماليه لدارفور، إذ أن موقعها المتوسط جعلها مفترق طرق بين الشمال الأقصى والمناطق الغربيه الوسطي، منها يتفرع الطريق القادم من الفاشر إلى حيث مناطق الشمال الأقصى وإلى الاتجاه الغربي إلى عموم ديار الزغاوة منطقة دار بيري ودار سويني وأمبرو وكرنوي إلى الطينة ومن ثم إلى تشاد. هذا الطريق الممتد يمر بأم سدر، كما أن طريق المنطقة الشماليه يتفرع من أم سدر إلى المناطق الغربيه من دار ميدوب وإلى الشمال حتى الحدود الليبيه؛ والأمر الذي أعطى المنطقة حيوية اضافية هو أن نقطه الجمارك للعربات القادمه من ليبيا والمغادرين إليها كانت في أم سدر، ولهذا فإن الاستيلاء على المنطقة له بعد أمني لتحكمه في مفاصل الطرق، وله أهميه اقتصاديه لأنه يحرم القوى المناوئه من عائدات الجمارك والسوق المصاحب لحركة النقل من وإلى ليبيا.

القيادات التي اجتمعت في معسكر كرو بتاريخ (3/12/2005) اعلنت عن نفسها وصممت على المقاومه الامر الذي جعل معسكر مني يستهدفها بشكل مباشر لانها كانت جيده التنظيم ولها قادة عسكريين مميزين أمثال حسن بيجو وفيصل ملك وعبد النبي عثمان وصديق بره هؤلاء قادة عسكريين أفذاذ وقيادات المناطق الاخرى مثل معسكر جبل ميدوب ومعسكر مو ومعسكر عين سيرو ومعسكر ملاقات تثق بمقدراتهم العسكريه

وخوفاً من نمو قوتهم العسكريه حددت مهله لتسليم المعدات العسكريه وبعد انقضاء مهله تسليم المهمات لم يتمهلوا يوماً واحداً ووقع أول اشتباك في منطقة أم سدر حيث قتل (إسحق سنين) وهو أحد قادة حركة الوحدة في المعركة وجرح عدد كبير من الجانبين وتكررت المواجهه في عصر اليوم التالي أجبرت على أثرها قوات مني للانسحاب إلى مقر قيادتها في بئر مزه بعد تدخل عقلاء المنطقة، خاصة وأن المنطقة بعيدة من مقر قيادتهم وهي تقع داخل نفوذ قيادة الوحدة وهي تتبع إدارياً واجتماعياً إلى فصيل الوحدة ولم تكن لقيادة مني حجه للإصرار على الاحتفاظ بها ضمن مواقع نفوذه، فالقوة العسكريه وحدها ليست كافيه، إذ أن هنالك عوامل أخرى تلعب دوراً مفصلياً في حسم الصراعات. طبعاً إن قتل (إسحق سنين) واستهدافه لم ينته بعد، فالأعراف والتقاليد لا تترك الأمر يمر سدي، خاصة وأن المعركة التي دارت في أم سدر يعتبر

فصيل مني، هو المعتدي فيها وأن الذي بدأ بإطلاق النار هو عنصر معروف من قيادات مني، ولذا فإن العرف سوف يلاحقه مهما طال الأمد عندما تضع الحرب أوزارها، إذ أنه لابد من دفع الدية المغلظة إذا أريد لتلك السيرة أن تنتهي وإلا سوف يظل تحت الرماد وميض نار ما لم تسو ذبول هذه الحادثه وفقاً للأعراف المتبعة في المنطقة.

إن هذه الأعراف والتقاليد قد حفظت المنطقة من الاعتداءات والتجاوزات الطائشة ولم تحصل في عموم المنطقة تصفيات واغتيالات رغم الصراع المرير بين الفصيلين (مني والوحدة)، فالمرء يفكر ألف مرة قبل أن يقدم على عمل طائش ولا ينفذ جندي أي تعليمات تصفية فرد خوفاً من التبعات المباشرة التي تلاحقه والأعراف هنا لا تعرف غير العين بالعين والسن بالسن، والأوامر العسكرية هنا لا قيمة لها ومن ينفذ تعليمات يتحمل تبعاتها وحتى إذا مات الجاني لا قدر الله فإن تبعات تصرفاته تلاحق أسرته. هذه القوانين الاجتماعية الصارمة حدت من ممارسه الأعمال الكيدية والتصفيات التي نسمع عنها في المناطق الأخرى البعيدة عن شمال دارفور. هنا المجتمع هو الرقيب على نفسه وعلى تصرفات أعضائه ومن يشذ عن القاعدة يدفع ثمنها مباشرة دون شك سنه ماضيه وشرع نافذ يحفظه كل فرد من أفراد المجتمع، وهنا قطعاً سترز وازره وزر أخرى في حال لم يتحمل الجاني نتيجة أفعاله، إذا هرب من المنطقة أو إذا وافته المنية في موقع آخر قبل أن يسوي حساباته مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، إنها أحكام صارمه ولكنها ضرورية في مجتمع يتفاخر بامتلاك السلاح وإجاده استخدامه، إضافة إلي أن الحرب في دارفور قد لعبت دوراً خطيراً في انتشار السلاح في الإقليم على نطاق واسع بل إن الإقليم أصبح مصدراً يزود مناطق السودان الأخرى بالأسلحة والذخائر من كل الأنواع، بل قل إنه أصبح سوقاً مفتوحة وخالياً من الضوابط والرقابة، إذ أن كل أمرئ له الحق أن يفعل ما يشاء.

معركة بير مزه الأولى

لقد انتقلت القيادة العسكرية لفصيل مني من وادي أوروري إلي بير مزه وأن قائد القطاع السابق (صديق بره) انفصل من حركة مني رغم أوامر القربي التي تربطه بمني والعلاقة المميزة بينهما، لقد كان الرجل من العناصر المقربة لمني وكان من الذين يعتمد عليهم في المنطقة الشرقية، ولكن العلاقة بينهما تدهورت بصورة دراماتيكية وانفصاليه كان سبباً مباشراً في فشل مني في الاحتفاظ بقيادته في تلك المنطقة المفتاحية وأن اجتماع فصيل الوحدة التأسيسي عُقد في معسكر صديق بره وتداولت فيه قيادات المناطق الشرقية لمدة ثلاث ليالٍ الوضع العام للحركة وتم التوقيع على البيان الذي أعلن فيه شق عصي الطاعة على حركة مني مناوي في يوم 2005/12/3م أي بعد شهرين من مؤتمر حسكنيته وبعد تكوين لجنة قيادية لفصيل الوحدة، حاول العقلاء من معسكر مني مد جسور التواصل مع مجموعة الوحدة، واتفق الطرفان على أن تسوي الخلافات بالحوار واستبعاد العنف أيأ كان مصدره. جرت اتصالات وعُقدت لقاءات، واستمر الحال كذلك لأكثر من 4 أشهر لم يعتد فيها أي طرف على الطرف الآخر إلي أن وقع مني إتفاق أبوجا في مايو 2006م.

بعد الاتفاق بدأت تصرفات قادة فصيل مني تجاه الرافضين لأبوجا تتغير ولهجتهم إتسمت بالتعصب وأعلنوا إن منطق القوة الباطشه هو السبيل الوحيد للتعامل مع المارقين. وما هو معلوم أن وادي بئر مزه هو مورد عام يرتاده كل ظامى ولا يجوز صد أي أحد من المورد مهما كانت الأسباب، عرف سائد في كل المجتمعات وبما أن منتسبي قيادة قطاع بئر مزه هم من المنطقة ذاتها ومعظمهم ضد معسكر مني، وأن قراهم ومساكنهم هناك، حول المورد، وفي وضع مثل هذا يستحيل الفصل الكلي بين منتسبي الجانبين ولتجنب الاحتكاك حاول العقلاء من الجانبين أن يلزم كل طرف عضويته بعدم تصعيد الموقف والابتعاد عن القيام بأي تصرف استفزازي، كل ضد الآخر، وفي كل الأحوال الصفوه التي تفكر في حسن المعاملة والتحلي بالصبر من الجانبين يعترض سبيلها عائقان:-

أولاً: عددها قليل بالنسبة للقوة العمومية وسط مقاتلي الحركات.

ثانياً: المنطقة مفتوحة والحريه الشخصية مكفولة للجميع والخمر الحصول عليها مُتيسر في كل حين وتعاطيها مباح للسائين وأكثر الجند للخمر شاربين، وإذا ما

اختلط الخمر بالجهل وبالسلاح والكيد المتبادل فإن تنظير العقلاء لا يتعدي المكان الذي تم فيه اتفاق التهده، فالجنود لم يتوقفوا من مضايقه بعضهم بعضاً في المورد وأماكن التسوق والطرق والالانادي المفتوحة (مكان بيع المريس) وظل الأمر هكذا حيناً من الدهر، وحركة الوحدة كانت متحفظة تحاول أن تنأى بنفسها من المواجهة لأنها كانت الأضعف وهي كانت تنتظر أن تصل إليها إمكانات قادمة من تشاد، منحيتها تشاد للفصائل المناوئة لاتفاق أبوجا. لهذا، كنا نتحاشى المواجهة المباشرة قدر الإمكان في انتظار التعزيزات التي تحركت من العاصمة التشادية إلى كل من العدل والمساواة وهي في الحدود السودانية التشادية وإلى فصيل الوحدة في منطقة أمراي. تجدر الإشارة هنا إلى أن حركة العدل والمساواة كانت الفصيل الأضعف في أبوجا ولم تكن معنية باتفاق أبوجا لأنها كانت في هامش المفاوضات وحتى إذا ما طلبت التوقيع على الوثيقة فلا أحد يهتم بأمرها وذلك لكسبها الميداني الضعيف خاصة بعد أن أخرجتها قوات منى من مهاجيرية ومن قريضة في نهايات عام (2004) فانزوت في الشريط الحدودي بين السودان وتشاد في مسقط رأس قادتها في قريه جرجيره، كما أن ثقلها الجماهيري ليس بأحسن حالا من وضعها العسكري وكان ينظر إلى وجودها في منبر أبوجا آنذاك على أنها مجرد ضيف ثقيل ليس لها في الأمر شيء وكان هذا يؤذي وفد الوساطة التشادي لصله القريبى التي تربط قادة حركة العدل والمساواة بالوفد التشادي الوسيط فهم ايضا يريدون ان يروا صوره أهلهم في الاتفاق، فالامر متعلق بمؤسسه الحكم في أفريقيا فهم يسعون لوجود امتداد لهم في مؤسسة الحكم في السودان حفاظا لمصالح أهلهم في السودان وتحسبا لنواب الدهر التي قد تحدث للحكومات في أفريقيا فليس هناك ما هو محصن من التقلبات في ادوات الحكم الأفريقيه، والحكومات التشادية أكثر عرضه من غيرها للتقلبات المثيره ولهذا لا نلوم الاخوة التشاديين اذا حاولوا وجود موطن قدم لهم في التسويات التي تجري صناعتها للحكم في السودان.

للحقيقه، ان حكومة تشاد كانت ضد حركة العدل والمساواة، وكانت تحابي التحرير على حسابها، فحتى المفاوضات الثلاثة الأولى (أبشي الأولى والثانية وأنجمينا الأولى) كانت حركة العدل والمساواة خارج إطار التسوية، لأن وجودها ميدانياً غير مؤثر على مستوى المواجهة مع قوات الحكومة، وهي تعيش في ظل حركة التحرير على الحدود التشادية السودانية، ولكنها وجدت مدخلا للظهور في مفاوضات أنجمينا الثانية في توقيت واحد مع عبدالواحد، والتناصر القبلي لعب دورا مهما في إدخالها

طرفا في معادلة التسوية، ومن ثم إنتقلت مع المنبر إلى أبوجا وأثناء الجوله السادسة حصل سوء تفاهم بين وفد الحكومة المفاوض ووفد الوساطة التشادية وقد وقف منى في صف الحكومة، بعكس وفد العدل والمساواة الذي انحاز لموقف الوساطة التشادية، ونتيجة لتلك المواقف المتذبذبه ما بين منى وعبد الواحد و خليل، فضل وفد الوساطة التشادية الانسحاب من مفاوضات أبوجا وعاد إلى عاصمته أنجمينا ساخطاً على كل ما يجري هناك ومن ثم بدأ التدبير للعمل المضاد.

إن أسباب التوتر بين الوفد التشادي ووفد حكومة السودان هي دعم الحكومة السودانية للمعارضة التشادية بشكل واضح وصريح، وفي تلك الأثناء، استطاعت المعارضة التشادية أن تصل إلى مشارف العاصمة أنجمينا. لهذا فإن الوفد التشادي قد عاد وهو مصمم على الوقوف ضد أي اتفاق يتم التوصل إليه، وأياً تكن الأطراف الموقعة عليه وهم مصممون أيضاً على تبني فصائل المعارضة السودانية ودعمها بنفس القوة التي تدعم بها حكومة السودان المعارضة التشادية، فتشاد قد تعاملت مع الموقف برده فعل مبالغ فيها، وكعادة المجتمعات البدائية سريعه الانفعال ومن الطبيعي إذا تعاملت تشاد مع الموقف برده فعل كبيرة، فقامت بإستدعاء حركة العدل والمساواة ومجموعة الـ ((19)) التي انشقت عن الرجلين منى وعبد الواحد قبل التوقيع على اتفاقية أبوجا ونسبة للبيان الذي اصدروه نتوقع عدد ((19)) عضواً في منبر التفاوض، سميت مجموعة ((19)) وكانت بياناتهم ومواقفاتهم يرمز لها بمجموعة ((19)) ابرزهم ((خميس أبكر، سليمان مرجان، جارا النبي عبد الكريم يونس، آدم علي شوقار، خطاب وداعه، احمد ابكر، و دكتور شريف حرير من خارج الفصيلين)) وفصيل الوحدة وقدمت لهم دعماً سخياً، إلا إن الدعم المقدم إلى فصيل الوحدة لم يصل بكامله لأنه مر عبر بوابه العدل والمساواة التي أخذت نصيبها وجزءاً مقدراً من نصيب حركة الوحدة.

عندما وصل ذلك الدعم إلى منطقة أمراي قويت شوكة الحركة وقررت أن تتجول في المنطقة، مثلما تتجول قوات منى وبعثت بمتحرك إلى بيرمزه ليس في مهمة حربية ولكن في إطار إثبات الذات وأن المنطقة قسمه بين أطراف أخرى وقوات منى ليست هي صاحبة الكلمة العليا في المنطقة، وعندما وصل متحرك الوحدة إلى بيرمزه قامت القيامه هناك وبدأت قوات منى مضايقه القوة التابعه لفصيل الوحدة ومنعتهم من تعبئه مواعينهم من المياه رغم أن الآبار لم تكن تابعه لهم وإنما هي تخص رجلاً يشايح فصيل الوحدة، ولم يحرم أحداً من التزود بالماء أياً كان انتماءه، ولكن

تلك هي حال الطغاة في كل زمان ومكان، فالعقلية واحدة والسلوك متشابه لا فرق بين صغيرهم وكبيرهم إلا في المدى الذي يستطيع التأثير فيه، كل منهم على خصمه. جنود مني كانوا يظنون أنهم باسطوا سيطرتهم على كامل منطقة شمال دارفور، والكلاً والماء هما ضمن الموارد التي تقع تحت سيطرتهم خالصه لهم من دون الآخرين، وبهذه العقلية مُنع أفراد فصيل الوحدة من المورد، وقد اعتبرنا أن الأمر عادي، لأن هذا هو تفكير الجنود البسطاء، وقد تداركنا الحادثه بالانسحاب من المورد إلى الجنوب من بير مزه حتى نتفادي الاحتكاك مرة أخرى وقررنا بأن لا نأخذ الماء من بير مزه، وإنما نذهب إلى مورد آخر مجاور، ولحسن الحظ المياه في تلك المنطقة متوافره في أماكن عديدة ومتقاربة ولا داعي للإصرار على مورد بير مزه خوفاً من أي تصرف طائش قد يحدث من أي طرف حتى وإن كان بسيطاً قد يعقبه صدام تكون نتيجته كارثية، وبانسحابنا من بير مزه، بناءً على تلك التقديرات، هدأت النفوس وسارت الأمور هادئة بقيه ذاك اليوم ولم تظهر أي بوادر تصعيد في عموم المنطقة. نحن من جانبنا كفصيل وحدة لم نفكر في المواجهة مع قوات مني ولم نرغب فيها بل كنا سننسحب من المواجهة إذا ما وجدنا لذلك سبيلاً عندما لاحت مؤشراتنا في الأفق، لأننا ندرك حجم قوتنا ونعرف تفاصيل قوة الطرف الآخر؛ إنهم أكثر عدداً وجاهزية وعتاداً.

إن انسحابنا إلى المنطقة الجنوبية من بير مزه هو دليل على أننا لا نرغب في المواجهة وقد ذهبنا في الاتجاه الذي يقع فيه معسكر كرو التابع لنا وتركنا بير مزه وسوقها وماءها واناديها لقيادة مني وقررنا عدم القيام بأي عمل يثير حفيظة أولئك القوم وحتى السوق أصدرنا أمراً بعدم الذهاب إليه بالمظهر العسكري راجلين - إن أردنا التسوق - بلا سياره وبلا سلاح، وتلك التعليمات ضد إرادة الجنود الذين حسبوا الأمر تخاذلاً وأنهم بكل حال من الأحوال حقوقهم في المنطقة لا تقل عن حقوق الآخرين، بل هم أحق بالمنطقه من القادمين من القطاع الغربي أمبرو وكرنوي وفواريه، فهم أبناء المنطقة ولكن قادة الوحدة كانوا حريصين على عدم التصعيد وتجنب المواجهة ولكن الطرف الآخر كان ينظر للأمر بزاويه مختلفه، فالهدوء الذي ساد المنطقة كان هدوء ما قبل العاصفه، إذ أن القيادة العامة لمني قد أصدرت قراراً بعدم التعاون مع قيادة الوحدة وتجريدتهم من السلاح وبمجيئهم إلى بير مزه بتلك الصورة فإنهم سعوا إلى حتفهم بأنفسهم، وهذه فرصة مجانيه منحت لحركة مني يجب إلا تضيعها وبعد أن أسدل الليل ستاره أخذ قادة مني قرار الهجوم على قوات الوحدة المنسحبه

جنوباً من المنطقة وأعدوا كل الترتيبات الهجوميه بناءً على المعلومات الظاهرة التي كانت أمامهم، وهي أن العدد الكلي الذي ظهر في المورد هو إحدى عشره سياره ولكن تلك كانت نصف القوة الكلية التي جاءت من امراي إلى بير مزه، فالعدد الكلي كان أربعاً وعشرين عربيه؛ إحدى عشره جاءت إلى المورد والعدد المتبقي ابتعد عن المورد تحسباً للأمر الطارئه التي لم تكن في الحسبان، وعلى العدد الظاهر الذي جاء إلى المورد بني قادة مني حساباتهم وأعدوا عدتهم لمواجهة محور واحد مكون من إحدى عشره عربيه. أما الجانب المقابل فقد ابتعد مسافه كافيه تمكنه من الاستعداد إذا ما شعر بأي تحرك من الجانب الآخر ضد رفاقهم وانقسموا إلى محورين؛ محور ظاهر لقوات مني، ومحور خفي مستعد للمواجهه هو أيضاً. كان مخطط قادة قوات مني هو أن تتم مباغتة قوات الوحدة في الصباح الباكر عندما يكونون نياماً في الموقع الذي تم رصدتهم فيه ولكن قادة قوات الوحدة أجادوا التمويه، إذ أنهم انسحبوا من الموقع الذي كانوا فيه عند صلاة العشاء خوفاً من المباغتة ولإدراكهم بأن ذلك الصمت قد يعقبه كلام، ولهذا ابتعدوا كثيراً من المنطقة وهي مسافه لم يتخيلها مخطوط الهجوم المباغت، ولولا ذلك لقضي عليهم في ضربة واحدة، إذ أن العدد المسخر للهجوم يتكون من سبعين عربيه ولكن بُعد المسافه أوقع القوات المهاجمه في ربهه وعدم انسجام، كما إن غياب الخطه البديله جعل كل قائد يتصرف حسب تقديره للموقف، الأمر الذي مكن مجموعة الوحدة من التيقظ والاستعداد ونصبت كميناً لمجموعة السيارات التي كانت تبحث عنهم ودارت معركة عنيفه خاطفه نقلت فصيل الوحدة من خانه الدفاع إلى خانه الهجوم، إذ أن صد القوى المهاجمه أضعف تنظيم قوات مني التي فقدت التركيز نتيجة لفشل وحدة المعلومات من تحديد موقع تركز قوات الوحدة المنسحبه من بير مزه، كما أن دخول المحور الغربي بقيادة صديق بُره والذي كان خارج حسابات قوات مني قد أربك الحسابات بشكل كامل، لأن المحور الذي ظهر بقوة في مسرح العمليات وامتلاكه لمدفع (106م)، وهو مدفع مضاد للدروع والآليات المصفحة ولكنه هنا يستخدم كيفما شاء قاتل وفعال، أُرهب قوات مني المهاجمه وأجبرها على التراجع، لأنها فقدت زمام المبادرة، كما أن قوة فصيل الوحدة الصغيره التي كانت متأكدة من أمرها قد تحولت إلى بعبع خطير يهاجم بضراوه، اضافة إلى دعم قوي لم تكن في الحسبان دخلت المعركة، وأخذ زمام المبادرة، وهو خلف القوات المهاجمه، ولهذا ما كان من قادة مني إلا الانسحاب من المعركة لإعادة التنظيم، إذ يستحيل المضي في خوض معركة إتضح أن البيانات

التي بنيت عليها كانت خاطئه وقوات الوحدة بعد أخذ ازماء المبادرة وتراجع قوات مني من منطقة جنوب بير مزه إلى موقع قيادتها لحقت بها هناك وأن المدفعية الثقيله (106م) لم يُعطَ قيادة أركان جيش مني فرصة للإلتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الصفوف للدفاع عن قيادتهم العسكرية، وهنا فإن ميزان القوة العسكرية والعتاد والقوة المادية التي كانت في صالح فصيل مني لم تحقق النصر الكاسح الذي أراده قبل شروق الشمس بل دارت عليه الدائره. وتقدم قوات الوحدة نحو مقر قيادة قوات مني حرم قادته من الجلوس لمراجعته خطة المواجهة، فالقادة من الجانبين يعرفون بعضهم بعضاً. فالقائد حسن عبد الكريم يونس (بيجو) وصديق بُره وأدم بخيت وفصيل ملك كان رأيهم عدم إعطاء فرصة لقوات مني المنسحبه لترتيب أوضاعهم ويجب الضغط عليهم واستهداف مواقع تركز القوات والقيادة العامة بالاسلحة الثقيله والاندفاع نحوهم بشكل مباشر لإخراجهم من وادي بير مزه ودفعهم للتراجع نحو الشمال وقد نجحت قيادة الوحدة في ذلك، إذ أن الضغط المتواصل أجبر قوة مني على الابتعاد عن وادي بير مزه والاتجاه شمالاً واحتلال مورد الماء بكامله. يا لسخرية الاقدار لقد كنا بالامس نستجدي منهم قسمة لمورد الماء حتى وان كانت قسمة غير عادله فإذا بنا نبسط سيطرتنا على منطقة بير مزه بأكملها ونستولى على القيادة العامة لقوات مني وغنمنا معدات كثيرة وسيارات وأسرا بعضاً من القادة الميدانيين منهم (محمد صالح كو) مدير جهاز الأمن و(إسماعيل ود حبوبه) آمر التوجيه المعنوي و(محمد عبد الله) قائد منطقة دار السلام.

بعد سيطره قوات قيادة الوحدة على بير مزه، لم يكن أمام قوات مني من خيار غير التراجع شمالاً إلى أقرب منطقة متوافر فيها المياه، وهي وادي أوروري، والمسافه بين المنطقتين بعيدة جداً ينتفي فيها عنصر المباعته، حيث لا يستطيع أي طرف مداومه خصمه في غفله منه حتى يتمكن من الانتصار عليه وتبقي الحرب مفتوحة بين الطرفين علماً بأننا لم نفكر أبداً بالذهاب اليهم في مواقعهم الجديدة بعد ان خرجوا من حرم منطقتنا، فتلك هي ديارهم ينبغي أن لا ينازعهم فيها أحد.

إن حادثه بير مزه لم تساعد الطرفين في الرجوع إلى الحوار وعدم اتخاذ العنف وسيله لإخضاع الخصوم. بل إن تلك الحادثه قد رفعت سقف التحدي إلى أقصى درجات الانفعال، ولكل طرف منطقة الخاص، فقوات مني ترى أنها أحق بالمنطقه وأنها قادره على سحق المعارضين لاتفاق أبوجا ولها من الإمكانيات المادية ما يؤهلها لاستعادة منطقة بير مزه وهي تعتمد على عناصر القوة المجرده، ولكن هناك

عوامل أخرى غير العتاد الحربي تتدخل في ميادين القتال والنصر لمن يمتلك تلك العوامل ويوظفها بشكل جيد في معاركه، وهذا ما قامت به قيادة الوحدة في مواجهتها المفتوحة مع قوات مني، وبإبعادها من المنقطه، ، تضعضعت ثقته مقاتليه في جدوي القتال بعد ان كادت تتكافأ القوة المادية بين الطرفين.

بمعركة بير مزه تحقق كسب مادي ومعنوي لفصيل الوحدة، وفي المقابل هناك خساره مادية ومعنويه لقوات مني. نتيجة لتلك المواجهة بدأ كثير من مقاتلي فصيل مني يتساءل عن دوافع القتال بعد توقيع اتفاق السلام خاصة وان المواجهة ليست مع قوات الحكومة وإنما مع رفاق الأمس، وأن بعض الراشدين من قادة مني كان رأيهم ضد التصعيد وهم ليسوا معنيين بالقتال نيابه عن الحكومة، فاستباب الأمن في المنطقة يعني الحكومة بالدرجه الأولى ودورهم في هذه المرحلة لا يتعدى النصح والإرشاد، ولكن رأي الراشدين في مواقف كثيرة لا يجد التقدير والاعتبار حتى في الطرف الحكومي الذي يمتلك مؤسسات راسخه، خاصة وأن المجموعه التي أحاطت بمنى ما قبل أبوجا وبعدها أصبحت هي صاحبه القرار النافذ، فضغطت منى من أجل تبني خيار تصفية الخصوم بحد السيف، وطبعاً هؤلاء لم يشاهدوا ميادين القتال ولا مآسي المعارك، ولم يبتلوا بإسعاف جريح أو علاج مريض، ففي غيبه الوعي واندثار الأخلاق يصبح أمثال هؤلاء بعد أن تضع الحرب أوزارها هم القادة وأصحاب الكلمة الفصل في محصله تضحيات المناضلين ودارفور لم تكن بدعه من نماذج الثورات في العالم الثالث، بل إنها تجاوزت الخطوط الحمراء في انتحال شخصية المناضلين وسرقه مجهوداتهم، تلك الفئه من داخل فندق القرين فلدج أصرت على برنامج التصفية وعدم إجراء أي حوار مع تلك الفئه الضئيله التي رفضت اتفاق أبوجا وسفقت زعامه منى للحركة وأمثال هؤلاء يرون الأمر هيناً كأن لم تكن فيه دموع ودماء، إذ أن النصر حسب تفكيرهم مرهون بعدد الجند والعربات وإنصافاً للحق نكرر ما قلناه سابقاً إن السيد ((منى)) كان ضد ذاك التصعيد العسكري ولكنه للأسف لم يستطع مخالفه رأي جماعته ووقع الصدام المر.

معركة بير مزه الثانية (9 يوليو 2006)

كان لهزيمة قوات مني في بير مزه وخروجها منها بتلك الصورة المفاجئة، أثر بالغ على معنويات جنوده وله صدي واسع على موقفه وقوته، فالمجموعة التي كان يستهزئ عليها ويصفها بالفئة المارقة الضالاه ها هي تستلم قيادته العامة وتكبد خسائر بشرية ومادية كبيرة ما كان يتخيل حدوثها، أجبرته للتقهقر نحو الشمال في منطقة أوروري، ويقال إن مني عندما ذهب إليهم هناك، طلب منهم عدم الإصرار على القتال، خاصة أن تلك المجموعة موجودة في مناطقها ومع أهلها، فلا داعي للحرب معهم ويمكن أن يفتح معهم حواراً لتسوية جميع المسائل، وأن فصيل الوحدة لا يرفض وجود قيادة مني في بير مزه إذا تعاملوا مع الناس بالحسني وهم أول من بدأ القتال وإذا ما جنحوا للسلم فالمكان يستوعب الجميع إذا ما التزموا بعدم تجدد الاحتكاكات وتمكنوا من ضبط تصرفات الجنود.

مني في تلك الواقعة تحلي بالحكمة ورأيه وجد استحساناً من جميع قادة فصيل الوحدة وإذا ما وجد مثل هذا الرأي سبيله إلى التطبيق، فإن الوضع ربما يكون مختلفاً تماماً وإن هناك مسائل كثيرة قد تتبدل نتائجها إذا ما قبل قادة مني مبدأ الحوار، ولكن بعض القادة الموتورين علت أصواتهم فوق صوت رئيس الحركة وقرروا استعادة بير مزه من أيدي قوات الوحدة مهما كلفهم ذلك من ثمن، وهنا كان صوت الذين قدموا مع مني من الخرطوم بالطائره ومن ثم بالمروحية إلى أوروري وهي أول رحله لهم إلى الميدان كانوا أكثر الناس إصراراً على القتال واستخدام العنف لاستعادة المنطقة، وهم بالطبع أصبحوا سادس الرأي في الحركة ومني لا يرد لهم طلب. وأمثال هؤلاء معذورون لأنهم لا يعملون شيئاً عن الحرب ولم تحدثهم أنفسهم بالمساهمة فيها، بل إنهم في العادة يتجنبون الاقتراب من مسارح القتال وهم بارعون فقط في التنظير، وقد فرضوا قرار القتال على القادة الميدانيين وأمرهم بإكمال الاستعداد للهجوم على بير مزه مرة أخرى وركبوا مروحياتهم وعادوا إلى الفاشر، ومن ثم إلى الخرطوم ينتظرون أخبار القتال ونتائجها التي لا ترضي بأقل من استعادة السيطرة على المنطقة وإعادة هيبه الحركة مهما كانت الخسائر في المعدات أو البشر.

إن فقدان قوات مني لقيادتهم في بير مزه أمر أزعج النظام نفسه لأن في ذلك المشهد

رسالة بليغه بأن اتفاق أبوجا لا يمكن إنزاله على أرض الواقع إذا ما استطاعت القوات المناوئه له فرض سيطرتها على دارفور، وعلي هذا الأساس شجعت الحكومة القيادات المناديه بالمواجهة العسكرية مع رافضي أبوجا وهي في تقديرنا تصرف بواقعيه لأن الصراع لم ينته بعد، والتوقيع على الاتفاق لا يعني إذابه جليد الخصام المتراكم كلياً (بجره قلم) وفي لحظة واحدة، ولهذا فإن الابتسامه الظاهره تخفي وراءها مرارة شديدة لم تستطع الأيام إزالتها سريعاً، وبقيت عالقه في النفوس تؤثر في مجرى الأحداث كلما لاحت فرصة للتصرف التلقائي الذي يعكس المواقف الحقيقية بعيداً عن الدبلوماسية وأساليب السياسه الملتويه، ولهذا فإنها ساعدت قوات مني في معاركها انطلاقاً من موقفها المبدئي ضد مقاتلي الحركات ورغبه في مساعده الموقعين علي الاتفاقية لفرض سيطرتهم على المنطقة.

عندما، اتخذت قيادة مني قرار استعادة المنطقة، استعانت بالقوات السودانية للمهام الاستطلاعية، وقد قدمت لهم المروحيات- التي اتخذت غطاءً مدنياً استخدمت فيه شعار قوات الاتحاد الأفريقي التي كان لها الحق في التحليق في أجواء شمال دارفور دون إذن أو إشعار مسبق- دعماً كبيراً وزودتهم بمواقع تجمع قوات الوحدة في و حول بير مزه برصد جميع المواقع وعدد ألياتها وتفصيل تمرکزها، ولولا فطنه قائد قوات الوحدة حسن عبد الكريم يونس الذي أعاد توزيع القوات وأخلي كثيراً من المواقع التي تم رصدها، ولا ندري الأسس التي انبنت عليها تلك التغييرات ولكننا أمرنا بأن نتحرك مسافة ثلاثة كيلومترات شمال الموقع الذي كنا نقيم فيه، وهو موقع دفاعي حصين، وقبل أن نستقر في المكان جاء الهجوم مباغتاً مرة أخرى، وبعد معركة طويلة استمرت قرابه اليومين شاركت فيها القوات المشتركة لفصيل الوحدة والعدل والمساواة العائده من مدينه الحمره بشمال كردفان، فاستطاعت أن تهزم قوات مني المهاجمه وطردهم نهائياً من المنطقة وتمت ملاحقتهم في جميع النقاط الواقعه الى الشمال من بير مزه، وقد تمركزوا أولاً في دونكي الحوش الذي لحقتهم فيه القوات المشتركة بين الوحدة والعدل والمساواة في عمل مفاجئ لم تكن تتوقعه، ومن ثم إلى الخوايم ومزبت وفي كل مورد ماء يتجهون إليه تلاحقهم قوات الوحدة وتبعدهم عنه إلى مشارف قرية أمبرو.

إن تدخل قوات حركة العدل والمساواة جاء بعد مذكره التنسيق بين الطرفين الموقعه في بير مرقى والتي على أثرها هاجمت القوة المشتركة مركز حمره الشيخ. لقد استمرت

المواجهة بين قوات مني والقوة المشتركة لحركة الوحدة والعدل والمساواة أكثر من أسبوع من موقع إلي موقع خرجت على أثرها حركة مني من جميع المناطق الحيوية في شمال دارفور وأقامت لها معسكراً قرب مدينه أمبرو تحت حماية قوات الحكومة السودانية. وتبقت الى الشرق منطقتا كلكل والسيح اللتان تم الاستيلاء عليهما لاحقاً، بعد أن دخل اتفاق التنسيق العسكري مع العدل والمساواة حيز التنفيذ العملي، وكون الطرفان قوة متحركة ضاربه لم يستطع مني مواجهتها فسحب قواته إلى شرق دارفور وشرق جبل مرة أن في منطقة جبال كولقي، وانتقلت السيطرة الكلية للمنطقه الشماليه للقوة المشتركة من كلكل بالقرب من الفاشر إلي حدود ليبيا بعد الاستيلاء على نقطه جمارك كرب التوم وبيير العطرون وهما مصدران مهمان جداً لدعم الحركات بالمال وعائداتهما تفوق احتياجات الحركات المادية، ومتطلبات التسيير.

لقد تم طرد قوات فصيل مني من المناطق شمال الفاشر وخاصة قيادة معسكر كلكل ومعسكر الصيحاء ولكننا لم نستقر فيهما ولم نتمكن من الاحتفاظ بهما، ويرجع السبب إلي أن حركة العدل والمساواة ضد الاستقرار والاحتفاظ بالمواقع أو الدفاع عن منطقة، فهي حركة متجوله وحركة الوحدة للأسف لم تعارض إستراتيجيه حركة العدل والمساواة وتركت المنطقتين كلكل والصيحاء خاليتين ومن البديهي أن تملأ الفراغ القوات الحكوميه خاصة وإن المنطقتين اضافة إلي مدينه كتم هما مفاتيح شمال دارفور، وقد تأذينا كثيراً من وجود القوات الحكوميه في كل من منطقة كلكل والصيحاء لأن طرق الإمدادات تمر عبر هاتين البوابتين، وبتحكم قوات النظام فيهما تأثرت الحركة التجاريه وجميع الأنشطة المصاحبه من ذلك الحصار المضروب علي المنطقة، وفي تقديري الخاص رغم إن قادة مني في الأيام الأولى للاتفاق كانوا أكثر تطرفاً وبغضاً لمعارضى الاتفاق إلا أن وجود قوات مني في المنطقتين كان خيراً لنا من وجود القوات الحكوميه لأنه مهما كان الخلاف في وجهات نظر القادة إلا إن القوة العموميه في الميدان علاقاتها ممتده والتعاون قائم بشكل ما أو بآخر علي الأقل علي المستوي الفردي والأسري بعكس القوات الحكوميه التي لا تربطنا بها صلات وقوانينهم تحرم التعامل النظيف مع (الخوراج) وفق منطق النظام طبعاً.

تصديقاً لهذا الرأي، فإنه بعد الصراع المريع مع قوات مني في البداية الا اننا تعاوننا في مراحل لاحقة خاصة بعد زوال الغشاوه عن أعين أتباع مني وزال الغرور الذي كان

مسيطر عليهم في أعقاب اتفاق أبوجا، الذي تأكد بالدليل العملي أنه لم يوقف الحرب في دار فور ولن يقود إلي سلام. فالحرب التي دارت بعد اتفاق أبوجا والتضحيات الكبيرة في الأرواح والممتلكات لم تشهدا دارفور من قبل لأن الحرب بعد أبوجا اتخذت طابعاً جديداً، المواجهة فيه بين قادة يعرفون بعضهم بعضاً وسيطر التحدي علي سلوكهم وتصرفاتهم، حيث توالى المعارك بشكل لم يكن مألوفاً من قبل وكل فريق يمني النفس بإمكانية تصفية الفريق الآخر خاصة قيادة مني المدعومه من الدولة، اضافة إلي الإمكانيات المادية الوفيره التي تحت تصرفها، فالمعارك اختلف طابعها، لأنها لم تكن كذلك مع النظام، إذ أن كل معركة تعقبها هدنه للتقييم والاستعداد، فالترتيبات هناك عند الجيش السوداني تتم بمهنيه عاليه وبمراجعة دقيقة لكل الاحتمالات. أما هنا بين الرفاق، فالمواجهات عشوائيه ارتجاليه، الصدام فيها مباشر، والبعد الشخصي فيها هو أساس اتخاذ القرار، وكان القادة الكبار من قوات مني يستصغرون قادة الحركات المناوئه لهم وهي نقطه الضعف التي كلفتهم كثيراً وأفقدتهم السيطرة علي المواقع التي تحت إدارتهم. أما قادة القوة المناوئه لمني، فإنهم يخوضون المعارك بدوافع شتى وعزيمة اقويه في امتحان مباشر للقدرات، وهم بذلك يطعنون في قيادة مني للحركة، حيث إن المواقع معيارها لم يكن الكفاءه وإنما صلات القربى والمحسوبيه، وبهذه الدوافع تجرع مني كأس الهزيمة في شمال دارفور، وهو للحقيقه ليس بحاجة إلي مثل هذا الاختبار، لأنه انتقل إلي مرحلة السلام وهو نقيض الحرب، وإذا كان للحكومة أعداء تريد تصفيتهم، يجب أن لا يتصدر الذي اختار السلام قيادة المعارك بل كان يجب أن يكون عودة فيها عود (مَرَه)، كما يقول المثل السوداني، و لا (يشيل وجه القباحه)، نيابه عن الحكومة. كان عليه أن يترك الحكومة تخوض معاركها بنفسها، ولكنه أخطأ التقدير وسلك سبيل التدمير، وهو بكل تأكيد لا يتقن شيئاً غير المعارك، وقد اكتشف هذا بعد دخوله القصر الذي تختلف ألياته وأدواته وتعامل الناس فيه وسلوكهم الأمر الذي دفعه لخوض تلك المعارك بالوكالة، عل ذلك يشفع له لبقائه في القصر. إن الحياه في الحضر بتعقيداتها تختلف عن ما اعتاد عليه أهل الريف وخاصة أولئك الذين لم تمكنهم الظروف من الاقتراب من المدن الكبرى ورئيس حركة التحرير الموقعة علي اتفاقية أبوجا هو واحد من أولئك الذين لم يروا العاصمة في حياتهم، ولياليه في مدن الغرب الكبرى محدوده، وهو الذي كان يتهم من المصلين من الجنود عندما يجدهم يقرءون القرآن

باللغة العربية، بل إنه كان ضد الشعائر الدينية التي تؤدي باللغة العربية. وطبعاً أن بعضاً من موافقه تجد القبول من صغار السن، الذين تمت تنشئتهم على الكراهية العمياء، وأن الذي لا يجيد لهجة الزغاوة مشكوك في ثوريتيه، ويجب أن لا يكون في موقع مؤثر في الحركة، فالحركة زنجيه خالصه والعنصر العربي فيها غير مرغوب. تلك هي نظره مني للأوضاع، إلا أنه بعد دخوله القصر الجمهوري وجد اختلافاً كبيراً بين الواقع الجديد الذي لم يكن يتخيله، فوسائل الغابه وأحكامها الجائره لا تتلاءم مع الوضع الجديد، فبينما كان يتهم من الذين يتلون القرآن في الصلوات باللغة العربية، وجد نفسه اليوم في وضع بائس، إذ أن لهجته التي كان يتباهى بها ويتعالى بها على الذين لا يتقنونها وجدها عاجزه عن تلبيه محيطه الضيق، فهي لا تصلح في سياسته، ولا في صحافه، ولا في القصر، ولا في الشارع المستقيم، ولا في المسجد ولا في معبد إذا دعت الظروف لدخوله (وأمثال هؤلاء لا يدخلونه إلا خائفين).

لقد اختلفت أصول اللعب هنا، اختلاف مكان واختلاف مقدار، ولذا كان لزاماً عليه إعادة ترتيب الأولويات والآليات، فأهتدي إلى الآلية الاجتماعية كمدخل لعلاج الخلاف بينه وبين القوى المناوئه له التي استطاعت أن تنتصر عليه في كل المعارك العسكرية، وقد أرسل وفداً من أعيان قبيلة الزغاوة ومن حملة المؤهلات العلمية وقد كانوا في منتهى الوضوح والصراحة وبعد النظر في تناولهم لعموم الأوضاع ورغبتهم الشخصية المباشرة في إنهاء الخلاف مع مني كمدخل للاتحاق ببرنامج السلام، ولولا أن وفد التصالح صاحبه عيب أساسي لاستطاع أن يصل إلى نتائج مرضيه ربما تؤثر في مجري الأوضاع في دار فور إجمالاً.

لقد كان الوفد يتكون بكامله من قبيلة الزغاوة، وهو عيب أساسي، لأن القوى المناوئه لمني لم تكن زغاويه فقط، بل أن هناك قبائل أخرى في داخل حركة الوحدة؛ البرتي والميدوب والفور والتنجر والعرب والمسالييت ومسيريه جبل. هذه القبائل كلها مشتركة في قتال مني ضد اتفاق أبوجا، ولذا فإن اختصار الوفد في قبيلة الزغاوة وحدها كان السبب المباشر في رفض الحوار معه، لأننا كنا نري فيه تكريساً لبرنامج مني في دار فور باعتبار أن قبيلته هي صاحبة الرأي الأوحده وبقية القوم تبعاً له.

إن تكوين الوفد من قبيلة الزغاوة وحدها أضعف الحجة وجعل رفضه منطقياً من قبل اللجنة المكلفه باستضافتهم، وإذا ما ضم ذلك الوفد عناصر من قبائل شتى فمن

المؤكد أن يجد طرحه صدى في النفوس، وكانت وساطته قد تفيد في حل الخلاف، ونحن في تقديرنا أن الآلية الاجتماعية مهمة وفاعله ومقبولة إذا توافر فيها التمثيل المتجانس متعدد الأعراق والأطياف ولكن في كل الظروف فإن الآليات الفاعلة لا تفيد إذا استخدمت في المكان الخطأ والوقت الخطأ، وهذا ما حدث لوفد الوساطة القبليه الذي إبتعته مني للتفاوض مع رافضي اتفاقية أبوجا، والحقيقه التي أغفلها جناح مني هي أن القادة المتمردين عليه هم أقرب إليه من قادة عشائريهم - علي الأقل في المضمار الذي يريد علاجه - وعاد الوفد إلى الخرطوم خالي الوفاض كما يقول المثل (المرسال يريحك ولكنه لا يقضي لك الغرض)، ورغم فشل مهمة الوفد الأول، إلا أن الحركة لم تتوقف إذ تسارعت خطي الوفود من قبيلة الزغاوة إلى بير مزه منها وإليها كدأب آل الإنقاذ في بدايات الصراع حيث كانت ترسل الوفود من قبيلة الزغاوة إلى هناك وأخرى مثلها إلى قبيلة الفور للتفاكر مع أبنائهم. كل تساق إلى عشيرته وأقاربه. تتغير وجوه أعضاء الوفود في كثير من الأحيان، إلا أن هناك أشخاصاً ثابتون لا يتغيرون، إنهم في كل المهام موجودون، وهؤلاء هم الذين تستفيد أجهزه الرصد من نتائج أعمالهم، لأنهم لا يستطيعون أن يخفوا شيئاً لا يلبدون الكلام ولا يغفونه). هم كتاب مقروء لأجهزه الأمن التي تمول بعثات الاستطلاع الأهلية، وكما كان الأمر في السابق في بدايات الحركة في الجبل تكرر المشهد بعد توقيع اتفاق أبوجا، وبنفس الصورة القديمه وبنفس الآليات، فالسودان مؤسساته قائمه علي قديمها البالي المستند إلى القاعدة الامنية البحتة، رغم أن أساس المشكل هو سياسي، اقتصادي، تنموي، فلماذا لا تتناول علاج المشكله من تلك الأوجه وتترك التركيز علي الجانب الاستخباري الذي أوصلنا إلى هذا النفق المهلك؟ نحن هنا لا نقلل من دور أجهزه الرصد ولكن في تقديرنا أن يظل دورها كذلك مهنيّاً استشارياً وليست هي المنفذه للإرادة الكلية وفق هواها وتقديراتها الخاصة كما جرت عليه العادة في الدول ذات البعد الأحادي. لقد تدرج مستوى الوفود إلى أن وصل إلى مستوى خشم البيت والعائله. إننا لا ننكر فعالية المداخل الاجتماعية ودورها في حلحلة المشاكل في مجتمعنا شريطة تخير المداخل الصحيحة. وهذا ما لم توفق فيه الحكومة ولا حلفاؤها من أصحاب أبوجا.

جذور الازمة بين الحكومة السودانية

والحكومة التشادية

ودخول العدل والمساواة المعادلة

لم يكن خافيا على أحد تدهور العلاقة بين الحكومة السودانية والحكومة التشادية وتعدّي الأمر الاتهامات المتبادله بدعم كل منهما الآخر للثوار في الجانبين، وفي هذا نحن شهود بأن الحكومة التشادية حاولت وبذلت من الجهود ما لم تبذله الحكومة السودانية بادئ الأمر لوأد الحركة المسلحة في دارفور وقد كان إدريس دبي أكثر الناس ولاءً للرئيس البشير أكثر من بعض معاوني البشير نفسه، ونحن نعلم مجهودات رئيس تشاد ضد الحركة في دارفور وهو منذ البداية لم يقبل أن يتعامل مع العدل والمساواة. لقد كان يعتبرها صفر على الشمال، وفي محاولاته الأولى لإنهاء الحرب في دارفور في اتفاقية أبشي الأولي في بداية سبتمبر 2003م وأبشي الثانيه في نوفمبر 2003م وأنجمينا الأولي في ديسمبر 2003م لم تكن حركة العدل والمساواة جزءاً من مجهودات التصالح مع الحكومة السودانية وهي ليس لها كسب ميداني الى ذلك الحين فقد كانت تعيش في ظل حركة التحرير والرئيس دبي أكثر معرفة بالتفاصيل الدقيقة لما يدور قرب حدوده الشرقيه، وكان يتعامل مع الموقف من منطلق الخطوره الكامنه فيه، فالحرب في دارفور تأثيرها على تشاد أكثر من دارفور وخطرها على النظام في أنجمينا أعظم من خطرها على النظام في الخرطوم وهو بهذا الفهم حاول تفادي استمرارها، ولكن النظام في الخرطوم كان له رأي آخر، فهو يري أن حكومة تشاد هي بيت الداء، وأنها سبب استمرار الحرب في دارفور، فنزعت الثقة من إدريس دبي بشكل كامل ولم تحمد له جهوده التي بذلها سراً وعلاقيه لإضعاف الحركة في دارفور. تبنت حكومة السودان خطأ متصلياً مفاده؛ القضاء على الحركات في دارفور. ومن أجل الوصول الى ذلك الهدف كان لزاماً عليها إسقاط النظام في أنجمينا ببساطة شديدة، وبدأت تنفيذ مخططها لإسقاط النظام في تشاد بوضوح، فجمعت كل المجموعات التي عملت ضد إدريس دبي واستحدثت تنظيمات أخرى وباشرت، مساندتها عسكرياً لإسقاط النظام في تشاد.

لقد تمكنت تلك المعارضة التشادية من إضعاف سلطة الرئيس إدريس دبي في المناطق

الفصل الثالث

جذور الازمة بين الحكومة التشادية والحكومة السودانية

دخول حركة العدل والمساواة المعادلة.

حركة العدل والمساواة واتفاقية ابوجا

معركة ام سدر الثانيه

قوات محمد نور التشادي ومعركة الوخايم.

خزان كارياري

معركة كارياري

الشرقية لتشاد، بل إن بعضاً من محاولاتها وصلت إلى العاصمة أنجمينا وكانت قاب قوسين أو أدنى من إسقاط النظام فعلاً، حيث وصلت طلائع قواتها إلى مشارف القصر الجمهوري الذي تحصن فيه الرئيس إدريس دبي وأعاد تنظيم قواته التي صمدت معه ومن ثم قام بهجومه المضاد الذي استطاع به كسر شوكة الفصائل المناوئة له التي وصلت إلى القصر الجمهوري وهناك روايات متضاربة حول الأسباب التي أدت إلى فشل تلك الحملة التي وصلت إلى مشارف القصر الجمهوري مع إسناد حقيقي من قبل الحكومة السودانية للقضاء على قوة الرئيس إدريس دبي المتمترسة داخل القصر وبالحسابات السابقة، فإن حكم الرئيس كاد أن يكون في أرشيف التاريخ لأن القوات الفرنسية التي يخشاها كل طامع في حكم تشاد ويحاول كسب ودها أو تحييدها على أقل تقدير قد اتخذت موقفاً ضبابياً حيال ما يجري قرب قواعد العسكرية سواء كان في مدينه أبشي في الشرق التشادي أو في مطار أنجمينا ودخول قوات المعارضة بين (البصلة وقشرتها) كما يقول المثل أي بين مطار أنجمينا والقصر الجمهوري وهي لم تحرك ساكناً وانتظرت لأكثر من ثلاث ليال هي في صمت حيادي ثم أعلنت دعمها للرئيس إدريس دبي بعبارات دبلوماسية مجدت فيها قوات الرئيس إدريس دبي وقوتها وصمودها وإرادتها القتالية القوية للدفاع عن الرئيس التشادي.

الروايات متضاربة عن أسباب فشل المعارضة التشادية في الهجوم على القصر والاستيلاء عليه ولكن الرواية الأكثر علمية هي أن الفصائل التشادية المعارضة يجمعهم هدف واحد هو إسقاط النظام ويفرقهم عامل قوي هو من يستلم السلطة بدلاً عن الرئيس السابق، فالعملية هنا لم تكن مرتبطة ببرنامج أو أهداف ممرحلة أو مشروع سياسي واقتصادي متكامل، وإنما ينحصر الأمر في من يكون علي رأس السلطة، وهنا الحسابات شخصية بحتة ولا مجاملة في ذلك. الحكومة السودانية التي أعدت المعارضة وزودتها بالمال والسلاح والدعم اللوجستي، لم تفصح عن رأيها في الشخصية التي تخلف الرئيس دبي في الحكم. هذه النقطة لم تحسم قبل الشروع في الاندفاع نحو أنجمينا، وبكل الحسابات فإن الحكومة السودانية تعرف ماذا تريد، لأن إستراتيجيتها هي إسقاط النظام القائم في تشاد واستبداله بنظام موال يساندها لسحق التمرد في دار فور. الحكومة ترى أن العلاقة طردية بين النظام في تشاد والحركات المسلحة في دار فور، إذ أن القضاء علي حكم تشاد يسهل سحق الحركات في دار فور. معادله غريبه، وهي كمن (يرى الفيل ويطعن في ظله) كما يقول المثل. علي

كل، هذه عبقرية أهل الإنقاذ التي أوصلت السودان إلى الدرك الأسفل من الهلاك. لقد انتقل الصراع من دار فور التي يسعى العالم لتسوية مشكلتها في أبوجا إلى إسقاط الحكم في تشاد، ودوله تشاد هي الوسيط الرئيس لفض النزاع في السودان. لتتظر إلى هذه المسرحية، وفد الوساطة في أبوجا يسعى مع وفود الدول الأخرى للتوصل إلى سلام في إقليم دار فور، وحكومة السودان تدفع بكل إمكانياتها لإسقاط النظام في أنجمينا رغم وجود وفد الوساطة التشادي عضواً فاعلاً في طاولة المفاوضات !!! هل يستقيم هذا عقلاً؟؟ هذا ما حدث وقد دفع النظام في السودان ثمناً باهظاً لموقفه هذا، فلولا تلك الممارسه الطائشه لما كانت هناك جبهة خلاص ولا دعم للحركات الراقضة لاتفاق ابوجا ولما وجدت أي حركة ملازماً آمناً في تشاد بعد إتفاق أبوجا. إن تغيير الانظمة ليس لعبه أطفال وحكام الخرطوم في كثير من تصرفاتهم كالأطفال بل هم أضل سبيلاً في بعض الاحيان .

أثناء هجوم المعارضة التشادية علي أنجمينا، وصل النائب الأول لنظام الخرطوم إلى أبوجا والمعلومات التي تسربت هي أنه سوف يكون مباركاً للسلطة الجديدة في أنجمينا علي انتصارها وطردها لنظام إدريس دبي، بهذا سيكون السودان أول دولة تعترف بالنظام الجديد في أنجمينا، إن ترتيب الاوضاع تم وفقاً لذلك، وهو سوف يتحرك مباشرة من أبوجا إلى تشاد لكي يبارك النظام الجديد ويقود حمله للاعتراف الدولي به. ذلك كان هو السيناريو الذي أعد في الخرطوم وقد تم تنفيذ الشق الأول منه بامتياز وهو الوصول إلى العاصمة التشادية ومحاصره القصر الرئاسي واستلام السلطة ومن ثم يتحرك النائب الأول من ابوجا للمباركة والتأييد للنظام الجديد وتقديم كامل الدعم له. تلك هي عبقرية حكام الإنقاذ؛ يصدرون المشاكل إلى الخارج تمهيداً لحل مشاكلهم في الداخل، وهم بكل تأكيد ربما حسبوا التقديرات المباشرة، وهي سقوط النظام في أنجمينا ولم يحسبوا النتائج غير المباشرة لخلع النظام هناك. فهذه أفريقيا، فالذي يخلع من السلطة ويمتلك إمكانيات لاستخدامها للعودة إلى السلطة سوف لن يتردد من القيام بكل عمل لكي يعود إلى سلطته وأن الحكومة السودانية بذلك لم تضع في حساباتها إنها توحيد إرادته قبيلة الزغاوة ضدها وأن الدعم الخجول للحركات في دار فور سوف يتحول إلى مساندة حقيقيه وغير محدوده لدعم التمرد في دار فور، فإذا سقط النظام في تشاد بدعم مباشر من الحكومة السودانية فإنها بكل تأكيد لن تهنا به، بل إن الحرب في دار فور سوف تزداد ضراوه

ولن تستطيع الحكومة الجديدة في تشاد أن تساعد الحكومة السودانية في حسم التمرد لقد كانت تلك مغامرة خاسره، ثم إن الحكومة السودانية لم تكن واضحة بما فيه الكفاية مع حلفائها من قادة الفصائل التشادية الذين كان كل واحد منهم يمني النفس بأن يكون رئيساً لتشاد، فهي تتعامل معهم كذلك وتبطن ما لا تبديه لهم صراحة، والفصائل تتكون من طيف من القبائل يبدأ من العرب الخالص إلى الزنج الداكني السواد، وهي بكل تأكيد هواها عربي خالص وهذا ما لم تبج به إلا لبعض المقربين خوفاً من أن يؤثر ذلك على المقاتلين في مسارح العمليات وما كانت تخشاه قد وقع، فعندما رأي المقاتلون أسوار القصر طرح السؤال من هو الرئيس القادم؟؟؟ أعربي هو؟؟؟ ويكون ذلك أحمد صبيان؟ أم زغاوي هو؟؟؟ ويكون ذلك تيمان أرديمي؟ أم تاماوي هو؟؟؟ ويكون محمد نور؟؟؟ أم قرعاني هو؟؟؟ ويكون محمد نوري وهو الأوفر حظاً ودعماً من الحكومة السودانية أم الطاهر بقي؟ هؤلاء جميعهم قادة باروزن، وكل واحد منهم دافعه للتمرد على السلطة في أنجيمينا هو طموحه الشخصي بأن يكون رئيساً لدولة تشاد. كل واحد منهم يسعى أن يكون الرجل الأول وليس الرجل الثاني، والمنطق الواقعي يقول بأن الكرسي الرئاسي لا يستوعب أكثر من شخص واحد فما هو الحل إذا؟؟؟.

الخرطوم تدرك هذه الحقيقة جيداً، ولذلك تعاملت مع الموقف بأسلوب لين تعطي كل قائد من طرف اللسان حلاؤه وهي تضمّر خيارها الذي يساندها على القضاء على التمرد في دارفور، كما أن الواقع يقول إن الفصائل المعارضة لنظام إدريس دبي هي تقاتل ضد قبيلة الزغاوة المتحكمه على كل مفاصل السلطة في تشاد وأن هناك فصيل قوي جداً منشق عن إدريس دبي وينتمي جُله إلى قبيلة الزغاوة ورئيسه في مقدمه الطامعين في السلطة.

وفي كل الأحوال، لا يمكن خلع رئيس من قبيلة الزغاوة واستبداله برئيس آخر من القبيلة نفسها، فلا يجوز بعد هذا الجهد أن يفسر الماء بالماء، وكل قادة الفصائل التشادية يدركون هذا جيداً ولكنهم لم يستطيعوا أن يجهروا بالقول به، وفضل كل واحد منهم الاحتفاظ بموقفه إلى اللحظة الأخيرة، ولكن ثبت بالدليل العملي أن في مثل هذه الظروف لا تنفع أنصاف الحلول، فالحقيقة التي أجل البت فيها بدأت تتكشف تفاصيلها بأن الحكومة السودانية -لأهدافها الخاصة- تدعم بلا جدال رئاسه قائد فصيل عربي كخيار اول أو قرعاني الذي بينه وبين قبيلة الزغاوة ما صنع الحداد

كخيار ثاني، لأن ذلك هو السبيل الوحيد المضمون لمواصله تنفيذ الوجه الثاني من الخطه، القاضي بحصار حركات دارفور وملاحقتها والقضاء عليها. هذا هو الاتفاق السياسي الرسمي بين حكومة السودان وقادة الفصائل المسلحة التشادية ولكن الصورة في الميدان مختلفه تماماً، إذ أن هناك تعاوناً وتنسيقاً واحتراماً متبادلاً في مجالات شتى بين القادة العسكريين في المعارضتين، والدليل هو أن الحركات المسلحة السودانية لم تدخل في صراع مع المعارضة التشادية وكل يقدم مساعده للآخر ونحن في كثير من الأوقات نأخذ بعض احتياجاتنا من المعارضة التشادية مثل السكر والوقود والزيت الذي توفره الحكومة السودانية للمعارضة التشادية، ولهذا فإن سقوط نظام إدريس دبي لن يمكن النظام السوداني من القضاء على الحركات في دارفور فتلك الفكرة مجرد خيال جامح لا يسنده في الواقع منطق عملي، وبكل تأكيد حسابات النظام خاطئه إذا ظن أن سقوط النظام في تشاد سوف يساهم بفاعليه في اختفاء الحركات المسلحة في دارفور، ولكن خلاف قادة الفصائل التشادية على الرئاسة شل فاعليتهم العسكرية، وبدأ كل فصيل بالتراجع بناءً على تقديره الخاص للموقف بدون تنسيق مع الفصائل الأخرى. كل أثر السلامه بالعودة إلى قواعده الخلفيه في دارفور، وكتب لنظام الرئيس إدريس دبي حياه جديدة، الحقيقه التي يجهلها الكثيرون ان النظام في أنجيمينا كان قاب قوسين أو أدنى من السقوط أذ ان المقاومة إنحصرت حول القصر فقط بل إن كثيراً من ضباط الصف الاول هم بالخروج ولولا بسالة الرئيس إدريس وشجاعته ورفضه الخروج حياً من القصر الرئاسي لأنهار النظام تماماً.

هناك ملاحظه جديره بالاهتمام هي ان القوات الفرنسيه وقفت موقف المتفرج من الصراع ولم تتدخل لصالح اي طرف وهو ما اعتبره الرئيس ادريس دبي خيانه من قبل القوات الفرنسيه المرابطه في تشاد، وبعد استعادته لزاما المبادرة وظيف هذا الموقف ذكاء منقطع النظير لصالحه، اذ طلب من القوات الفرنسيه مغادرة تشاد بأسلوب صارم، واذا ما ارادت مواصلة البقاء في تشاد فان ذلك ينبغي ان يتم وفق شروط جديدة هو صاحب اليد العليا فيها، واستطاع ان يملئ شروطه: أولها: انه لا يعتمد عليهم في حماية نظامهم مرة أخرى فهو المسؤول عن ذلك ولن يكرر الخطأ مرة أخرى.

ثانياً: طلب التسليح الذي يمكنه من حماية نظامه وهو قائد عسكري يعرف تفاصيل متطلباته.

وهو في لقائه مع المرحوم الدكتور خليل بعد عودته من أم درمان كان مزهوا جدا وحمد الله على عدم مساعدتهم له لأنه فرض شروطه للتسليم الذي يريده وقد تحصل على كل ما يريد وقال لهم في تحد ((ان أي قوة عسكرية معارضة سوف لن تصل الى انجينا مرة أخرى، لقد ولى عهد حرب التايوتا في تشاد والى الابد))

الملاحظة الثانية المهمة هي إن الحكومة السودانية تجهل تماماً العلاقات المتداخلة بين القبائل التشادية وامتداداتها في غرب السودان وقادة الفصائل التشادية كانوا أكثر دهاءً من الحكومة السودانية. للحقيقة فإن هناك قادة عسكريين في المعارضة التشادية عندما تأكدوا بأن خيار الحكومة السودانية هو رئيس عربي رفضوا التقدم إلى القصر، بل أمدوا الرئيس إدريس دبي بمعلومات مفيدة عن القوات الأخرى التابعة للفصائل العربية وساعدوه في ضربها، ففي تلك الظروف، الرؤى السياسية لا مجال لها وإنما يعلو الشأن القبلي فوق كل الاعتبارات وتختفي الخصومات العارضة ويعود كل إلى الدفاع عن مسقط الرأس ويتحد أبناء العمومة ضد الغريب، وهذا ما حدث في أنجينا حيث إن قوات تيمان أردمي عندما أحست بأن السلطة ستؤول إلى شخص آخر بعيداً عن قبيلة الزغاوة دعموا الرئيس إدريس ضد حلفائهم وساعدوا على بقاءه في السلطة. إنهم ضد شخص الرئيس دبي فقط ولكنهم لن يقبلوا بأن تمس سلطة قبيلة الزغاوة في تشاد، وحتى الجنود البسطاء تعاملوا مع الموقف بهذه العقلية وعندما أدركوا أن المخطط ضد سلطانهم ساهموا في إفشاله وأداروا ظهرهم لحلفائهم، فصلة الرحم هنا أقوى من أي رباط آخر. ففي المجتمع البدائي سلطان القبيلة فيه أقوى من سلطان الدولة، بل إن الدولة بأكملها تختزل في إرادته القبيلة ومصالحها ولهذا، انقلب فصيل تيمان إدري على عقبه وأنسحب من مواقعه داخل العاصمة بل، إن قاداته ساعدوا إدريس دبي لضرب مواقع الفصائل الأخرى وهكذا فشل مخطط الحكومة السودانية للاستيلاء على السلطة في تشاد وإسقاط رئيسها إدريس دبي وتبعاً لذلك لم يتمكن نائب الرئيس من تدشين السلطة الجديدة في العاصمة أنجينا وعاد الرئيس دبي إلى موقعة أكثر قوة وأشد حنقاً على نظام الخرطوم، وفي مثل هذا الموقف ماذا ترجو حكومة السودان من وفد الوساطة التشادي في أبوجا أن يفعل؟؟؟

والخرطوم قد أعلنت رأيها الصريح في إسقاط النظام، بل وأن بعض أفراد الجناح العربي من أبناء دارفور قد استبقوا الأحداث وأعلنوا صراحة أن أيام الرئيس دبي في رئاسته تشاد قد أوشكت على الانتهاء وما على الحركات المسلحة إلا الاستسلام

وأوضحوا للعالم بجلاء أنهم وراء إسقاط النظام في تشاد.

في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع وفد الوساطة التشادي في أبوجا، وهو الوفد الرئيس، لا يستطيع أن يظل ساكناً ووفد الحكومة المقابل يغمز له من طرف خفي بأن وجوده في منبر أبوجا لم يعد مشروعاً، فالنظام الذي يمثله قد تمت إزالته بتدبير من نظام الخرطوم. بعد فشل الهجوم على العاصمة أنجينا بدأ وفد الوساطة التشادي برد التحية للوفد السوداني بمثلها تماماً، وهي إفشال مفاوضات أبوجا، وأن القضية يجب أن تبقى معلقة، وأن على حكومة السودان دفع الثمن وبدأ وفد الوساطة مهمته الجديدة وهي عدم التوصل إلى أي صيغة للتوافق بين الحركات المسلحة والنظام في الخرطوم بل إنها آلت على نفسها تصعيد الحرب في دارفور وتقديم الدعم بصورة مباشرة وعلنية للحركات الرفضه لاتفاق أبوجا، بل وأنها بدأت الدعم الفعلي للحركات المسلحة قبل أن تلوح بتأشير الاتفاق الجزئي الذي تم توقيعه هناك وأن الوفد التشادي بدأ بإرسال مجموعات من أبوجا إلى أنجينا لتلقي الدعم وإرسالة إلى الميدان. عندما تطورت الأوضاع بين الوفد السوداني المفاوض ووفد الوساطة التشادي إلى الملاسنة العلنية، قرر الوفد التشادي الانسحاب من أبوجا مصطحباً معه موقف العدل والمساواة الداعم لاستمراريته في المنبر مع بعض قيادات التحرير التي سميت بعد ذلك بمجموعة الـ (19) وقدمت لهم دعماً سخياً قبل أن يبلغ اتفاق أبوجا أجله، وحتى قيادة الوحدة التي لم تكن موجودة في أنجينا قد خصص لها قدر كبير من المعينات ولكن ذلك الدعم لم يصل بكامله، لأنه مر عبر وسيط غير نزيه وما وصل إلى فصيل الوحدة هو عدد ست عشرة عربي من أربعين عربي خصصت لفصيل الوحدة ومعها بعض المال الذي لم يصل منه شيء، ولكن ما وصل من عربات إلى قيادة الوحدة في أمراي قوى من شوكة الحركة وجعلها تتخذ قرار التحرك في المنطقة كما تتحرك قوات مني وفق هواها، كما أن المعلومات التي وردت بشأن الدعم التشادي إلى الحركات الرفضه لاتفاق أبوجا قد أثار حفيظة قادة مني وجعلهم يتصرفون بذلك الشكل الانفعالي الذي جعلهم يمنعون الناس من دخول المورد الذي لم يبذلوا جهداً في بنائه.

العدل والمساواة واتفاقية أبوجا

لقد كانت حركة العدل والمساواة الشريك الأضعف في أبوجا ولم يلتفت لها أحد، بل إنها لم تكن مستهدفة بالتوقيع على اتفاقية أبوجا، ولم تكن معنية بشأن الصلح، إذ إن مني وعبد الواحد هما الفصيلان اللذان لهما وزن هناك وخيارات الحكومة بين أحد الطرفين: عبد الواحد ومني، وكانت تفضل عبد الواحد على مني، وقد بذل رئيس وفد الحكومة جهوداً مقدرة لإقناع عبد الواحد ولكن رفضه غير المبرر جعل الحكومة تلجأ إلى مني. هذان هما المعنيان بمحصلة اتفاق أبوجا. أما العدل والمساواة بعد هزيمتها الميدانية القاسية في مهاجرية وقريضة تراجع دورها واهتمام العالم بها، لأنها غير مرغوب فيها من الأساس، وأن التهمة الموجهة إليها بارتباطها بالمؤتمر الشعبي لم تستطع الحركة أن تبرهن على وجود فاصل بينها وبين ما يشيعونه حولها، بل إن الأيام زادت تلك القناعة رسوخاً، وأن الحركة لا انفصام لها من المؤتمر الشعبي، لأن بعض قادة المؤتمر الشعبي، (صدقا أم خبثاً) درجوا على الحديث عن تلك العلاقة كلما لاحت الفرصة لذلك، وظل نفي العدل والمساواة لوشائج القربى مع المؤتمر الشعبي يتكرر باستمرار، وهو ما يراه بعض المتطرفين إثباتاً لعضوية تلك العلاقة، ولولا دخول تشاد طرفاً في المعادلة العسكرية لما قامت لحركة العدل والمساواة قائمه أبداً.

وضع الحركة في أبوجا استفز مشاعر بعض قادة الحكومة التشادية نتيجة للعلاقات الاسرية والصلات العشائرية كما إن محاولة أبعاد وفد الوساطة التشادي من منبر ابوجا بتلك الصورة المجحفة التي أغفلت دور تشاد في إقناع الأطراف بالجلوس للتفاوض وأنها كانت أول من حاول القيام بالوساطة بين الحكومة والمتمردين وأن أربع جولات للمصالحة قد تمت في تشاد قبل أن ينتقل المنبر إلى أبوجا، كل تلك المواقف ما كان لهم أن يضربوا بها عرض الحائط. وينسوا المجهودات التي بذلتها تشاد في دأبها المتصل لإنهاء الحرب في دارفور، مخطئ من يظن بأن تشاد لم تبذل ما هو مطلوب منها لوقف التمرد في غرب السودان منذ بداياته الأولى وإلي أن بدأ النظام الشك في مواقفها، فالحقيقة الثابتة إن تشاد بذلت جهوداً جبارة والرئيس إدريس دبي شخصياً ما قدمه لوأد الحركات يفوق ما بذلته حكومة السودان في بدايات الصراع لإطفاء النار في مهدها ليس حباً في السودان، ولكن خوفاً من أن تصله ألسنه

اللهب، وهو محق فيما ذهب إليه، وعندما فشل منفرداً في التغلب على المجموعة الرافضة بوسائله الخاصة (ولا تنسى أنها كانت فعالة جداً) اضطر للتعاون مع نظام الخرطوم للقضاء على التمرد في مهده وكان من المفترض أن يقدر النظام هذا ويحسبها حسنه لا خطيئته عليه، وبدلاً من تحمله للاستمرار في منبر التفاوض والتعامل معه حتى وإن كانت هناك ملاحظات على سلوكه وعلاقاته ببعض الأطراف الموصولة ترك النظام كل هذا وراءه وسعي إلى الإطاحة بنظام إدريس دبي أملاً في محاصرة التمرد من الجبهة الغربية وتلك كانت (غلطة الشاطر).

إن إجبار الرئيس التشادي إدريس دبي للانتقال من خانة الحليف للحكومة السودانية ضد التمرد في دارفور والتعامل معه على أساس أنه مجرم خطير ينبغي إزالته من المسرح دفعه واحدة. تلك معادله لا يفهمها أحد، وأن الذي أشار إلى حُكام الخرطوم بأن النظام التشادي يعمل ضد مصالحهم وأنه يدعم حركات درا فور، لم يرد لهم خيراً، وإن كان منهم فليراجعوا مسيرته فهو بدون شك يعمل لحساب أطراف أخرى ليس من بينهم حكومة السودان، ولا حكومة تشاد. فالذي وقف خلف تلك الفكرة كائناً من كان هو ليس منهم في شيء إنه عدو النظام في الخرطوم أكثر من حركات دارفور نفسها، فالحركات المسلحة موجودة في دارفور، وهي أمامهم ولم يستطيعوا أن يقهروها فتركوها تمرح كما تشاء، وحاولوا خلق عدو جديد خلف خطوط الحركات هو أولى بالقتال، ويأتي في المرتبة الأولى في سلم الأولويات، والقضاء عليه أضحي فرض عين على كل عضو مؤتمر وطني بل، أن كل الجهود منصبه لتنصيب نظام جديد بديلاً لنظام إدريس دبي في تشاد، يساعدهم على قطع خطوط إمداد التمرد حتى تتمكن الحكومة من إحكام سيطره على ما يجري في دارفور، إن هذا منطق عجيب، يعجزون عن المواجهة المباشرة، فيلجأون إلى قطع خطوط الإمداد، هؤلاء ينطبق عليهم المثل السوداني القائل انه (يرى الفيل ويتركه ويسأل عن دربه).

تلك كانت فكرة خاطئة، لأنهم حتى ولو استطاعوا إسقاط النظام في تشاد ونصبوا صاحب الفكرة نفسه رئيساً لتشاد لن يستطيع الرئيس التشادي الحاكم باذن السودان أن يحارب الحركات مثلما حاربها إدريس دبي، وبدوافع صادقة وجدية، ليس دفاعاً عن النظام السوداني، ولكن دفاعاً عن مصالحه لأنه كان يخشى من أن تنتقل إليه عدوى الحركات المسلحة. تلك الخشية بكل الحسابات مشروعة وجائزة، وقد قام بكل ما يمكنه القيام به في جنح الليل قبل أن تصحو الخرطوم من غفوتها، ولكن ما تؤكد

الوقائع أن الصراع في دارفور قدر مكتوب لن تغلج معه التحولات مهما كان إحكام التدبير، وهنا لا يقع اللوم على إدريس دبي، بل يقع على النظام الذي عجز عن علاج مشكلته المباشرة، فبدلاً من مراجعته خططهم ووضع بدائل لمنهج العنف الذي ثبت بالبرهان العملي أنه لا يقود إلى حل مرض للزمنة بل أن الوضع كان يزداد سوءاً بمرور الوقت، وما يزيد الأمر غرابه هو أن أبوجا متجه إلى نهاياتها بتوقيع اتفاق نهائي والنظام بدأ يتحدث عن حرب جديدة وهي الخطوة الأولى لحسم الحرب في دارفور، فبدلاً من خوض القتال في جبهة واحدة فضل أن يخوض حربه في جبهتين، منطقاً هذا لا يستوعبه عاقل ولكن من ذا الذي يجزم بأن في الإنقاذ عاقل؟؟. إنهم لم يستطيعوا حسم الحركات المسلحة في دارفور فاستبدلوا الواجب المباشر بإسقاط نظام في دولة أخرى بعيدة، حتى يسهل لهم حسم الحركات المسلحة الموجودة بالقرب منهم في داخل السودان. منطق لا يفهمه إلا حكام الخرطوم وحدهم.

نتيجة لذلك، أدخلت تشاد قسراً في الصراع وبدأت تقدم الدعم علناً للحركات الراضية لاتفاق أبوجا، بعد انسحاب وفدها من الوساطة، وفي تلك المرحلة تم التركيز على حركة العدل والمساواة بشكل أساسي للاعتبارات الآتية:

أولاً: العلاقة الاجتماعية بين قادة حركة العدل والمساواة وقيادات نافذه في الحكومة التشادية سهل من عملية التلاقي في الأهداف مما يسر عملية التواصل المباشر مع صناع القرار في الحكومة التشادية ومع الرئيس إدريس دبي الذي أوصلته المعارضة التشادية إلى حافه الإنهيار. كما إن علاقة دكتور خليل باسرة الرئيس إدريس دبي، هو ابن خالة السلطان تيمان دبي أخ الرئيس إدريس دبي غير الشقيق.

ثانياً: موقف العدل والمساواة في أبوجا الداعم لبقاء الوساطة التشادية في المنبر والإصرار على عدم إبعادها بعكس الحركات الأخرى: عبد الواحد ومني اللذان وقفا مع الحكومة السودانية ضد وجود وفد الوساطة التشادية، والغريب في الأمر هو دعم عبد الواحد ومني لموقف الحكومة السودانية ضد تشاد، فالحكومة السودانية لها دوافعها وحساباتها، ولكن ما بال مني المستفيد الأكبر من تشاد حتى وإن لم تقدم له الدعم المباشر إلا أن خط إمداده يمر عبرها وتربطه بها مصالح كثيرة ومعظم أهله لا جنئون في تشاد، ولا يضيره وجود الوفد التشادي في المنبر، فهو من باب أولى عليه أن يقدر هذا الدور ولا ينظر إلى تشاد من خلال الزاوية الضيقة في قاعه التفاوض في أبوجا. أما حركة العدل والمساواة فهي حركة ناضجة سياسياً وقد وقفت الموقف

الصحيح في الوقت المناسب الأمر الذي أكسبها حليفاً كان هو إلى التحرير أقرب طوال فترة المواجهة.

ثالثاً: وجود حركة العدل والمساواة في أبوجا كان وجوداً غير مؤثر - رغم الكفاءات السياسية العديدة في صفوف الحركة لأن القضية مرتبطة في الأساس بحملة السلاح القادرين على إحداث فعل مباشر على الأرض يخل بالأمن ويقلق راحه النظام، ولذلك لم تعرهم حكومة السودان اهتماماً، ولا حتى المجتمع الدولي الوسيط الذي تعامل مع الطرف القوي عسكرياً، وكان منى هو صاحب الحظ الأوفر فوجد الاهتمام والدعم والمساندة والترغيب بالتوقيع.

ذلك كان درساً واضحاً لحركة العدل والمساواة، إذ أن العالم لا يعرف إلا القوة وأن الأقوياء دائماً هم أصحاب الحظ الأوفر في فرض رؤاهم، ((والأقوياء دائماً هم الذين يحكمون)) قاعدة فقهيه للحكم في إفريقيا، وإذا أرادت حركة العدل والمساواة أن تدخل معترك إثبات الذات عليها أن تفكر جدياً في بناء قوة عسكرية تستند عليها كأساس لفاعلية الحركة والعودة مرة أخرى إلى دارفور. فالحكومة تتفاوض مع الطرف القوي عسكرياً وليس مع من يملك الحجة النظرية وفصل الخطاب، والعالم أيضاً همه هو إيجاد تسوية مع الذي يملك القوة العسكرية والقادرة على إحداث الفعل وزعزعة الأمن والاستقرار في دارفور. أما المعارضة السياسية فمكانها ليس في المنابر الخارجية وإنما في السودان.

في مثل تلك الظروف ما كان على النظام التشادي إلا أن يتعامل مع الخرطوم بمبدأ العين بالعين والسن بالسن والবাদئ أظلم، وللحقيقة إن حكومة الخرطوم ظلمت النظام التشادي وإدريس دبي شخصياً، وإن التجمع العربي الداعم للنظام في الخرطوم قد خدع حكومته وزين لها امكانية محاربه قبيلة الزغاوة من الجذور عملاً بالمثل القائل ((اقطع الشجرة التي تلم الطير)) باعتبار أن إدريس دبي إذا ما تم القضاء على نظامه فإن الزغاوة لا ملجأ لهم من بعده وسوف تضعف إرادتهم ومن ثم تسهل مطاردهم في دارفور. تلك كانت المعادلة وهي غير محكمه الحدود، إذ أن ما يمكن تطبيقه على نموذج معين في منطقة ما لا يمكن تعميمه على كل المناطق، فارتد السهم على صاحبه. لقد ظلم نظام الخرطوم الرئيس إدريس دبي ظلم (الحسن والحسين) كما تحكي الجدات.

إن تشاد طيله مرحلة الصراع وإلى جولة أبوجا السادسة، لم تتعاون مع حركة العدل

والمساواة، بل إن موقف الرئيس إدريس دبي منها مطابق لموقف المؤتمر الوطني من الترابي على الأقل في ظاهر الأقوال، فالتشاديين حكومة وشعباً كانوا يشتمون منها رائحة النظام الأصولي المتطرف رغم نفي قادة العدل والمساواة المتكرر للتهمة وقال بعض الظرفاء التشاديين رداً على نفي العدل والمساواة للارتباط بالترابي ((إنهم لا يصدقون ابتعاد خليل إبراهيم من الترابي حتى وإن شرب الخمر في سوق إنجمينا نهراً)) إنهم يقولون ((هذا زول الترابي يا زول)). تلك كانت هي صورة العدل والمساواة هناك في تشاد على جميع المستويات. أما سروجودهم في تشاد وارتباطهم بها، فإن الأمر يبدو طبيعياً إذا علمنا بأن جميع سكان المناطق الحدودية وغالبيتهم من قبائل الزغاوة لجأوا إلى تشاد، ومن ثم فإن بها آبائهم وأمهاتهم وأخوانهم وزوجاتهم إضافة إلى أن جزءاً كبيراً من قادة حركة العدل والمساواة لهم علاقات أسرهم ممتدة داخل تشاد، فالقبيلة حدودية والجزء الأكبر منها في تشاد، فكيف يتم فصل هؤلاء من المجتمع التشادي، وأعني الجنود وقادة حركة العدل والمساواة بأسرهم وعشائهم. إنه أمر فوق طاقه أي حكومة. الحكومة التشادية بشكل خاص لا تستطيع منعهم بكل الشرائع الظاهرة أو الباطنة من التواصل مع ذويهم وأسرهم. أما الزي العسكري فهو معروض في السوق للجميع، يباع لمن يرغب، ومن أرقى التشكيلات الأوربية والأمريكية. أما الصناعات الأخرى الصينية والكورية، فحتى الأطفال لهم فيها نصيب، لا حظر ولا إكراه، كل إمريء وشأنه في ماله.

إن تمركز حركة العدل والمساواة على الحدود التشادية السودانية وارتباطها المباشر بتشاد أملت ظروف خارجة عن إرادته القائمين بالأمر في تشاد وهنا المسؤولية مشتركة بين النظامين وما عجزت عنه الحكومة السودانية الحكومة التشادية غير معنيه به. وبالرغم من كل الصلات المتجذرة والنسيج الاجتماعي المتحد إلا أن الجفوة كانت قائمه بين الحكومة التشادية وحركة العدل والمساواة وصل الأمر إلى منع رئيس الحركة خليل إبراهيم من دخول الأراضي التشادية ومعظم قادة حركة العدل والمساواة كانوا ممنوعين من دخول تشاد، وهو موقف يتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني، إذ لا يجوز عزل فرد من الوصول إلى عشيرته إذا استوفي شروط الدخول وهي وثيقة سفر صحيحة سارية المفعول لا يمكن منعه من زيارة أهله بحجة أنه معارض لنظام صديق، فالحكومة التشادية قامت بهذا إرضاء للنظام في السودان ودعماً للرئيس البشير الذي تربطه علاقة صداقه مع الرئيس التشادي

الذي أعطي تلك العلاقة حقها. ولكن الحكومة السودانية بدلاً من الاستفادة من هذا الوضع واعانته الحكومة التشادية للسير في ذات الاتجاه والتنسيق المشترك فيما يتعلق بدارفور حرباً أم سلباً، والمصلحة هنا مشتركة، إلا أن الحكومة السودانية استبدلت ذلك كله بالتشكيك في مصداقية تشاد وبدأت تنسج الأوهام حول دور تشاد الداعم للحركات وجعلت من تلك الاشاعة حقيقة وخلقت من الحقيقة الوهميه حبه وبنت من الحبه قبه كما يقول المثل وتفاعل الموقف بتوال هندسي تطورت على نحوه الأمور إلى أن انقلبت الصورة ووضعت تشاد في مرتبه العدو رقم واحد في الترتيب قبل الحركات وأمريكا والمنظمات الأجنبية والمجتمع الدولي الداعم لها.

هذا الوضع أجبر الحكومة التشادية للبحث عن حلفاء لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضها نظام الخرطوم على المنطقة والذي أوشك أن يسقط النظام التشادي بتصديره لمشكلة دارفور إلى تشاد بخلق معارضة وتجهيزها ودعمها وإسنادها لإسقاط الحكم في أنجمينا وأنه قد أضحي معلوماً أن المعارضة التشادية صناعه سودانيه 100% تفكيراً وتأهيلاً ودعماً وإسناداً لقطع الشجرة "البتم الطير" كما يقول المثل الذي إتخذته نظام الخرطوم قاعدة لتفكيره، ومن ثم العودة لاصطياد الطيور التي من المؤكد لن تجد شجراً آخر تستظل به، وإن فشل الخطه كان بالطبع خارج حسابات النظام باعتبار إن العناصر الأخرى ثابتة وهو أمر غير معقول في ظل الحراك السياسي والمتغيرات في العالم الثالث. وإذا ما نظرنا إلى الطرف الآخر من المعادلة نجد أن تشاد ليست بحاجة إلى خلق معارضة في دارفور، فالحركات المعارضة هناك لا حصر لها وهي ليست بحاجة إلى تجهيز وإعداد وإسناد وإنما هي بحاجة إلى دعم لوجستي فقط وهو من أسهل المتطلبات في مجمل الأنشطة العسكرية إذ أن أهم شيء هناك هو إيجاد المقاتل المقتنع بالقيام بالمهمة وتشاد مرتاحة من هذا الجانب لأن التربة خصبة ومعسكرات اللجوء بها فائض من السواعد التي تزود الحركات بالمقاتلين وما قامت به الحكومة التشادية بعد القطيعة هو فقط إزاله الغبار من وجه علاقاتها مع الحركات المسلحة وقدمت لهم شيئاً ضئيلاً لا يساوي 1% من الذي قدمته حكومة السودان للمعارضة التشادية واستطاعت به أن تمتلك زمام المبادرة حيث أفست به كل مخططات الخرطوم في تعميم نظام بديل في تشاد، فالحروب التي دارت بعد أبوجا جاء عتاها من تشاد التي لولا دعمها لما استطعنا الانتصار في المعارك الكبرى مثل أم سدر وكارياري وجبل محير وكلكل. وابوجابرة.

إن مشكلة حكام السودان الرئيسيه أنهم ينظرون إلى العمله من جانب واحد وإذا ما بيتوا أمراً لا يتمهلون لكي يتدارسوا عواقبه ومآلاته ولا يتركون لأنفسهم فرصة للتفكير في ردة الفعل من الجانب الآخر، إذ أنهم ينهمكون في مخططهم مع افتراض أن جميع العوامل الأخرى ثابتة لا تتحرك وفق تقديرهم، وهذا أمر منافي لطبيعته الأشياء.

إن استهداف النظام التشادي لإزالته من الوجود قد كلف خزينة الدولة مئات الملايين من الدولارات، وهي كافيه لإزالة أسباب الصراع في إقليم دارفور، فالتهميش الذي لا تخطئه العين على امتداد مساحه دارفور هو السبب المباشر في الصراع، وإذا ما أحسنت الحكومة توظيف ما لديها من إمكانيات وموارد في مصارفها الصحيحه فإن الحرب دون شك سوف تنحسر وأن الذين يصرون على استمراريتها لا يجدون مبرراً لإقناع أهل دارفور، فالمليارات التي صرفت على المعارضات التشادية كافية لأيصال الماء والكهرباء وبعض الطرق الرئيسيه إلى مدن دارفور وذلك هو مبتغي أهل دارفور. إن توسيع دائرة الحرب لا يحل مشاكل السلطة في السودان ولا ينهي الصراع في دارفور بل يزيد الحرب اشتعالاً ويعمق أسس الخلاف بين المركز والإقليم. هناك روايه يرويها بعض الذين أتاحت لهم فرصة حقيقه لمناقشه إنتكاسه طريق الانقاذ الغربي، يقولون بأن بعض الاخوة في المركز القابض يخشى من أن الطريق سوف يغرق البلاد بسيل دافق من مواطني غرب أفريقيا الذين يعبرون حدود دارفور الغربيه ويتجهون الى وسط السودان بأشكالهم القبيحه كما يقولون. إنها عقده لا انفكاك لها في الوسط النيلي. والغريب أن هؤلاء لا يعلمون بأن كل دول أفريقيا تقريباً مربوطة بطرق معبدة والناس فيها يتداخلون ويتواصلون ولم تمتلئ بهم القابون مثلاً وهي دولة افريقه صغيره ولكنها غنيه جداً وهي رغم ذلك محافظه على تماسك مجتمعه وكيانها فقط لأن فوائدهم ومؤسساتهم الوطنيه تعمل بشكل تلقائي وفعال أما نحن في السودان فانه المستعان، كل شيء قابل للبيع والشراء حتى المواطنه إجراءاتها عرضة للتزوير والمساومه بابخس الاثمان.

نحن لا نتحدث عن المستحيل، ولا نطالب حكام المركز بفعل ذلك، ولكن نطالبهم فقط بالتفكير الجاد في أسباب الصراع وتوظيف كل ما هو متاح من موارد لإزالتها وعدم التركيز على الحرب كحل للمشكل الذي سوف يظل قائماً حتى وإن هلك المتمردون جميعاً. إن التمرد هو ظاهرة لمرض متجذر على الأرض، وعلاج الداء هو الأولي

بالرعايه والظاهره المصاحبه للداء سوف يختفي مبرر وجودها إذا ما تم علاج جذور المشكله وزبدته القول هو أن المليارات التي صرفت على معارضات تشاد لإسقاط نظام إدريس دبي كانت كافيه لتنميه ولايه على الأقل من ولايات دارفور الثلاث وهذا يعني إزله ثلث اسباب المشكله، وتلك بالطبع خطوه في الاتجاه الصحيح ستساهم هي نفسها في إزاله بعض أسباب المشكله الآخر.

لقد رهنّت حكومة الخرطوم برنامجها المعادي للنظام التشادي بأن جميع العوامل الأخرى ثابتة لا تتحرك، وهو افتراض خاطئ فلا شيء يبقي ثابتاً داخل دائرة تعج بالتحركات العشوائيه. فشلت الحملة العسكريه على العاصمه التشادية وضاعت معها أوهام امكانيه فرض رئيس على دولة لم يكن شعبها راغباً في ذلك.

إن السياسات الخاطئه للحكام في الخرطوم هي التي قادت السودان إلى هذا الوضع الحرج، فالعالم من حولنا يتحد ويتوحد ونحن تنفصل بعض أعضائنا، وما تبقي قابل للانشطار، بل وربما الانفجار إذا لم نتدارك جميعاً الامر وهي مسؤوليه وطنيه الجميع شركاء فيها حكومة ومتمردون ومعارضه ناعمه.

إن وصول المعارضه التشادية إلى أبواب القصر الرئاسي في العاصمه التشادية قد فرض على حكومتها أن تأخذ الأمر مأخذ الجد وتدعم الحركات المسلحة في دارفور لإجهاض اتفاقية أبوجا، وقد فعلت ما هو أكثر من ذلك، حيث قدمت الدعم السخي، وكانت حركة العدل والمساواة هي الرابع الأكبر، حيث دخلت إلى مسرح الأحداث في دارفور من الباب الواسع الذي أعاد لها وضعها كحركة مقاتلة، ولو أن دعم حركة الوحدة وصل إليها كاملاً ولم تمتد إليه أيادي خميس أبكر وأدم علي شوقار اللذين تصرفا في الدعم المادي المقدم لفصيل الوحدة كما إن بعض أفراد العدل والمساواة استحوذوا على الآليات الخاصة بحركة الوحدة فهؤلاء لا يريدون وجود حركة قوية تقاسمهم المقاومه في دارفور إنهم أتباع مذهب الاسلام السياسي الاقصائي في الوطن الكبير سواء كانوا في السلطة أو في المعارضة، ولو انهم تحروا الصدق وتعاملوا مع الأمر بشفافيه لكان الوضع في دارفور مختلفاً تماماً في تلك الفتره التي أعقبت معارك أم سدر وكارياري وجبل مُحير، والنظام في الخرطوم وحليفه الجديد قائد مسيرة أبوجا يتحملان القسط الأكبر من الأخطاء النظام يتحمل نتيجة سياساته المتهوره التي لا تعرف غير العنف سبيلاً على حساب كل البدائل الأخرى، واختزال المستقبل في ذواتهم.

كما إن الطرف الآخر في المعارضة المسلحة وتحديدًا حركة العدل والمساواة بعد أن قويت شوكتها، أحدثت ضوضاء شديدة، وبدأت تتحدث عن قدره على إسقاط النظام وإجراء المقابلات الصحفية الثأريه وإفتعال معارك لا وجود لها في الفضائيات حول الحرب في دارفور، يقابله تصلب في الموقف الحكومي ومعها موقعو إتفاق ابوجا. يقابله تطرف في موقف الحركات الفاعلة آنذاك تنصده حركة العدل والمساواة، وتاه العقل الراشد بين الموقفين وعندما نحاول في بعض الاحيان دعوتهم لعدم التصعيد في أثناء أو بعد زياره موفد دولي الينا كانوا يصرون على إلزام خط التصعيد ويصفوننا بإننا لا نعرف طباع الحاكمين في الخرطوم الذين لا يتعاملون إلا مع من يكيل لهم الكيل بمكيالين. وطبعاً هؤلاء رفاقهم وأبناء مدرسه واحدة و((اهل مكه أدري بشعابها)) ولم يكن أمامنا من خيار إلا التسليم لمنطق أعضاء الاسره السابقين، إذ اننا لن نستطيع أن نزايد عليهم في معرفتهم لأخوانهم الذين سبقوهم في المكر السيئ، فتركنا لهم مسألة الاعلام مفتوحة للتصدي لأولئك الذين لا يتعاملون إلا مع الذين يخافون شرهم والمصلحه العامة تجبرنا للنزول لرغبتهم إحتراماً للشراكة القائمه بيننا،

إن فصيل الوحدة، ورغم المعارك الطاحنه التي دارت بعد اتفاقية أبوجا لم نفقد الامل في الاصلاح والجلوس للتفاهم مع مني أو مع الحكومة للانخراط في مشروع السلام، بعد أن أقنعتنا نتائج المعارك الدائره آنذاك، إن الحرب ليست هي الخيار الافضل من كل الخيارات الاخرى خاصة بعد تجربة التنسيق مع حركة العدل والمساواة التي أكدت لنا تجربته بأن حركة مني أقرب الينا منها، ولكن موقف النظام الرافض لأية تعديل أو اضافة شوله للاتفاق حرم البلاد من فرصة ثمينه للاستقرار، فالى ذلك الحين مرض انشطار الحركات لم يتملك الساحة الدارفوريه. والزعامات التي إكتظت بها الدوحة كانت في رحم الغيب، ولهذا فإن القوة المقاتلة في الشمال إذا ما أستجيب لطلبها بإضافه فقره للاتفاق آنذاك، فالحرب في دارفور ربما توقف إشتعالها، ولكن (آآآه وآه لاتفيد مجروح) كما يقول أهلنا الطيبون في السودان.

إن المبعوثين الدوليين يان إلياسون وبيكا حفظتو اضافة الى المبعوث الافريقي سالم أحمد سالم كانوا يبحثون عن منطقة وسطى بين النظام وما أصطلح عليها بجبهة الخلاص الوطني لحث النظام على قبول التعديلات التي تقترحها جبهة الخلاص وهي بكل تأكيد لا تمس جوهر الاتفاق ولكن تطرف حركة العدل والمساواة أفسد

جهود الوسطاء، وفي بعض الاحيان كنا نتساءل عن سر الرفض القاطع لأي مقترح يدعو للقاء مع الطرف الحكومي أو مع صاحب التوقيع في أبوجا السيد مني أركو مناوي. ان بعض الاخوة يعزون سبب النبرة العاليه لقادة العدل والمساواة هي عباره عن ردة فعل للتهميش والضغط المعنوي الذي مروا به في مفاوضات أبوجا السادسة التي وصفوا فيها بأنهم مجرد (تمامه جرتق)، كما يقول المثل، وكأن الاتفاق لا يعينهم تلك العقده جعلتهم يتصرفون بتعال على الآخرين عندما قويت شوكتهم وفي كثير من المواقف ينسبون النصر على القوات الحكوميه لأنفسهم ولا يذكرون فصيل الوحدة صاحب الجهد الأكبر في كل ماحدث.

إن قادة حركة العدل والمساواة رغم تبدل الظروف وعودتهم إلي المسرح العام بقوة، إلا أن عقده منبر أبوجا عاشوا بها في دواخلهم ولازمتهم في مسيرتهم النضاليه، ولذلك تراهم عندما امتلكوا العتاد والقوة العسكرية تعاملوا مع الآخرين بتعال وترفع، حيث أعلنوا أنهم القوة الوحيدة على المسرح العسكري في دارفور، ولا يجوز لأحد غيرهم أن يتحدث باسمها، بل إنهم واستناداً إلي خلفيه السابقيه قبل ما يزيد عن أربعة أعوام تبدلت فيها أشياء كثيرة والقضيه في دارفور أكثر من تأثر بتلك الحقبه الزمنيه رفضت حركة العدل والمساواة للحركات الأخرى التحدث باسم دارفور، لأنها صاحبه القوة العسكريه على الأرض، وصاحب القوة العسكريه هو سيد الموقف، أسوة بالذي حدث في أبوجا. عقده نابعة من مرارة الإقصاء في ذاك في المنبر، وخاصة الذين شاهدوا الموقف والموا بتفاصيل أحداثه هناك.

إن انشقاق حركة مني كان من مصلحه حركة العدل والمساواة، فخرج فصيل الوحدة من اتفاق أبوجا- وهو صاحب أرض ومواقع تحت سيطرته في دارفور- ساعد العدل والمساواة على بناء تحالف عسكري قوي أعادها إلي واجهه الأحداث، وأعاد لها الثقة بالنفس للصمود أمام القوات الحكوميه، وهو أمر كانت بحاجة إليه، لأنها بعد إخراجها من جنوب دارفور، انحصر وجودها العسكري في قريه جرجيرة وما حولها، على طول الحدود مع تشاد، وهي لا تستطيع التوغل داخل الأراضي السودانيه لفقدانها للجمهور والأرض معاً، وهنا أيضاً النظام هو المسئول وصاحب الفضل الأكبر على حركة العدل والمساواة، فلولا عداؤه للنظام التشادي والإصرار على إسقاطه لما عادت حركة العدل والمساواة لواجهه الأحداث مرة أخرى، وربما لا يتطور الصراع في دارفور بتلك الصورة التي أعقبت الاتفاق، لو أن النظام تعامل

مع المسألة بالحكمة والموعظة الحسنة، فبدلاً من الالتزام بمبدأ الحوار والجلوس إلي رافضي أبوجا واستمالتهم للوصول إلي صيغة مرضية تحافظ على اتفاق أبوجا وتكمل جوانب النقص فيه حتى ولو بصورة شكلية، إلا أن الخطاب المتعصب والنبرة الجارحة وضعت الرافضين أمام التحدي الأكبر، فموقف النظام كان تصعيداً للحرب وعدم استعدادهم لإضافة شولة للاتفاقية، فما كان من الحركات الأخرى إلا مواجهة التحدي بتحدٍ مثله، والنظام التشادي أكمل جوانب النقص في العتاد الحربي للحركات وزودها بكل ما تحتاج إليه للمواجهة ودفعها للقيام بذلك إنه (كيد بكيد)، ومن يكيد لغيره في جنح الليل لن يستطع أن ينام قرير العين هانيها.

إذا لم تدخل تشاد حلبة الصراع وتبدأ بدعم الحركات الراضية فإن اتفاقية أبوجا ربما كان لها منحنى آخر، ولكن ذلك هو قدر السودان؛ توضع الأمور في غير مواضعها ويعطى الحلق (لما عنده أضان)، كما يقول المثل المصري. إن استمرار الصراع في دارفور، وتجدد القتال والدعم اللامحدود للحركات المناوئة للاتفاق، ناجم عن الخطأ الفادح الذي ارتكبه النظام باستهداف الرئيس دبي وغزو عاصمته لآزالتة من السلطة وتنصيب نظام بديل موال للخرطوم لقطع الامداد من الحركات !!!.

إذا كانت الحكومة السودانية والسيد مني أركو عراب اتفاقية أبوجا تعاملوا بأفق سياسي ناضج، وحكمه مع الأطراف الراضية للاتفاق وهما فصيل الوحدة والعدل والمساواة فقط حيث لا يوجد فصيل مقاتل آخر في دارفور غيرهما، فإذا تعاملت الحكومة والسيد مني مناوي بلطف وبلين مع الفصيلين المذكورين فإن ذلك ستكون له نتائج ايجابية وتقارب، وخاصة الفصيل المقاتل الموجود علي الأرض آنذاك، وهو فصيل الوحدة، الذي كان أقرب إلي الوفاق منه إلي الحرب، وهو لم يرفض أبوجا جملة وتفصيلاً، لأن الجهد الذي بذل فيها لا يمكن لعاقل أن يزدرية بشكل كامل، ولهذا كان من الممكن الجلوس على الأرض للتفاوض حول جوانب قد لا تؤثر في جوهر الاتفاق ولكنها قد تساعد في آليات الحل وقد سجلنا تلك الملاحظات للمبعوثين الخاصين الذين توافدوا على زيارة المنطقة إلا أن فيتنو النظام لم يترك فرصة للرأي المحايد أو للرأي الراشد من داخل صفوف المؤتمر الوطني وأصبح من يدق طبول الحرب له فصل الخطاب، وإغلاق الباب.

على ضوء التصريحات النارية المتبادلة بين الطرفين، النظام ومناصريه الابوجيون، وجبهة الخلاص وداعموها التشاديون، كل طرف شمّر عن ساعده وأشدت الصراع

ودارت رحي الحرب بشكل لم يسبق له مثيل، كأن لم يكن هناك اتفاق، ورغم وجود أكبر المتمردين في القصر، ووجود السلطة الانتقالية، ووجود شعبية ضاربة من اهل دارفور تؤيد الاتفاق بلا تحفظات، وقوة هائلة من المتمردين وضعت السلاح، ولكن رغم ذلك تصاعدت وتيرة الحرب وتسارعت خطاها بضراوه شديد لم تألفها المنطقة في أسوأ حالاتها.

معركة أم سدر الأولى والثانية

30/8 - 11/9/2006م

بعد هزيمة قوات ((مني)) وإخراجها من مناطق الشمال واستجار ما تبقى له من قوة بالقاعدة الحكومية في أمبرو نسبة للضعف الذي اعتري قواته إضافة إلى موقف بعض العقلاء من قاداته من عدم جدوى الصراع مع الرفاق، فالصراع بالنسبة لهم كان وما زال مع قوات المركز وقد دفع بعضهم حياته ثمناً لتلك المواقف، وفي تقديرنا، إن تدمير قوات مني هو جزء من المخطط الذي يستهدف جميع المتمردين: المؤيدين للاتفاق والمعارضين له. كلهم في التصنيف العام خارجون عن القانون والفرق بينهم لا يتعدى الفرق بين "فرده" الحذاء اليمين و"فرده" الحذاء الشمال. ذلك هو التقييم العام لكل من حمل السلاح ضد السلطة الحاكمة في الخرطوم.

إننا لم نجد تفسيراً لإصرار فصيل مني على سحق القوة المناوئة له في الشمال وهم أكثر صلة به وأقرب رحماً، وأن عبد الواحد في الجبل معارض أيضاً لاتفاق أبوجا، ولم يمسه سوء، بل إن كل الجهود كانت منصبه للقضاء على التمرد في الشمال، ومحصله تلك المعارك هي أن الضعف قد أصاب الطرفين: قوات مني وقوات فصيل الوحدة والفصائل المتحالفة معها، إذ أن مجموعة عبد الواحد الموجودة في عين سرو قد شاركت مشاركة فعالة في مقاومة اتفاقية أبوجا وخاضت جميع المعارك مع فصيل الوحدة ضد قوات مني، ومجموعة عين سرو هي في الإطار العام تابعه لعبد الواحد، ولكنها إدارياً منتزعة حق التصرف، وعلى هذا الأساس شاركت معنا في كل المعارك دون الرجوع لقيادتها في جبل مرة، بل إن من في الجبل لا يعلمون شيئاً عما يدور في المنطقة الشماليه من احتراب. بنفس المنطق فإن عبد الواحد الرافض لأبوجا لم يحاول أن يساهم في مقاومه فصيل مني ولا بالكلمة إذ ظل صامتاً تجاه ما يجري، وهو الذي يعشق الإعلام أكثر من الإعلام نفسه، كما أن قواته المنتشرة في شرق الجبل بقيادة طراده، لم تقدم دعماً للقوي التي تخوض المعارك ضد قوات مني المتفوقة عليها في العدد والعتاد.

بعد معركة حمرة الشيخ ومعركة بير مزه الثانية ومن ثم معركة كلكل ومعركة الصياح والاستيلاء على النقاط الجمركية في كل من كرب التوم والبوابه الشرقية

وبير العطرون توثقت العلاقة التنسيقية بين قيادة الوحدة وحركة العدل والمساواة وتطورت آليات العمل المشتركة واتسعت مواعيده، ورغم عدم التجانس القاعدي بين الحركتين، إلا أن القيادة الميدانية العليا كانت راضيه عن مستوى التعاون مسترشدين بضبط النفس وتجاوز صغائر الأفعال تطبيقاً للمثل القائل (ليس هناك طهاره بدون دم)، كما أنه ليس هناك حروب (بدون خسائر)، فمحصلة المواجهة مع مني كلفت الطرفين الكثير من الأرواح والعتاد، وذاك هو مبتغي النظام، فالمنطق العسكري يقول إن قوات مني أدت مهامها بنجاح لأن المطلوب ليس انتصارها وإنما إضعافها وهي قد خلخلت صفوف الحركات المناوئة للاتفاقية وأضعفتها عسكرياً وأخلت بتوازنها، والقوات الحكومية وفقاً للوضع الجديد المتحالف مع الفصيل الموقع تتربع عن كثر وترصد مواقع الضعف في القوتين (مني ومناوئيه). فالخطه الجوهرية للقوات الحكومية هي إضعاف الطرفين ومن ثم يسهل التعامل مع ما تبقى من القوات التي أنهكتها المعارك المتواصلة، فمن نهايه يونيو 2006م إلى 31/8 من نفس العام دارت سبع معارك كبيرة في المنطقة الواقعه شمال وشمال شرق مدينة كتم، بير مزه معركتين، كلكل معركتين، أم سدر، الصياح، الحوش وكارياري. إنه مجهود كبير بذلته قوة يتناقص عتادها عقب كل مواجهة، وهذا هو الوضع المثالي الذي تريده القوة الثالثة المتربصة بالطرفين معاً، وهي كانت ترصد المشهد بدقة ومتابعه لصيقه، و السيد ((مني)) في سكرات السلطة فقد البصر والبصيرة وهو غافل عما يعملون.

بالمقياس الواقعي لا يلوم أحد النظام في رصده لما يدور بين الرفاق وهو يدعم طرفاً من أطراف النزاع، إن لم يكن حياً فيه وإنما أملاً في تمكينه من إخضاع الحركات المناوئة لاتفاقية أبوجا. ولكنه لم يستطع ان يحقق مبتغى النظام الذي كان يسعى الى اضعاف الجميع.

بعد عجز قوات مني عن بسط سيطرتها على المنطقة الشماليه، وفقدانها لجميع النقاط المهمة، وجدت القوات المسلحة الفرصة مواتيه للدخول على الخط وإكمال ما بدأت قوات مناوي، وهي بالحسابات الواقعيه تستطيع إن تحقق النصر على ما تبقى من قوات الفصائل الرافضة التي أنهكتها الصدامات المتتاليه مع قوات مناوي. تلك سانحة من الضروري اغتنامها، فالشواهد كلها تؤكد أن طاقة القوة المقاتلة قد استنفدت تماماً وأنها لن تستطيع مواجهة قوات مجفلة ذات تنظيم جيد وفقاً للخطة

التي أحسن النظام تدبيرها، فهي متأهبة للانقضاض على القوة المتبقية حيث أن حالة قوات فصيل أبوجا المكشوفة لأجهزة رصد الحكومة عكست لها الواقع الميداني للطرف المقاوم للاتفاقية وهو في كل الأحوال لن يكون في وضع تفضيلي كبير من قوات مناوي، وتفوقه عليه نابع من الوضع المعنوي فقط، وهو لا يؤثر على التقييم العام لعناصر المعركة، الأمر الذي أغرى القادة العسكريين بزج ثلاثة كتائب مجفلة إلى منطقة أم سدر وصلت تلك القوة يوم 28/ أغسطس 2006م؛ ثلاثة كتائب ومعها فرقه من الجنجويد بقيادة سعيد الذي بدأ أنشطته بتفتيش قرية هشابه الدونكي بحثاً عن القادة الذين يسكنون في تلك القرية، ومعلوماتهم صحيحة عن إقامه بعض القادة في تلك القرية، ولكن كان ذلك في زمن مضي، فمنذ المواجهات مع قوات مناوي، انسحب القادة المعنيون، وأنا منهم، من قرية هشابه الدونكي وغيرنا المواقع التي كنا نقيم فيها. هذه بديهية لا تحتاج إلى برهان.

واصلت فرقه الجنجويد تجوالها في القرى المحيطة بمورد أم سدر وكل يوم يتوسع مدى أنشطتها، ولكن من الضروري توضيح بعض الحقائق؛ صحيح أن فرق الجنجويد عندما تطأ أرضاً تأتي بأفعال لم يسبقها إليها أحد، إنها تنهب وتقتل بطريقة بشعة وتتجاوز حدود المألوف مثلما يحلو لها. ذلك هو الطابع العام لعرف الجنجويد، وهي لم تكن عفيفة اليد بشكل كامل. عندما تمكنت من قرية هشابه وما جاورها أخذت ما كان أمامها من معدات ولكنها وللحقيقة والتاريخ لم تشتت في إيذاء المواطنين؛ ولم تنتهك عرضاً في هشابه إنهم جنجويد من نوع خاص، لم يأخذوا ممتلكات المواطنين ولم يحرقوا قرية أبداً، بل ظلوا يتجولون يسألون عن مواقع بعض القادة الذين زودوا بأسمائهم على أساس إنهم مطلوبون للعدالة، وأنهم واصلوا التجوال إلى أن دخلنا معهم في المواجهة نهار يوم 31/8 في معركة طويلة استمرت خمسة ساعات، بدأت في قرية هشابه الدونكي، حيث كانت هناك قوة من الجنجويد جاءت إلى القرية ربما لأخذ الماء من الدونكي الذي هو المصدر الوحيد للماء النظيف في تلك المنطقة واشتبكت معهم مفرزه من القوات المشتركة (الوحدة والعدالة) بقيادة حسن عبد الكريم يونس (بيجو)، انتقلت بعدها إلى أم سدر على بعد 9 كيلومترات شمال القرية. استمرت تلك المعركة زهاء الخمس ساعات، خسرت فيها رجالاً وعدداً، فقدنا سبعة جنود وتم قتل ثلاثة عشر مدنياً وتدمير عدد أربع عربات وعدد كبير من الجرحى، بعضهم إصابته بليغة، بترت على أثرها بعض أطرافهم. أما الجانب الحكومي فإنهم

احتسبوا خسائرهم كانت أربعة قتلى وتسعة عشر جريحاً من الثلاث كتائب. وجدنا هذه البيانات بعد المعركة الفاصلة بيننا في يوم 9/11 وطبعاً لا توجد تفاصيل عن الخسائر التي لحقت بفرقه الجنجويد، وما نؤكد هو أن المفرزه التي بدأت معهم الاشتباك في قرية هشابه قتل ثلاثة كانوا في داخل القرية ولم يتمكنوا من اللحاق بقوتهم المنسحبة من القرية، ومن ثم فإنهم هلكوا وهم يحاولون الوصول إلى حيث تركوا رفاقهم كما أن هذه القوة شاركت بفاعلية في المعركة التي دارت في ذاك اليوم الحادي والثلاثين من أغسطس من عام 2006م، ونسبة لأنهم ليسوا ضمن القوات النظامية، بالتالي لم نجد معلومات عنهم عندما استحوذنا على وثائق شؤون الأفراد بعد معركة أم سدر الكبرى ولكن ما نؤكد أنهم تلقوا ضربة ساخنة بدأت في هشابه وخسروا كما خسرت القوات الحكومية وخسرنا نحن أيضاً ولن ننسى محمد أصم من قرية هشابه الدونكي الذي جاء إلى موقعنا في صبيحة ذاك اليوم المشؤم 31/8 قبل صلاه الصبح وصلي معنا الصبح وقرأ سورة يس بصوت جهور ثلاث مرات وعندما تحركت القوة متجهه إلى أم سدر كان هو أول المتقدمين معنا في صفوف المقاتلين الأولى وكان قدرة أن لا يعود معنا ولا إلى داره أبداً، ترك حماره وبعض متاعه في موقعنا وركب معنا في العربة وعدنا نحن إلى الموقع بدونه، فالأقدار تسوق صاحبها إلى ما هو مكتوب له في الأزل زماناً ومكاناً، إذ ذهب وهو المواطن العادي إلى مثواه الأخير وبقينا نحن ((المارقين للرعي والتلاف)) كما يقول المثل تكابد قساوه الدهر وضغوطه الأليمة. والامر المحير هو إنه ركب معنا في عربة واحدة ولكن في لحظة ما عندما نزلنا من العربة لتلقي التعليمات الأخيرة عن الخطه المعده للمواجهه ترك عربتنا بمحض إرادته وركب مع القائد حسن عبد الكريم ((بيجو)) فلقي حتفه هناك في مفرزته الجديدة، ونحن لم نفقد أي عضو بل عدنا جميعاً إلى موقعنا سالمين ولا يسعنا إلا أن نقول إن الله وحده هو صاحب التدبير.

تلك المعركة أعطت الحكومة السودانية وقواتها شحنه معنوية هائلة، حيث إن نتائج المواجهة جاءت متطابقة مع التحليلات الاستخباريه عن مجمل الأوضاع العسكرية في المنطقة وعن المقاومة المسلحة بشكل خاص وهي تؤكد ضعف المقاومة المسلحة وعجزها عن تحقيق أي نصر في مواجهة القوات الحكومية، كما أن المعركة أعطت إشارة واضحة بأن الأوضاع تصب في مصلحة القوات الحكومية وأن هذه هي الفرصة المثالية لملاحقة الجيوب المتبقية في منطقة الشمال وتصفيتها.

استناداً إلى نتائج تلك المعركة، نشط الحشد والتشوين من الفاشر ومليط والصباح وكلل وتوفير كافة الاحتياجات للقوة المرابطه في أم سدر التي استقر الرأي على جعلها قاعدة خلفيه أساسيه، ووفقاً للمعلومات التي توافرت لأجهزه الحركة فإن التحرك سيبدأ يوم 9/10 على ثلاثة مسارات، وحشدت لهذه المهمة أكثر من مائة وخمسين لاندكروزر محملة بالدوشكات اضافة إلى الاسناد الجوي والآليات المخصصة لقيادة أم سدر، باعتبار أنها ستبقى قاعدة خلفيه للقوي المهاجمه وحلقه وصل بين القيادة المركزيه في الفاشر والقوي المتحركة في الشمال بأسمائها المختلفه وقادتها المميزين، إذ أن الحكومة بعد معركة أم سدر الأولى آخر أغسطس قد كثفت دعمها للمنطقه وكانت المروحيات تتوالي تباعاً إلى أم سدر على مدار اليوم تنقل المؤن والذخائر والجنود، خاصة وأن ذاك النصر قد أعطي انطباعاً بتفوق القوات الحكوميه وأن ضابطاً سودانياً ملحقاً بالقوات الأفريقيه في مقرها بمليط قد قال لأحد رفاقه التابعين لفصيل مناوي في الاتحاد الأفريقي بأن القوات الحكوميه هي أكثر كفاءه من قوات مناوي وأنهم انتصروا في أم سدر ودمروا القوة الرئيسييه، ومن ثم فإنهم زاحفون نحو جميع مناطق الشمال. كان ذلك بعد يوم 8/31 وكان كل يوم يمر يزداد الضابط السوداني سخرية على قوات مناوي ويتوعد الجميع، حتى قوات مناوي الموجودة في أمبرو سوف لن تسلم من بطش القوات الحكوميه حتى تسلم جميع أسلحتها وكان كل صباح جديد يقول لأحمد محمد الممثل لحركة مناوي في الاتحاد الأفريقي : ("وين" سلاحك؟) حتى أنت هنا في مليط إن لم تسلم سلاحك لن أتركك، فالجماعه الذين في المحاور الخلويه سيقومون بدورهم، وأنا هنا سأقوم بدوري يا أحمد محمد لن قد كان يمازحه باستمرار يا أحمد (خليك واعى يجب أن تسلمني سلاحك بالتى هي أحسن)، وكان رد أحمد محمد له "لا تستعجل، فالمعركة لم تنته بعد وأنت لا تعرف شيئاً عن أولئك الناس، أنا أعرفهم جيداً، لقد كنت معهم، ويجب أن لا يغريك الطعم، إنهم ليسوا بهذه الدرجة من الضعف أم سدر "بتاعتكم ديك" مجرد محطة، وإني على يقين بأن الأيام تخبئ لكم أشياء أخرى لا تسرك، فقط ما أرجوه منك هو أن تنتظر، وإني معك من المنتظرين، لأني متأكد من أن المسالة لن تمض بتلك السهولة التي تتخيلها أنت، أرجو أن تتمهل قليلاً فالقوة التي أخرجت قواتنا من شمال دارفور لم تعرض عليكم فنونها بعد".

تلك كانت الصورة العامة في الجانب الحكومي الذي بني حساباته على نتائج أم

سدر الأولى وتواصلت استعداداته للخطوة التالية التي حدد فيها مقاصده وتفاصيل تحركاته. أما من جانب القوة المشتركة للوحدة والعدالة، فإنهم أيضاً قد أعادوا ترتيب أوضاعهم وحشدوا كل طاقاتهم في معسكر في منطقة لا تبعد أكثر من خمسة عشر كيلو متراً من منطقة هشابه خشم وادي في (أبو دلقوم) إلى الغرب من أم سدر.

إن هزيمة أم سدر الأولى شكلت صدمه للمقاتلين والمواطنين على حد سواء، فالمنطقه كلها عاشت أيام حداد، ليس لحجم الخسائر؛ فهناك معركة في بدايات الحرب قتل فيها أكثر من مائة من المدنيين في معركة واحدة من أبناء المنطقة. لكن هزيمة قواتهم بتلك الصورة هو دليل على بدء فصل جديد من النزوح من المنطقة التي لم ينزح سكانها نتيجة للحرب بعكس المناطق الأخرى، بل وحافظوا على بقائهم في قراهم، وذلك لوجود قوات حركيه تحميهم من ممارسات الجنجويد والقوات الحكوميه التي لاتقل ضرراً على المواطن من فيالق الجنجويد، ولهذا صُعب الأمر على الجميع، ولكي لا تتكرر الهزيمة مرة أخرى فمن الضروري أن يتم الاستعداد للمعركة بشكل جيد، وأن لا يترك أي موضوع للصدفه، واتخذ الأمر طابع النفير الجماعي؛ توافد له المتطوعون من جميع أركان المنطقة: مواطنون ومقاتلون ورجال دين. لقد طلب رجال الدين فرصة لكي يقوموا بواجبهم واختاروا مكاناً قصياً من معسكر الجنود وطلبوا توفير متطلبات الأكل اليومي، وما بشروا به قوات الحركات هو أن النصر آت لاشك في ذلك يقولون ذلك بيقين عجيب.

قبل أن تتحرك القوات الحكوميه وفقاً لجدول تحركها هطلت أمطار غزيره يوم 2006/9/9، الأمر الذي أجل تحرك القوة الحكوميه في موعدها وظلوا في أم سدر. طبيعة وادي أم سدر هي أنه ذو طين لزج، فإذا ما ابتل بالماء لن تستطيع أي عربة التحرك فيه أو عبوره، وقد شكل ذلك الوادي أحد مفاتيح النصر إذ أنه أعاق حركة عربات القوات الحكوميه. مع تلك الظروف الطبيعیه أعطي رجال الدين إذن الهجوم وأكدوا النصر للمقاتلين بشكل قاطع، وإنهم رأوه رأي العين، لم أكن مقتنعاً بما يقولون من الناحية العلمية البحتة، ولكن قولهم من الناحية الأخرى أعطى دفعة معنوية كبيرة للشباب وأعاد لهم الثقة في أنفسهم بإمكانية رد الاعتبار وأخذ الثأر للمواطن ((محمد أصم)) الرجل المثالي في المنطقة بأسرها خلقاً وديناً.

لقد تابعت فصول هذه المعركة بشكل دقيق، وما أكدته رجال الدين لا يتوافق مع أي

منطق علمي ويصعب على المرء المدرك أن يقر بذلك اليقين المطلق من أولئك الذين قرأوا القرآن لمدة سبعة أيام متتاليات في خلوة تامة وخرجوا على الملاييفون بشائر النصر ويحرضون الجنود على الهجوم والطمأنة بالنصر المبين. تلك مسألة غيبية ميتافيزيقية معقدة قد يختلف الناس في جدواها ولكن الجانب العملي في ذلك هو أن التطمين وبشائر النصر رفع من معنويات الجنود وأعطى شحنة تفاؤل قوية للجنود الموتورين الغاضبين من نتائج مواجهة آخر أغسطس، كما أن فتره الاستعداد التي استمرت أحد عشر يوماً كانت فتره توتر عصيبي لم يتعود عليها مقاتلو التحرير، فالانتظار أياماً وليالي لخوض معركة مكان العدو فيها معروف، وتفصيل قواته معلوم للجميع.

هذه المرة اختلف الوضع عن ما اعتادوا عليه في السابق، إذ أن الأمر أخذ وقتاً طويلاً لم يألفه مقاتلو الحركات الذين كانت خطة الحرب لديهم هي سرعة المباغته وعدم إعطاء الخصم فرصة لتقوية دفاعاته. تلك كانت الصورة في السابق. أما معركة أم سدر، فقد اختلفت الأوضاع فيها، وكان كل طرف يفكر في المعركة بطريقته الخاصة، وهذه المرة الطرف الحكومي هو المبادر ومستعد للتحرك، وهو متأكد من ضعف قوات الحركات وعدم قدرتهم على مواجهته، وأنهم سوف يفرون من زحفه في مهمته التمشيطية. أما الطرف الآخر، فإن المقاتلين متحرفون للقتال، فقط في انتظار الأمر بالهجوم، وهنا كما قلنا تدخلت السماء وأنزلت ماءً لم تشهد المنطقة لأعوام خلت وتكاملت صورته ميدان المعركة بأم سدر، وطبيعة المنطقة هي أن بهار رهداً كبيراً، بداخله حفير على الطراز الحديث، كما أنها منطقة طينية لزجة، ويقع معسكر القوات المسلحة غرب الوادي الطيني الممتد مساحه أكثر من خمسه عشره كيلومترا من الجنوب إلى الشمال، والمنطقه ملتقي أوديه جميعها جاد بما عنده بسخاء حتى طفح كيل رهد أم سدر وأنتفخت شرايينه. كان هذا يوم التاسع من الشهر التاسع من العام الفين وستة، فأصبح عملياً عدم قدرة آليات الحكومة على التحرك مثلما كان مخططاً لها أن تبدأ توجهها نحو معاقل الثوار في كل من هشابه وأمراي وبير مزه، كما أن الأرض الطينية اللزجة وماءها يمنع انسحاب آليات القوات الحكومية إلى شرق الوادي وعلى ضوء هذا الواقع حدد القائد حسن عبدالكريم يونس (بيجو) موعد الهجوم وطريقته وأمر بصمت الحركة يوم الخميس العاشر من سبتمبر وذلك لأمرين:

الأول: هو إعطاء فرصة لكي تجف الأرض بشكلها الطبيعي.

الثاني: إيهام القوات الحكومية بابتعاد مقاتلي الحركات عن المنطقة وساد صمت في ذلك اليوم لم يسبق له مثيل، إذ أن فيض الماء أغني المواطنين عن المجيء إلى الرهد لأخذ الماء، فالماء متوافر في كل مكان، والناس والأنعام ليسوا بحاجة إلى وصول المورد الكبير، فالأمطار في الريف هي نعمة من الله على خلقه لا تضاهيها نعمة أخرى. في صبيحة يوم 11 سبتمبر، يوم المعركة، خرجت قوات الجنجويد من مقر قيادة القوات الحكومية في تمام الساعة التاسعة صباحاً وتوجهت صوب قريه أم سياله الواقعة إلى الجنوب الغربي من منطقة أم سدر، وهي تبعد حوالي 24 كيلومتراً، ولم يعترضها أحد في الطريق، رغم أنها مرت تحت أبصار قوات المتمردين، وأناي أجد نفسي عاجزاً عن الإجابة عن السؤال: لماذا خرجت قوات الجنجويد من منطقة أم سدر في ذاك اليوم الحادي عشر من سبتمبر وهي تعلم أن المهمة لم تكتمل بعد، وأن هجوم القوة كان في اليوم السابق - لولا هطول الأمطار - وهي بكل تأكيد تتحرك بأمر من قيادة القوة المتحركة؟؟؟ وجاز لنا أن نسأل أيضاً: هل هي على علم بالهجوم وبالتالي لها تنسيق مع القائد حسن عبد الكريم (بيجو) الذي تربطه بهم صلات صداقة قوية وتواصل حتى في أحلك أوقات العمليات؟؟؟ أم أن خروج الجنجويد من مقر قيادة أم سدر مجرد صدفة تزامنت مع موعد الهجوم؟؟؟ على كل حال، الشك قائم، ولكن الحقيقة المؤكدة هي أن بعض قادة الجنجويد يجيدون قراءة الحظ بواسطة (الرملة)، وهو أيضاً ضرب من ضروب الغيب وربما السحر أيضاً وهو التعامل مع ما وراء الطبيعة، وكما كان الأمر دينياً صرفاً عند المتمردين، سلاحاً مسانداً إطمانت به قلوبهم، فإن الأمر عند الجنجويد علم آخر، ولكنه أخرجهم سالمين من معسكر أم سدر. لقد خرجوا منها مسرعين وعلى غير عادتهم لم يلتفتوا إلى شيء أمامهم لم يلمسوا أحداً ولم يأخذوا شيئاً في طريقهم إلى أم سياله وهم بارعون أيضاً في استخدام (الرملة). المهم، تلك كانت هي الصورة، وعلى القارئ استنباط الدور الذي لعبته قومي ما وراء الطبيعة في تلك المعركة الأسطورية بالنسبة للطرفين معاً قوات جبهة الخلاص ومتحرك الجنجويد.

بعد رحيل قوات الجنجويد، قام قائد العملية حسن عبد الكريم (بيجو) بتتبع طرق قوات الجنجويد إلى مشارف أم سياله ثم عاد، وقد استطلع المنطقة بنفسه، فهو ابن المنطقة وهي مرتع صباه؛ يعلم حصارها وكل شبر في أرضها لا تخفي عليه خافيه فيها. في تمام الساعة الثالثة من عصر ذلك اليوم، اجتمع قادة الفصائل، وهو اجتماع كبير،

إذ إن طبيعته المقاتلين في الحركات لا يغيبون أحداً يريد حضور اجتماع فالاجتماعات مفتوحة وحق حضورها مكفول للجميع، وقد تم شرح الخطه التفصيليه للهجوم الذي سوف يبدأ في تمام الساعة الرابعه والنصف، وحددت المسالك الآمنة التي تسلكها القوات المهاجمه وقد جاء الهجوم مباغتاً من ثلاثة محاور سريعاً كالصاعقة على القوات الحكوميه التي كانت في حالة استرخاء تام، فهم بعيدون كل البعد عن أجواء الحرب؛ فمنهم من هو نائم، ومنهم من هو سايح في ماء الرهد؛ عار من كل ثوب تماماً كما ولدته أمه. أما الذين هم أحسن حالاً فهم أولئك الذين كان عليهم واجب إعداد الطعام. كانوا في صحوه تامه ووقعت قوات الحكومه في كماشه الرهد ذي الطين الموحد خلفهم ومقاتلو الحركات من ثلاثة محاور يتدفقون نحوهم بحماسه وشراسه وقد تجاوزوا السواتر سرعة لم تمكنهم من تدبير أمرهم ومواجهه النار بنار مثلها، لأن ذلك يتطلب استعداداً، وهم عن ذلك غافلون ومقاتلو الحركات يتسابقون نحوهم كالوحوش الكاسره ومن خلفهم المواطنون بجمالهم وخيلهم ودوابهم كأنهم في مهرجان سباق رياضي. تلك كانت هي الصورة للمشاهد المحايد الذي لم تكن له خلفيه بجليه الموقف سيارات ودواب ومواطنون بأزياء مختلفه، إنه مهرجان شعبي وليس مظهر حربي. فمعنويات الجميع مرتفعه نتيجة للتطمينات المؤكده لتحقيق النصر الحاسم في المعركة المنتظره وقد جاءت النتيجة وفق ما يشتهون.

في وضع مثل هذا لم يجد الجيش الحكومي بداً من التصرف وفق أحد خيارين، إمامواجهه المندفعين نحوهم مثل السيل الجارف بنيرانهم الكثيفه المنهمره فوق رؤوسهم وقد أتنهم بغته وهم لا يشعرون وإما الاستجاره بماء الرهد وهم جميعهم من الشرق والجنوب والوسط يجيدون السباحه في جميع مواعين المياه الصغرى والكبرى، وهنا الاختيار الصحيح هو اللجوء إلي الماء بدون تردد وبسرعه أكبر من سرعة المهاجمين وهذا ما قام به السواد الأعظم من الجنود الذين تصرفوا بتلقائيه مستجيرين بالرهد، أما الذين تباطأت خطاهم فكانوا من الهالكين.

استغرقت المعركة ثماني عشرة دقيقه، حُسم فيها الأمر تماماً ومن احتمي بالماء من جنود القوة الحكوميه قد نجي بنفسه، وكما قلنا، فإن بعض الأفراد كانوا في الماء قبل حدوث الهجوم فانسحبوا إلي شاطئ الرهد الشرقي، وفي هذه الحال لا أحد يسألهم عن الثياب. كما ذكرنا، فإن الوادي يشكل فاصلاً طبيعياً بين ضفتيه، ولهذا فإن المهاجمين لا يستطيعون عبوره لمتابعة الذين تمكنوا من وصول الجهة

الشرقيه ومن ثم فإن الأسراع في الابتعاد عن ميدان المعركة هو التصرف الطبيعي، وأنهم يعرفون أن أقرب نقطة عسكريه آمنه تبعد أربعين كيلومتراً هي مدينه مليط وهي وجهتهم الوحيدة، إذا ما أرادوا النجاه، وأن الليل قد أرخي سدوله وفصل بين المتحاربين وكما يقول المثل (الليل يغطي الجبال). كل القوة المنسحبه اتجهت إلي مليط؛ اللابس والعريان وحافي القدمين. لا سبيل إلي النظر للخلف. لقد تركوا كل شيء غرب الوادي؛ العتاد والزاد والعربات، ومن أجل سلامه البدن عليهم قطع مسافه الأربعين كيلومتراً في جنح الليل، وقبل طلوع الفجر، وبالطبع فإنهم جند مدربون. لقد فعلوا ذلك في أقل من الوقت المطلوب، وقد لاحت تباشير الصباح وهم آمنون في مدينه مليط، لم تطاردهم القوة المهاجمه ولم يعترض سبيلهم أحد. لقد ساعدتهم على المسير عدم وجود أمتعه معهم لقد تركوها كما تركوا أسلحتهم الشخصيه والعربات، وحتى أولئك الذين حاولوا الفرار بعرباتهم تركوها في بداية المشوار لاستحالة تجاوز تلك المنطقه الطينيه اللزجه ونجا من نجا بجلده سعياً بالأقدام إلي مليط (40) كيلو تقريباً شرق أم سدر. عند بزوغ فجر الثاني عشر من سبتمبر، وصل القادرون على الحركة إلي مليط، وطبعاً لم يفدهم تدخل الطيران، لا العمودي، ولا الأنتنوف التي ظل قبطانها يخاطب بلا جدوى قادة المتحرك الثلاثة، الذين لم يلب أي منهم النداء. لقد انقطع الاتصال بينهم وبين القيادة العليا وفي تقديري أن القادة الكبار لقي بعضهم حتفه، وعندما سئم قائد طائرته الأنتنوف من النداء، أمر سرب المروحيات أن يضربوا كل من تقع عليه أعينهم؛ بلا تمييز، وقد أصابوا بعض المدنيين، والخسائر كان من الممكن أن تكون أكبر، إلا أن الزمن قال كلمته، إذ جاء الليل الذي استظل الجميع بظله، وعادت الطائرات أدراجها من حيث أتت إلي مدينه الفاشر. واصل الجنود المنسحبون سيرهم إلي مدينه مليط، وإنهمك مقاتلو الحركات في جمع الغنائم وإعادة ترتيب الأوضاع والمواطنون أيضاً أخذوا نصيبهم من ما تركه جنود الحكومه هناك.

الجدير بالملاحظه هو أن القوة المنسحبه لم تذهب إلي مقر قيادة الجيش السوداني في مليط الذي تحركوا منها، بل ذهبوا إلي مقر القوات الأفريقيه. تلك مسأله محيرة، حاولنا أن نسأل عن السبب وكررنا التساؤل: لماذا الاستجاره بالقوات الأجنبية بدلاً من الذهاب إلي مقر القيادة العسكريه السودانيه التي خرجوا منها وهم يهللون ويكبرون بغبطه وانسراح؟؟؟ في اعتقادي أن النظام وحده يمتلك الاجابة الصحيحه،

وما يزيد الأمر غرابه هو أن أحد الأطباء الأسري وهو من أمدرمان العباسية، محطة عابدين، قال إنه مولود في الخليج ودرس مراحل الأوليه والمتوسطة هناك وتعليمه الجامعي في السودان في كلية الطب، وقد طُلب لأداء الخدمة الإلزامية مثله مثل أي خريج، ولكنه قال بأنه لم يرَ في حياته سوق ليبيا أو جبل أولياء. إنه ابن بندر حتى النخاع ولكن قانون الخدمة الإلزامية ساقه إلي حيث تم أسره في أم سدر، وهي منطقة لم يعتقد يوماً أن تسوقه الأقدار إليها حتى في الحلم وقال "نحن لو أخبرونا أن وجهتنا هي ميدان معركة في دارفور لن نأت إلي هنا حتى لو انطبقت السماوات والأرض أو حتى إن تركنا مهنة الطب وجلسنا في منازلنا، ولكنهم قالوا لنا بأننا ذاهبون إلي مدينة الفاشر فقط، وهي مدينة سمعنا عنها في التاريخ ولكننا لم نرها ولذلك فإن دعوتنا للذهاب إليها صادف هوى النفس، فلبينا النداء فرحين مستبشرين وإن الأقدار شاءت أن لانجد فرصة للدخول إلي مدينة الفاشر إذ أننا من طائره النقل العسكرية التي أقلتنا إلي الفاشر تم وضع متاعنا في الطائرة المروحية التي هبطت بنا يوم 9/10 مساء اليوم السابق للمعركة الذي هو كيوم القيامه" كما قال الدكتور ياسر، وهو بكل تأكيد لا يعرف استخدام السلاح ولم يكن مستعداً لاستخدامه فمجاله بعيد عن العنف في الأوضاع الطبيعية، ولكن أزمات السودان تربك حسابات العارفين فما بالك بهؤلاء المخدوعين. وهو قد أصاب كبد الحقيقة عندما قال في حسرة وعيناه تدمعان (مالنا ومال الحروب) ثم استطرد (لو كنت أعلم أن دخول كلية الطب يقودني إلي هذا المصير لما دخلتها) وهو لم يبقَ مدة طويلة في أمراي؛ لقد سلمناه إلي الصليب الأحمر، الذي قام بدوره بإيصاله إلي ذويه، وهو الآن يعيش مع أسرته ووالدته التي زرفت الدمع الغزير وهي تحادثنا عبر الهاتف بأن نحسن التعامل مع ابنها ونفك أسره وهي لم تكن مقتنعه بتطميناتنا لها إلا بعد أن تتحدث معه وإطمأنت على صحته وحاله وكنا نقول لها بأنها سوف تراه قريباً معها في حي العباسية بامدرمان وقد أصدقناها القول وعاد إليها سالماً، ونفسها كانت تهدأ عقب كل محادثته لأنها أم بحاستة التي لا تخطئ التقدير في مثل تلك الظروف أن ابنها بخير فعلاً، وهو في أيدي أمينه، وقد استمر التواصل حتى بعد عودة ابنها إلي داره في أمدرمان وإلي الآن. يقول الدكتور سيد في زهو بأنه "محظوظ" لأن الظروف هيأت له فرصة نادره لمعرفة دارفور وأهلها عن قرب، ولم يتعرض لأذى أو إهانته، وإن ما اكتسبه هناك من معارف وتجارب لا تقدر بثمن ولا يمكن شراؤها بالمال، وهو سعيد بتلك التجربة وفخور بها، لأنه اكتشف

السودان وعرف قيمته ومعادن أهله وأصالتهم. إن الموقع الذي تمركزت فيه القوات الحكومية كان موقعاً نموذجياً، حيث إن الوادي والحفير في الجهة الشرقيه يشكلان مانعاً طبيعياً من أي هجوم مباغت آتي من الخلف، وهو ساتر يصعب اختراقه، استند عليه ظهر قواتهم، فكانت مطمئنة الجانب من أي إعتداء يأتي من الجانب الشرقي، وأن مقر القيادة يقع في هضبة كل المنطقة أمامها مكشوفة على امتداد البصر ما عدا الناحية الجنوبية بها بعض الشجيرات التي تحجب الرؤية الواضحة لما وراءها. أما الاتجاه الغربي والشمالي فلا شيء يحجب الرؤية، وقد استقل قائد العملية الاتجاه الجنوبي لمباغتته مقر قيادة القوات الحكومية واستخدم كثافته النيران لإلهاء الخصم وإجباره للتركيز على مصدر النيران حتى يتسنى للمحاور الأخرى من الاقتراب والوصول إلي أهدافها المحددة وتخطي السواتر الترابية المقامة حول القيادة العسكرية، وقد أدى تجاوب القوات الحكومية مع القوة المهاجمة من الجنوب إلي تمكين المحورين الآخرين من الوصول إلي أهدافهما دون مقاومه جدية تعيق تقدمهم والخذعة التي انطلت علي القيادة العسكرية للقوات الحكومية هي أن المحور الابتدائي القادم من الجنوب جاء بنفس الطريق التي سلكتها فرقه الجنجويد، وبما أنهم لم يطلقوا نيرانهم من بعيد إلا بعد أن كانوا على بعد أمتار معدودات من القوات الحكومية التي ظنت أن القوة القادمة إليهم هي فرقه الجنجويد التي خرجت من الموقع في الصباح الباكر كدأبها دائماً فهي تخرج بحثاً عن الغنائم وتحركها لا يحتاج إلي جهد كبير أو أوامر تراتبية، فالمجال مفتوح أمامها تتحرك أي شاءت. ما يؤكد هذا، أن خروج فرقه السيد/ سعيد بجنجويده من الموقع كان مفتاح النصر في معركة أم سدر الكبرى، لأن قائد المنطقة العسكرية في شكه لم يعط الإذن بإطلاق النار إلا بعد أن وصل الردي إلي موقعة بعد فوات الأوان، إذ أن قرب المهاجمين منه لم يمكنه من امتصاص الصدمة وتجهيز نفسه للتعامل مع الهجوم. لقد قُضي الأمر في لحظات معدودات، وكما قال أحد الأسري: إنهم عندما رأوا القوة مقبله إليهم طلبوا الإذن بإطلاق النار صوب القوة المتجهة إليهم، ولكن القائد أمرهم بالتمهل إلي أن ينجلي الأمر، وكان تقديره إذا لم تكن القوة القادمة هي قوة سعيد فإنهم ربما يكون هناك جزءاً من قوات الثوار جاؤا لتسليم أسلحتهم. شيء من هذا القبيل وأرد في حسابات ميادين القتال، خاصة وأن المعلومات المتوافرة لديهم تؤكد أن ما تبقي من القوة المقاتلة للحركات بعد معركة الحادي والثلاثين من

أغسطس المنصرم (2006) لا يشكل عنصر مباغته ولا يستطيع أن يقوم بمغامرة مثل هذه في وضوح النهار وبتلك الثقة المفرطة المندفعين بها نحو الهدف. لقد كانت حيرة القائد الكبيرة وفي الجانب المهاجم التعليمات كانت صارمة بأن لا يطلق أي أحد رصاصة قبل أن يبدأ القائد حسن عبد الكريم يونس (بيجو) بإطلاق النار وهو في العادة دائماً في المقدمة وأول المقتحمين في جميع معاركه وتصويبه في المليون، وقد دفع حياته ثمناً لمبادئه وعقيدته القتالية التي يكون فيها القائد في مقدمة المحاربين. لم يصدق قائد المنطقة تلك الجراء للهجوم على قواته في تلك البقعة وفي ذات الساعة وبتلك البساطة، وفي الساعة اللاحقة للمعركة لم يصدق قائد طائرته الأنتنوف ما حدث لقواته، فكان يبحث عن قائد المنطقة العسكرية، وعندما لم يجد استجابته منه، بدأ يبحث عن أي قائد من قادة الكتائب الثلاث، وقد أكثر من النداءات، كل بمسماه ولكنه لم يجد مجيباً لنداءاته وقد صاح مستغرباً الموقف "ما معقول، ولا واحد من الجماعة، يا إلهي كيف تم هذا؟؟؟ ما الذي جري؟؟؟ ما معقول!! مامعقول!!". إنه أمر عجيب يا سيادتكم!!! لا ندري من يخاطب بتلك الجملة، من الاسياد المتحمين في المكاتب الوثيرة، ربما كان المعني قائد القيادة الغربية، أو شخصاً في القيادة العامة، بعد أن يتقن بأن الواقع الذي كان يعرفه على الأرض قبل ساعات قد تغير الآن، وهو لم يستطع إخفاء استغرابه لما حدث، بل إنه انفعل وبتعصب شديد أخرجه من طوره وقال من الألفاظ ما لم يقله (شماسه ودمدي) إنه أمر عجيب وفي تلك اللحظة وصلت مروحيات أخرى ولكنها لم تجد أحداً لمهاجمته ولم نسمع كامل تفاصيل ما دار بين قادة المروحيات الثلاث وقائد طائرته الأنتنوف، فالطائرات الأخرى لا ندري إن كانت تذبذباتها مربوطه بالراديو العادي أم لا، أما الأنتنوف فإن جهاز الإرسال مربوط بمحطه الـ (F M)، وبالتالي، فحديثه مسموع كله ولهذا لم نسمع حديث الأطراف الأخرى ولكننا في المحصلة سمعنا الرد الحاسم من قائد طائرة الأنتنوف الذي أعطي أوامره غاضباً بضرب أي هدف بلا استثناء، فالجميع هنا أعداء وقال بأسى بالغ "ليس لناسنا أثر"، وعاد يكرر نداءاته لقادة الكتائب الثلاث ويلعن الجميع بلا جدوى إلى أن حل الليل برداً وسلاماً على جنود القوات الحكومية المنكوبين والمنسحبين جلهم نحو الشرق والبعض منهم من غير هدى، وإنهم المتوردون في التسابق نحو الغنائم. بتدمير تلك القوة، أفضلت المحاولة الثانية لبسط السيطرة على منطقة شمال دارفور وتنظيفها من التمرد، وهو أمل بني على الأحلام، إذ سرعان ما تبدد الوهم

وانجلت الحقيقة وهي أن قوات المتمردين لا يمكن تقييم أوضاعها من الناحية الفنية بالمقارنة مع أي قوات نظامية، فمهما اختلفت المدارس العسكرية تظل القواعد الأساسية متقاربة، وهي التي تبني عليها المواقف والتحليلات والخطط، ولكن مع رعاها الإبل أو لك فإن الأمر مختلف تماماً، ولا يخضع لمدارس الحروب التقليدية وتحليلات قادة الكليات الحربية مهما امتلكت من عدة وعتاد، تماماً كما كان الأمر في فيتنام، فبال تصميم وعزيمه المقاومين تفوقت على أحدث ما أنتجته مصانع التسليح ومدارس الإعداد الحربي المتطورة.

إن الظروف الطبيعية قد حرمت القوات الحكومية المنسحبه من أخذ أي عتاد أو متاع معها. لقد تركوا كل ذلك وراءهم، إذ لا مجال للمخاطرة وماذا يفيد حمل السلاح إذا انعدمت امكانية استخدامه في ساحه المعركة، ومن يحمل سلاحاً معه من الجنود ربما يكون هدفاً مشروعاً للقوات المهاجمه، لأن العادة جرت بعدم إيذاء الأسير أو الجريح أو الذي وضع سلاحه دون أن يكون متحرفاً لقتال. هناك فرق كبير بين قادة المتمردين وقادة النظام في الالتزام الاخلاقي بالمعايير الدولية في الحروب.

لقد ترك الجنود متاعهم وأسلحتهم مائده مفتوحة لمن حضر الواقعه، حيث لم يبق رجل أو امرأه في المناطق المتناثره حول أم سدر إلا وكان ضمن الحضور وحتى النساء وجدن نصيبهن من مخلفات الجند وأمتعتهم، وقد كان القانون عادلاً في قسمة الغنائم بين الأطراف، فالأسلحة الصغيره وما دونها - بما فيها الذخائر - حلال لمن تصل يده إليها واستمر الأمر بتلك الصورة حتى اليوم الثاني للمعركة، ومن زار الموقع يجد نصيبه من المخلفات ولا يرجع إلى أهله صفر اليدين من كسب مفيد، لقد كانت واقعة أم سدر نعمه على جميع أهل المنطقة. أما العربات والأسلحة الكبيرة فهي خالصة لقوات المتمردين، وللحقيقه فإن المواطنين لم تراودهم أنفسهم للاستيلاء عليها لقد كان ذلك عرفاً متبعاً، والناس هناك يحترمون القوانين العرفيه ويطبقونها على أنفسهم دون رقيب. إلى ذلك الحين ((2007/9/11)) الناس هناك بخير أعني أهل الريف يحترمون العهود.

قد لا يتخيل المرء كمية الأمتعة والمعدات التي خلفها جنود ثلاث كتائب مجحفلة وراءهم وعددها يربو على 1200 شخص كانوا مستقرين في الموقع، بعكس المتحرك المرتحل الذي شيمته التقير في المأكّل والتقليل من مقتنيات الملبس، لقد ترك الجنود كل أمتعتهم الشخصية خلفهم هذا بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفه والذخائر التي

وجدت سبيلها إلى بائعات الخضار وتجار العطور، ولفترة طويلة كان المواطنون هم المصدر الرئيس للأسلحة الخفيفة وذخائرها وجديّة الطلب هي إليه تحديد الأسعار وكنا ندفع بلا تردد عندما تجبرنا الظروف للجوء إلى المواطنين لسد النقص في الطلب على الأشياء التي لا نستطيع تأديته بـرامجننا إلا بها.

إن ما تركه الجنود في مواقعهم كان كثيراً جداً، وتسرب إلى القرى بغير ضوابط فهو حق مشروع لكل من حضر الواقعة أو وصل إلى موقعها بعد صمت صوت السلاح فيها. أما ما يلي قوات الحركات من الغنائم، فإن إجمالي العربات يصل إلى أكثر من مائة وعشرين عربة؛ منها ثلاث وعشرون عربة نقل جنود كبيرة ماركه (يورال). أما عربات اللاندكروزر، وصل عددها إلى مائة عربة محملة بالدوشكات، حسب الإحصائية التي تم العثور عليها في مضبوطات الشؤون الإدارية، وهي في الإجراءات المتبعة عند حركة التحرير تسلم كلها إلى القيادة العامة بعد كل معركة، وهي صاحبة الحق في التصرف فيها بالطريقة التي تراها مناسبة، ولم يسجل أي إخلال بهذه القاعدة خلال مسيرة الحركة منذ العام 2002م، فالجميع كانوا يحترمون قواعد الانضباط بشكل تلقائي، وحتى الأفراد الذين يتصرفون في شيء ما، يتم وفق ترتيب إداري سليم ومنضبط. أما في هذه المرة فقد اختلف الأمر تماماً فالمعركة خاضتها قوة مشتركة من التحرير الوحدة وحركة العدل والمساواة، وهما مدرستان مختلفتان في البناء والتنظيم، وتبعاً لذلك، لم تطبق القاعدة السابقة على مستوي مقاتلي الحركات، الذين هم على المستوى العام يستقلون بظل واحد، وهو القيادة العسكرية العليا للعمليات دون تمييز. أما الواقع عادة ما يكون عكس ذلك، إذ أنه تستحيل أن تؤلف بين قلوب الجميع بمجرد التوقيع على وثيقة تنسيق عسكرية فرضتها ظروف غير طبيعية قاهرة على الطرفين؛ فرضت عليهما التعاطي مع الواقع والتعاون معاً لمواجهة العدو المشترك المتفوق عليهما في معظم المجالات، كما أن أساليب الطرفين في تجنيد المقاتلين تختلف؛ كل على حسب ظروفه وأماكن وجود محيطه الاجتماعي، الذي يستمد منه قوته العسكرية، ولهذا الأساس تسرب الخل إلى إدارة مغام الحرب، وظهر السلوك الغريب الذي لم يكن مألوفاً لدي التحرير، إذ أن عربات النقل الكبيرة التي كانت أكثر من ثلاث وعشرين إنحسر عددها إلى سبعة فقط، والعربات اللاندكروزر تبقت منها في يد القيادة المشتركة إحدى وستون عربة فقط، والكم الكبير من الفاقد ابتلعه تشاد، فمنتسبوا العدل والمساواة القادمون

من تشاد، كأفراد، استحوذوا على الباقي وهربوا بها إلى هناك. عادة غريبه وسلوك مشين لم تألفه حركة التحرير في دافور أبداً منذ نشأتها وإلى ذلك اليوم في أم سدر، الذي رأينا فيه الجنود القادمين من تشاد مع العدل والمساواة يفرون بالعربات. قبل إنقشاع غبار المعركة ومن تمكن من الاستحواذ على عربة لا يلتفت إلى الوراء بل يتجه مباشرة صوب الحدود التشادية. وإن بعض العربات نفذ وقودها قبل أن تقطع مسافه عشرين كيلو متراً، ولكن أتاها الدعم السريع بالوقود والمؤن قبل أن تشرق شمس اليوم الذي تلا المعركة، لقد إندهش قادة فصيل الوحدة لذلك التصرف وبعد التحري عن طبيعته تلك الممارسه، علمنا لاحقاً أن حركة العدل والمساواة بعد أن وجدت المعدات والأسلحة والعربات كانت بحاجة إلى جنود، وكان السبيل الوحيد إلى ذلك هو إغراء الناس بالغنائم وحرية التصرف فيها وهم يعلمون طبيعته التشاديين وأبناء قبيلة الزغاوة الذين لجأوا إلى تشاد، وحبهم للمغامرة من أجل المصلحة، خاصة وأن تشاد استطاعت أن تحرم النهب المسلح في أراضيها وفرضت السيطرة الكاملة على حدودها والقانون يطبق على الجميع وهو ناجز بشكل تلقائي، ولهذا فإن مرتادي النهب المسلح انعدمت مصالحهم في تشاد، ولم يبق أمامهم إلا قبول عرض العدل والمساواة والدخول معها إلى السودان لذات الغرض، وهو تحقيق الكسب الشخصي. أما الحركة، فإن مصلحتها هي وجود مقاتلين يخوضون معها معاركها ضد النظام في الخرطوم وذلك لتحقيق الذات بقدرتها على المنافسة على الأرض، وأما المنتسبون القادمون من تشاد فإن عينهم على صافي الغنائم، كبر حجمها أم صغر، خاصة وأن تشاد كانت السوق الأساسية لكل ما هو قادم من السودان، وهو ما أغرى أولئك بالانضمام إلى الحركة التي تبيع حق التصرف في الغنائم وقد استطاعت بذلك من استقطاب عدد غير قليل من المغامرين ركبوا العربات في مهمة مفتوحة لنيل المكاسب في السودان ولحسن حظهم نجحت المغامرة وعادوا بصيد ثمين.

إن تصرف جنود حركة العدل والمساواة الذين فروا بالعربات إلى تشاد خلق عدم رضا في صفوف الشريك الآخر، (قيادة الوحدة)، فاستفسروا عن أسباب اختفاء الغنائم بتلك الصورة المخلة لاتفاق التنسيق الذي تطرق لكل المواضيع المرتبطة بالميدان وخاصة موضوع الغنائم. كان ينبغي على حركة العدل والمساواة أن تلتزم بأليه حصر الغنائم ومن ثم التصرف فيها وفق ضوابط ميثاق بير مرقى، فإذا كانت حركة العدل وعدت منسوبيها بأخذ الغنائم، لأنها ليست بحاجة إليها، فكان

ينبغي أن تعطي منسوبها من نصيبها، بعد أن يتم تقسيمه وفق بنود بير مرقى، وتفي بالتزاماتها تجاه من أتوا معها إلى السودان، وفق اتفاق خاص، وهو بكل تأكيد لا يناقض الضرورات التنظيمية ولا يقبل الفوضى كأساس للتعاطي مع نتائج الحروب. اعتبرت حركة التحرير السلوك الذي مارسته حركة العدل والمساواة هو سرقة صريحه وخداع لشريك تعامل معها بصدق وقلب نظيف، فبغض الطرف عن تلك الممارسه، وهم يعلمون الذين أخذوها واختفوا في ظلمات الليل، أنهم جنودهم وأخوانهم، ويعرفون اسماءهم والطرق التي سلكوها، ولهذا فإن (العدالة)، تقتضي أن تدخل كل تلك العربات التي أخذت في جنح الليل - ما دام قد عُرفت وجهتها وتبعيتها - ضمن قسمه الموارد بالقسطاس المستقيم، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، بل أخذوا حقهم مما تبقي كاملاً غير منقوص. لقد تقاسموا معنا كل شيء، حتى الإطارات، وهي محدودة، لم تطاوعهم أنفسهم للتنازل عنها لفصيل الوحدة.

إن تلك الواقعة، رغم إنها أنتت في ظروف انتصار ونشوة عارمة، ولكنها مثلت بداية سريعه لتعكير صفو العلاقة بين حركة الوحدة والعدل والمساواة. كانت قيادة الوحدة تنتظر من حركة العدل والمساواة طرح فكرة عملية لاستعادة العربات المختفيه أو تسوية الامر بطريقه مقبولة للطرفين ولا نقول عادله فأساس العدل قد إنتهى في لحظة تجنيد المقاتلين على أسس مصلحية في تشاد، خاصة وأن أشخاصاً بعينهم معروفون قد اختفوا معها، وهم أعضاء فاعلون في العدل والمساواة.

إن قيادة الوحدة من ذلك المنطلق المتساهل، كانت تحاول تسوية المسألة حتى وإن تنازلت من الجزء الأكبر من نصيبها وأن تتحمل حركة العدل والمساواة بعض الذي أخذه منسوبها المعروفون ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولذلك تضعضعت الثقة بين الطرفين، خاصة بعد أن أخذت العدل والمساواة نصيبها كاملاً من الذي تبقي من الغنائم وابتلغته بسهولة ويسر؛ كأن شيئاً لم يكن. كان ذلك مثار جدل حاد داخل أوساط حركة التحرير الوحدة التي ارتفعت أصوات فيها تطالب بفك التنسيق مع حركة العدل والمساواة، وخاصة القيادات التي تنتمي إلى قبائل أخرى غير قبيلة الزغاوة ولكن هناك بعض القيادات في حركة الوحدة - رغم مرارة الطعنه - إلا أن رأيهم كان ضد تصعيد الموقف وعدم تحميله لكل قادة الحركة، لأن بعض القيادات سلوكها مشرف، وهي لم تكن ضالعة في تلك التصرفات، ولم تكن على علم بها، وهي إن كانت صاحبه قرار نافذ لاتخذت موقفاً مغايراً لتلك القسمة غير العادلة وهي مقرة

بذلك. لهذا، فإن قادة حركة الوحدة الذين وقفوا ضد التصعيد كان دفاعهم أن ما تم ارتكابه من فعل كان خطأ فاضحاً يجب ادانته بأقصى العبارات ولكن في نفس الوقت ما حدث نعتبره تصرف أفراد وليس قرار تنظيم.

إن الخطأ جزء من الطبيعه البشريه ومادمننا بشرا عاديين يجب ان لا ننسى حقائق الوجود بل علينا ان نضع كل تفاصيل الأشياء في الحسبان ونحن كقادة في فصيل الوحدة ندرك مخاطر التجزئة والمناعة التي اكتسبناها بعد توقيع اتفاق بير مرقى. وهو تنسيق تم في مورد مياة يسمى بيرقي ولهذا سمي باتفاق بير مرقى الذي توحدت فيه قوات فصيل الوحدة وقوات قرية العدل والمساواة للقيام بالعمل المشترك في كل المستويات ولهذا كان علينا ان لا نضحى بها في سبيل تجاوزات قام بها افراد من شريك مراوغ ندرك تفاصيل علاقاته مع بعض المجموعات المصلحية التي ربطتها مصالحها بحركة العدل والمساواة التي هي الراجح الاكبر من تلك العلاقات، سواء ان كان ذلك مع المجموعات التشادية، او مع حركة التحرير الوحدة، وحركة الوحدة لانها فقيره كان هامش السماح للاستحواذ بالغنائم للمواطنين لأيتعدى الاسلحة الصغيره والذخائر وسائر المقتنيات المدنيه. اما حركة العد والمساواة، فهي حركة غنيه وليست بحاجة الى العربات أو المقتنيات الاخرى اذ إن مشكلتها تكمن في المقاتلين وهي بحاجة الى مقاتلين وعلي هذا الاساس فهي لا تلام اذا ما رفعت سقف الإعفاءات للملتحقين بها الى العربات والاسلحة الثقيله ايضا علماً بأنها تأتي بعد مخاض عسير، فيه دماء ودموع. وإنطلاقاً من معرفتنا لتفاصيل الصورة كان لزاماً علينا ان لا ننساق وراء القضايا الفرعيه وان قضيه سرقة العربات يجب ان لا ننظر لها من هذه الزاويه البسيطة ونطلب من قادة العدل والمساواة الميدانيين ان يمنعوا اولئك المقاتلين من التصرف بتلك الطريقه بعد ان ادوا واجبه القتالي وحققوا النصر. إنهم من الناحية الاخلاقية لا يستطيعون فعل ذلك لا بالاجراءات القانونيه ولا بالمواجهه العسكريه التي هم على أتم الاستعداد لها، فهم مغامرون في الاساس ((ما فارقه معاهم))، وقادة حركة العدل والمساواة يعلمون علم اليقين ان القانون الاجتماعى معهم، وإذا مات أحدهم في مواجهه عسكريه مع حركة العدل والمساواة بحثاً عن حقه الذي كسبه من المعركة فان القانون الاجتماعى يلزم الحركة بدفع الديه المُغلظه إذ ما مات أحد في مواجهه مع قواتها دفاعاً عن حق هو قابض عليه، لأن الغنيمه جاءت نتيجة جهد مرتبط بما كسبت ايديهم، ومن ثم فإن اخذ الحصة

من الغنيمة يعتبر حقاً طبيعياً مكتسباً لا يمكن استجدائه من احد، حتى وان كان كبير القادة المدانين لأن العقد بينهم قد ابرم مع جهة سياسية عليا، ولا يمكن لقائد في حلقه دنيا ان يتجاوز سنه العمل التنظيمي وخيانه العهد والميثاق، كما إن عداله موقف الفارين بالغنائم تأتي من إن الفرد فيهم اذا ما لقي حتفه اثناء المواجهة مع العدو يكون ذلك قدرة المكتوب ولا يحق لاحد من ورثته بالمطالبه باستحقاقه.

إن القادة الميدانيين للعدل والمساواة في معركة ام سدر ملمون بتفاصيل العلاقة التنظيمية والعقد بينهم وبين جنودهم او اولئك الذين ناصروهم وفق اتفاق يتم جرد الحساب فيه بعد نهايه كل معركة، ذلك امر لا يقبل التأجيل والرابط القانوني في هذا العقد ان الذي كسب عليه ان يذهب من حيث اتي ويعود الى اهله مسرورا خاصة وان تشاد سوق مفتوح ومغرى لكل ماهو قادم من السودان كما ان حركة العدل والمساواة تستفيد من عودة الكاسبين سالمين الى ديارهم لأنهم ينشرون الدعايه المجانيه ويحفزون الاخرين باللاحاق بركب متحرك العدل والمساواة لانه يحقق طموح الذين هم بحاجة الى سيارة دفع رباعي ومحرك ديزل وتلك قيمة اضافية لا تتوافر في السوق التشادية .

كنا نقول للاخوه الغاضبين من اختفاء العربات بتلك الصورة العجيبة بأننا قد جمعنا المصائب والمخاطر لا زالت موجودة أمامنا ولهذا يجب أن لا نفرقنا مصالح المستنفرين لها وان الطريق امامنا طويل وعلينا ان نكون مستعدين لمواجهة المصاعب بقدر اكبر من المسؤولية والصبر على الاذى وان لا نتعامل مع الرفاق برودود الافعال فوضع العدل والمساواة معروف والظروف هي التي وضعتهم في هذا الموقف لأن الحركات أصبحت تعتمد على بطون القبائل وليس على القبيلة بكيائتها وحركة العدل والمساواة إرادة الله جعلت أن يكون جُل رابطها الاجتماعي في تشاد سواء كان بفعل الحرب أو بفعل الانتماء الوطني وهم مضطرون للتعامل مع الواقع الذي وجدوا أنفسهم فيه دون تدبير مسبق، وبعد حلقات نقاش مضمينه استطعنا تهدئة مشاعر المندادين بالقطيعة المبكرة ولكن رغم ذلك معلق في الانفس لم تبدده الأيام بل ظل غصة في الحلق.

بعد التوقيع على مذكرة التنسيق في بير مرقى 2006/7/9 قمنا بأنشطه سياسية عديده اهمها مقابله الوفود الأوروبيه والامريكية والوسيط الدولي ومؤسسات الإتحاد الإفريقي وكل من له علاقة بإتفاق ابوجا ومحاولاتهم المتكررة لإلحاقنا به،

ولو كان هناك بروتكول اضافي منصوص عليه في إتفاق أبوجا، ولو ان الجهد الذي بذله الوسطاء بذلته معهم الحكومة السودانية وقبلت بمقترحاتهم لكان الوضع في دارفور مختلف تماماً عما هو عليه الآن وان الحرب ماكانت لتعود مرة اخرى ولكن عدم القبول بإضافه شوله في الإتفاق بتلك النبره المتعاليه كلف البلاد كثيراً من الدماء والدموع والأنفس والأموال والثمرات والوقت الذي هو اساس قياس الخساره الكبرى . كما ان المنظمات الإنسانية بقيادة منظمه اوشا قد عادت انشطتها في محاولة لتلمس الواقع الجديد والتعرف على الموقف العام للمواطنين في المنطقة. وقياس حجم الرفض للاتفاقية وقد كان التنسيق بيننا مع العدل والمساواة منذ توقيع المذكرة في يوليو 2006 الى سبتمبر تاريخ معركة ام سدر. التجاوزات من طرف العدل والمساواة الى ذلك الحين لم ترق الى مستوى الظن في مصداقيه التعاون بالشكل الذي ظهرت به بعد معركة ام سدر، اذ ان هناك قيادات من حركة التحرير لم تظمن ابدأ لمخالطة قوم العدل والمساواة وكانت تنأى بنفسها عن رفقتهم وكانوا دائماً دقيقى الرقابته ورصد الهفوات الصغيره التي يقعون فيها بقصد او بدونه وهي لا تتطلب التعليق او التوقف عندها، ولكن جنود التحرير لا يغضون الطرف عنها، وكنا دائماً نذكرهم بحجم التحدى الذي امامنا ونتلمس منهم الاستعصام بالصبر مع التذكرة لهم بأن هذه العيوب سوف تزول مع الايام وفي اثناء تأديه المهام المشتركة كما ان إختلاف المدرستين دون شك له انعكاسات على مستوى العلاقة في الاطار التنظيمي المنفرد وعلى مستوى العلاقة الثنائية وان تلك الإشكاليات ستزول عندما يعرف بعضنا بعضاً بصورة كاملة في مسيرة الأداء اليومي وان هذا لن يحدث بين عشيه وضحاها فتلك هي طبيعه الأشياء .

كنا نقول لرفاقنا ذلك وكنا مقتنعين بضرورات العمل المشترك ومن ثم الإلتزام بتعهداتنا معهم وطموحين لتطوير تلك العلاقة، خاصة وان الوقفة المشتركة في وجه الاتحاد الأفريقي والمبعوثين الدوليين اقنعت المجتمع الدولي بأن اتفاقهم مع فصيل منى ليس له اي سند شعبي على الارض وان التقارير التي بنوا عليها دعمهم لإتفاق ابوجا الواقع على الارض يؤكد عدم جدواه وقد كان مندوب الاتحاد الاوروبى بيكا حفظتو اول من اقر بتقصير الاتفاقية عن حدود المتطلبات الدنيا للإقليم وتلك القناعه ساهمت في زياده ضغط الاتحاد الاوروبى وامريكا على الاتحاد الإفريقي الذي كان يُصر على تطبيق الإتفاق رغم انف المعارضين له مقتنعا بنموذج اتفاق سابق في

رواندا تم تطبيقه رغم وجود معارضة قوية له من حركات رفضته مبدئاً ثم عادت له بعد حين تارده بالترغيب واخرى بالترهيب، مجهودات قام بها الإتحاد الأفريقي واستطاع انفاذ الإتفاق وعالج جذور الازمة في رواندا وذلك النموذج كانوا يرونه قابلاً للتطبيق في قضية دارفور واعتبروا إتفاق رواندا قاعدة صالحة لعلاج كل الازمات في افريقيا وهم كانوا يعرفون بان الفصل الموقع على اتفاق ابوجا هو اقوى فصائل المعارضة في دارفور بعكس اتفاق رواندا الذي تم مع اضعف الفصائل هناك ولكن بمساعدة الإتحاد الأفريقي والمحيط الإقليمي لرواندا والشركاء الدوليين تم إضعاف الفصائل المعارضة له ودعم الحكومة والفصيل الذي إتفق معها وبذلك تمكنوا من استتباب الامن هناك، وحقق الاتفاق الاستقرار في ذلك البلد، ولهذا فإنهم كانوا لا يجدون حرجاً في الحديث عن اتفاق ابوجا بزهو شديد ويصفونه بأنه اتفاق ممتاز بل انه اتفاق مثالي لانه تم مع القوة المقاتلة الرئيسة في دارفور وهي وحدها قادرة على زعزعة الاستقرار الذي هو المعضلة الرئيسة في المنطقة واذ ما التزم المجتمع الدولي بتقديم ما عليه فإن الإتحاد الإفريقي مقتنع، بيان المشكلة في دارفور في تقديرهم سوف تنتهي وهم استناداً على تلك المعطيات باشرؤا مهامهم بالتبشير بالاتفاقية كل في دائرته المسؤول عنها عبر مواقعه المنتشرة في ولايات دارفور الثلاث آنذاك، وقد أبلوا بلاءً حسناً في ذلك حيث تكررت زياراتهم للتجمعات السكانية لشرح مزايا الاتفاق وترغيب السكان لدعمه وهم من جانبهم سوف يشرعون في تنفيذ مشاريع التنمية الاسعافية في حدود المخصصات الممنوحة لهم لهذا الغرض وهي كافية لسد حاجة السكان على المدى القريب ومن ثم ستدخل دارفور في الاستراتيجية العامة للتنمية وفق منظوق اتفاقية أبوجا التي ركزت على خدور المشكلة ورصدت لذلك مبالغ مالية مقدرة كافيها لوضع حجر اساس لتنمية مستدامة ولكن حماس الاتحاد الإفريقي لدعم الاتفاق لم يستمر طويلاً أسوة بالاسرة الدولية الراعية للاتفاق التي أعجبت بالحجج التي سقناها تبريراً لموقفنا الراض للاتفاقية في زياراتها المتكررة.

قوات محمد نور التشادي

لم تهدأ خواطر المقاتلين عن بدعه إختفاء العربات ولكن موقف القيادات السياسية في حركة الوحدة ودعم القادة العسكريين الاساسيين حافظ على استمرار العلاقة التنسيقية ونحن نعلم أن قرار بسط هيبة الدولة والسيطره على شمال دارفور بالقوة العسكرية ما زال سارياً وإن الخطة العسكرية الآن في مرحلة البداية وإن الفرقة العسكرية التي تم دحرها في أم سدر هي واحدة من أربع فرق أعدت لهذا الغرض وإن هزيمة فرقة واحدة بتدخل ظروف طبيعية ساعدت المتمردين على هزيمة تلك الفرقة سيئة الحظ لا يعني بأي حال من الاحوال أن الاستراتيجية الموضوعية قد فشلت بشكل كامل وإن الشيء المؤكد هو إن تلك المحاور الاربعة كان تحركة متزامناً في وقت واحد وفي خطوط متوازية لمعركة شاملة، فمحور ام سدر في الشرق كان هناك محور مواز له في الغرب استقر في خزان كارياري في نفس الوقت الذي استقرت فيه قوة ام سدر في موقعها وبمعكس قيادة ام سدر التي لم تمكنها طبيعة المنطقة من اقامه التحصينات بالإضافة الى ظروف هطول الامطار الذي كان سبباً في تلك الهزيمة القاسية، اما المحور الذي وصل الى خزان كارياري فقد اقام تحصيناته بالشكل الذي يريده وطبيعة الارض هناك ساعدته في ذلك، والخطة الكلية قد وضعت لقطع طرق الامدادات العسكرية القادمة من تشاد الممول الرئيس للحركات المسلحة في السودان وبوضوح تام. وان خطه الحكومة كانت تقضى بقطع خطوط الإمداد بتركيز قواتها في ثلاث نقاط مهمة في غرب وشمال دارفور وهي كلبس في الجنوب وحامية الطينة في الوسط واخيراً المنطقة العسكرية الجديدة في اقصى الشمال في خزان كارياري (هذا الخزان الفضيحة). والحكومة لاتدري بأن تلك الحدود الممتدة بين السودان وتشاد لا تستطيع أي قوة في هذا الوجود اغلاقها الا الله وحدة القادر على ذلك

عملياً، أما من الناحية النظرية فالحكومة كانت ترى إن تلك الحاميات الثلاث تستطيع قطع طرق الامداد من تشاد. هذا ما فكرت فيه قوات النظام وبذلت مجهودات كبيرة في ذلك وهو تفكير يدخل في خانة التمني ولاعلاقة له بالواقع وذلك للأسباب الآتية:
اولاً: الحاميات الثلاث وهي (كلبس) و(الطينه) والحامية الجديدة (كارياري) متباعده جداً وهي لاتستطيع ان تمنع التسلل من والى تشاد مهما بذلت من جهود للمراقبة

ثانياً: الحدود مفتوحة وطبيعة الارض مساعدة للتحرك لجميع وسائل النقل المستخدمة في المنطقة العربات والدواب بأنواعها.

ثالثاً: اذا ما حاولت تلك الحاميات العسكرية إقامة دوريات للمراقبة فإنها سوف تكون عرضة للتربص بها اذ انه من المستحيل خروج دوريه بعدد كبير من الاليات ازالة حتى الدوريات الصغيره تحركها في خطر لان قوات المعارضة تتربص بها ولذلك فإن المناطق العسكرية المقامة لقطع طرق الامداد عليها ان تتحصن في مواقعها ولا تتحرك خارج دائرة المجال الدفاعي الخاص بالمعسكر. ولذا فإن الحاميات الحدوديه مهما كان عددها فإنها لن تستطيع ان تقطع خطوط الإمداد او وقف التسلل من والى تشاد من الناحية العمليه .

رابعاً: ماذا يفيد تأمين مائتي كيلو من حدود طولها اكثر من سبعمائه كيلو متر والمنطقه التي تقع شمال منطقة كاريارى العسكرية هي منطقة مكشوفة وسهلة التحرك ولا تستطيع قوة على الارض احكام السيطره عليها وهنا نقول بكل تواضع ان وضع قوة عسكرية دائمه في خزان كاريارى قرار لاعلاقة له بأبجديات الخطط العسكرية

خامساً: إن سكان المنطقة كلهم لاجئون وابناءهم هم مقاتلو الحركات ولذا فإن وضع معسكر في منطقة معاديه بشكل مطلق قرار لا يمكن وصفه الا بالغباء وذلك هو سبب فشل تلك الحملة العسكرية الضخمة التي اعتمدت على خطة حصار منطقة شاسعة ووعرة وهي دولة متخلفه في جميع المجالات لا تملك تكنولوجيا حديثة للرصد ولا إمكانيات للانذار المبكر ولا قدرة على المتابعة.

إن القوات الحكومية في مواجهة تمرد دارفور تقندي بتجربتها في حربها في الجنوب وما يجري هنا لا تنطبق تفاصيله مع حرب الجنوب ولهذا فان خطتهم بشأن مواجهة الحرب في دارفور مبنية على التمنيات والاحلام، ويقيني ان الذين وضعوا تلك الخطة الحصارية بعيدون كل البعد عن الاوضاع في دارفور اذ انه يستحيل عملياً محاصرة قوة تتحرك في مساحات واسعة ومفتوحة، فالحصار والتجويع والتجفيف هذه يصعب تنفيذها في وضع مثل وضع الحرب في دارفور، انها مغامرة غير مدروسة وكان مصيرها مثل مصير سابقتها من خطط القتال التي يتم اعدادها في غرف البندر الباردة.

خزان كاريارى

ان دارفور من أحوج مناطق السودان لمواعين المياه وان هناك سدوداً تم التصديق عليها من قبل الاستقلال والحكومات السابقه رصدت ميزانيتها ولكنها لم تشيّد سدا في الوديان الكبيرة، خاصة تلك الوديان التي تنقل مياهنا الى خارج السودان مثل وادي ازوم ووادي كجا وام دافوق، وان مشروع حصاد المياه الذي تبنته الانقاذ شعاراً هو بحاجة الى تطبيق عملي وبأسرع مايمكن كأولويه قصوى تلامس هموم الناس وآمالهم ومستقبل معاشهم، فدارفور مازالت في وضعها القديم الموغل في ارتباطه بعصور التخلف السحيقه، اذ ان جميع وسائل الانتاج لم تشملها خطط التحديث ولا برامج التحسين، ولم تتوافر فيها اي من الاشتراطات المطلوبه لإقامه واقع يجافى ابجديات التفكير في انشاء السدود الحافظه. إن مشروع حصاد المياه هي فكرة تتماشى مع حاجيات التنمية ورغبات المواطنين. وهي متماشيه مع الاولويات التي تحقق الفائدة للسواد الاعظم من المواطنين وذلك لارتباطها بنمط الانتاج السائد في المنطقة، كما ان السد يجب أن يُقام في المنطقة التي تحقق اقصى منفعة حدية للمقيمين حوله، وبأفق لأيستثنى عنصراً من العناصر الأساسية المستهدفه من اقامه المشروع،

إذا ما نظرنا الى خزان كاريارى فإن الوضع فيه مختلف تماماً، فهو لم تتوافر فيه اي من الاشتراطات المطلوبه لإقامه السدود. لقد اقيم هذا الخزان على الحدود السودانية التشادية في نقطه مفصلية في مجرى الوادي الذي يمتد من الجنوب الى الشمال وقد تم انشاؤه في النقطه التي يتأهب فيها الوادي للاتجاه نحو مصبه في الشرق في أعماق ارض السودان ويتضح من الوصف العام ان انسياب الماء بشكل طبيعي يتجه من الغرب الى الشرق وقد انشئ الخزان في الجانب الشرقي التابع للسودان ومعظم الماء تجمع في الجانب الغربي والنظره المجرده توضح ان المياه التي يعيدها السد تميل الى الجانب التشادى من الحدود، اي اننا يارادتنا تفضلنا على تشاد بما هو من صميم حقوقنا وكى تكون الصورة واضحة فإن مياه خزان كاريارى مصدرها الاساسى هو السودان . ان خط تقسيم المياه من جبل مرة تنحدر منه اوديه في الاتجاهين نحو الشمال ونحو الجنوب وتلك الاوديه الفرعيه تتجمع في وديان اكبر تتجه نحو الشمال الغربى والجنوب الغربى وكلها تتجمع

في واديين كبيرين شكلت الحد الفاصل بين الدولتين السودان وتشاد وهذا يعنى ان نصف الوادى داخل الأراضي السودانية والنصف الآخر داخل الحدود التشادية في الاتجاهين الجنوبي والشمالي. والجزء الجنوبي للوادى يمتد الى ان يصل نقطة تلاقى الوديان المنحدرة من جبل مرة ومتجه نحو الجنوب وادى بارى ووادى أزوم وقدره الله جعلت ان تتلاقى الوديان والفروع المتجه نحو الجنوب فى وادى واحد يسمى وادى كجا ومن ثم يتجه وادى كجا بمياهه نحو الغرب الى تشاد وهى مياه كثيرة جداً ولكن ادوات الحكم فى السودان متخصصة فى تبييد الموارد وهى عمليا لم توظف الذى امامها من ماء الانهار المتدفق طول العام بلا حساب توظيفاً صحيحاً فما هو داعى السؤال عن مياه فى الاطراف، فالناس هناك اهلكهم التهميش والانسان بالطبع اولى بالرعاية ، اما خيرات الله الاخرى فالسؤال عنها سابق لأوانه فى ظل ادوات حكم مركزية أدمنت الفشل .

وفي الجانب الآخر تنحدر الاودية الصغيرة والخيران من جبل مرة ومن المناطق التى تقع شماله تتجمع كلها فى الوادى الذى يمثل الحدود الطبيعية بين الدولتين السودان وتشاد، ومن ثم يتجه شمالاً لمسافة اطول من اربعمائة كيلومتر ثم يتجه نحو الشرق ليكمل مصبه فى اعالي وادى هور. حكمة الله وقدرته النافذه جعلت الماء المنحدر نحو الجنوب يتجمع فى وادى كجا ومن ثم يتجه نحو الغرب الى اعماق تشاد والمياه من شمال الجبل تتجمع فى وادى يجرى نحو الشمال ربما نفس المسافة ثم يتجه نحو الشرق الى اعماق اراضى السودان، معادله عجيبه.

ذلك الماء هو المصدر الرئيس الذى يغذى سنوياً الحوض الجوفى لوادى هور وهو دره فريده ونعمه من نعم الله على السودان .جنه خضراء وسط رمال الصحراء القاحلة وهو متنفس للجميع من انسان وحيوان، بل ان تلك الخضرة قد ساهمت فى ايقاف الزحف الصحراوى ومدت الحيوانات البريه بأسباب الحياه وخاصة الغزال الذى لم يتخيل احد ان الصحراء تحتفظ بذلك الكم الهائل من قطعان الغزال والنعام وبالرغم من الصيد الجائر للغزلان إلا أن قطعانه لازالت موجودة ومايجرى هناك من ابادة للغزلان هو صورة مكررة للإهمال العام لموارد البلاد الاقتصادية ،والذى لم يهتم برعاية الانسان لا يكثرث لإبادة الحيوان وتلك هى الصورة فى بلادنا. إن جهاز حماية الحياه البريه يمارس نشاطه فى اماكن ليس بها حياه برية مثل الخرطوم ومعظم مسؤولية لأيعرفون ان هناك ثروه مهملة يتخطفها التشاديون ويهدرونها بلا

رحمه ، لان القانون فى بلادهم يحرم قتل الغزال التى يعتبرها نفسا كاملة ومن يقتل غزالاً هناك، فالقانون يطبق بحزم، وان النفس بالنفس، ولهذا الاساس يأتون الى صيد الغزال فى السودان واصطياد مئات الغزالان فى الرحلة الواحدة حيث لأيووجد رقيب ولاحسيب ولا ضمير لأن الذى يمارس الصيد جاهل لأيعرف ان هناك اشهرأ حرماً او موانع اخلاقيه بعدم قتل الانثى حفاظاً على النوع وهو المستفيد الاول من تكاثر الغزلان لأنه عندما يأتى مرة اخرى يجد مايصطاده كما ان الحركات المسلحة بأسلحتها الاوتوماتيكية الفتاكة والياتها السريعه مقرونة بجهل مظلم هذه العناصر الثلاثة اضافة الى التشاديين الذين هم أكثر جهلا من الحركات المسلحة هاتان الفئتان ابادتا تلك الثروة البرية اضافة الى العامل المؤثر الذى احدثه انشاء خزان كاريارى الذى اوقف تدفق الماء الى داخل بلادنا لامداد وآدى هور بالماء فى كل عام ،فالماء الذى كان ينساب بشكل طبيعى لري حوض وادى هور الجوفى ويمده بالماء كل عام قد تم حبسه فى تشاد، وترك وادى هور بلا تغذية لمنسوب حوضه الجوفى الذى كانت ترتوى منه الاشجار وفى الاشجار، فائده للانسان والحيوان وبعد اقامه السد اصبح ماؤه غوراً لن تستطيع الاشجار له طلباً.

إن أشجار الوادى بدأت بالذبول وجفت اغصانها وماتت غزلانها وانحسرت تلك المساحة الخضراء الشاسعة من الاشجار التى كانت دره تزين جيد الصحراء الممتدة من ليبيا الى وادى هور ومابعده جنوباً الى منطقتي مجور والوخايم اللتان تتوافر فيهما آبار للمياه الجوفية .

إنني هنا أطلق النداء لأهل السودان كافة ومنظمات الحفاظ على البيئه بأن ينتبهوا الى ما يجري فى هذه المنطقة، فاذا ما إستمر الوضع على ما هو عليه وترك خزان كاريارى وشأنه يحجز الماء عن السودان ويعيق انسياب مجراه الطبيعى فإن وادى هور الذى نتحدث عنه الآن سوف يصبح اثرأ بعد عين عندما تتحول اشجاره التى بدأت بالتناقص عاماً بعد عام بما فعلته ايدينا وهى تتناقص بإضطراب مثير للشفقة. فمن فوائد هذا الوادى انه شكل عائقاً طبيعياً للزحف الصحراوى .فالصحراء الكبرى تتوقف عندما تلامس شاطئه الشمالى جبال من الرمل من الناحية الشماليه وارض منبسطة فى الجانب الجنوبى والوادى يفصل بين جبال الرمل المتراكمه وبين السهل المنبسط فى الاتجاه الجنوبى وفى كل الأحوال (من رأى ليس كمن سمع) ونحن نراقب هذا الوضع عن كثب ونرصد التغيرات والألم يعصر قلوبنا عندما نرى المياه حبيسة

سد كاريارى فى جنوبه وغربه عدة كيلومترات ووادينا صارت ارضه يباباً .
من منطلق المواطنه يجوز لنا أن نتساءل لم شيد ذلك السد فى ذلك المكان؟؟ ونحن
نعلم انه شيد بأموال السودان وبخبره أبناءه!. وتتساءل عن جدواه على الصعيد
الإقتصادى للمواطنين هناك! او قل إن شئت للسودان عموماً، كما إننا نعلم ان معظم
مصادرها المائية فى غرب السودان تتدفق باتجاه الغرب الى تشاد، فالأمطار التى
تتساقط بكثافه على الجزء الغربى والجنوبى الغربى لهضبه جبل مرة تتجه تلقائياً
الى منتهاها الطبيعى فى وادى ازوم ووادى كجا وهما واديان غير عاديين. انهما
نهران موسميان ينقلان مئات الالاف من امتار المياه المكعبه فى كل عام ولايستفيد
من تلك المياه احد فى السودان. فهي تجرى بحريه الى حيث قدر الله لها ان تذهب وفق
منطق الطبيعه الصماء رغم قدرة الانسان على تطويع عناصر الطبيعه المحيطه به
لصالحه ولكننا لم نفعل شيئاً يخدم مصالحنا بل ظللنا ندير الحروب على بعضنا
بعضاً ولم يمتد تفكير ادوات حكمنا المتعاقبة الى أبعد من ملتقى النيلين الذى يدور
حوله همس كبير بأن ملكيته لم تعد لأهل السودان ويتندر الطرفاء بقولهم بعد أعوام
قليلة، من يريد الوصول الى ماء النهر للاستحمام سوف لن يستطيع الوصول اليه إلا
بدفع رسوم عبور لأن الشاطئ تم بيعه لمستثمرين أجانب، وفي مثل هذه الحال نسأل
الله أن لا تكون رسوم العبور بالعملات الاجنبية أيضاً.

إن منطقة جبل مرة وجنوب غرب دارفور عموماً انعم الله عليها كثيراً اذ لم
تبتلى المنطقة بشح المياه و المساحات المحدوده المستثمره فى زراعه الخضر
والفاكهه تعطى ثمارها بسخاء مادامت السماء تمطر كل عام مع تعاقب الشهور
والأيام والسنين كما جرت العادة فى عصور البداوه الأولى. فالمواطن هناك لا
يدرى بأن ذلك الماء المتدفق غرباً بلا حساب هو ثروه عظيمه لاتقدر بثمن اذا ما
احسن استغلالها ولكن وفق ماهو سائد من نشاط إقتصادى فى المنطقة، فان الابار
السطحية كافيه لسد احتياجاتهم ماداموا مقيمين على قديمهم البدائي المتوارث منذ
مئات السنين، فالمواطن هناك لم ينتقل الى حياه عصره انه مرتبط بالماضى ارتباط
الطبيعه بقوانينها السرمديه، بالنسبه له فليذهب وادى ازوم ووادى كجا بما جادت
به الطبيعه من ماء الى حيث شاء لهما ان يذهبا، فالأرض كلها لله وكذلك الماء الذى
ينهمر من السماء مدراراً فهم ليسوا بحاجة الى حبسه او حبس جزء منه عن عباد
الله الاخرين، معادله بسيطه قدر الله لها ان تكون كذلك فلم التفكير فى اعاده صياغه

حدودها من جديد؟؟ ذاك هو موقف المواطن العادى هناك، وهو راض بما وجد اباءه
عاكفين عليه مع غياب الدولة التى هى بالفعل ليست موجوده حتى هنا على ضفاف
النيل عندما نتحدث عن دورها فى توفير الخدمات الأساسيه لمواطنيها. فالمواطن فى
الغرب الأقصى لا يعلم عن دور الحكومه شيئاً الا عندما تقتلع منه ضرائب القطعان
، وفى الأونه الأخيرة اصبحت تعد انفاسه لصيد الاتاوات من جبايات باسم الزكاه،
وضريبه الإنتاج، ورسوم ترعنى كنانه والرهه ودمغات الشهيد والجريح والحرب
والسلام تلك هى الدولة الحديثه هناك فعلاقتها بالمواطن إنه مجرد داعم لصناديقها
الحربية التى تعددت فى الأونه الأخيرة ، ولهذا فإن مسألة ارتباط المواطن هناك
بالإقتصاد الوطنى ودور الدولة فى تحديث وسائل الإنتاج امر لم يرد فى خاطره
حتى فى الأحلام. إن التاريخ سيحاسب الذين انشأوا خزان كاريارى واهل السودان
جميعاً عندما يعلمون بأنه شيد بأموال سودانيه خالصه، فالحكومه السودانيه تكفلت
بانشاء هديه للحكومه التشادية الصديقه كما كانوا يقولون، وبكل تأكيد إن جزءاً
مقدراً من اموال طريق الإنقاذ الغربى وُظفت هناك لقتل اشجار وادى هور وصيده
التمين. هذا هو الواقع الذى يعيشه الناس هناك وقد تعجبت وتعجب معى الكثيرون
عندما وقفنا فى شاطئ البحيرة الشرقى نراقب المشهد ونتساءل عن اولئك الذين
فكروا فى انشاء ذلك السد فى ذاك المكان الخطأ.

ان تشييد السدود فى دارفور لحفظ المياه مطلب مهم بل ان ذلك له اولويه قصوى
لحصاء المياه فى وادى ازوم ووادى كجا لأنهما متجهان الى حيث لايمكن لنا
الإستفادة من مياههما. واذا ماتوافرت امكانية لإقامة سد فى موقع ما فلماذا لانقيمه
فى الموقع الصحيح؟؟؟.

ان انشاء خزان كاريارى جريمة وخيانة للوطن ينبغى ان لاتمر من دون عقاب ويقينى
انها لن تمر سواء ان كان ذلك عاجلاً بوجود الفاعلين او اجلاً بعد فناء الأجساد ولكن
ستبقى السيرة والعبرة والعقاب الأدبى يلاحق بناء السد من ابناء دارفور وغيرهم
وهم معروفون للجميع بمواقعهم وافعالهم وخزان كاريارى الشاهد المقيم على تلك
الأفعال. فمقابل كل ورقه تسقط من العطش او غصن يذبل او ظبى يموت لعنه تلاحق
اولئك المسؤولين عن بناء الخزان فى قبورهم وهو امر متروك لعداله السماء وهى
ناجزه لاريب فى ذلك. فى كل الاحوال إن كانت المياه هناك ذات قيمه حديه للإنسان
فى تشاد لقلنا ان انشاء هذا السد جائز بمعيار الإنسانيه العام، ولكن حبس الماء

دون مبرر لخدمة اغراض سياسية بعيدة عن مصلحة الناس والوطن ومنعها من الاتجاه شرقاً الى وادي هور للحفاظ على حياه الأحياء هناك والحفاظ على البيئه وإعاقه الزحف الصحراوي. إن الذين فعلوا ذلك يقيني انهم يحفظون عن ظهر قلب الاية الكريمة التي تقول (وجعلنا من الماء كل شيء حي).

إستناداً الى ظواهر الاشياء التي أمامنا، علينا أن لا نتعجب من إقامة سد كارياري في المكان الخطأ، لأننا نعلم إن من قتلوا الناس في جنوب السودان بشعار زائف اهون عليهم قتل الأشجار في وادي هور وهم متلبسون بالجرم في الحالتين، فإلى اين المفر؟ يوم تجد كل نفس بما احضرت وتشهد عليهم ايديهم وارجلهم بما كانوا يفعلون. ودعوتنا لهؤلاء بتصحيح المواقف واعادة مياها الى مجراها الطبيعي قبل فوات الأوان من قبل ان يأتي يوم لا يفيد الإعتذار ولا ينفع مال او بنون الا من اتى الله بقلب سليم وشعبنا بطبيعته يقبل الإعتذار بسماحة وطيب خاطر ويطالب المخطئين بتصحيح المسار وفي ذلك فليتنافس المتنافسون من اهل الإنقاذ جميعاً الاولين منهم والآخرين بلا إستثناء ان كانوا يعقلون.

معركة كارياري: (8/10/2007)

في الوقت الذي يتقاتل فيه رفاق الأمس كان النظام يترصد بالجميع وهو يرصد بدقه تفاصيل الأحداث في انتظار من يقضى على غريمه في المعارك المفتوحة الدائرة في قطاع شمال دارفور. ونحن على يقين ان القوات الحكومية لو استطاعت ان تقضى على تحالف الحركات المناوئة لأبوجا وهي مركز قوة نسبي فإن قوات منى سوف تتلقى الضربة الثانية، تلك من ابجديات الحروب، فإذا اغفلها منى، نحن لم نسقطها من حساباتنا، ولهذا لم نحاول ملاحقة قوات منى أو الاصرار على سحقها كما كان يسعى معسكره فنحن مدرستان مختلفتان وقد اكتفينا بأبعادها من المنطقة الوسطى بشمال دارفور ولم نلاحقهم في ديارهم في وادي سيرا او في جنوب دارفور وجبال كولقى شرق جبل مرة. نحن ندرك طبيعه الصراع ولو كان لنا من الأمر شيء لماقتل فرد واحد في دارفور ولكن حكام المركز لهم رأى اخر فهم ينظرون الى كل صيحه مظلوم بأنها إتهام شخصي لمن هو في سدة الحكم ويربطونها بالقبليه ومن ثم العنصريه. فالعرف السائد هو إن أهل المناطق الطرفيه لاحق لهم في المطالبه بحق، أو إبداء رأي، فذاك الامر حصري على حكام الخرطوم الذين لم يؤدوا الامانه حقها.

إذا استطاعت الحكومة سحق القوات المعارضة لإتفاق ابوجا فإن جيش منى الذي كان يعتمد عليه سوف لن يسلم من الأذى ولحسن حظه قد اتته الشفاعة بثبات المعارضين لأبوجا وتمكنهم من تدمير جحافل النظام بتلك الصورة المثيره وهو فضل لم يذكره منى لأحد في جحود ونكران غريبين. فالحكومة في جهودها لتطويق قوات الرافضين ارسلت محوراً اخر مكوناس من اربع كتائب للتمركز في خزان كارياري وقفل الحدود التشادية السودانية ومنع دخول الاسلحة والعتاد الى قواتا لمعارضة داخل السودان وذلك خيال محض بعيد عن الواقع. ووفق ما كان مقررا لقد تمكن المحور الغربى من الوصول الى وجهته في اعالي وادي هور شرق خزان كارياري دون اى مقاومة واستقر في موقعة الذي أعد له سلفاً من قبل وحدة التخطيط الجغرافي وهو موقع دفاعي حصين ومميز ونحن نقول ان القوات الحكوميه ظلت تحارب لاكثر من اربعين عاماً وهي تقاتل المتمردين ولذلك هي بارعة في إقامة التحصينات وبارعة في الدفاع عنها ونادراً ما تستطيع قوة مهاجمة هزيمة قوات الحكومة وهي متمركزة

داخل تحصيناتها وفي قواعدها الثابتة التي كانت تجيد الدفاع عنها، ولحركة التحرير تجربة في قتال القوات الحكومية واقتحام تحصيناتها خاصة عندما تكون تلك القوات متحسبة ومستعدة لصد هجوم متوقع .

لقد فشلت قوات التحرير في معركتين عجزت فيهما عن الوصول الى التحصينات الدفاعية للقوات المسلحة في كل من معركة ديسا وقوربوجنق شمال كتم في اغسطس 2003 كما ان تجربته نفسها تكررت في معركة كلبس في نهايه ذلك العام 2003 حتى كاد الأمر ان يتحول الى قناعه لدى مقاتلي الحركات بإستحالة هزيمة القوات الحكومية وهي متحصنة خلف دفاعاتها ولهذا كنا نترصددهم وهم متحركون، تلك كانت نقطة الضعف الاساسية لقوات الحركات فهي أصبحت تخشى مواقع تمرکز القوات الحكومية، ومن ثم اعطت افضليه للمواجهات المفتوحة التي استغلتها قوات الحركات بشكل مثالي، فعندما تكون القوة الحكومية متحركة، وبرعوا في ذلك بإمتياز. ولكن معركة ام سدر كسرت هاجس الخوف واثبتت ان القوات الحكومية يمكن هزيمتها داخل حصونها ايضا، وماحدث في معركة ام سدر مهد لتكرار المحاولة في كاريارى . لقد كان اللواء عبد الرحمن قائد المحور الغربى ذو سمعة طيبة في وسط زملائه وقادته في القيادة العامة كضابط مشاه محترف وموفق في معظم معاركه بل كان قادراً على الحفاظ على مواقعه وصد هجمات المتمردين على مواقع ارتكازه في كل الظروف وتلك المكانة الرفيعة التي احاطته بها قيادته العليا جعلته يزهو بنفسه الى درجة الغرور وكان يهزأ برفاقه الذين فشلوا في دارفور. تلك الارض المكشوفة التي تستطيع على مد البصر أن ترصد أي حركة عليها بعكس الجنوب الذى فيه الرؤية محجوبة على بعد خطوات من المعسكر ورغم ذلك لم يستطع المتمرّدون هناك من اقتحام معسكر واحد بل انهم لم يتجرأوا من الاقتراب من محيط المعسكرات ذات الاستحكامات القوية.

عندما استطاع قائد القطاع الغربى الوصول الى وجهته في شرق خزان كاريارى دون مقاومة ولم يعترضه احد في طريقه الى هناك إطمأن لموقفه وخاصة بعد ان ارتكز في الموقع الحصين الذى يمكنه من الدفاع عن نفسه ضد أي هجوم وهو بخبرته الطويلة كضابط مشاه في مواجهة المتمردين اخذ كل التحولات الدفاعية والتحصينات التي كان يراها ضروره للحفاظ على قيادته. وبعد اكمال الاستحكامات وقفل المنافذ المحتملة لدخول الموقع إطمأنت نفسه وطمأن جنوده ان لا احد يستطيع قهرهم

وهم على هذا الحال بل ((ان اباليس الصحراء إذا اجتمعوا فهو قادر على هزيمتهم اجمعين)) قال هذا وهولا يعلم ان الحرب في دارفور قواعدها مختلفة تماماً عن قواعد الحروب في الجنوب وربما في اماكن كثيرة في مناطق النزاعات . لقد تكسرت كل الخطط العسكرية في صخور دارفور وصحاريها . ان حيل القادة العسكريين الموهوبين لم تفلح في تخطي معضلة الحرب في دارفور مهما كانت درجة الحذر أو صلابه الجنود كُله لم تغن شيئاً في مواجهة مقاتلي الحركات في دارفور .

لقد اختار اللواء عبد الرحمن موقعة بعناية فائقة مستعيناً بالرصد الجوى وفرق الاستطلاع الفنيه وقد زاد من يقينه قوة نيرانه عندما وضعها في اختبار المواجهة واكمل بناء خنادقه ومواقع المراقبة وقد انجز مهامه بكل اريحية ولم يعترض سبيله عائق حتى اكمل تجهيزاته وكل يوم قضاه في مقر قيادته يزيد ثقته بقدرته على اكمال مهمته التي جاء من اجلها خاصة وان المحور الشرقى قد استقر في موقعة واكمل استعداداته للتحرك دون مواجهة جدية وهو ايضاً وصل الى مبتغاه بكل سهولة ويسر ورغم مضي اسبوعين على معركة ام سدر فهو لم يعلم بماجرى هناك وكان يعتقد ان الخطة قد نجحت عندما تمكن المحور الشرقى من الصمود والإستقرار في الموقع المخصص له وهو ايضاً يرى الامر عنده سار كما كان يشتهي بدون عوائق ولامواجهات الى اكمال بناء التحصينات التي هي عنصر اساسى في الصمود أمام أي هجوم مباغت فالجيش ايضاً يعلم نقطة الضعف التي تصاحبه في التحرك ، فالمفاجآت ابتلاء تصيب اصحاب الحظ المتعسر في الحياه والجنود في مقدمه الذين يصيبهم اذاها في ميادين القتال .

لقد وقع قائد المتحرك الشمالى في مصيده تضليل من قيادته العامة التي لم تزف اليه انباء قيادة ام سدر في معركتهم الثانية، علما بان اخبار المعركة الاولى التي خسر فيها مقاتلو الحركات وصلت اخبارهم وتفاصيل احداثها الى كل وحدات القوات المسلحة الامر الذي جعل قائد المحور الغربى يطمئن ولم يأخذ حذره لانه لم يكن يعلم بما جرى لرفاقه قادة الكتائب الثلاث التي دمرت في ام سدر وتلك هي اكبر اخطاء النظام فهم لا يملكون القيادات الميدانية الحقائق وهم عادة ما يخفون خسارتهم حتى على ضباطهم وجنودهم ناهيك عن اسر الجنود، فأحياناً تمضى سنوات ولايخبرون اسرهم عن أوضاع ذويهم إن كانوا ميّتين أو مفقودين خوفاً من الاعلام عن تساقط الجنود في المعارك وهم يعتقدون ان الحقائق تفزع الجنود وتدفعهم للهروب عندما

يؤمرون بالتوجه الى جهة ذات فال سيئ عليهم مثل دارفور التي هزمت متحركات عديدة.

ان المرء يمكن ان يفهم معنى سريه المعلومات العسكرية وضروره الحفاظ عليها وخاصة تلك التي تُبنى عليها الخطط العسكرية في حالتى الدفاع والهجوم. هذا معلوم ومطلوب في كل المدارس العسكرية ولكن عدم الاعلان عن قائد تم اسره او قضى نحبه او متحرك تعرض لأذى جسيم، فإن التكتم على مثل هذه الاحداث أمر غير مقبول، وحصره في نطاق ضيق لا يعلمه الا القادة الموثوق فيهم مضر بالمؤسسة العسكرية، وللأسف وصل الوضع في المؤسسة العسكرية الى تقسيم قياداته العليا الى موال وغير موال)، وبالمثل الدارجي هناك ((خيار و فقوس)) وبالطبع هذا منافياً للفترة السليمة. وإستناداً على هذا التصنيف المجحف داخل المؤسسة الواحدة وقعت اخطاء عسكرية فادحة في صفوف القوات المسلحة الزمن وحده كفيل بك رموزها. من المؤكد بأن تعامل قيادة الجيش السوداني مع الواقع في دارفور والسرية المتبعة هناك وإخفاء الحقائق حتى على الذين هم في الخطوط الامامية في مواقع العمليات، ذلك هو السبب في سقوط حامية كاريارى لأن هدوء الجبهة الشرقيه التي كانت كل المعلومات تشير الى عدم وجود قوات الحركات فيها بعد دحرهم في معركة ام سدر الاولى بتاريخ ((2007/8/31)) هو الذى اعطى الإنطباع على عدم وجود خطر على الجبهة الغربيه قد يأتي من الاتجاه الشرقي فهدوء الأحوال في المناطق الشرقيه طمأن الجنود في كاريارى وجعلهم غير مباليين. فإذا كانت الحاميات التي تقع في نطاق قوات الحركات المسلحة وهى امنه مطمئنه لم يمسه سوء فلماذا لا تطمئن حامية تقع على بعد مئات الأميال من خطر المداهمة الأمر الذى جعلهم غير مباليين بل انهم فتحوا سوقاً على بعد إثنين كيلومتر خارج المعسكر الى الغرب منه وفيه بالطبع جميع اصناف العروض التي تتماشى مع متطلبات الجند ابتداءً من الشاي الحلال والى اعلى انواع الكحول قوة وتأثيراً. وطبعاً ((ايضا ذهب الجنود فالنساء لهن نصيب مفروض)). ولقد بدأوا بالفعل التنافس في كسب ود الفاتنات او قل ماخيل لهم انهن كذلك وترك لهم الحبل على الغارب كل امرئ يمارس حياته الخاصة بالطريقه التي تعجبه وذلك لعدم وجود المهددات الامنية. وعندما تسير الحياه بصورة طبيعيه فالجنود لا يتخلون عن طبيعتهم الفوضوية يمارسونها اينما حلت بهم مراكب الزمان. انهم عندما يستأنسو بالمكان يمارسون الفوضى بشتى

صورها صفة ملازمة للجنود كافة في هذا الزمان وقد كان الأمر هناك يبدو كذلك. ومن المؤكد ان اولئك الجنود لو علموا بسقوط قيادة ام سدر وتدمير المحور الشرقي لما تجرأ جندي على مغادرة موقعة او ترك سلاحه خلفه فهم بكل تأكيد سوف يكونون على اهبة الإستعداد.

إن قبول قائد المنطقة العسكرية بإقامة ذاك السوق المجهول المنبت، إضافة الى إخفاء المعلومات الكارثيه التي المت بالمحور الشرقي منه، كانت السبب الاساسي في الهزيمة النكراء للقوات المتمركزة في خزان كاريارى وكانت قاصمة الظهر للقوات السودانية في تلك المرحلة.

ان اخفاء المعلومات عن قادة المتحركات ساهم في تضليل اولئك القادة وخاصة قائد محور كاريارى فالمعلومات المتواتره لديه هي ان قوات الحركات بعيدة جداً عن موقعة في مواجهة المحور الشرقي قرب ام سدر وقد هزمت شر هزيمة في 31 اغسطس ولم يبق إلا الفلول، هذه المعلومة قد عُممت على كل الوحدات العسكرية في حينها، ذلك هو طبعهم في الإنتصارات وهى قليلة جداً في دارفور. اما اذا ماجاءت النتائج بعكس ما يشتهون فإن الكتمان أو التضليل هو ديدن سلوكهم. وقد كلفهم ذلك كثيراً، فإذا علم قائد محور كاريارى بالنبأ فهو يدرك يقيناً بأنه هو الهدف التالى ولن يتهاون في اختبار دفاعاته، بل سوف يستعد للهجوم المتوقع على حاميته بترتيبات إستثنائية خاصة انه قد اطلق للسانه العنان بالتهكم على جميع القادة الذين تم دحرهم في دارفور من يعرفهم ومن لم يعرفهم، لقد كان تصنيفه لهم بأن الكل فاشلون. وانصافاً له، انه من الناحية الفنية قد اعد دفاعاته بمهنية عالية يصعب معها مباغتته في الأوضاع الطبيعية اى إذا كان متحسباً لهجوم محتمل، ولو في حدوده الدنيا، فهو سيكون متيقظاً له في الاوقات كلها مهما طال أمد الإنتظار لأن الأمر هناك مسؤولية شخصية دفاعاً عن النفس الغاليه في منطقة امكانات الدعم العاجل فيها غير متوافره، والمساندة الميدانية منعدمه تماماً ولاسبيل لنجده مباشرة اذا ما استدعى الامر ذلك، فالجنود في حامية كاريارى هم مثل جنود طارق بن زياد لامفر لهم من القتال لان المخاطر تحيط بهم من كل الجوانب ولاسبيل لهم غير الإستبسال في ميدان المعركة ووضعهم سيكون افضل عندما يكونون خلف تحصيناتهم ومستعدين للمواجهة.

إن ذلك السوق العشوائى الذى أنشئ بالقرب من المعسكر كان نقطه الضعف التي

ولج منها الاعصار القاتل الى داخل المعسكر من خلال المعلومة التي يتبرع بها الجنود انفسهم في المقاهي، اذ ان كل معلومة عن المعسكر كانت ذات قيمة وأن النسوة الاثني يترددن على السوق لتقديم السلع والخدمات جميعهن لهن علاقة بما يجري في المنطقة، فالتى لم يكن لها زوج او اخ في قوات التمرد فمن المؤكد لها صلات قربي بالمقاتلين، فمعظمهن لاجئات من السودان ومن ثم فهن تلقائياً لسن في صف الثوار بقلوبهن فحسب، وانما هن مقاتلات في صفوف التمرد بالاسلحة التي يتقن استخدامها، فتلك الضحكات الصفراء للجنود تخفى خلفها جرحاً نازفاً وسماً زعافاً وغبائن من كل الأصناف مكتومه في الصدور، فالموجودون في المناطق حول منطقة كارياري هم اما لاجئون قادمون من السودان بفعل الحرب او مواطنون تشاديون تربطهم قرابة وصلات رحم مع اولئك المهجرين قسراً من قراهم وهم شهود على ما جرى، لذا فإن الجميع هناك قلوبهم وسيوفهم مع المتمردين تلك حقيقة اغفلها اللواء عبدالرحمن قائد المحور الغربي .

إن الجنود المترددين على السوق الخاص بالمعسكر هم الذين قاموا بكشف جميع تفاصيل اوضاع معسكرهم، عدد قواته، تقسيماتهم، مواقع تحصيناتهم، مواقع الاسلحة الدفاعية الفاعلة، مجمل القول باطن المعسكر اصبح معلوماً لمقاتلي الحركات بل أضحى مكشوفاً كظاهرة وظلت الأحوال هادئة تجري الأمور في المنطقة كالمعتاد لم يعكر صفوها اي طارئ. بناءً على تلك المعلومات وضع الثوار خطة الإقتحام وقد تم تغيير الظرف الزمني تماشياً مع الوضع الجديد ففي الغالب هجوم قوات الحركات على متحركات القوات الحكومية يتم في المساء قبل مغيب الشمس بقليل والسبب في ذلك هو تقليل زمن المواجهة المباشرة الذي عادة ما تكون الجوله لصالح الثوار، أما إذا دارت الدائرة عليهم فالليل يفصل تلقائياً بينهم، ويمكنهم من الانسحاب الآمن بدون مطاردة لمعرفتهم بجغرافية الارض وطبيعتها.

ولكن هذه المرة في معركة كارياري تغيرت الخطه بحيث يتم الهجوم في وضح النهار وفي وقت الذروه اي في الوقت الذي يكون فيه الجنود يتجولون في السوق يمارسون رغباتهم بحريه تامه (طبعاً هذه المعلومات تم الحصول عليها من النساء العاملات في السوق) وفجأً حيل بينهم وبين المعسكر في لمح البصر وهم غافلون. لقد انتقلت قوات الحركات من كل الإتجاهات وتجمعت في منطقة كارياري وهي تحيط بمعسكر القوات الحكومية واتخذت لنفسها مواقع قريبه من القاعدة التي باتت مكشوفه

امامهم وما هي الا لحظات معدودات حتى تمت الإحاطة الكاملة بالمعسكر وكثير من الجنود الذين كانوا خارج المعسكر لم يتمكنوا من العودة اليه بل ان معظمهم فضل اتباع الإتجاه المعاكس للمعسكر الذي اصبح الوصول اليه يقود للتهلكه لأن الوحدة المكلفة بالتعامل مع الجنود المتسوقين قد أجادت دورها ولم تترك جندياً يصل الى حيث توجد التحصينات حتى وإن اضطروا لدهسه بالعربات. لقد تم منعهم تماماً من العودة الى المعسكر وهم كثر فالثوار يعلمون ان القاعدة مشلوله واطقم الاسلحة ناقصة لاتستطيع اداء وظائفها بالشكل المطلوب وهو الوضع المثالي الذي خطت له القوة المهاجمه وفي اقل من نصف ساعة سيطر الثوار على القاعدة العسكرية وتم اسر القائد اللواء عبدالرحمن وسط ذهول عجيب لأنه لم يصدق ماحدث واستبسل في المقاومة وقد طلبوا منه ان يستسلم ويذعن للواقع لأن المقاومة لاتجدية نفعاً عندما ركب عربيه المدفع (14) ونص مله ذات الأربع سبطانه وهو يستعد لإطلاق النار. والخلل الواضح هو ان طاقم المدفع وسائقه غير موجودين جميعهم خارج الموقع مما اضطر القائد للتعامل مع الوضع بنفسه ولكن بعد فوات الأوان لقد قُضي الأمر، وهولاًيستطيع تعويض الخساره فطلب منه النزول من العربيه وأمر بعدم اللعب بالنار بلهجة صارمه، وقبل تنفيذ الأمر الذي صدر اليه تجول ببصره في الموقع فارتد اليه طرفه بالإجابه المرة لاسبيل للمقاومة وعليه ان يطيع الأوامر، لقد تغيرت المعادلة، وهو الآن لم يعد أمراً لأحد بل عليه السمع والطاعة، وحسن السير والسلوك .

نزل من العربيه وهو غير مصدق لمايرى ولم يستوعب ما دار حوله من احداث واصبح يناجي نفسه بصوت مرتفع هل هزمت انا حقاً؟؟ اهذا معقول؟؟ اين فلان...؟وهو يذكر قادة اركانه الذين لم ير منهم احداً بالقرب منه كيف دمرت دفاعاته في لمح البصر؟؟ هذا بالطبع غير معقول !! إذا ما التزم كل امرئ بموقعه . وكلما جال ببصره ونظر الى تحصيناته يرتد اليه طرفه وهو حسير مؤكداً له حدوث مالم يكن في الحسبان قبل ذلك بقليل.لقد تحطمت كل تلك التحصينات في رمشة عين ورأى جنوداً غير جنوده يحتلون المواقع واركاناً اخرى غير اركانه يجلسون في مقره يتصافحون ومستنداته اصبحت بيد مالكي الدار الجدد وهم اصحاب الكلمة العليا وقد أمر بالإنضمام الى بعض جنوده المأسورين وسيق الجميع الى السجن المفتوح في ام جرس حيث وجدوا مخلفات معركة ام سدر من الأسرى أمامهم هناك ولحسن

حظ قائد محور كاريارى ان مصيره لم يكن مثل قائد منطقة ام سدر لقد كتبت له الحياه وتمكن من الهروب من المعتقل فى صفقه غير واضحه دفع ثمنها احد قادة العدل والمساواة الذى اتهم بتدبير امر الهروب ، يدعى مالك من أبناء مدينه كُتْم، لقد تمّ إعدامه بحق أم بباطل، الله وحده يعلم ولكن فى المحصله تلك هي شرعية العمل العسكري غير المنتظم تنعدم فيه العدالة فى أبسط صورها.

بالقضاء على المحور الغربى وتدمير معسكر كاريارى أشارت التقارير الى تدمير 70% من قوات النظام التى تم اعدادها لنظافة المنطقة .لقد تبقى متحرکان فقط التعامل معهما أسهل بكثير من اقتحام المواقع المحصنة لأن زمام المبادرة عاد الى أيدي الثوار المهاجمين عندما تكون القوات الحكومية متحركة، لأنهم يتخيرون ميدان المعركة ويفرضون اسلوبهم الهجومى مستفيدين من عنصر المباغتة وهم فى ذلك بارعون وهذا ماتم بالفعل فى التعامل مع المتحرك الذى تمت مواجهته فى بير مزده والمتحرك الآخر الذى تم تدميره فى جبل محير وقتل قائده العميد كمال بتاريخ 2006/11/12 بعد ان ابلى بلاءً حسناً فى معركة غير متكافئه وذلك لأسباب عديدة

أولاً: هؤلاء يعرف تضاريس المنطقة ولا يعلم المناطق المحتملة لمكان الثوار وكانت وجهته منطقة حلف الثانيه التى لهم فيها معسكر قريب وآمن .

ثانياً: الترتيبات العسكرية التى إتبعها لم تمكنه من الرد على النيران المهاجمة، وهو فى طريقه أخذ من مكان قريب وتمت مداهمته من ثلاثة محاور شلت فعالية مقاومته فقتل من قُتل، وانسحب الى ملبط من انسحب بعد ان امنت لهم الطائرات المروحية طريق العودة وإعاقة تقدم الثوار نحو الجنود المنسحبين .لقد قاوم العميد كمال ببسالة ولكنه لقي حتفه وكان ذلك فى الثاني عشر من نوفمبر من العام 2006م ولكن للأسف أسرته الى وقت قريب كانت فى شك من الامر لقد جاء شقيقه الى الدوحة فى مايو 2010م يسأل عنه إستنادا الى معلومات متضاربة حيث أن المؤسسة العسكرية الى ذلك الحين لم تحسم لهم الامر وهو مصنف مع المفقودين وهي عبارة لها أكثر من تفسير. والمعلومات المتواترة تقول إنه أسير فى جبل مرة وأحياناً فى تشاد وأحياناً فى مواقع غير معلومة، هذه الاخبار يتصيدا أهلهم بمجهوداتهم الذاتية، وبالرغم من خيبات الامل المتكررة من المعلومات التى يتحصلون عليها بشق الانفس إلا أن اليأس لم يتسرب اليهم بل ظلوا يواصلون البحث الى أن وصلوا الى الدوحة فى قطر بحثاً

عن مصدر أكيد لمعلومة تريح أعصابهم وأملهم كان كبيراً فى وجود تفاصيل عن مكان وجوده حياً، لأن الاسرة الى ذلك الحين ((مايو 2010)) لا تحتل خبر وفاته بعد أربع أعوام من الحادثة. ليست الاسرة الصغيرة هي المفجوعة وحدها بفقدانه وإنما أسرته الكبيرة أيضاً كانت متأثرة جداً للحدث فاخوه كان يذرف الدمع وهو يتشوق الى سماع اخبار سارة عن وضعه، فهو رغم تقدمه فى السن لا يرغب ان تصل الى اذنيه كلمة تقتل الامل فى لقائه، فهو بالنسبة لهم حي يرزق مهما طال أمد الغياب.

بسقوط قاعدة كاريارى وتدمير متحرك الشرق المساند فى جبل محير قال المبعوث الدولى لدارفور المستر ((ايانق برونك)) ان القوات الحكوميه دحرت تماماً وانهارت وهى لاتستطيع مجارات قوات الثوار وهذا ماكلفه منصبه إذ ان الحكومة السودانية رفضت دخوله اراضيها وطلبت من الأمم المتحدة ابعاده رسمياً من قضية دارفور وقد تم لها ما أرادت واستبدل ب مستر ((الياسون)) مبعوثاً دولياً ومعه ((سالم احمد سالم)) ممثلاً للإتحاد الأفريقى .

حقيقه ان المستر يانغ رونك ابدى تلك الملاحظة بان المعارك الأخيرة فى ام سدر وكاريارى وجبل محير قد قصمت ظهر القوات الحكومية وحطمت معنوياتها وهى غير قادرة على مواجهة قواتكم ولكنى أيضاً أحذر من اعتماد القتال كوسيله فريدة لإنتزاع حقوق اهلكم كان ذلك فى لقائنا الأخير معه فى بير مزة ،صحيح انه لم يكن غاضباً لإنكسار القوات الحكومية ولكنه أيضاً لم ينصح بمواصله المعارك وهو قادم من ابوجا ويدرك رأى المعارضين لاتفاقية ابوجا ورأى الحكومة فى عدم اضافة شوله لها وهو فى خضم هذه التناقضات يحاول استكشاف بصيص امل فى جدار ذلك النفق المظلم رغم نقده اللازم لسلوك الحكومة السودانية ولكن صراحته فى التعامل مع الواقع الذى يخص وجوده فى المنطقة تسبب فى ابعاده من الملف وجئ بالسيد اليانسون مكانه لكى يبدأ تلمس مسالك الحل من نقطة البداية وفى ذلك اضاءة للوقت والجهد والمال والأنفس، تلك هى الأوضاع فى بلادنا لاتسير وفق ماينبغى ان تكون، علماً، وتخطيطاً، ومعرفة، وإنما وفق مرضاة السلطان الحاكم حتى وإن كان لا يعلم أبجديات الحرف.

إن يانغ برونك ملم بتفاصيل الأحداث ويعلم كل شئ تقريباً عن الواقع الميداني. والقادة المؤثرين وهو فى سعيه لإلحاق الراضين لاتفاقية ابوجا بالقبول بمبدأ الحوار وإختيار السلام كهدف يسعى الجميع للوصول اليه بالرغم من رفض

الحكومة القاطع للتفاوض مرة أخرى والإصرار على وثيقة ابوجا كدستور مقدس
لأيمكن المساس به وقد كان لنا وللمبعوث الدولي رأى آخر لا يقر بقديسيه وثيقة ابوجا
ويطالب بإضافه بروتوكول لها يعالج القضايا التي اغفلتها ويسد بعض الثغرات التي
كنا نراها صائبة للاحاقها بالإتفاق ولم نشترط ان يتم ذلك في ابوجا او دول أخرى
وانما كنا نطالب بالحوار دون تحديد معين لإكمال النقص في الإتفاق والمبعوث
الدولي كان يدعم هذا الإتجاه ولكن الحكومة السودانية من موقفها العدائي له صمت،
أذاتها ولم تعد تطبيق رؤيته ناهيك عن سماع صوته الذي كان يصب في مصلحة
استقرار البلاد وإيقاف الحرب في دارفور.

بابعاد المستر ((يانغ برونك)) عن الملف خسرننا خبيراً ملماً بتفاصيل الوضع في
دارفور، وهو ضد الحرب مبدأً، وبدأنا نبحت عن بديل يبدأ من نقطة البداية للإمام
بتفاصيل الواقع ومن ثم البحث عن خارطة طريق جديدة للحل الذي كنا نراه قريباً
إذا ما قبل النظام الجلوس للتفكير معه وصبر على مستر ((يانغ برونك)) قليلاً
، فالرجل لم يكن في صفنا ولا في صف الحكومة ولكنه من منطلق وظيفته الدولية
ومسؤوليته الاخلاقية كان يحاول الوصول الى حل عادل يدعم به اتفاقية ابوجا التي
عليها اجماع دولي في ذلك الحين، وهو في مقدمة المقربين لها آنذاك ولكنه في نفس
الوقت يدرك أن هناك قوة لا يستهان بها موجودة على الأرض وقادرة على الفعل
ولها مطالب يرى من الحكمة ان تضمن في الاتفاق لان ذلك هو السبيل الوحيد لإيقاف
الحرب وهو اكثر درايه بالوضع في دارفور من حكومة الخرطوم وقد كان الظرف
مهيأ لبلوغ تلك الغاية وأن قبوله بتضمين تحفظات المعارضين لاتفاقية سلام دارفور
نابع من معرفته التامة لحجم القوى المعارضة ومشروعية مطالبها إذا ما اراد
النظام طي صفحة القتال في الإقليم وذلك استناداً الى الواقع الميداني هناك وليس
على امانى الحاكمين في مجالس الأنس في الخرطوم التي لم تر ما رآه المستر ايان
برونق في ميادين القتال في دارفور.

الفصل الرابع

- جبهة الخلاص الوطني.
- جبهة اسمرأ.
- مؤتمر امراي.
- انقراط العقد.
- منابر التفاوض.
- مؤتمر طرابلس الدولي.
- مؤتمر أروشا.
- مؤتمر جوبا.
- مؤتمر سرت.

الحكومة القاطع للتفاوض مرة أخرى والإصرار على وثيقة ابوجا كدستور مقدس
لأيمكن المساس به وقد كان لنا وللمبعوث الدولي رأى آخر لا يقر بقديسيه وثيقة ابوجا
ويطالب بإضافه بروتوكول لها يعالج القضايا التي اغفلتها ويسد بعض الثغرات التي
كنا نراها صائبة للاحاقها بالإتفاق ولم نشترط ان يتم ذلك في ابوجا او دول أخرى
وانما كنا نطالب بالحوار دون تحديد معين لإكمال النقص في الإتفاق والمبعوث
الدولي كان يدعم هذا الإتجاه ولكن الحكومة السودانية من موقفها العدائي له صمت،
أذاتها ولم تعد تطبيق رؤيته ناهيك عن سماع صوته الذي كان يصب في مصلحة
استقرار البلاد وإيقاف الحرب في دارفور.

بابعاد المستر ((يانغ برونك)) عن الملف خسرتنا خبيراً ملماً بتفاصيل الوضع في
دارفور، وهو ضد الحرب مبدأً، وبدأنا نبحث عن بديل يبدأ من نقطة البداية للإمام
بتفاصيل الواقع ومن ثم البحث عن خارطة طريق جديدة للحل الذي كنا نراه قريباً
إذا ما قبل النظام الجلوس للتفكير معه وصبر على مستر ((يانغ برونك)) قليلاً
، فالرجل لم يكن في صفنا ولا في صف الحكومة ولكنه من منطلق وظيفته الدولية
ومسؤوليته الاخلاقية كان يحاول الوصول الى حل عادل يدعم به اتفاقية ابوجا التي
عليها اجماع دولي في ذلك الحين، وهو في مقدمة المقربين لها آنذاك ولكنه في نفس
الوقت يدرك أن هناك قوة لا يستهان بها موجودة على الأرض وقادرة على الفعل
ولها مطالب يرى من الحكمة ان تضمن في الاتفاق لان ذلك هو السبيل الوحيد لإيقاف
الحرب وهو اكثر درايه بالوضع في دارفور من حكومة الخرطوم وقد كان الظرف
مهيأ لبلوغ تلك الغاية وأن قبوله بتضمين تحفظات المعارضين لاتفاقية سلام دارفور
نابع من معرفته التامة لحجم القوى المعارضة ومشروعية مطالبها إذا ما اراد
النظام طي صفحة القتال في الإقليم وذلك استناداً الى الواقع الميداني هناك وليس
على امانى الحاكمين في مجالس الأنس في الخرطوم التي لم تر ما رآه المستر ايان
برونق في ميادين القتال في دارفور.

الفصل الرابع

- جبهة الخلاص الوطني.
- جبهة اسمرأ.
- مؤتمر امراي.
- انقراط العقد.
- منابر التفويض.
- مؤتمر طرابلس الدولي.
- مؤتمر أروشا.
- مؤتمر جوبا.
- مؤتمر سرت.

جبهة الخلاص الوطني

مشكلة دارفور أصبحت وظيفه لكثير من الفاشلين من ابناء دارفور في المهجر وكثير منهم اعتقد ان الثورة هي تبني مجهودات المقاتلين في المنابر الخارجية التي اضررت بقضية دارفور كثيراً وطبعاً هذا نابع من منهجية التفاوض التي إتبعنا في معالجة المشكلة حيث ان هناك اناس لاعلاقة لهم بما يجري في دارفور ولم يكونوا جزء منه ولم يساهموا فيه ولا يعلمون عنه شيئاً إلا من وسائل الإعلام، يأتي هؤلاء من جميع انحاء العالم في موائد التفاوض ليتحدثوا عن حل مشكلة اهل دارفور رغم ان بعضهم قد انقطعت صلاتهم بها منذ امد بعيد وهذا بالطبع عائد لسببين :

الأول: حركة التحرير في صراع قطبيها عبد الواحد ومنى كل منهم لجأ الى دول المهجر لتقوية موقفه وإستقطاب عناصر من قبائل متعددة لدعم مكانته في سباقه نحو التفرد بالسلطة داخل الحركة وتلك استراتيجية لاتخلو من خبث فحركة التحرير كانت تُبعد المتعلمين من صفوفها بأساليب مختلفة وصلت حد التصفية، أما الكوادر البسيطة الموجودة في الميدان إنها بكل تأكيد لم تكن طيبة بما فيه الكفاية لكي تسبح بحمد قائد الحركة أياً يكن ذلك القائد، فمنى هناك من يواجهونه عندما يحيد عن جادة الطريق وهم لأ يرون له فضلاً عليهم وهو يخشاهم ويخشى من منافستهم له على الموقع الأول. اما أولئك المستقطبون من فائض المهجر لحضور موائد التفاوض فهو ولي نعمتهم وهو الذي يستدعيهم لحضور الوليمة ولذلك يسبحون بحمده ومن هنا بدأ الانحراف عن القضية الرئيسية واصبح حضور جولات التفاوض هو هدف بذاته وغاية يتسابق اليها الكثيرون .

الثاني: أن حركة العدل والمساواة هي تنظيم سياسي في المقام الأول وعضويته منتشرة في دول المهجر والقوة الموجودة في الميدان كان وجودها رمزياً قوة ضرار لحركة التحرير ولا وجود لعناصرها داخل ميادين القتال في بادئ الامر ولهذا فأن علاقتهم بالقضية هي منابر التفاوض فهم يأتون اليها من كل فج عميق ثم يعودون الى دولهم بعد انتهاء كل جولة وأعضاؤها هم أعضاء المؤتمر الشعبي المنتشرين في العالم . وحركة التحرير كانت هي الأصل في الكفاح على الأرض . وحركة العدل والمساواة هي الأكثر فصاحة للتحدث عن القضية مع الخواجات في منابر التفاوض الخارجية لأن كوادرها يتقنون لغات العالم كلها. لقد اصبحت موائد التفاوض هي

الهدف الرئيس للكثيرين ومن ثم دخلت القضية في متاهات المطامع الشخصية للذين تجمعهم جولات التفاوض وتفرقهم نهايتها الى جميع بلدان العالم، فأنظر هل ترى من قاسم مشترك ولو اصغر يربط بين هؤلاء . تلك هي العله التي جاءت بأمراض الإنقسات، فإذا ابعد اى واحد من هؤلاء في جولة ما من جولات التفاوض لأى سبب ربما لا يكون بقصد شخصي فانه يقود إنشقاقاً داخل الحركة ومادامت منهجية التفاوض مفتوحة فإنه يجد طريقه للوصول الى مقر التفاوض والعلاقات الشخصية تلعب دورها في إرسال التذاكر وإعتماد المدعويين لحضور جولات التفاوض ، فلو كان التفاوض داخل السودان لإنحلت مشكلة دارفور منذ امد بعيد وبالدليل القطعي ان اكثر من 90% من المستوظفين باسم نضال دارفور من الناطقين باسمه وليسوا من القائمين بفعله وعلى هذا قس نتائج الأعمال وهنا من اجل العدل والإنصاف يجب ان نعطي منى اركو مناوى وسام النضال من الدرجة فوق الأولى رغم اختلافنا معه فهو القائد الوحيد الذي جاء من صفوف ميادين القتال يذهب الى مقر التفاوض من الميدان ثم يعود اليه مباشرة مع القلة الذين يصطفاهم عادة لحضور التفاوض من عشيرته المقربين .

بمجرد انقضاى سامر التفاوض في ابوجا وقبل تنظيم امر المقاومة في الداخل توافد زبائن الموائد الخارجية واتجهوا صوب ارتريا حركة العدل والمساواة لها وجود عسكري رمزى في ارتريا هذا معلوم لم يسهم في قتال لامن قريب ولا من بعيد انها قوة مظهرية فقط والإ كيف تفسر وجود ثائر في معسكر لأكثر من خمسة اعوام ولم يقدم شيئاً لبقائه . وماهو مبرر بقاءه ضيفاً في معسكرات النضال باسم دارفور . طاقات شابة مجمدة بدون مساهمة فعلية في الأحداث علماً بأن حركة العدل والمساواة على المستوى الميدانى هي بحاجة الى فاعليه فلماذا لاتوظف ماهو متوافر لديها من امكانات بشريه حبيسه في معسكرات ارتريا لأعوام وأعوام واى ثوره هذه التي تقتل همم منسوبيها بالمكوث الطويل في المعسكرات بدون حراك .

على اى حال حركة العدل والمساواة لها الحق في العودة الى قواعدا لوجود معسكر لها هناك . ولكن ماهو مبرر الجماعات التي ذهبت من ابوجا الى ارتريا عابرة اجواء دارفور وعموم ارض السودان فالرافض للإتفاق عليه ان يعود الى حيث يوجد الفعل المقاوم اما الذهاب الى هناك فالموجودون في المعسكرات لم يفعلوا شيئاً للقضية ولم يسهموا حتى بطلقة واحدة في ميدان المعارك فالفائدة الوحيدة من وجودهم هي

انهم مدخل لأرتريا يبررون به توجههم اليها من حين الى آخر. إن توجه الخارجين من أبوجا الى أرتريا هو مساعدتهم في البحث عن مَنْ يتبنى قضايا الرافضين لاتفاقية أبوجا، ذلك هو الواقع بشكل صريح .

لقد تجمع في اسمرا عدد من الذين لم تعجبهم الاتفاقية ، العدل والمساواة وهي صاحبه القذح المعلى وتحرير خميس ابكر ، والإتحاد الفدرالى بقيادة دريج ودكتور شريف حرير بصفته الشخصية في ذلك الوقت ورفض عبد الواحد كعادته اساس الفكرة وكون هذا التجمع فيما عرف حينها بـجبهة الخلاص الوطنى وكان فصيل الوحدة قد ضُمنَ في البيان التأسيسى رغم عدم اشتراكنا فى مداولات التكوين وقد علمنا لاحقاً لقد كان هناك إتفاق مع مسؤولى ملف دارفور فى الحكومة الارترية ان الاطراف الخمسة المكونه للجبهة الجديدة هنالك طرف واحد لديه قوة عسكرية فى دارفور وهي العدل والمساواة خاصة بعد نجاح التنسيق بينها وبين حركة الوحدة وهجومهما على منطقة حمرة الشيخ اما الأطراف الأربعة الأخرى إما افراد يمثلون اشخاصهم كالدكتور شريف حرير وجزء منهم قد انتحل شخصية فصيل الوحدة وترجع بإسمها فى جبهة الخلاص الوطنى وهي بعيدة كل البعد عما يدور فى اسمرا لأن جميع قيادات فصيل الوحدة موجودون فى الميدان وحركة العدل والمساواة تعلم ذلك الامر جيداً لأنها تتقاسم معهم مرارة النزال ضد اتفاق أبوجا ولكنهم سايروا الامر لانه اذا كتب له النجاح فهي سوف ترأس الجبهة المقترحه وهذا حقها الطبيعى استناداً الى قوة موقفها على جميع المستويات قياساً بالمجموعات الأخرى وهي مستعدة للذهاب فى هذا الإتجاه الى اخر الشوط وتبذل فى سبيل ذلك الغالى والنفيس وهي متشبته بالفكره لعلمها بضعف الأطراف الأخرى الذين لايملك أي منهم قدرة على منافسة حركة العدل والمساواة فى كل امر يخص مفاصل الجبهة الجديدة اذا ماوضعت امكانات الأطراف الأخرى فى الميزان، والدكتور شريف هو الوحيد القادر على اسماع صوته إستناداً الى دعم حلفائه الأرتريين الذين يساندونه وهو بالنسبة لهم يمثل الضمانه داخل جبهة الخلاص وهي بكل تأكيد تسعى الى رعاية مصالحها داخل هذا الكيان الجديد الذى حقق انتصارات كبيرة فى ميدان القتال ضد القوات الحكومية .

بدأ الحديث عن جبهة الخلاص تتداوله الألسن فى الداخل والخارج ووصل الأمر

لبث الرسائل من داخل مقر قيادة الوحدة التى اقر رأى قيادتها برفض الإنضمام اليها وذلك لسببين :

اولهما: الحركة غائبه تماماً عن كل مراحل التكوين ولا تعلم شيئاً عنها ولم يخاطبها احد بذلك ورفاقنا فى حركة العدل والمساواة الموجودون معنا يتحدثون بصوت عال عنها ولم يتناقش معنا احد بشأنها وظللنا نسمع عنها وعن انتصاراتها من خلال وسائل الإعلام فقط وهذا التصرف غير مقبول لأن الكل يعلم وخاصة قادة حركة العدل والمساواة يدركون جيداً أن الذين انتحلوا اسم حركة الوحدة لايمثلونها بأى حال من الأحوال سواء كان خميس ابكر او ادم على شوقار أو دكتور شريف حرير وقد اعتبرنا هذا طعنه فى الظهر من الحركة الحليفه ، حركة العدل والمساواة أما المنتحلون لجهود الغير سوف تثبت الأيام زيف إدعائهم لم نجتهد كثيراً فى دحض إفتراءاتهم .

ثانيهما: إن جبهة الخلاص مهما كان الحديث عنها وسلاسه بيانها التأسيسى فإن رأى قيادة الوحدة فيها انها من بنات افكار المؤتمر الشعبى بواجهة حركة العدل والمساواة مهما حاول الاخوة فى حركة العدل والمساواة نفي علاقتها بالمؤتمر الشعبى ، ففى تقديرنا ونحن نقاوم حكومة السودان لا يمكن ان نستثنى المؤتمر الشعبى وقادته من سوء ماوصلت اليه الاحوال فى السودان فهو الاب الشرعى لجميع المصائب التى يعانى منها شعبنا على إمتداد مساحة الوطن الكبير ، لأننا الى تلك اللحظة وحتى الآن لانستطيع ان نفرق بين الأب والإبن الذى يماثله فى الصورة والصفات، خاصة الطريقه التى تتعامل معنا بها حركة العدل والمساواة التى تعتبر ان فصيل الوحدة مجرد عساكر تابعين لها ، وهي ان قبلت بوجود اطراف اخرى فإنها تدرك حجمهم ومساهماتهم وطموحاتهم وهي قادرة على تحقيق بعض منها وهو حشد لإستدراج فصيل الوحدة إقتداء بالمثل القائل ((لم البقر واعقر الثور)) لقد كان رأينا فى جبهة الخلاص كذلك والأمر المؤسف ان العدل والمساواة بدأت فى فرض هذا الواقع فى الميدان واذا بنا نصبح ذات يوم وجدنا ان جميع الاليات قد كتب عليها بالاحرف الاتينية فى مكان بارز وبخط عريض جدا ((NRF)) وهو إختصار ل((جبهة الخلاص الوطنى)) وازيل اسم التحرير وشعاره تماماً من جميع العربات لقد كان انقلاباً أبيض تم بليل وبقوة عين فى مقر قيادة التحرير فى وادى امرأى ونحن لانعلم عن الأمر شيئاً وحتى الشجر لم يسلم من النحت ، والحجارة أيضاً رسمت

فيها الاحرف الثلاثة بالوان الطيف في كل زاوية من زوايا الوادى الممتد. تم كل ذلك بليل دامس هؤلاء الجماعة طبعهم وأحد الحامل رايه الدين والحامل رايه التغيير سواسيه لافرق بينهم، فهم أبناء مدرسه شموليه واحدة العارب منهم والباد. لقد استفزنا هذا التصرف كثيراً ولكننا حاولنا تخفيف الأمر علي المتسائلين الذين يسألون عن جليه الأمر وهل نحن اصبحنا جزءاً من الجبهة التي نسمع عنها في وسائل الإعلام؟؟؟. في الحقيقة لم تكن لدينا اجوبة واضحة، فنحن كغيرنا كنا نسمع عن هذا في الاذاعات الخارجية الموجهة اما الان الوضع على الأرض اصبح واضحاً تماماً. وكثير من المتسائلين يعتقدون ان هناك مسرحية نحن جزء منها نشايعها في الخفاء خاصة القيادات التي لاعلاقة لها بقبيلة الزغاوة. لقد بدأت تشك في ارتباطنا بحركة العدل والمساواة لاننا نقول شيئاً والواقع الذي امامهم يعكس شيئاً آخر وهو اننا اذا لم تكن مشاركين معهم لا يستطيع احد ان يملأ جدران الوادى بالعبارات ذات الأحرف اللاتينية الثلاثة وهذه بالنسبة لكثيرين إن الحركة أصبح قائدها د. خليل ابراهيم، اى انها في نهايه المطاف تصب في كسب حركة العدل والمساواة وهذا ما لا يرضاه كثيرون من قادة حركة التحرير الذين ظلوا يؤكدون لكل زائر ان لاعلاقة لهم بجبهة الخلاص الوطنى التي تدعى في الخارج ان الميدان تابع لها ولهذا حاول قادة العدل والمساواة الموجودين معنا في الميدان بقيادة ابوبكر حامد وعز الدين بجى وعثمان واش ومالك تيراب الذى كان اكثرهم حركة وجراً على تزوير الحقائق ان يضعونا امام الامر الواقع ((للاسف إن مالك تيراب المتشدد لأظهار حركة العدل والمساواة بأنها هي صاحبه الكسب الاكبر قد وجد نفسه محكوماً عليه بالاعدام بعد أن إنتهت مرحلته)) والسبب في تكليف مالك تيراب بتلك المهمة لأنه من المنطقة وهو ليس من الزغاوة وبالتالي فهو مقبول في الوسط الاجتماعي وتلك مهمة لا يستطيع اى قائد من العدل والمساواة ان يقوم بها. إن الذين قاموا بالانقلاب. يعلمون ان ذلك يحدث خلخلة كبيرة داخل صفوف المنتسبين لحركة التحرير بكل مسمياتها فهم عندما فشلوا في اقناع القادة حاولوا التعامل مع الجنود مباشرة وهم بالطبع ليسوا بحاجة الى قادة سياسيين فلهم فائض في ذلك على كل المستويات ولكن همهم الاساسي هو كسب الجنود وبالفعل استطاعوا ان يؤثروا على الشباب الصغار الذين لا يفرقون بين الافكار، وكانت دعوتهم لهم تعتمد على بعض المال بعكس التحرير الذى لا يملك شيئاً من المال واقناعهم بان التحرير والعدل والمساواة كلهم شئ واحد

وعليهم الذهاب الى حيث توجد الامكانيات، والذهاب الى تشاد كان حافزاً إضافياً للشباب صغار السن الملتحقين بالحركات لان في ذلك روح المغامرة التي تستهويهم والتي تعنى لهم الشئ الكثير بعكس التحرير الذى يصر على البقاء داخل السودان. رغم عدم رضائنا على تصرف قادة حركة العدل والمساواة الا اننا حاولنا المحافظة على الوضع بهدوء وعدم اثاره المسألة بطريقه تسيئ الى العلاقة القائمة بين التنظيمين واحتواء الموقف باللين وبالحسنى والرجوع الى ميثاق التنسيق بين الحركتين الموقع فى بير مزقي والذى لأيوحد فيه ما يسمى بجبهة الخلاص وعلى الطرفين ان يتقيدا بنص الاتفاق ولكن الاخوة فى العدل والمساواة لم يستجيبوا لنداء اتنا المتكررة حول موضوع جبهة الخلاص الامر الذى أوصلنا الى ما يشبه القطيعة بين القيادتين واستمر التجاذب بيننا طويلا كل متمسك بموقفه من الجبهة المذكورة التي يدعى قادتها في الخارج ان ميدان المعارك تابع لهم ويبحثون عن مبعوثي الدول ذات العلاقة بملف دارفور للتبجح امامهم باستبسال قواتهم وتمكنها من هزيمة قوات النظام فى المعارك الدائرة فى شمال دارفور. حركة العدل والمساواة كانت حساسة جدا في هذا الجانب وهي تنطلق من عقده أبوجا حيث كان لا يلتفت اليها أحد ويتعاملون معها على أساس إنها تامة عدد لأنها لاتملك شيئاً في الميدان الذي على أساسه يُكرم المرء أو يُهان. وهي قد شبت إهانته من نظرة المجتمع الدولي لها في أبوجا ولهذا كانت ردة فعلهم عنيفة جداً عندما وجدوا لهم موطن قدم في الميدان الذي حُرموا منه طويلا، وكعادتهم حاولوا تجيير الوضع كله لمصلحة العدل والمساواة منطلقين من عقدة أبوجا وهم في مقابلاتهم الخارجية لم يذكروا اسم التحرير، كل حديثهم منصب في العدل والمساواة و يذكرون بإستحياء جبهة الخلاص احيانا وهي في عرفهم تعني الاسم الثاني للعدل والمساواة،

إنّ التناول الاعلامي للوضع الميداني في دارفور أحدث ربه للمجتمع الدولي ولهذا تكررت زيارات المبعوثين الدوليين لشمال دارفور مسرح الاحداث للتأكد من جليه الامر، هل ما يقوله قادة العدل والمساواة في المنابر الخارجية صحيح؟؟؟ وكانت ردودنا لأستفساراتهم واضحة ومن موقع الحدث.

إن سبب اهتمام الدول ذات العلاقة بملف دارفور بجبهة الخلاص لانها فى نهاية المطاف اصبحت فى يد خليل ابراهيم الذي يصنفه المجتمع الدولي بالاسلامي المتشدد ومن هنا فإن التساؤل مشروع. وقد كانت ردودنا نحن فى الميدان على الارض عن لا

علاقة لنا بالجبهة المذكورة قد اراحت المجتمع الدولي وهى بالطبع تغيب رفاقنا قادة العدل والمساواة الموجودين معنا فى الميدان، وهم يحضرون معنا تلك اللقاءات التى كنا نحن المعنيين بها والمخططين لها، ولهذا فان صوتهم لا يعلو على صوت القوة المقاتلة فى الميدان ومايقوله قادتهم فى الخارج وهم موجودون معنا لا يستطيعون ان يؤكدوه بالرد الصريح على اسئلة السائلين الذين توافدوا علينا فى الميدان وهم كثر وخاصة مبعوث الاتحاد الاوروبى ((بيكا حفظتو)) ومندوب الولايات المتحدة . وسبب الزيارات المتكررة هو ان القادة الموجودين فى الخارج يصرحون بان مايجرى على الارض فى دارفور هو من فعل جبهة الخلاص الوطنى وان القوة المقاتلة هناك بكاملها تابعه لهم ولكن عندما يأتون الى ارض الواقع فالمشاهد كلها تكذب إدعاءاتهم وهذا ما استخلصه المجتمع الدولي أخيراً فى زيارته الميدانية التى لا يسمع فيها صوت يؤكد تلك المزاعم الخارجية وحتى سياسيي حركة العدل والمساواة الموجودين معنا فى الميدان وحاضرين لتلك اللقاءات لم يستطيعوا ان يجادلوا فى ذلك حتى عندما توجه اليهم الأسئلة مباشرة يتهربون من الاجابة الصريحة لانهم فى الصورة تماماً ويعلمون الموقف الكلى بالداخل وكل تفاصيله الدقيقة ومانعبيه عليهم هو عدم عكس تلك الحقيقة لقادتهم فى الخارج مفضلين اللعب على الزمن عله يلين مواقفنا تجاه جبهة الخلاص او ربما تتغير الظروف المحيطة بالموت او بالتصفية لنفر من قادة التحرير المتشددين ضد الجبهة المذكورة وتلك الوسائل فى عرف بعض التنظيمات رغم دناءتها فهى مشروعه للوصول الى الغاية وتتناقل الروايات حدوث تجاوزات خطيره من قبل بعض الحركات فى دارفور وفى جبل مرة وفى الشمال ايضاً رغم صعوبتها هناك .

عندما باءت تلك المحاولات بالفشل واستياسوا منها احدثوا انشقاقياً فى صفوف حركة الوحدة واثروا فى بعض القيادات الميدانية البارزين ومنهم ادم بخيت قائد اركان فصيل الوحدة الذى ظل ممسكاً بالعصا من المنتصف وهو ضدهم عندما يكونون معنا ومعهم على طول الخط عند خلوته بهم لعيشهم المشترك فى تشاد . هناك نقاط تلاقى بينهم ومصالح متبادلة تجعل مسألة الفصل بينهم متعسرة وقد ظهر ذلك جلياً عند مواجهتنا لقوة حكوميه فى بير مزه مصحوبة بفرقة من الجنجويد كان رأى العدل والمساواة واضحاً فى عدم جدوى الصراع فى منطقة واحدة او الدفاع عن مناطق او مواطنين فهم يفضلون عدم الالتزام او الارتباط بمواقع ثابتة فالوضع المثالى

بالنسبة لهم هو ان تكون القوة متجوله تضرب وتهرب وانى قد بلغت بهذا القرار من مسئول الرئاسة فى العدل والمساواة عز الدين بجى الذى كنت على اتصال معه بشأن الاسراع فى اىصال الذخائر الى المقاتلين فى جبهات المواجهة وكانت منطقة بيرمزه هى المنطقة الساخنه انذاك حيث قال لى بصريح العبارة ان لاداعى للصراع مع الجنجويد ولاداعى للمواجهة فى بير مزه وعندما قلت له ان المواطنين هناك سيفقدون اموالهم حيث لم يأت الجنجويد الا الى الغنائم وذلك هو مبتغاهم ولذلك يجب ان ندافع عن ممتلكات المواطنين وهذا مبدأ لايقبل النقاش ، وبعد تباين الرؤى وهو يتحدث معنى من تشاد عبر جهاز الثريا سألته هل هذا هو رأى قيادتك ام هو رأيك الشخصى؟؟؟ قال لى: سوف اعود لك بعد قليل (بعد شويه) ولم يتصل بى مطلقاً الى ان التقينا فى ليبيا بعد عدة اعوام ولكن جاء ردة العملى سريعاً ففى نفس اللحظة التى انقطع اتصاله عنى بدأ الاخ بحرابوقردة الذى كان وقتها اميناً عاماً لحركة العدل والمساواة بتنفيذ المخطط حيث سحب القوة التابعه له وبعض قوات التحرير المواليين لآدم بخيت انسحبوا الى الشرق الى منطقة بعاشيم وتركوا بعض قوات التحرير تقاوم وحدها زحف الحكومة وقوات الجنجويد التى تمكنت من الاستيلاء على منطقة عماره والاستقرار فيها الى الآن . بعدما انسحبت من بير مزه الواقعة الى الشمال من قرية العمارة وهم فى توجههم نحو الشرق الى بعاشيم لم يملوا بقيادتنا فى منطقة امرأى التى تقع فى المنتصف بين بير مزه وبعاشيم والطريق يمر بها ولكن تحاشياً لمقابلتنا انصرفوا من الطريق شمالاً لى يبتعدوا من امرأى التى كانت هى المقر الرئيسى للقيادة المشتركة بيننا وبينهم .

فى اليوم التالى وقبل ان نلحق بهم هناك وهم فى عجلة من امرهم اعطى ابوقردة تعليماته للقوة بالتحرك الى شرق دارفور وان لا يتعرضوا لأية قوة حكومية فى المنطقة ويتحاشوا الدخول فى مواجهة مع الجنجويد حتى وان مروا امامهم وهو يعلم يقيناً بوجود متحرك قادم من مليط الى منطقة بعاشيم فأمر القوة بالخروج سريعاً من المنطقة وأن يسلكوا سبيلاً فجاجا ولايلتفتوا الى الوراء حتى يصلوا الى جنوب شرق دارفور وعاد هو الى تشاد وبالطبع اخذ ابعد مسار يفصله عن وادى امرأى . لقد وقع الخصام البين .

فى الاجتماع الاخير فى بعاشيم حاول بحرابوقردة استدراج كل القوة المقاتلة بالذهاب الى شرق دارفور وعندما تأكد له بأن طلبه لم يجد القبول من مقاتلى التحرير

علاقة لنا بالجبهة المذكورة قد اراحت المجتمع الدولي وهي بالطبع تغيظ رفاقنا قادة العدل والمساواة الموجودين معنا في الميدان، وهم يحضرون معنا تلك اللقاءات التي كنا نحن المعنيين بها والمخططين لها، ولهذا فان صوتهم لا يعلو على صوت القوة المقاتلة في الميدان ومايقوله قادتهم في الخارج وهم موجودون معنا لا يستطيعون ان يؤكدوه بالرد الصريح على اسئلة السائلين الذين توافدوا علينا في الميدان وهم كثر وخاصة مبعوث الاتحاد الاوروبي ((بيكا حفظتو)) ومندوب الولايات المتحدة . وسبب الزيارات المتكررة هو ان القادة الموجودين في الخارج يصرحون بان مايجرى على الارض في دارفور هو من فعل جبهة الخلاص الوطني وان القوة المقاتلة هناك بكاملها تابعة لهم ولكن عندما يأتون الى ارض الواقع فالمشاهد كلها تكذب إدعاءاتهم وهذا ما استخلصه المجتمع الدولي اخيراً في زيارته الميدانية التي لا يسمع فيها صوت يؤكد تلك المزاعم الخارجية وحتى سياسيي حركة العدل والمساواة الموجودين معنا في الميدان وحاضرين لتلك اللقاءات لم يستطيعوا ان يجادلوا في ذلك حتى عندما توجه اليهم الأسئلة مباشرة يتهربون من الاجابة الصريحة لانهم في الصورة تماماً ويعلمون الموقف الكلي بالداخل وكل تفاصيله الدقيقة ومانعبيه عليهم هو عدم عكس تلك الحقيقة لقادتهم في الخارج مفضلين اللعب على الزمن عله يلين مواقفنا تجاه جبهة الخلاص او ربما تتغير الظروف المحيطة بالموت او بالتصفية لنفر من قادة التحرير المتشددين ضد الجبهة المذكورة وتلك الوسائل في عرف بعض التنظيمات رغم دناءتها فهي مشروعه للوصول الى الغاية وتتناقل الروايات حدوث تجاوزات خطيره من قبل بعض الحركات في دارفور وفي جبل مرة وفي الشمال ايضاً رغم صعوبتها هناك .

عندما باءت تلك المحاولات بالفشل واستياسوا منها احدثوا انشقاقاً في صفوف حركة الوحدة واثروا في بعض القيادات الميدانية البارزين ومنهم ادم بخيت قائد اركان فصيل الوحدة الذي ظل ممسكاً بالعصا من المنتصف وهو ضدهم عندما يكونون معنا ومعهم على طول الخط عند خلوته بهم لعيشهم المشترك في تشاد. هناك نقاط تلاقي بينهم ومصالح متبادلة تجعل مسألة الفصل بينهم متعسرة وقد ظهر ذلك جلياً عند مواجهتنا لقوة حكوميه في بير مزه مصحوبة بفرقة من الجنجويد كان رأى العدل والمساواة واضحاً في عدم جدوى الصراع في منطقة واحدة او الدفاع عن مناطق او مواطنين فهم يفضلون عدم الالتزام او الارتباط بمواقع ثابتة فالوضع المثالي

بالنسبة لهم هو ان تكون القوة متجوله تضرب وتهرب واني قد بلغت بهذا القرار من مسئول الرئاسة في العدل والمساواة عز الدين بجي الذي كنت على اتصال معه بشأن الاسراع في ايصال الذخائر الى المقاتلين في جبهات المواجهة وكانت منطقة بيرمزه هي المنطقة الساخنه انذاك حيث قال لي بصريح العبارة ان لاداعي للصراع مع الجنجويد ولاداعي للمواجهه في بير مزه وعندما قلت له ان المواطنين هناك سيفقدون اموالهم حيث لم يأت الجنجويد الا الى الغنائم وذلك هو مبتغاهم ولذلك يجب ان ندافع عن ممتلكات المواطنين وهذا مبدأ لأقبل النقاش ، وبعد تباين الرؤى وهو يتحدث معي من تشاد عبر جهاز الثريا سألته هل هذا هو رأى قيادتكم ام هو رأيك الشخصي؟؟؟ قال لي: سوف اعود لك بعد قليل (بعد شويه) ولم يتصل بي مطلقاً الى ان التقينا في ليبيا بعد عدة اعوام ولكن جاء ردة العملى سريعاً ففي نفس اللحظة التي انقطع اتصاله عنى بدأ الاخ بحرابوقردة الذي كان وقتها اميناً عاماً لحركة العدل والمساواة بتنفيذ المخطط حيث سحب القوة التابعة له وبعض قوات التحرير المواليين لآدم بخيت انسحبوا الى الشرق الى منطقة بعاشيم وتركوا بعض قوات التحرير تقاوم وحدها زحف الحكومة وقوات الجنجويد التي تمكنت من الاستيلاء على منطقة عماره والاستقرار فيها الى الآن. بعدما انسحبت من بير مزه الواقعة الى الشمال من قرية العمارة وهم في توجههم نحو الشرق الى بعاشيم لم يملوا بقيادتنا في منطقة امرأى التي تقع في المنتصف بين بير مزه وبعاشيم والطريق يمر بها ولكن تحاشياً لمقابلتنا انصرفوا من الطريق شمالاً لكي يبتعدوا من امرأى التي كانت هي المقر الرئيسي للقيادة المشتركة بيننا وبينهم .

في اليوم التالي وقبل ان نلحق بهم هناك وهم في عجلة من امرهم اعطى ابوقردة تعليماته للقوة بالتحرك الى شرق دارفور وان لا يتعرضوا لأية قوة حكومية في المنطقة ويتحاشوا الدخول في مواجهة مع الجنجويد حتى وان مروا امامهم وهو يعلم يقيناً بوجود متحرك قادم من مليب الى منطقة بعاشيم فأمر القوة بالخروج سريعاً من المنطقة وأن يسلكوا سبيلاً فجاجا ولايلتفتوا الى الوراء حتى يصلوا الى جنوب شرق دارفور وعاد هو الى تشاد وبالطبع اخذ ابعاد مسار يفصله عن وادي امرأى . لقد وقع الخصام البين .

في الاجتماع الاخير في بعاشيم حاول بحرابوقردة استدراج كل القوة المقاتلة بالذهاب الى شرق دارفور وعندما تأكد له بأن طلبه لم يجد القبول من مقاتلي التحرير

ابناء المناطق المستهدفة تحرك مسرعاً وترك الامر لآدم بخيت لكى يتولى اقناعهم وهو بالطبع لم يبذل جهداً لانه يعلم علم اليقين بأن الحديث عن ترك المواقع قد يؤدي الى صدام داخلي خاصة وان ادم بخيت متهم بالتآمر مع العدل والمساواة.

ادم بخيت انطلقاً من متابعته لسير المتحرك القادم من الشرق من مليط قاصداً بعاشيم الموجودين فيها منذ ظهر يوم الامس والقوات الحكومية في احسن حالاتها منتشية بما حقته في بئر مزه بتراجع قوات الحركات فهي اسرعت الخطى لملاقاتهم في بعاشيم التي بها القوات المنسحبة والمنطق في كل الحروب ياخذ بالرأى القائل بمواصله الضغط على قوات العدو عندما تكون في اضعف حالاتها وحيث انه لا تفسير لإنسحاب الحركات من بئر مزه غير ضعف امكاناتها فإن القوات الحكومية أصرت على مواصلة الضغط وملاحقة القوة المنهزمة لقد إتخذت قيادة قوات النظام قرار مواصلة الضغط وهي لا تعلم بتغير استراتيجيه القتال لدى الحركات لانها متأكدة من دفاعنا عن مناطقنا بإستبسال مميت والشواهد والمنطق يؤكدان ذلك ولكن الوضع الجديد هو دخيل علينا نحن اهل التحرير، ودخيل على مواطني المنطقة، ودخيل على القوات الحكومية أيضاً فالحرب بيننا جرت سجالاً لأكثر من ثلاثة اعوام وطبعاً ان الاستراتيجية القادمة من تشاد غريبة علينا والتفسير المنطقي هو إن قادة حركة العدل والمساواة معظم اهلهم وذويهم واسرهم واموالهم في تشاد بالاصاله وليست بالإكتساب او اللجوء الذي لا يمس اكثر من 20% من عشيرتهم فهم بالطبع في وضع مثالي مواطنون من الدرجة الأولى في الدارين السودانية والتشادية. انطلقاً من معلوماتهم عن المتحرك القادم الى منطقة بعاشيم اسرعت القوة خطاها نحو الشرق بمغادرة المنطقة سالكة طريقاً بعيداً جداً بإتجاه الشمال الى جبال ميدوب ومن ثم عرجوا نحو الجنوب الشرقي وفي ذلك اليوم اى بعد اربع ساعات من مغادرتهم لمنطقه بعاشيم اشتبكت قوات الوحدة التي رفضت منطق اخلاء الديار مع المتحرك القادم من مليط وبالأصح انها استبقت الحدث وتحركت نحو القوة القادمة من مليط وهي تتقن فن الهجوم اكثر من الصبر على الدفاع وقد فاجأت المتحرك واصدمت به ومتحرك ادم بخيت عندما سمع صوت المدافع بدل العودة لمساعدة الرفاق اسرع الخطى بالابتعاد عن المنطقة وترك الرفاق يواجهون مصيرهم لوحدهم وقوتهم بالمقاييس العادية لاتستطيع مواجهة القوة القادمة ولكن بقوة العزيمة والاصرار على النصر استطعنا صد الهجوم في معركة جبل محير

التي كانت غير متكافئه من حيث العتاد والتجهيزات . وإن كان الامر كذلك لقضي امر التمرد منذ امد بعيد ولكن نتائج التدافع محكومة بقوانين اخرى وهي ناجزه بلا مبررات. لقد انتصرنا في معركة جبل محير رغم قلة العدد وضعف التجهيزات وادم بخيت المتقدم الى شرق دارفور وبحر ابو قرده العائد الى تشاد في الغرب تلقيا الخبر ولكنهما صمتا عن التهئة تعبيراً عن الدواخل التي كانت تضمر المفاصلة . منذ ذلك اليوم اصبحت المفاصلة مع العدل والمساواة واضحة تماماً وكان يمكن ان يعلن عنها في ذلك الوقت ولكن وجود عدد كبير من القوات المشتركة متحركة نحو شرق دارفور قاصدة ابار البترول في ابوجابرة، فالحكمة اقتضت ان نصبر على هذا الابتلاء مهما كان مرأً فالإعلان عن اى موقف مشكك في متانة الارتباط بيننا ستكون له نتائج سيئة على الأرض وسوف تنال من معنويات المقاتلين وهي في نفس الوقت ترفع من وتيرة ضغط القوات الحكومية علينا فأثرنا الصمت والصبر معاً فمن ذاك الموقف تبين لنا بأن حركة العدل والمساواة لا تدافع عن حق المواطن في الحياه في دياره ولا يهتمها سلب امواله وممتلكاته وتفسير ذلك باحدى احتمالين:

الاول: كما قلنا سابقاً ان اهل وعشيرته القادة النافذين فيها مؤمنة حياتهم واموالهم في الطرف الآخر من الوادي ولذلك فهي غير معنية بهوم القوم الآخرين وهي ليست لها ديار لكى تجتهد لحمايتها

الثاني: انها لا تريد للمواطن في دارفور ان يبقى في موطنه الاصلى ليمارس حياته الطبيعية فانسان دارفور بالنسبة لهم إما نازح واما لاجئ في تشاد حيث لا يوجد خيار ثالث وقد سمعنا كثيراً انهم اى قادة العدل والمساواة غير معنيين بحمايه الكهوف والوديان .

في كل الاحوال إن الافتراض الاول يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بان حركة العدل والمساواة تفكيرها ينحصر في عيشها فقط وهذا يناقض الحديث عن قضية دارفور أو ان العدل والتساوى عندهم هو خدمة عشيرة القادة النافذين في الحركة وكل المجاهدات تختزل في مصالح تلك العشيرة التي لجأت الى تشاد وهي محمية من كل اعتداء.

اما اذا صح الافتراض الثاني فان المصيبة ادهى وامر لان الغاية هنا ليست حماية مصالح المواطنين بل إنهم يريدون من المواطن أن يكون نازحاً أو لاجئاً ومن لم يرحل عن دياره عليه أن يتحمل مسؤوليته فحركة العدل والمساواة غير معنية بذلك إن

هذا الفهم يتطابق تماماً مع رغبة الجنجويد والقادمين الجدد الذين يريدون الأرض خالية من السكان وديار الزغاوة حتى وإن تركوها لمئة عام لا يستطيع أحد أن يستحوذ عليها ويطمئن على عيشته فيها دون عقد تفاهم معهم ولكن الأخ عبدالواحد يرتكب خطأ فادحاً بالاصرار على تحريض قومه بعدم العودة إلى قراهم حتى ينزل عليهم غيث من السماء يحرق الأرض ويظهرها من دنس المستوطنين الجدد. ((إن الفراغ يملأه غيرك سنه في الكون ماضيه بلا توقف)). إن الغاية الكبرى هي بقاء الناس في ديارهم والعمل على تحسين ظروف معيشتهم وتقديم الخدمات لهم وحمايتهم والعمل على رفاهيتهم، رغم أن مبدأ الحماية كان من الممكن أن لا يكون ضمن المهام اليومية لمقاتلي الحركات إذا كانت الدولة مدركة ومبصرة ومعتدلة في موقفها تجاه مواطنيها الذين اكرهتهم على مولاة الحركات. هنا فإذا كانت حركة العدل والمساواة ترى في رحيل المواطنين من قراهم ومناطقهم خيراً مثل ما يفعل هذا النظام وجنجويده فما الفرق بين هؤلاء وأولئك وهم إلى الآن بكل أسف ملتزمون بخطهم المسرف في التجوال وبكل أسف حركات دارفور رغم تشظيها الخرافي فالحركة الوحيدة التي أسهمت في تشريد مواطنين من قراهم إلى معسكرات النزوح هي حركة العدل والمساواة فمواطنو شرق دارفور الذين نزحوا إلى معسكر زمزم ومعسكر النيم بالضعين ومعسكرات نيالا، إنهم في حيرة من أمرهم ويتسائلون عن جلية أمر تصرفات الحركة التي ادخلتهم إلى جحيم معسكرات النزوح.

إن تحمل مسؤولية الدفاع عن المواطنين ومناطقهم مسؤولية شاقة وتحتاج إلى صبر وهي مرتاحة لأن عشيرتها الأقربين في مأمن ويد الجنجويد لن تصل إليهم ولهذا فإن حركة العدل والمساواة تحررت من هذا العبء باكراً فهم يأتون إلى داخل السودان لاداء مهام محددة لزعة الأمن والاستقرار في عمليات خاطفة ومن ثم يعودون إلى قواعدهم الخلفية في تشاد في أم جرس وغيرها وبذلك يأمنون ملاحقة القوات الحكومية لهم وخاصة طائرات الانتفوف التي تقض مضاجع مقاتلي الحركات المحلية فإنهم هناك يهناون براحة البال ويستمتعون بأوقاتهم لا يعكر صفوهم متحرك ولا هجمات مروحيات أو جنجويد فانهم يأخذون راحتهم بالكامل بدون انضباط يومي ولا استعداد عسكري خوفاً من المباغته وهذا الوضع المنفلت بلذاته أغرى كثيراً من الشباب صغار السن حديثي الالتحاق بالحركات وحديثي تجربته بالركوب مع متحرك العدل والمساواة لأن الوضع في تشاد فيه ما يغري الشباب

بالذهاب إلى هناك حبا في المغامرة والاستمتاع بشرب الكحول الناعمة كما يقولون بعكس شمال دارفور الشديدة الصعوبة كهجير صحرائها وسخونة رمضائها. إن الظاهرة الغريبة في دارفور والمؤسف في نفس الوقت أن شرب الكحول أصبح مباحاً بدون ضوابط للصغار إذ أن الخمور ذات الماركات العالمية في المجتمع السوداني لا يحظى بها عامة الناس، ولكن للأسف إن الشباب صغار السن الذين التحقوا بالحركات يحفظون أسماءها عن ظهر قلب ويعرفون تصنيفاتها ولكنها بعيدة عن متناول أيديهم، ولكن عندما نسال أبناءنا الذين يركبون مع متحرك العدل والمساواة، فيهم من يصارحك بأنه ذاهب مع العدل والمساواة لأنه يريد أن يذهب إلى تشاد كما أنهم استلموا مصاريق وفي تشاد هناك يتمكنون من شراء الزي العسكري الأمريكي المعروض في الأسواق وهناك فرصة للوصول إلى أنجينا العاصمة التشادية هذه كلها ميزات تجعل الالتحاق بالعدل والمساواة له بعض الفوائد وعندما نقول لهم بأن شرب الخمر ممنوع في الحركة ومن يضبط مخموراً فسوف يجلد ثمانين جلده كانوا يضحكون منا وينتدرون بأن لأحد واعي في حركتهم إلا دكتور خليل وبضع أفراد، أما بقيه القادة فلا يستطيعون التحرك بدون شرب الخمر وعندما قلنا لهم لماذا يشربون الخمر؟ ما هي دواعي الشراب قالوا لنا وهم ينظرون إلى مدفع مضاد في عربة واقفه بجوارنا إنظروا إلى هذا السلاح الذي يضرب ألف طلقة في الدقيقة هل هناك شخص واعي يمكن أن يستخدمه بدون أن يكون (سكران واقف لظ) ثم استطردوا قائلين والله إنتو ما عارفين حاجة والله بدون شحشة مافي زول يركب في عربة مضاد ولا في زول يشيل ليه أربى جى في كتفو ويضرب بيه زول زيو!!! هل أنتم عاوزننا نترك شرب الخمر ياعمى عثمان!! إنك إذا كنت ضد شرب الخمر فأحسن ليك أن تذهب إلى المسجد وتترك الثورة نحن نشرب نار ونضرب نار. ((النار في الجوف تزيل الخوف)) كما يقول مثلهم المصنوع حديثاً وبعدين ((الحديد يلاقي الحديد)) وهم يتحدثون بسجيتهم عن تجربتهم في خوض المعارك بصفاء وصدق، وصف تتخلله بعض الفواصل المسرحية خاصة عندما يشاهدون أحد الكبار يرتكب خطأ أو ينسحب من معركة فهم يصورون المشاهد بصورة كوميدية فالشباب الصغار في المعارك هم مسرح كوميدى متحرك والحقيقة إن الكبار في المعارك يستخدمون عقولهم في المواقف الحرجة، أما صغار السن فأمرهم في الحروب مختلف تماماً وكلما صغرت السن كلما قل الخوف في المواجهات ولهذا فإننا نجد دائماً تناقضا

بين منظمات حقوق الانسان والحركات الثورية التي تجند الاطفال فبالرغم من عدم مشروعيه استغلال الاطفال في الحروب والاعمال التي لاتناسب سنهم ومؤهلاتهم ان الواقع على الارض يعكس غير ذلك فالشباب الصغار في حركات دارفور اكثر كفاءة من الكبار في محاور القتال وفي تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم من قاداتهم وفي القيام بالمهام الصعبة إنهم في دارفور ملح الحركات . وطبعاً عندما تأتي المنظمات الطوعية في زياراتها المتكررة ويسألون عن وجود اطفال في صفوف قوات الحركات لاجابة عادة تكون بالنفي المطلق وهي اجابه غير مطابقة للحقيقة فهم موجودين على امتداد ساحه الحركات . في بعض الاحيان قد تجد هناك ظروفًا قاهرة تجعل اصطحابهم ضروريا ولكن معظم الحالات فالأمر يخالف القانون الدولي الذي ينص صراحة بعدم تجنيد الاطفال وتوظيفهم في اشغال فوق طاقتهم ولكن في كل الاحوال يظل الامر في حيز التمني والآمال لأن الواقع اشتراطاته غالبه في محيطنا المتخلف بعكس العالم الاول الذي وصل مرحلة الرفاه، وإحترام حقوق الانسان والالتزام بالمواثيق الدولية. أما عالمنا الثالث مازال في مراحل البحث عن الماء والغذاء والكساء والدواء وهنا فجميع المواثيق تنتهك ولا مجال للحديث عن حقوق الانسان . إن النساء والاطفال هم في بعض دولنا المتخلفه مجرد سلعه قابله للبيع والشراء أملين في نفس الوقت ان تتخطى هذا الواقع في فتره وجيزه وهي امنية قابله للتحقيق اذا ما ادركنا ان الابطاء في العلاج عواقبه وخيمة قد تؤثر فيما تبقى من هيكل الوطن الذي يجب ان نحافظ عليه مجتمعين والدعوة ملحة لكافة ابناء السودان على إختلاف مذاهبهم وملهم وسمايتهم. واذا لم نع واجبنا نحو هذا الوطن اليوم فاننا غدا قد لانجد ما نرتكز عليه للحديث عن أزمات تتطلب مواجهتها بموقف جماعي متحد. قلنا ان خيار حركة العدل والمساواة في تلك الفتره . هو اضرب في السودان واهرب الى تشاد . ومنذ تلك اللحظة التي افترقنا فيها في منطقة بعاشيم والمواجهه التي خضناها بعدها اتضحت معالم التباعد بين الطرفين وقد كان الشعور متبادلا بين القادة في الجانبين فالهروب من وأقعة جبل محير وعدم نجدة القوة القليلة المتبقية اضافة الى الموقف من معركة بير مزه المتزامن مع معركة جبل محير التي إنتصرت فيها قوات حركة الوحدة منفردة. جعل العدل والمساواة تبادر بفك الارتباط وخاصة بعد ضرب البترول . لقد تبين لنا اخيرا ان الانتقال الى شرق دارفور كان القصد المباشر منه هو البحب عن القوة المقاتلة الموجودة اصلا في شرق دارفور

فالمخزون الاستراتيجي لمقاتلي الحركات يتمركز في ثلاثة مواقع جبل مرة وجبل مونج وشرق دارفور وخاصة بعد إنقضاء فترة حصاد المحاصيل ، فالعطالة لاتطاق وموسم الصيف طويل جدا مقارنة بفصول السنه الاخرى وبالتالي فإن الفراغ يدفع الشباب للتسابق لركوب عربات الحركات التي تمر بمناطقهم وخاصة منطقة شرق دارفور بها رصيد من المقاتلين لا ينضب وعادة ما تقصدها الحركات للتزود من ذلك المعين المتدفق باستمرار وقادة حركة العدل والمساواة الى وقت قريب لاعلاقة لهم بأبناء مناطق شرق دارفور من حيث الرابط الاجتماعي المباشر الذي اصبح سمه بارزة في حركات دارفور والصراع الخفي بيننا بشأن جبهة الخلاص جعلهم يفكرون في تكوين قاعدة عسكرية تغنيهم عن حركة الوحدة وتمكنهم من اكمال بناء مشروع جبهة الخلاص التي لا تمتلك بمفردها قوة عسكرية تعضد بها وجودها كقوة مقاتلة في دارفور. لأن الوضع في ذاك الوقت هو خالص للتحرير وحركة العدل والمساواة بعد مواجهتها العسكرية مع حركة التحرير في مهاجرية وقريضة قد خرجت تماما من دارفور واصبح وجودها العسكري في الشريط الحدودي بتشاد فقط وهي لم تحاول العودة الى داخل السودان رغم امكاناتها المادية الا بعد تنسيقها مع حركة الوحدة في بير مرقى بوادي هور ذاك التنسيق أعطاها قوة دفع جديدة مكنتها من العودة الى دارفور مجدداً.

بعد تباين الرؤى بيننا في موضوع جبهة الخلاص وانكشاف كل الاقنعة، كل منا عرف صاحبه على حقيقته لم يكن هناك بد من الفراق الذي اردناه ان يكون هادئاً بالحسنى ولكن بكل المقاييس هم محقون في السعى لتكوين قوة تمكّنهم من العودة الى الميدان الذي هو نقطة الضعف الاساسية في حركتهم ولهذا فأنهم قد قرروا قطع الصلة وانهاء التنسيق بين الطرفين وفق خطة ذات شقين :-

أولاً: الذهاب الى شرق دارفور لاستقطاب اكبر عدد من المقاتلين خاصة وهم يعلمون ان وجود قوة من التحرير مصاحبه لهم كافيه لجلب مقاتلين كانوا بدون هويه، المهم هو ان تملأ العربات دون أن يكون هناك تمييز لمن تكون التبعية للتحرير ام العدالة فالهدف الاول هو جمع اكبر عدد من المقاتلين .

ثانياً: سحب القوة المقاتلة من السودان الى تشاد وذلك لاكمال تأطير جبهة الخلاص التي كان قاداتها في الخارج يتنقلون من دولة الى اخرى بحثاً عن شرعية ميدانية استعصى إثبات وجودها عندما إتضح للعالم ان قيادة حركة الوحدة ليست جزءاً

مما جرى في أسمرأ وإن كل الذين تبنا تمثيلها من خميس ابكر الى ادم شوقار مروراً بدكتور شريف لم يستطع اي منهم ان يثبت تمثيله لقيادة الوحدة ولهذا انتقل القادة من ارتريا الى ليبيا عليهم يجدوا ضالتهم في احتواء ميدان التحرير هناك باعتبار ان ليبيا حليف أساسي لحركة الوحدة تستطيع أن تلعب دوراً في إقناع قادتها بالدخول في الجبهة الطريفة وعندما استعصى ذلك الامر في ليبيا انتقلوا الى تشاد وتحديداً الى مدينة ابشي العاصمة الادارية لشرق تشاد، وقد تم وضع خطه تمكّنهم من عقد مؤتمر في مدينه ابشي لهيكلة جبهة الخلاص الوطني والدول الثلاثة أرتريا وليبيا وتشاد كانت مهتمة لتأطير امر تلك الجبهة اضافة الى حركة العدل والمساواة. ومن الضروري أن نشير الى موقف تلك الدول الثلاث لحل الازمة في ذاك الوقت فهي كانت صادقة في بحثها عن السلام دون أي غرض جوهري خاص.

إن الشق الخارجي والدعم المادي قد تكفلت به ليبيا لإقامه المؤتمر في تشاد وقد حضر جميع القادة المعنيين بامر تكوين الجبهة الى تشاد بعد ان عقدوا اجتماعات مطولة بخصوص الهيكلية ثم انتقلوا الى تشاد وقد كان السيد احمد ابراهيم دريج مصاحباً لهم في كل التنقلات من اسمرأ الى طرابلس الى انجمنينا في ظاهرة فريدة لم تحدث من قبل . أما الشق العسكري فالخطة اعدت وبدأ تنفيذها بإحكام شديد وهي سحب القوة العسكرية من السودان الى تشاد واقتضى الامر ان يكون عبور القوات من شرق دارفور الى الحدود التشادية ليلاً خاصة في المناطق التي تسيطر عليها قيادة الوحدة لان العيش بيننا اصبحت مرأً وذلك لإختلاف الاستراتيجيتين مفضلين الإنسحاب الليلي بدون إعلان وذلك بعد ان وضعوا قنبلة موقوته داخل صفوف حركة الوحدة وتركوا تنفيذ المهمة لمن استطاعوا اغراءه بقيادة آدم بخيت تطبيقاً للمثل القائل (لو قمت ساير كتر العواير). ((ومنذ ذلك الحين لم يدخل ادم بخيت السودان ابداً لا نائر ولا عابر)) وتتركز تفاصيل الخطة الى تقسيم القوة العسكرية الى قطاعات كل قطاع مرتبط بمنطقة محددة بالحدود الجغرافية (قطاع شرق دارفور) و(قطاع شرق الجبل) و(قطاع جنوب السكة حديد) وطبعاً هناك لم يذكر الشمال العريض لانه تحت سيطره حركة الوحدة ولهذا كان هذا القطاع مستبعداً من الخطة ، أما افراد القطاعات الاخرى كلهم يسمعون بتشاد وامكاناتها وملذاتها وهم يسمعون بها كما يقول المثل ((سمع الجداد للبير)). اذ ان كل الحيوانات الاليفة لها الفرصة للذهاب الى مورد الماء الا الجداد فإنه يشرب الماء في

المنزل ولاتتاح له فرصة الورود الى البير لأخذ حصته من الماء صفواً ، وهذا المثل ينطبق على جميع مقاتلي الحركات التي يقع نطاقها الجغرافي خارج حدود قطاع الشمال الذي يستطيع المقاتلون التحرك فيه من وإلى تشاد بحرية وسهولة ويسر والدعاية للذهاب الى هناك لا تغريهم.

و طبعاً الأواصر القبلية لعبت دورها في تسهيل المعاملات على كل المستويات أما أفراد المناطق الاخرى فالبعض منهم كان يحلم بالذهاب إلى هناك بدوافع شتى ((الزبي العسكري الكامل و المسدسات المعروضة للبيع في الاسواق و البديل الجديدة و الكريما و العطور)) ومنهم من هو في شوق لرؤيه الويسيكي ((جون و وكر)) بالعين المجردة ومنهم من يريد أن يرى البيرة ((أم زبد)) الانواع جميعها متوافرة في تشاد. بل و هي مفروشه في الأسواق علناً (على عينك يا تاجر) و بأبخس الأثمان، لا نظام عام، ولا هيئة نهى عن المنكر، ولا شرطة امنية، ولا لجان تتجسس على الجيران في الاحياء، الحياه هناك طبيعيه بلا زيف ولا رياء ولا عقد، كل فرد مالك لمشيئته، الخيارات هناك واضحة، ((من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)) هذا إذا كان النظام طبيعياً، أما إذا كان مُصاباً بانفصام شخصية، فتلك هي المصيبة الكبرى وما نحن فيه الآن هو نتاج لداء انفصام الانظمة في السودان منذ بواكير الاستقلال وحتى لحظة كتابه هذه السطور.

كُنّا نعد لمؤتمر في أمراي وقد توافدت جميع القيادات من القطاعات الأخرى الى منطقة أمراي وكثير من القيادات لم تلتق إلا هناك لأول مرة وكان الملتقي في لمساته الاخيره، ولكن بدون سابق إنذار طالبت بعض القيادات بتأجيل المؤتمر لمدة شهر ونصف دون طرح مبررات مقنعة، وأخذ القائد طرادة جنوده وغادر مقر المؤتمر عائداً الى مقره بشرق جبل مرة، والاخوه في فصيل أحمد عبد الشافع تملكتهم حمى الذهاب إلى تشاد واتجهت أنظارهم غرباً. فالحديث عن تشاد طغى على أي برنامج آخر و طبعاً الدعايه لهذا إتخذت طابعاً منظماً وعروضاً مغريه لا يرفضها إلا مكابر أو حاسد. و تقسيم القوة إلى قطاعات القصد منه أولاً إحداث تنافس بين قادة المناطق والوعود بالتجهيزات العسكرية و المسدسات الخاصة بالقادة و مدافع الـ 106 و رشاش مضاد 14.5 ملم. والهدف هو سحب أكبر قدر من القوة العسكرية الموجودة في المناطق البعيده عن الشمال وقد تسللوا إليهم بأساليب غريبه و سهلوا عليهم تحقيق كل مطالبهم جمله واحدة وقد كان الحديث مع كل قائد قطاع بشكل منفرد و

لإثبات حسن النية و صدق الوعود كان يعطي لكل قطاع مسدسين و بعض البزات العسكرية ثم تكرر الوعد بأن جميع قادة الفصائل مطالبهم جاهزه في تشاد هذا على مستوى القادة أما مطالب القطاع الكليه من عربات وسلاح و زي عسكري و تموين فإن هذا موجود في الحدود السودانية التشادية قبل عبور الحدود إلى تشاد و من أراد الرجوع إلى قطاعه فإنه يمكن أن يعود من الحدود السودانية و لا داعي للدخول إلى تشاد و لكن كل قائد قطاع يوفر له الإمكانيات حسب عدد قوته المصاحبه له وهنا و سائل الترحيل متوافره ، فكل قطاع ما عليه إلا أن يجمع أكبر قوة ويوزعها في العربات وعندما يصلوا إلى الحدود يسلمونه عرباته وأسلحته وجميع مطالبه و المسدسات التي منحت لبعض قادة القطاعات كانت دائمه الحضور في كل إجتماع وعلى قادة القطاعات هنا ان لا يسألوا عن مدافع 106 المضاده للدروع فإن أمرها قد حُسم و إن كل قطاع قد خصصت له ثلاثة مدافع 106 ملم بمجرد أن تطأ قدماه الحدود التشادية و الشرط الأساسي في كل ذلك هو اصطحاب أكبر عدد من المقاتلين لجني ثمار الرحلة و في ذلك فليتنافس المتنافسون و بالطبع لقد كان هناك تحذير شديد اللهجة بعدم الإصغاء إلى ما يقوله (أصحاب الشمال) أي قادة القطاع الشمالي عن المؤامرة ، فإنهم لا يريدون لكم الخير لأنهم يملكون هذه الاسلحة و هي متوافرة عندهم و في كل الأحوال ليست لديهم مشكلة في الحصول على أي نوع من أنواع السلاح و بالكيفية التي يريدونها ، نرجو منكم ان لاتصفوا إلى نصائحهم تلك كانت دعواهم لقادة القطاعات خارج منطقة شمال دارفور و قد لعب الأخ مالك تيراب المسؤول الإعلامي في المتحرك دوراً كبيراً في إقناع قادة المناطق الشرقية المتحفظين من السماع إلى القادة من قبيلة (الزغاوة) ففي كثير من المناطق الثقة مفقودة في أحاديثهم وخاصة في منطقة شرق الجبل الذي استطاع (مالك تيراب) بحكم معرفته للمنطقة اضافة إلى أنه ليس من قبيلة الزغاوة فلقد كان لحديثه مصداقيه ، و قد كان أكثر القادة قبولاً في تلك المناطق ، ولهذا تركت له مهمة تسويق الفكرة وهو بكل تأكيد يعلم حقيقة الأمر و لكن الغاية تبرر الوسيلة بالنسبة لشباب جامعي ترعرع في أحضان الحركة الإسلامية و شارك في إنقلابها على الشرعيه الديمقراطييه في البلاد ثم إرتد عليه نظامه بعد المفاصله في الرابع من رمضان التي ساقته نتائجها إلى الحركات المسلحة باذلاً كل طاقته لإسقاطه وهو في تلك الحال من اليأس و الإحباط و ظلم ذوي القربى لا يتورع في إتباع كل الطرق التي تمكنه من الوصول إلى مبتغاه

، و في هذه الحاله فإن الرجوع إلى تشاد بأكبر عدد من القوى المقاتلة هو ما تنتظره قيادة حركة العدل و المساواة و من معها من القيادات الدارفوريه الموجوده في مدينه (أبشي) بشرق تشاد.

بتلك الخطه المحكمه استطاعت حركة العدل و المساواة سحب القوات التابعه لحركة التحرير إلى تشاد لإقحامها في مؤتمر هيكله جبهة الخلاص بعيداً عن قادة حركة الوحدة وهو مؤتمر ((ضرار)) للمؤتمر الذي أعدنا له في (أمراي) والذي تعطل بسبب سحب القوة المقاتلة لفترة أكثر من ثلاثة أشهر إلى أن فشل القادة المجتمعون في (أبشي) من عقد المؤتمر الذي قدموا له من (أريتريا) مروراً بليبيا من أجل الإلتحام بالقيادة العسكرية و تعضيد قيام الجبهة التي يترأسها الدكتور (خليل ابراهيم). في تلك الأيام تم الانفصال العضوي بين حركة الوحدة و حركة العدل و المساواة التي إتخذت طريقاً آخر للوصول إلى أهدافها في إكمال بناء الجبهة بقيام المؤتمر في تشاد رغم أنف حركة الوحدة التي كانت تطالب بإنعقاده في داخل السودان و في مواقع سيطرة الحركة أو في أي موقع آخر في دارفور فهي مستعدة للذهاب إليه و لكنها غير مستعد لعقد مؤتمر في أي مكان خارج السودان حتى وان كان المكان في دولة تشاد المجاورة.

نتيجة للدعايه التي سرت في أوساط المقاتلين في القطاعات الشرقيه التي إستهدفها قادة العدل و المساواة بدهاء و مكر شديدين جعلت مقاتلي القطاعات يتنافسون في الحشد و جمع قواتهم، خاصة عندما أخبروا بأن الرئيس (إدريس ديبي) ينتظر قدومهم و قد أعد لهم ما لا عين رأت و لا أذن سمعت من الهدايا و الاسلحة الفتاكه تفوق حد الخيال و وقتها ليترك لم تكن ناصحاً لأحد لكي لا يذهب إلى تشاد خاصة و إن كنت من قطاع الشمال ، فسوف يوصف بالحسد و العنصريه و القبليه و الجهويه و العداء للساميه و أنت ضد أهل دارفور وربما عميل للحكومة السودانية ، لأن قطاع الشمال كما قيل لهم يمتلك عدداً مهول من مدافع 106 ملم و عدداً آخر لا يحصى من المضادات الأرضية وهم يعرفون حتى مواقعها و تلك هي الشحنة الزائدة التي تلقوها ضد الحج إلى تشاد ، وأقل ما يمكن أن توصف به هو أنك رجل حاسد و لا تريد الخير للقطاعات الأخرى البعيده من تشاد التي لاحت لها الفرصة الآن للتساوي مع قطاعات الشمال ذات التسليح المثالي و من أجل إحكام الخطه لقد تم تغيير أرقام هواتف القادة الذين تربطهم بنا علاقة و د قوية حتى لا نؤثر على مواقعهم وقد

أُستخدمت كل الحيل لإبعادهم منا وهؤلاء قد كُون لهم مسار خاص في مقدمه القوة العموميه هيئت لهم فيه جميع سبل الراحة من ما لذ وطاب من المأكُل وما إشتهته الأنفس من المشروب ولا خطوط حمراء على المطالب مهما كانت بعيدة عن القيم والدين، فالغاية كما قلنا تبرر الوسيله والقادة هؤلاء ذاهبون لبرنامج إنتخابي وكما جرت العادة في بلادنا أن موسم الإنتخابات تكثُر فيه الولائم و أطيب الموائد و الوعود المعسولة التي يسيل لها لعاب السامعين و لكسب ودهم كانت الخدمات من الطراز الفندقى الممتاز كما يقول المثل العامي القائل ((أكرم البطن تختشي العين)) والمسالة مرتبطة بالعاطفة أكثر منها عقلاً وفكراً ولهذا أسرفوا في إكرام القادة لكي يناصروهم يوم إنعقاد المؤتمر المرتقب في (أبشي) ولو ساعة من نهار تلك كانت حسابات الذين إصطحبهم إلى تشاد ، فهم لم يفكروا أبداً في امكانية رفض هؤلاء الدخول في أعمال المؤتمر بعد الوصول إلى تشاد وهم بالطبع يعلمون أن الدعاية التي سلبوا بها ألباب المقاتلين هي مجرد دعاية عارِيه تماماً من المصداقية وحساباتهم كانت مبنية على وضع هؤلاء أمام الأمر الواقع خاصة وأن هؤلاء لا يستطيعون العودة إلى مواقعهم التي قدّموا منها وذلك لعدة أسباب :

أولاً: بُعد مناطقهم من تشاد ووعورة المسالك

ثانياً: وسائل العودة معدومة لأنهم جاءوا راكبين في عربات العدل و المساواة من أجل إستلام مخصصاتهم من العربات والاسلحة من الرئيس التشادي مباشرة وهي الآن أصبحت في رحم الغيب.

ثالثاً: الأمل الآن معقود على جبهة الخلاص بعد إكمال هيكلتها وإن تلك الإمكانيات السابقة التي تبرع بها الرئيس (إدريس ديبي) هي موجودة ولكنه سلمها للقادة المجتمعين في (أبشي) وسوف يتم توزيعها بعد المؤتمر مباشرة والجماعة قد قطعوا آلاف الكيلومترات من شرق دارفور إلى تشاد و لم تبق إلا خطوات للوصول إلى (أبشي) حيث يُعقد اللقاء و يستلم كل قائد عسكري مخصصاته و يعود ظافراً إلى قطاعه بكل متطلباته التي تُمكنه من القيام بدوره بإقتدار و فاعلية .

لقد تمكن حلفاؤنا بالأمس من سحب مُعظم المقاتلين من القطاعات الشرقيه و لم يتبق معنا إلا قطاعات الشمال التي هي أصلاً خارج خطه العدل و المساواة من فكرة الإثتمار في تشاد، بل وفي فكرة الجبهة نفسها لأن في الشمال قادة لا تنطلي عليهم الحيل الزائفة و لذلك هم فضلوا التعامل مع الغافلين قليلي التجربه الذين لا يعرفون

شيئاً عن أصحاب الضحكات الصفراء الذين خططوا لإفشال مؤتمر (أمراي) الذي كان الإعداد له على قدم و ساق و هو مؤتمر خاص بالتحريض بفصائله المختلفه وهو بذلك لا يعني العدل و المساواة التي هي في ذات الوقت قد بدأت الإعداد لمؤتمر ضرار في مدينه (أبشي) بتشاد لهيكله جبهة الخلاص التي عجزت عن إثبات وجود مقاتلين خلّص بإسمها على أرض الواقع، حيث فشلت المحاولة الاولى في (أسمر) رغم الدعم الكبير من الدولة المضيفة ومن ثم ليبيا التي كانوا يظنون بأن لها كلمة نافذه على جماعات التحرير لارغامهم على الدخول في جبهة الخلاص وهذا ما لم يتحقق في طرابلس و ما لم يكن في حسابات المؤتمرين بمن فيهم (أريتريا) بأن ليبيا دائمة الرفض لأولئك الذين لا تعجبها برامجهم ، فمصلحتها ورؤيتها في المقدمة ومن ثم تنظر في مصالح الأطراف الاخرى و لهذا فإنها لم تتحمس للفكرة رغم إستضافتها للجميع بمن فيهم الوفد الأريتري عراب جبهة الخلاص . وعندما لم يجدوا ضالتهم في طرابلس واصلوا المسير إلى تشاد بالتنسيق مع الموجودين في الميدان لسحب أكبر عدد من القوة المقاتلة في دارفور .لقد إصطف الجمع القادم من أسمر خلف (د.خليل) لأنه إضافة إلى إمكانياته المادية يمتلك قوة مقاتلة في الميدان كما يقول قاداته الميدانيون، والخُطه في مجملها أرترية التي ظل وفدها مرابطاً في الحدود الشرقية لتشاد لمدة تزيد على الشهرين في إنتظار قيام المؤتمر لتمرير هيكله جبهة الخلاص التي كانت معلقة في الهواء و لم تنتزل على أرض دارفور التي أبى قادة التحرير المرابطون فيها أن لا تكون لتلك الجبهة موقع فيها أبداً حتى و إن إضطررنا لمنع وجودها بحد السيف..

أن ممارسه حركة العدل و المساواة وتأمرها على الحركة التي أعادتها إلى داخل السودان على إثر التنسيق العسكري الذي تم في (بير مرقى) جعلنا نعتقد العزم بأن لا تقوم تلك الجبهة إلا على أجسادنا وأعدتنا العدة لذلك ، و ما كان غائباً عنا و توصلنا إليه لاحقاً هو ان التنسيق العسكري الذي تم توقيعه بين الطرفين الوحدة والعدل و المساواة كل طرف منا كان يفسره حسب موقفه من مجمل الأوضاع في المقاومة داخلياً و خارجياً، فنحن كنا جادين وملتزمين بالعهد المرتبط بالتنسيق العسكري في الميدان تطبيقاً للبنود الواردة فيه كخطوة أولى يمكن أن تطورها في مجالات أخرى وفق خطة عملية مدروسة باتفاق الطرفين و خاصة بعد نجاح العمليات العسكرية المشتركة التي كان من الممكن أن تمهد لتوافق أوسع في المجالات الأخرى ولكن حركة

العدل والمساواة أو قل قاداتها الموجودين معنا بقيادة (أبوبكر حامد) كانوا ينظرون إلى الأمر من زاوية أخرى مغايرة فمبتغاهم ينحصر في توظيف طاقة الجند، جنود حركة التحرير وقد توصلوا لما يريدون وهم في قرارة أنفسهم لا يريدون لقادة حركة التحرير الموجودين في الميدان كلمة فيما يجري لأن هؤلاء يعرفون كل تفاصيل المجاهدات على مستوى الحركات أو الأفراد و لهذا فإن عزلهم كان هو الغاية المقصودة خاصة إنهم في داخل دارفور و ما يُطبخ في الخارج لا يستطيعون التأثير فيه ويكفيهم وجود المنتفعين باسم التحرير بالخارج هؤلاء لا خوف منهم فهم ليسوا أصحاب حق أصيل حتى تكون لهم مواقف تؤثر في هيكل الجبهة التي هي خالصة لزعامه الدكتور (خليل)، أما قادة التحرير الميدانيون إذا توافرت لهم إمكانية المشاركة في المؤتمر فهم بكل تأكيد لا يقبلون بتسيّد (د. خليل) على الزعامة خاصة و إن المسألة هنا ليست مرتبطة بالإمكانات المادية و إنما بعدد القوات، والقدرات القتالية، ومناطق النفوذ، لامجاملة في هذا وهم يعلمون لمن هي الغلبة عندما توضع الأمور في نصابها الصحيح، أي إقامه المؤتمر في داخل دارفور وهو ما كانت ترفضه حركة العدل و المساواة ، لقد قلنا لهم مادام "الجماعة" قطعوا آلاف الأميال من أسمرأ مروراً بليبيا إلى شرق تشاد فإن ما تبقى من المسافة لا يساوي عُشر ما قطعوه بحثاً عن الشرعية لقيادة الجبهة ولا فرق يُذكر بين شرق تشاد ودارفور ومن قطع كل تلك المسافة لا يعجزه مواصلة المسير إلى نقطه النهاية في السباق . وهنا بالطبع تنتفي جميع المؤثرات الخارجية و يصبح التنافس حراً كل حسب كسبه وقبوله و حصته من صناديد المقاتلين وفي هذه الحال سوف يكون التفويض حقيقياً و هذا ما لا يريده القادمون من الخارج ولا قادة حركة العدل الموجودين معنا في الميدان لأنهم لا يضمنون نتائجهم، أما المؤتمرات الخارجية فقد تكون محكومة بضوابط أخرى تتيح لأصحاب السوابق بالتأمر على الديمقراطية أن يمارسوا تلك المهنة التي يتقنون فنونها من تلاعب بالأصوات وتزوير للإرادة الجماعية ، فهذا كان الإصرار على إقامه المؤتمر في مكان تكون لهم فيه اليد الطولى بعكس الميدان الذي لا يستطيع فيه متلاعب أن يزور إرادة المؤتمرين لأن فيه تنتفي لعبه الصناديق السرية ، هنا تتم كل الأمور جهاراً برفع الأيدي عالية تحت الشجرة بدون حجب و لا رتوش علناً على رؤوس الأشهاد ، أن الأشياء هنا كلها تجري وفقاً لقواعد الفطرة السليمة بلا مدهانة ولا مواربه ولا خوف ولا رياء يفوز بها صاحب الكسب الواضح المتصل مع

الرفاق المتعاش مع اوضاعهم، و يخسر القادم من وراء الحدود حتى و إن كان في ثراء قارون أو دهاء هامان، فالميادين تفرز قاداتها و لهذا الأساس يتفادها المرجفون و يتحاشون حضور اللقاءات المفصلية فيها و تراهم في كل مائدة خارجية يهيمنون و يقولون ما لا يفعلون و يصرحون بما لا يعلمون تلك هي الصورة في ميادين دارفور في وقت ما من الاوقات .

لقد وصلت القوة القادمة من السودان إلى الحدود التشادية و لم يجد القادة القادمون من السودان ما وُعدوا به من قبل العدل و المساواة وبالطبع آدم بخيت معهم و قد كان الملاذ الأخير القادر على تلبية تلك المطالب هو مواصلة المسير إلى (أبشي) للقاء القادة المقيمين هناك و عندما التقى الجمعان ، القادة المنعمون في الخارج و الجنود القادمون من السودان تباينت الرؤى و المواقف فأبناء حركة التحرير الذين تم إستدراجهم إلى هناك أدركوا جليته الأمر فالمسألة مرتبطة بإقامة المؤتمر لتعميد (د. خليل ابراهيم) رئيساً لجبهة الخلاص فرفضوا أساس الفكرة ووقفوا وقفة قوية ضد الإثتمار هناك ولم يتركوا لأحد فرصة للمساومة و خاصة الذين خدعهم باسم المدافع والإعانات ، لقد إختفى هؤلاء تماماً من المسرح خوفاً على حياتهم من غضبه المقاتلين و لكن في مثل هذه الأحوال نحن نعلم أن العملية مخططة وفق برنامج تداولي كل حلقة لها مهمة خاصة و قد أتقنت مجموعة السيد (أبوبكر حامد) و(آدم بخيت) مهامها وأوصلت منسوبي التحرير إلى خارج مياهم الإقليمية وتلك هي مهمتهم، أما ما تبقى من مهام فهي موكوله لأناس آخرين وتحديداً أولئك الذين تبناو تبعية ميادين التحرير لهم مثل (خميس أبكر) و (هاشم حماد) و(آدم على شوقار) و(دكتور شريف حرير) و(أحمد عبد الشافع) هؤلاء جاءوا مؤتمرين باسم التحرير وقد جاء التحرير إلى مواقعهم وأدى قادة العدل و المساواة ما عليهم بكفاءة عالية جداً وعلي قادة التحرير إكمال ما تبقى من الخطة بإقناع القادة العسكريين بضرورة المؤتمر في (أبشي).

في تلك اللحظة تكشف مقاصد الاطراف و شباب التحرير كانوا أكثر وعياً من حملة الشهادات العليا الذين جاءوا منتحلين تمثيلهم في الخارج لقد أصر قادة التحرير الميدانيون بأن المؤتمر مكانة في الداخل في (أمري) أو قل في أي موقع آخر محايد يتم التراضي عليه بين الأطراف الحاضرة و الغائبة وهم أكدوا سبب قدومهم إلى (تشاد) ليس من أجل الإثتمار هذا على الأقل لمقاتلي حركة التحرير على إختلاف

تصنيفاتهم لم يشذ منهم أحد حتى (أحمد عبد الشافع) عندما أدرك إنه لن يكون رئيساً في أي مؤتمر يعقد في تشاد، حنث بوعده و حرض قاداته الذين إستدعاهم إلى (أبشي) لرفض قيام المؤتمر خارج السودان ، لقد كانت مائدته النهارية معهم ويتعشى مع قادة فصيلة الذين يأمرهم بالعودة إلى الداخل وعدم التعاطف مع أي دعوة للمكوث في تشاد.

إن السيد أحمد عبد الشافع كان في صراع مرير مع (عبدالواحد محمد نور) ولهذا فهو لا يرضى أن يكون الرجل الثاني في أي تسوية ، فهو إما الرجل الاول أو على الدنيا السلام، ولهذا إنه لن يقبل بأي تركيبة تضعه خارج حدود ما كيّف عليها نفسه ، وإني على يقين بأنه لن يستمر عضواً في حركة التحرير والعدالة التي وضعته في موضع رديف متساوياً مع آخرين كثر وطبعه ينفر من هذا التساوي، إنه سيعود حتماً الى المربع الاول، وهو الخاسر الاكبر لأن قاداته الأساسيين لا يستديرون معه الى الوراء ، لقد وجدوا ضالته في ظلال الدوحة الوارفة، وهم مُحقون في ذلك، فليس هناك خيار آخر لكل صاحب بصيرة.

كان ذلك هو موقف التحرير الذي تحدد بشكل قاطع ، أما العدل والمساواة فهي حُرهِ لعقد مؤتمرها في أي مكان تريد فليس لأحد من سلطان عليها ولكنها فشلت في إقامه إجتماع كبير خاص بها على الأقل تُظهر فيه قوتها العسكرية . وهذا أبسط مهرجان عسكري تستدعي الضرورة إقامته في تلك الظروف المتشابكة التي بدأت تتجاذبها الأطراف بعد أن إنكشف زيف الوعود التي أطلقت للمقاتلين في دارفور ، وإخفي أصحابها ولم يعودوا يمرون عليهم مثلما كانوا يفعلون قبل أيام خلت بخفه ورشاقه وإبتسامه مأكرة لا تخطئها عين المراقب الملم ببواطن الأمور.

حدد الجنود المنتسبون إلى فصائل التحرير موقفهم الصريح ضد قيام المؤتمر في تشاد وقرروا العودة إلى الديار للمشاركة في مؤتمر (أمري) الذي تعطلت أعمال لجانه بفعل غياب بعض القادة العسكريين وإستدراجهم إلى تشاد من قبل بعض أقاربهم الذين قدموا من الخارج لهيكله جبهة الخلاص و قد كان هذا الإستهداف الإنتقائي لبعض القادة النافذين أمثال (صديق بُره) الذي قدمت له الدعوة خاصة و ذلك في إطار سحب القادة المؤثرين في قيادة الوحدة إلى تشاد في محاولة لكسر صمود الرافضين للمؤتمر ، وهؤلاء هم قوة داعمة لمخطط قيام المؤتمر في (أبشي) بدأ كل قائد قادم من الخارج بدعوة أقاربه للحضور إلى تشاد لدعم موقفه ولكن رغم ذلك لم

يتمكنوا من عقد المؤتمر لقد خابت جميع المحاولات.

عاد جنود التحرير أدراجهم إلى مواقعهم ولكن للأسف لقد تبعهم بعض المتربصين بالتحرير الذين كان حضورهم لمؤتمر (أمري) أثراً سالباً و خاصة دكتور (شريف حرير) و (أحمد عبد الشافع) فدكتور (شريف) علاقته بقيادة الوحدة هي أن هناك من أسرته قادة في صفوف القوة المقاتلة ووجود أولئك القادة إستخدمه كجواز مرور لحضور المؤتمر وهو لم يكن عضواً فيها بل إنه كان نائباً لرئيس حركة في الشرق تُدعى ((الإتحاد الفيدرالي)) التي لم تكن له مجاهدات على أرض الواقع في دارفور كحركة مقاتلة و لكن بكل تأكيد هناك أفراد في ذاك التنظيم عندما إقتنعوا بعدم فاعليته إنسلخوا منه و إنخرطوا في صفوف حركة التحرير مقاتلين سقط بعض منهم قتيلاً في صفوف التحرير ، إلا أن دكتور (شريف) عندما تمت الإستعانة به في قيادة مفاوضات أبوجا على أسس قبيلة و عندما طُلب منه الإنضمام إلى حركة التحرير لأنه لا يستقيم أن يكون رئيس مفاوضين لحركة لا ينتمي إليها إذ أن هناك أعضاء في حركة التحرير مقتدرين لقيادة دفة المفاوضات مثلما كانت الحال في (أبشي الأولى) و (أبشي الثانية) و (انجينا) ، لهذا فأن المنطق لا يقبل وجود شخص على رأس وفد الحركة المفاوضات ليس من عضويتها الاصيلين وهم كُثر حتى في (أبوجا) نفسها خاصة إن بواذر الخلاف بين الرجلين (مني) و (عبد الواحد) بدأت في الظهور وبدأ بعض القادة في صفوف التحرير يتخرجون من وجود (شريف) كقائد لوفد المفاوضات وهو لا ينتمي للحركة كان هذا الحديث دائراً بين عضوية وفد الحركة المفاوضات وخاصة في أوساط أولئك الذين لا ينتمون إلى قبيلة (الزغاوة) و هم يجاهرون بهذا مع من يثقون في موقفه المحايد في الصراع بين القائدين (عبد الواحد) و (مني) وقد وصل بنا الأمر إلى إن الأخ (آدم على شوقار) و انا ذهبنا إلى دكتور (شريف) في غرفته بفندق الميريديان في الجولة الثانية في (أبوجا) و أوضحنا له حقيقة المواقف عن الأحاديث التي يتناقلها أعضاء وفد التحرير بخصوص وضعه خاصة مجموعة (عبد الواحد) لأن الكيمان هناك بدأت تنفرز ، وهم محقون، قلنا له لكي لا يُخرج (مني) عليه أن يعلن إنضمامه للتحرير و في ذلك إصطياد عصفوريين بحجر على الأقل بالنسبة لنا (آدم على شوقار) و (أنا) وكان تبريرنا يستند إلى الآتي:

اولاً: إنضمامك للتحرير هو مكسب للحركة وهي بحاجة إلى كفاءات علمية فالبندقية وحدها لا تكفي وهي ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لبلوغ تلك الاهداف.

ثانياً: إنحيازك يزيل عنا الحرج ونستطيع أن ندافع عن وجودك قائداً لوفا الحركة
المفاوض لأننا في الوضع المائل أمامنا لا نستطيع تبرير قيادتك للتفاوض لحركة أنت
ليس جزءاً منها، ففي هذه الحالة يمكن قبول وجودك كمستشار يحق لك الوجود
مثل بقية الكفاءات الأخرى مثل (إبراهيم مادبو) و(أبو القاسم أحمد أبو القاسم)
وغيرهم من الكفاءات التي دأبت تحضر مفاوضات (أبوجا) كمستشارين ولكن كبير
مفاوضين لحركة مقاتلة هذا موقع يتطلب أن يكون شاغله عضواً في الحركة وهم كثر
، ولولا القبلية المقيتة والعشائرية الضيقة لما فاض أحد باسم التحرير من خارج
صفوف المقاتلين ولو كانت النظرة قبلية فقط لكان ((آدم علي شوقار)) أحق من
((دكتور شريف حرير)) لقيادة وفد التفاوض عن التحرير. تلك الممارسات القبلية
والانتماءات الاسرية الضيقة هي التي أدت إلى تصدع الحركة. وإستعصى معها
الحل ومن ثم بدأت تتسع دائرة المعاناة لمواطني دارفور.

لقد كان لإلتحاق زعماء المنابر الخارجية بقوات التحرير العائدة من تشاد أثراً سالباً
على المؤتمرين في (أمرأي) لأن مشاركتهم في المؤتمر كانت تهدف إلى مواصلة السعي
لهيكله جبهة الخلاص وذلك بإقناع قادة التحرير بالداخل وفق أسس جديدة تتبدل
فيها مواقع القيادة حيث ينال الحاضرون مواقع الصدارة وكل واحد منهما يمني
النفس بالفوز بالموقع الأول الذي هو حصرياً لهما دون شريك أو منازع وتلك هي طباع
ثوار المنابر الخارجية فهم لا يعتقدون أن في الميادين أناس مؤهلين للقيادة إنطلاقاً
من فهمهم للنضال الذي لا يكابد مصاعبه إلا العامة قليلو التأهيل والتعليم الذين هم
مجرد أداة يتسلق بها الصفوة إلى مواقع القيادة، تلك عادة متأصلة في الذين جعلوا
السياسة مهنة إرتزاق في بلادنا يغشى عامة الناس الوغى ويأخذ أصحاب الحظوة
في التعليم المغانم، فهم حتى الوسائل الحكيمة لا يتعففون عن إستخدامها للوصول
إلى المبتغى الذي أصدر فيه علماء السلطان فتاوى فقهية تؤصل لمشروعيتها حتى
وإن كان على أجساد الذين لم يبلغوا سن الفطام.

لم يُفلح المتربصون بتسويق محفزات جبهة الخلاص وسقطت الفكرة في (أمرأي)
مثملاً سقطت في (أبشي) وبسخرية غير معهودة وتلك كانت نهاية جبهة الخلاص
و إندثر إسمها في رمال شمال دارفور و إختفى أثرها بعد ذلك و قد كان لسان حال
بعض الاخوة يقول إذا تم إستغلال الناس في إقتلاب البشير في الخرطوم فلا يعني
هذا أنه يُمكن إستغلالنا مرة أخرى في دارفور بواجهات بديله في إشاره إلى ((المؤتمر

(الشعبي)) الذي يظن جميع قادة التحرير إنه الأب الشرعي لحركة العدل والمساواة
و دفعات حركة العدل عن علاقتها به ماهي إلا مجرد تكرار لسابقة معلومة.
لقد إنطوت صفحة تلك الجبهة وتفرق قادة الفنادق عائدين إلى مواقعهم في بلاد
المهجر، (دريج) إلى لندن، (خميس) إلى كينيا، (شريف) إلى أوصلو، (أحمد عبد
الشافع) إلى جوبا و (خليل) إلى أسمرأ فهو إلى ذلك الحين ((أبريل 2007)) لم يألف
الدخول إلى الميادين إذ أن (أبو بكر حامد نور) و (بحرابوقردة) هما القائدين من
حركة العدل والمساواة اللذين كانا في الميدان وبقى (شوقار) في انجمينا وإن الأخ
(شوقار) في حقيقة الأمر قلبه مع حركة الوحدة ولكن مصالحة الخاصة كانت تجبره
لمسايرة (خميس أبكر) الذي كان يخشى الدخول إلى الميدان خوفاً من غدر الزغاوة
به كما كان يزعم وبالفعل (شوقار) ساقته مصالحة إلى العدل والمساواة ثم خرج
منها لأنه يعلم وجوده فيها مجرد تعطيل لدوره في عملية تحييد واضحة للحفاظ
عليه في صف المعارضة. طبعاً خميس أبكر مركب (مكنه) رئيس مجموعة التسعة
عشر وهم موجودون في قطاع الشمال ورغم تبرؤهم منه علناً وفي كل المحافل ألا
إنه كان يصصر على تزعمهم وهو يعلم إنه إذا جاء إلى أمرأي سوف يُحسم موضوع
مجموعة ال((19)) بشكل ديمقراطي وأضح وهذا لن يترك له مجال للتحدث مرة
أخرى بتلك الزعامة التي إنفض عنها القادة الذين صنعوها في أبوجا كمخرج لهم
من تشدد عبدالواحد وتوقيع مني بذاك الليل الدامس وخميس أبكر هو رجل عادي
جعلته مصائب حركات دارفور شيئاً مذكوراً فهو، وهاشم حماد، ومختار عبدالكريم،
هؤلاء هم حركته التي يتصيد بها موائد المؤتمرات. لقد كان في السابق يتحدث باسم
المساليات، التصنيف القبلي أفرز هذا الواقع وألاخ خميس أبكر ما((مقطوع من
شجره)) كما يقول المثل، فما جاز لغيره يحق له برأس مرفوع، إن مشكلة خميس لم
تأت من هنا بل جاءت من الشباب القرييين من الواقع في الأرض، السيد حيدر دالوكما
ورفاقه فهم متواجدون على الشريط الحدودي بين السودان وتشاد ومتواصلون مع
أهلهم في المعسكرات بشرق تشاد، وهؤلاء سئموا من قيادة خميس وتحديثه باسمهم
فقرروا تكوين فصيلهم الخاص والمسالة ليست صعبة، مجرد بيان في راديو دبنقا أو
على إحدى المواقع الإلكترونية ذلك يكفي للإعلان عن فصيل ويحق له حضور موائد
التفاوض، ناهيك عن حيدر قالوكما الذي له قاعدة قبلية وعساكر مرابطون على
الحدود يأترون بأمره بعكس السيد خميس أبكر الذي إنقطعت صلاته بمعسكرات

لقد فشلت تلك الجبهة وبفشلها انطوت معها وثيقة التنسيق بين حركة الوحدة و بين حركة العدل و المساواة السودانية و ذهب كل منهما إلى سبيله و لم يتم الحديث عن ذلك مطلقاً و كل طرف حدد موقفه من الآخر، بدون ضوضاء، كُلّ ذهب إلى سبيله دون أن يُعقد لقاءً بيننا حتى لتطبيب الخواطر.

إنّ ما قامت به حركة العدل و المساواة لهيكله جبهة الخلاص هو محاولة لإبتلاع حركة الوحدة بتدابير خارجيه مكشوفه أفرغت جميع النصوص للتنسيق بين الطرفين ، وما كان يخشاه بعض قادة التحرير من غدر حركة العدل و المساواة قد وقع و بمكر مقيت و لذلك لم تحاول العودة مرة أخرى إلى مضارب التحرير في داخل السودان التي أعطاهما التنسيق حق الإقامة فيها و لذلك إحتزمت نفسها و عادت إلى مواقعها في تشاد و أقامت معسكرها الشهير في (أم جرس) خاصة بعد عودة مقاتلي التحرير إلى السودان و إقامه مؤتمر (أمراي) الذي شكل ضربة قاضيه لجبهة الخلاص و لمناصريها في دول الجوار.

جبهة أسمر

إن وضع الحركات المسلحة في دارفور بعد أبوجا وضعفها وتشرزمها أعطى فرصة لكل من له غرض أو إجنده يريد تنفيذها في السودان عبر بوابه دارفور أن يدلي بدلوه في قضية دارفور ولهذا كثرت التدخلات الخارجية في شأن الحركات وارتريا بعد فشلها في تمرير جبهة الخلاص التي تابعت خطواتها بشكل لصيق ودعم مباشر لا محدود ورعايتها من أسمر إلى طرابلس وإلى انجمينا وإلى مدينه أبشي في شرق تشاد لأكثر من شهرين متتابعين بدون أنقطاع وهذا أمر يدعو للريبة والشك والتساؤل عن السر وراء ذلك الأهتمام والمرابطه مع قادة المتمردين في حلهم وترحالهم. بالتأكيد إنها المصلحة الخاصة بدولة ارتريا بعيدا عن مصلحة فرد من افراد الشعب السوداني سواء كان في دارفور أو غيرها. إنّ دارفور بعيدة جداً عن ارتريا ولا يصيبها شرر من نيران الحرب في دارفور وإن إستمر التناحر فيها ألف عام.

رغم تلك الصفة الاليمة في أبشي وعودة ممثليها بخيبة أمل إلى حيث أماكن عملهم لم يوقفوا التدخل مع من يعتقدون أن باستطاعتهم الوصول عبرهم إلى اهدافهم وهي مساومه السلطة الحاكمة في الخرطوم وفق منهج معروف (هذه بتلك) وهي لن تصل إلى مراميها إلا عبر جبهة يترأسها أحد أصدقائها أو جبهة تكون لهم كلمة فيها وهي لحسن الحظ ليس لها صديق له وزن أو موقع داخل دارفور بعد أن نأت العدل و المساواة بنفسها عن مخططات ارتريا الفاشلة .

بعد فشل مؤتمر أبشي وتخندق العدل و المساواة في تشاد عاد أعضاء الوفد الارتري الملازم للحركات ((عبدالله جابر وجنرال تخلو)) عبد الله عضو المكتب السياسي لحركة التحرير والمسؤول عن الملف السياسي والامن للحركات ، والجنرال تخلو قائد قوات حس الحدود والمسؤول عن النشاط العسكري لقوات المعارضة منذ الجبهة الوطنية عاداً إلى بلدهم مصطحبين بعض اصدقاء ارتريا إلى فنادقهم في أسمر في انتظار ما يسفر عنه مؤتمر أمراي الذي كانت بعض مصادره قد اوحى إليهم بأن احد اصدقائهم له حظوظ كبيرة في نيل ثقة المؤتمرين وتنصيبه رئيساً لقيادة الوحدة وذلك هو مسعى دولة ارتريا ومبتغاها ولهذا كانت تتودد للحركات من أجل ترفيع مكانه الدكتور شريف الذي كان يماني النفس بذلك.

مؤتمر أمراي (1/5 الى 9/5/2007)

بعد إن انفض سامر أبشي وشد جنود التحرير رحالهم عائدين الى السودان ،وعاد القادمون من الخارج الى مواقعهم وتخلف من تخلف في تشاد ولكن تخلف خميس ابكر وأدم شوقار كان له طعم آخر اذ ان الدكتور شريف حرير وجد الفرصة مناسبة للعودة مع قوات حركة التحرير الى منطقة أمراي لحضور المؤتمر الذي أصبح واقعاً وهو يحمل مؤهلاً علمي بدرجة دكتوراه، جاء الي دارفور ولأول مرة بعد بداية الصراع هناك وحساباته كانت بعيدة عن الواقع فهو حقيقة أستاذ كبير جداً في علم الاجتماع وهذا حقه لا يدانيه فيه أحد وهو من العلماء الموهوبين في تخصصه ،واستنادا الى هذا التميز أصبح لا يرى نفسه إلا في قمة هرم القيادة مقارنة مع رؤساء الحركات الذين هم دونهم عمرا وعلماً وتجربة ولكنهم موجودين في الميادين، أما هو فوضعه مختلف وتلك هي غلطة الشاطر ((كما يقول المثل)) لأن اللقاء المحاضرات على مسامع طلاب ناضجين يختلف تماماً عن التعامل مع مقاتلي الحركات في دارفور، ففي الظروف الاستثنائية وفي العالم الثالث تحديداً، الدرجة العلمية ليست هي المفتاح السحري لكل مسالك الحياة. فهي ليست لها قيمة اضافية عندما يحتدم الصراع على السلطة اضافة الى ان بعده عن ميادين القتال يضعف موقفه اذا ما اراد المنافسة على الصدارة التي يبحث عنها، فاعتماده على القياس الخاص المترفع الذي ظل يتباهى به أفقده عطف الكثيرين.

جاء الدكتور مع مجموعته التي كانت ترابط في تشاد إستناداً الى موهله العلمي الرفيع، وقد خلعوا ملابسهم المدنية ولبسوا الزي العسكري تشبها بالمقاتلين. هناك من يعتقدون بان الزي العسكري هو جواز مرور للوصول الى مواقع القيادة ، هؤلاء لا يعلمون بأن المقياس هناك ليس بالزي العسكري الجميل عند المناسبات ولكن المقياس هناك هو عدد المعارك، ومستوى الصمود، والتضحيات، وعدد الاسلحة التي يتقن استخدامها، ودرجة الاقدام. تلك هي مواصفات القيادة التي يفاضل الناس فيها على من تنطبق عليه المواصفات كلها أو بعض منها وليس لبس الزي العسكري الأمريكي اخر صيحة ولا محاضرات في البطولة بلا سند صحيح. وهنا لاننكر دور العامل الاجتماعي، ففعالية الوسط الاجتماعي لها دور كبير في مثل تلك الاوضاع المشحونة بالتعصب والدكتور شريف لم يتجرأ للوصول الى

أمراي إلا اعتماداً علي تلك الفاعلية الاجتماعية التي وجدت فرصة هذه المرة لكي تعبر عن نفسها، علماً بأنه حاول الدخول قبل عام من هذا المؤتمر إلى شمال دارفور ولكنه مُنع بحد السيف وبقي معلقاً في الحدود التشادية السودانية ثلاثة أشهر، لم يتجرأ خلالها للدخول الى السودان للذهاب الي قريته للترحم على الاموات ،خوفاً من قسم مني أركو مناوي الذي أستباح دمه وارسل فرقه للتصدي له بقيادة القائد الثاني جدو ساعور، ولعلمه بجدية التحذير وخطورة القائد المكلف بمواجهته وهو مرابط بالقرب من الحدود التشادية قريباً من نقطه إرتكاز الدكتور شريف يرصد تحركاته على مدار الساعة فعاد إدراجه مع رفيقه آدم شوقار الي انجمينا ومنها الي أوصلو. قلنا انه لولا الفاعلية الاجتماعية لما عاد مرة اخري وتجراً للقدوم الي منطقة ((أمراي)) مستنداً الي تلك الفاعلية الاجتماعية وهي حاضرة هذه المرة ولكنه حضور يخذه الترقيم القادر علي التأثير في آراء المؤتمرين وأنه قد تفاجأ بتلك الحقيقة حيث ان قوته الاجتماعية في ميزان المفاضلة لا تؤهله لتولي القيادة عندما يكون الاحتكام للمنطق الديمقراطي المباشر علي الهواء الطلق، وللرصيد النصائي الذي تؤكد الحقائق الواقعية على الارض، وبهذا المقياس ستكون نتيجة الدكتور ((صفرأ كبيراً جداً)) علي الاقل في ميادين القتال في دارفور اما في جبهة الشرق لا علم لنا بالافعال النصالية هناك وفي كل الاحوال الفرق بين هنا وهناك كبعد المشرقين.

بعد رأي العين لقد تأكد الدكتور شريف بأن الزي العسكري الأمريكي آخر صيحه لا يؤهله لما قدم من أجله فقد تبين له الرشد من الغي خاصة عندما دخل المؤتمر في مرحلة الحسابات الدقيقة وتحسس حجم المؤيدين ومناطق التأثير وهو خبير دراسات إجتماعيه وبنظرتة الفاحصة ادرك بانه لن ينال صيده الذي كان يمني النفس به وهو متجه من ابشي صوب منطقة أمراي في شرق دارزغاوة.

كان يعتقد و مؤيدوه القادمون معه من تشاد بان هذا العالم الكبير سوف يؤكل اليه أمر قيادة الحركة بالتزكية، فهو الوحيد الذي يحمل شهاده دكتوراه علمية في ذاك الوادي ذي الظل الظليل، ولكن الواقع العملي اقنعه إذا تم التصويت برفع الايدي وهي الطريقه المتبعه هناك فان نصيبه سوف يكون ضئيلاً جداً وتلك فضيحة لا يَحتملها أبداً حيث أن مؤيديه بالقياس عددهم لا يتجاوز 5% في أحسن الاحوال وهي لا تؤهله للدخول في سباق الرئاسة وبدأ بعض قادته المقربون مثل القائد)

صديق بره) بالبحث عن تسويات قبل إجراء التصويت، وبصفتي رئيساً للمؤتمر طرح عليّ بعض الخيارات وهي الاتفاق معهم على شكل السيناريو الذي يمكنني أنا ودكتور شريف حرير من قيادة الحركة وذلك بأن إختار إى موقع أريده وأعمل على تمكين الدكتور شريف من الرئاسة لأنه رجل مهم ولديه صلات قوية في أمريكا ومع إدريس دبی قالها هكذا بصراحة شديدة جداً أنه رجل بسيط. طبعاً رفضت العرض وقلت له أنا رئيس المؤتمر ولست من المرشحين لمنصب رئيس الحركة ولكن عليك بأن تذهب للأخوة المرشحين للرئاسة - ((عبدالله يحيى احمد - وأحمد عبدالشافع)) قبل إنسحابه فأنا لا أملك القدره على تغيير وجهة المؤتمر، فأذهب وساوّم الاخوة المرشحين أو مؤيديهم المقربين وأنت تعرفهم جميعاً، حاول المجادله ولكني أنصرفت عنه لشأن آخر ولم تمهلنا المتغيرات من الالتقاء مرة أخرى حيث حدث مالم يكن في الحسبان.

لقد تدخل الطيران الحكومي فجاء في محاولة لقصف موقع المؤتمر في جلسته الصباحية وقد تدخلت عناية الله بأن رفعت الجلسة قبل خمس دقائق من الهجوم المباغت، رفعت الجلسة ضد رغبة الغالبية العظمى من المؤتمرين الذين كانوا يصرون على مواصلة النقاش خاصة أن الجلسة بدأت قبل نصف ساعة فقط ولا داعي لأضاعه الوقت ولكني من المنصة أنهيت الجلسة وغادرنا مع السكرتاريه الموقع بسرعة لم ندرك دوافعهما وتلك الدقائق الخمس أنقذت المؤتمرين ومكنت المقاتلين من أصطياد إحدى الطائرات المروحية المغيرة وعلى أثرها تفرق الجميع. وقد كشف ذلك الهجوم عيوباً لا داعي لذكر تفاصيلها هنا إذ أن القادمين الجدد إلى المؤتمر لم يحاولوا العودة مر أخرى إلى موقع المؤتمر، صحيح أن القصف إستمر زمناً طويلاً بطائره الأنتنوف بعد فشل هجوم المروحيات ولكن تلك طبيعة الأشياء هناك.

بعد رحيل طائرات الأنتنوف من سماء المنطقة يعود الناس إلى مواقعهم لممارسة حياتهم الطبيعية ذلك هو الوضع الذي اعتاد الناس عليه ولكن الدكتور ورفاقه لم يألفوا تلك الحياه لقد فروا من المنطقة تماماً لقد أبتعدوا عشرات الكيلو مترات من موقع الحدث ناسين أن تلك هي الحال في دارفور وخاصة في شمالها منذ بداية الحرب في عام 2002 م حتى تلك اللحظة من شهر مايو 2007 م وقد خلعوا الكاكي الأمريكي الذي تباهاوا به . ولبسوا ملابس مدنية وهم لا يعلمون بأن الطيران

الحربي المغير لا يميز بين لابس الميرى والذي يرتدي الزي المدني . قلنا لقد عاد المعاشون للظروف والمعتادون لمثل تلك الأوضاع إلى مقر المؤتمر بعد مغادره طائرتي الأنتنوف سماء المنطقة واكلوا وشربوا ، لكن القادمين من وراء الحدود رفضوا العودة إلى الموقع مرة أخرى لوضع اللمسات النهائية لمجمل ماتوصلنا إليه في مداولاتنا في مؤتمر ((امراي)) الذي استمر أسبوعاً كاملاً وتحت ضغط والحاح بعض المؤتمرين أضطررنا لنقل موقع الجلسة النهائية إلى رهد الجنيك الذي يبعد أكثر من عشرين كيلو مترا الى الشمال الغربي من أمراى وعندما وصلنا هناك إقترحوا عقد الجلسة ليلاً في تمام الساعة الواحدة صباحاً بحجة أن الطائرات سوف تغير مرة أخرى في الصباح الباكر ولذا من الضروري أن يتم الأمر ليلاً ولكننا رفضنا المقترح رفضاً قاطعاً وحددنا موعد الإجتماع بالساعة العاشرة صباحاً وعندما أكتمل النصاب لم يأت الدكتور ولا القادمون معه لقد إبتعدوا من الموقع الجديد أكثر من عشرين كيلو مترا أخرى لأنهم متيقنون من أن القصف الجوى آت لا محالة ومن هناك إتجهوا صوب الحدود الغربية إلى تشاد ثم إلى أسمراتى كان الرفاق ينتظرون عودتهم بفارق الصبر. عودة الرفيق متوجاً رئيساً لحركة مقاتلة في دارفور ولكن لم يكتمل الحلم إذ عاد الرفيق بدون بريق رئاسة ولكنه في المقابل فصل لنفسه بدلة مدنية جديدة وهي أمين العلاقات الخارجية للحركة ومسؤول التفاوض. إنظروا التفاوض أصبح قيمة بحد ذاته لهذا حرص على أن يستحوذ عليه بنص القانون ويبقى الجميع مجرد جنود لا علاقة لهم بمايجرى في الخارج خاصة أن رئيس الحركة قد تم توصيفه من قبل الدكتور شريف حرير بأنه رئيس المجلس التشريعي . لا يتصور احد بأن تعقد مؤسسة سياسية أيّاً تكن تلك المؤسسة مؤتمراً ولا تختار فيه رئيساً ولا أميناً عاماً وإنما تنحصر قراراتها في اختيار رئيس للمجلس التشريعي وقائداً للجيش وتترك الأنشطة السياسية لأمين العلاقات الخارجية ورئيس التفاوض !! وأنى أتساءل عن تبعية أمين العلاقات الخارجية ومسؤول التفاوض هل يتبع لرئيس المجلس التشريعي أم للقائد العام أم للأخوة الرفاق في أرتريا؟؟؟ لقد صدق أهلنا الطيبون عندما قالوا ((القلم ما بزيل بلم)) في وصفهم للرجل المتعلم ولكنه يفتقر الى الحكمة. ولا يحسن التصرف في المواقف الحرجه، فحب الزعامة مرض خطير وقف حجر عثره امام تقدم بلاد كثيرة في افريقيا.

إنَّ الدكتور في سعيه الحثيث لتولي قيادة الحركة استخدم كل الأساليب المتلوية فما عجز عن نيله بالباب في وضح النهار حاول الإستيلاء عليه بالمكيدة بالشباك ليلاً والاخوة في أرتريا بتلك الصفة الجديدة حاولوا أن يعيدوا الكرة مرة أخرى تحت مسمى آخر ودعوة الوجوه المعروفة التي فشلت في أبشى إلى أسمر، ثم شرعوا في الترتيب لأحياء جبهة جديدة برئاسه دوريه ستة أشهر لكل فصيل و المده الأولى من نصيب خميس أبكر فهو الى ذلك الحين رئيساً لمجموعة ال((19)) التي اندثرت في فجاج دارفور وظل اسمها حاضرا في المؤتمرات ومن ثم جرى الأعداد لفته إنتقاله يترأس فيها الدكتور الجبهة لأنه ليس رئيس حركة ولا يستقيم أن يُسلم قيادة الحركات من اول وهله وكلهم يحبون السلطة حباً جمّاً. وطبعاً الاخ خميس أبكر كان جاهزاً لتولي قيادة الجبهة في بواكير تأسيسها، بشرعيته السابقة، وهو أيضاً معول من معاول الرفاق المخلصين وهو مثله مثل دكتور شريف لا علاقة له بالميدان فهو يقيم في الخارج مع نسائه الثلاث منذ 2004 أنظروا إلى مناضلي دارفور ثلاث نساء منعمات يقمن في الخارج على حساب نازحي ولاجئ دارفور، وبعض الروايات تحكى بأنه مقفل كل الخانات المسموح بها شرعاً عند المسلمين، ومنطقياً ماذا يمنع من تقفيل العدد إلى أربع، صحه ومال وراحه بال فلم لا يكمل العدة والعدد. إن اختيار خميس أبكر لزعامه الفتره الأولى لأنه عضو أصيل في التحرير وكان نائباً لرئيس الحركة عندما كانت موحدة قبل أن يتعكر صفو العلاقة مع عبد الواحد ولذا كان تعميده منطقياً لتثبيت الأوضاع واكساب الجبهة الشرعية في مده الستة اشهر الأولى ومن ثم يأتي دور فصيل الوحدة الذي هو الأساس في الأمر كله وحينئذ سيتولى الدكتور شريف حرير منصب الرئاسة بنص اللائحه التي حددت المهام وكيفيه انتقال الرئاسة من فصيل إلى آخر والأفترض الذي بُنى عليه هذا الأخراج هو أن الدكتور شريف عاد من أمراى بالنوق الحمر قياساً بعمر عبدالله يحي الرئيس المنتخب من القاعدة وتجربته المحدودة محلياً وخارجياً بعكس أمين الشؤون الخارجية الاستاذ الجامعي الضليع في اللعب في البر والبحر، خاصة ولأنه لا سلطان عليه من أحد لأن الأجهزة التي إنتخبها المؤتمر كلها دونه في الفهم وفي العمر وفي المكانه الدولية ولهذا فهو صاحب اليد الطولى في الحركة وقد صدقه الأرتريون وحلفاؤهم من الفصائل المقيمه في الخارج التي أدمنت الأكل في كل الموائد وركوب كل المراكب حتى تلك التي تسبح ضد التيار. ذلك السنااريو بُنى

على افتراض ان السيد خميس ابكر سوف يلتزم بفترة الستة اشهر ويكون مستعداً للتنازل عن مقعد الرئاسة للفصيل الذي يقع عليه الدور، الا ان هذا الافتراض تنقصه الدقة، فماضي التجارب الجبهوية تؤكد ان عملية الانتقال دائماً تعترضها صعاب كثيرة اذ لم يتنازل رئيس عن مقده ويتمسك بالموقع ويرفض التنازل عنه واحياناً يرفض حتى الدعوة لأجتماع يتناول موضوع تداول السلطة على حسب البرنامج الابتدائي للجبهة، فليس هناك سابقه تنازل فيها رئيس مُكلف لعضو آخر لكي يحل مكانه، وفي تقديرى ان السيد خميس أبكر لن يشذ عن القاعدة المألوفة في حركات دارفور، وتحمسه للفكرة هو تكتيك مُتبع للوصول الى رئاسة الجبهة مُقتدياً بالمثل القائل((إتمسكن حتى تتمكن))وبعدين يحلها رب العالمين.

إستناداً إلى تلك الفرضية تم تكوين الجبهة بوجود عبدالله يحي الذي لم يبد معارضة واضحة لفكره الجبهة الأمر الذي أعتبر قبولاً ضمناً بها وتلك هي عادة الاخ عبدالله يحي لا يعطى أحكاماً قاطعة في الأشياء في معظم الأحيان، خاصة أولئك الذين لا يعرفونه جيداً لأيستطيعون تفسير نظراته ولا يقرأون قسماات وجهه وقد إطمأن الرفاق للوضع ولهذا عندما طلب المغادرة من أرتريا سمحوا له بسهولة ويسر بل فرحوا لما طلب منهم مغادرة أسمر لأنهم ظنوا بأن سفره سوف يعطى دكتورهم الحرية كاملة ليفعل ما يشاء ويتخذ من القرارات مايريد، بوجود عبدالله يحي في أسمر ربما تدفعه غريزة حب السلطة لطرح نفسه رئيساً للجبهة للدورة الثانية ولا أحد يستطيع أن ينافسه على الموقع إذا اراد ترشيح نفسه، وعندها تنهار بذلك إستراتيجيه الدولة الأرتريه المبنية على زعامه الدكتور شريف حرير وعندما تم الاعداد لأعلان الجبهة وبدأت التكاليف أصدر رئيس الحركة عبدالله يحي بياناً من ليبيا حدد فيه بشكل قاطع بأن أمين الشؤون الخارجية للحركة غير مكلف بأمضاء أى مذكره تفاهم مع أى جهة وإذا أقدم على أمر كهذا فإنه لأيمثل إلا نفسه وان قيادة الوحدة غير معنية بذلك الإلتزام وأن الدكتور إذا أراد السير في ذاك الإتجاه فهو خُر لأنه إلى ذلك الحين تفوح منه رائحة الإتحاد الفدرالى الشريك في الجبهة المقترحة وهو نائب الرئيس هناك أي الرجل الثاني بعد السيد أحمد ابراهيم دريج، ولكنه كان يصر على أنه قد خلع رداء الاتحاد الفيدرالي بصورة لاتقبل الشك ألا إن درجة قبول الناس بذلك التبرؤ متدنية جداً حيث لايزال الشك قائماً، و يعتقد كثيرون بأن الامر مجرد لعب بوليتيكا فهو قدرالى حتى وأن حمل الكعبه في رأسه

تلك هي القناعة الراسخة لدى الكثيرين وبمجرد إتضح أمر الجبهة المزمع الإعلان عن هيكلتها صدر بيان قيادة الوحدة الذي أوضحت فيه عدم علمها بما جرى في أسمرا وعدم تفويضها لأحد بتمثيلها إنطلاقاً من عدم فهم دافع التأسيس ومقاصد الذين يقفون وراءه وبمجرد صدور ذلك البيان الممهور بأسم رئيسها عبدالله يحيى إزيلت الغشاوة عن أعين الجميع هناك وتبين لهم أن حبل الكذب قصير جداً وأن الدكتور عاد إلى أسمرا كما ذهب منها لأسلطة له ولاسلطان على أحد ونتيجة لذلك إنهار مشروع الجبهة الوطنية للخلاص مثلما إنهارت قبلها جبهة الخلاص الوطني وقُبرت قبل أن تتعدى محيط أسمرا علماً بأن الفصائل الأربع الأخرى المكونة للجبهة قياداتها موجودة في أسمر ولكن لعلمهم بحقيقته أوزانهم (فصيل خميس أبكر) و(الإتحاد الفدرالي) و(العدل والمساواة جناح إدريس أزرق) و(حركة التحرير جناح محمد صالح حربه) هذه الفصائل لم تستطع مواصلة المشوار لأنهم لا يملكون شيئاً مادياً ملموساً يساومون به الحكومة لأن المسألة برمتها إلى ذلك الحين مرتبطة بالوجود العسكري على الأرض في دارفور وليس لمن هم بالخارج في فنادق أسمرا أو غيرها.

إذا لم يكن الأمر كذلك فأن خروج فصيل واحد من خمسه فصائل لا يؤثر كثيراً ويمكن للأربع فصائل الأخرى أن يواصلوا حلفهم ويستمتروا في هيكله الجبهة ويواصلوا برامجهم حتى وأن كان التفاوض له الأولوية في سلم الخيارات، فأن بإمكانهم المواصلة فيه ولكن لانهم يعلمون بأن الطرف الآخر يعلم كل التفاصيل عن الفريق الموجود في أسمرا الذي لا يملك طلاقة في دارفور والجلوس معهم هو تحصيل حاصل لا يوقف حرباً ولا يحقق سلاماً وهي قناعة راسخة لدى الأخوة الأترين ولهذا تراهم يبحثون عن حصان طروادة الذي له القدرة على إستيعاب تلك الحمولة الزائدة وإعطائهم شرعية للتفاوض مع الحكومة، (طبعاً موافق التفاوض أصبحت مهنة لقادة تلك الفصائل الوهميه) . لم تتحقق آمال القادة الأترين لأن قيادة الوحدة المستهدفة في الحالتين إستعصى ترويضها في أبشى وأمرأى وأيضاً في أسمرا فماتت الفكرة وأصيب قادة أترين بالأحباط وإقتنعوا بصعوبة توحيد فصائل دارفور وإنصرفوا لواجباتهم المحلية بدلاً من مطاردة أوهم رفاقهم الذين لم يقدموا تضحية في دارفور ويريدون أن يكونوا رؤساء للفصائل المسلحة لأنهم متعلمين وتلك بضاعة مزاجاة لا يقبلها من اكتوى بنيران المواجهة مع قوات النظام

وذاق مرارة القتال ووعورة الطرق وأنعدام الزاد ونقص العتاد، وهذا ما لا يعرفه قادة فصائل الأنترنت وزبائن راديو دبنقا الذين ركبوا قطار المواجهة ضد النظام من الخارج. واجادوا فن التمثيل وبرعوا في أنتحال شخصية قادة لفصائل باسم القبائل فتلك هي البضاعة القابلة للتسويق وإنحدروا بالمقاومة في دارفور إلى حضيض الانتماءات القبلية بل وصل بهم الأمر إلى التمترس خلف لافتات العشائر وتسمية الفصائل بأسمائهم وتكونت مؤسسات فردية وللأسف إنها عادة ما تجد دعماً ومساندة من بعض دول الجوار وتحقق لأولئك الأفراد بعض الإمتيازات وهذا بالطبع ليس من أجل عيون دارفور ولا السودان إنها مصالح الدول التي تقاطعت مع أزمة دارفور.

أن تلك الفصائل المشوهة لصورة أهل دارفور المصنعة في الفنادق لا تمتلك رؤية ولا قراراً فمصالح المستضيفين لأولئك القادة هي التي تتحكم في مجريات الأحداث علناً دون موارد.

بعد فشل قيام الجبهة في أسمرا قال عبدالله جابر أحد القادة الأترين الممسكين بملف حركات دارفور . ((لو كنت أعلم أن عبدالله يحيى له القدرة على إفشال مشروع الجبهة واضعاف دكتور شريف بهذه الصورة لما تركته يخرج من أترين أبداً)) وهم عادة ما يفعلون ذلك بالمقيمين في فنادق أسمرا بلا سند نضالي حقيقي . ففي سوق السياسة لكل شيء ثمن وباع أولئك حريتهم بالماوى والمأكول وقليل من مصاريف الجيب . على العموم إنهم لا جنئون درجة أولى فقط .

لقد أضاع أولئك أهداف الثورة وطهارتها وبددوا أحلام أهل دارفور وأحلام كثيرين من أبناء السودان، لأنهم سلكوا طريقاً خاطئاً غير الطريق الذى إنطلقت منه الفكرة ورغم كل التبريرات والظروف الصعبة وكل الأحاديث والسير والروايات إلا أنى لا أبرئ نفسي من المساهمة في بعض ذلك ، فلقد أقمت في فنادق ليبيا في أوقات مختلفه كلما أتيت إليها قاصداً أو عابراً ولكن رغم الضرورة التي أباحت لنا ذلك إلا إنى نادم على كل ليلة بتها في فندق بأسم دارفور أو على حسابها . وهنا الأعتذار لأهلنا موجب اذا ما عشنا لحظات من النعيم بأسم مواطني دارفور الذين طال أمد معاناتهم، إن قادة الحركات المسلحة الذين اتخذوا الحرب باعتبارها الوسيلة الوحيدة المثلى للتغيير يتقاسمون مع الحكومة المصرية على أحكام السيطرة المركزية في الحكم وزر إطالة أمد الصراع وازدياد تعقيداته

أنفراط العقد

مثلاً تنبأ أحد القادة اللبيين بضعف حركة التحرير إذا ماعقد مني مؤتمراً خاصاً به وقد صدقت قراءة الرجل لواقع تكوين الحركة إذ سرعان ما جاءت نتائج ذلك سريعاً فقبل أن ينفذ المؤتمر وتتلّى توصياته إنشطر عدد مقدر من المؤتمرين وتوجهوا صوب قواعدهم . الحقيقة أن مرض أنشطار الحركات لم تسنه حركة التحرير بل بدأ بالعدل والمساواة منذ بداية الانطلاقة وذلك عندما أعلن بعض قادتها المقيمون في باريس شق عصي الطاعة من خليل وتعاونوا مع النظام ثم تلا ذلك إدريس أزرق ومحمد صالح حربيه وجبريل تك وعبدالله بنده ومجموعة أبو العباس عبدالله الطيب ومجموعة لئدن هذا في إطار حركة العدل وحدها ولولا مركزية التنظيم وشموليته وفيض ماله المغلول الى عنق أصحاب العصمة من آل البيت لما بقي هذا التنظيم حياً يرزق وتكون له ذراع طويلة يضرب بها أم درمان ولا قوة يهدد بها النظام.

أما الحديث عن التحرير فلا يستطيع أحد الأحاطة بعدد الفصائل التي ادعت تمثيلها له حتى وصل إلى أن رجل وزوجته شكلوا حركة ومايزيد الامر غرابه هو أن بعضهم أكمل مراسيمهم زواجه في فندق خمسة نجوم وجاءت باكورة إنجابهم فيه كذلك إقامه متصلة من قبل الزواج وبعد الإنجاب أيضاً بلا خجل متقلين بين عواصم الدول في قوة عين عجيبيه ويحتجون احياناً إذا لم تصل إليهم النثرية في موعدها كأنهم عمال منجم يوقعون على دفاتر القبض هم وزوجاتهم فرحين بما كسبوه من نصيب تنظيمهم الذي أكتمل بقدوم الزوجة إلى الدولة التي تصدقت له بتأشيرة دخول الزوجة وتذكرة السفر وإذا ما كان لتلك الزوجة مؤهل علمي ثامنة أساس أو ما فوق فأنها لاتقبل بأقل من منصب أمينة حقيبة المرأة وبعضهن تقلدن منصب أمين عام في حركات أزواجهن .

إن بعض قادة الحركات كل ما قدموه لدارفور خلال سنوات الصراع هو أجادة ربطة العنق الحمراء والتزام نحو الكاميرات في المنتديات العامة وهم يحرصون على التبكير في القدوم والتأخير في العودة ومايزيد الامر غرابه هو ان عدد رؤساء تلك الحركات مع زوجاتهم كلهم يرغبون في الوصول إلى سدة الحكم ويقيني أن السلطة في السودان كاملة ومعها وزارات دول الجوار لا تستوعبهم لأن لا أحد فيهم يرضى بأقل من وزير مركزي خاصة إذا وجد أحد ساعده على صياغة بيان

متوازن أوكتابة مقال في صحيفة ولو مغمورة فإنه يحتفظ بتلك الجريدة لسنين طويله يعرضها عليك بمناسبة وبدون مناسبة مزهوا بها ويبدأ بالشرح وبتفاصيل مملة ولكن إذا ماطلبت منه قراءتها فيا ويل لك من التأنيث للمذكر، ونصب الفاعل، وضم المفعول به، وكسر المبتدأ، وتضييع الخبر.

تلك هي صورته حركات دارفور في الخارج بعد أبوجا وإذا أخطأ أحد الخوجات وأبتسم لواحد من أولئك أو تحدث معه فيا ويل لذلك الخواجه من اللصيق والشعبيط والمسيك والاستعباط والتذلل إليه وإتباع كل السُّبُل حتى يأخذ منه كرتيه وعنوانه وبعدها تتم الخياطه بالحريز، خاصة إذا أخذ معه صورته تذكاريه، طبعاً كل واحد من أولئك القادة يمتلك مثنى وثلاث ورباع من أحدث كاميرات التصوير طبعاً هو وزوجته ((مافي حد أحسن من حد)) فهي أيضاً يسعدها تسجيل نقاط ظهور مع الخواجات. إنَّ حُب إمتلاك الاعداد المهولة من الكاميرات هو لزوم الإحتياط خوفاً من أن تتعطل كاميرة أو أثنتين في ظرف هم في أمس الحاجة إلى صورة تذكارية مع خواجه مهم، فالظهور في طاولة المفاوضات هو المؤهل الذي تبني عليه الإتجازات اللاحقة شأنهم في ذلك شأن الذين سبقوهم في أبوجا و((عبارة كنا في المفاوضات)) هي المدخل الى الشهرة، فعضوية وفود التفاوض هي المحددة لسلم القيادة وتلك إفرافات منبر أبوجا فكل من ذهب إليها إفترض في نفسه إمكانية أن يكون رئيساً لحركة أو قائداً مهماً.

إنَّ اتفاقية أبوجا وما ألحق بها من إتفاقات تكميلية كألارادة الحرة وملحقات أديس أبابا وطرابلس التي رفعت قادة فرعيين الى مصاف قادة حركات ومنحتهم أوضاعاً مميّزه شجّعت كثيرين الى إتباع نفس المنهج وما أعطى عبدالرحمن موسى وأبوالقاسم أقراص والمهندس إبراهيم مادبو حق التوقيع على إتفاقات منفردة يبيع لكل من أراد إتباع نفس الخطوات أن يعلن لنفسه فصيلاً وله الحق في التفاوض وإبرام إتفاق سلام .

إنَّ الاتحاد الافريقي قد سنّ سنة سيئة بمنح عبدالرحمن موسى القادم من باريس تكوين فصيل من داخل طاولة التفاوض وإعتماده من قبل الوساطة الافريقية وقبول الحكومة السودانية عقد إتفاق معه وهي تعلم أدق تفاصيل علاقته الظرفيه بالنزاع في دارفور، فالامر يبدو كأنه مجرد مسرحية هزلية تحتل أي إسقاطات، ومنذ تلك اللحظة التي إنفرط فيها عقد توصيف الحركات، والمكاسب التي حققها قادة الفصائل المستحدثة بعد أبوجا بدأ كثيرون يتسابقون في حق تكوين فصائل خاصة بهم.

منابر التفاوض وبازار الحركات

منبر ابوجا في خواتيم أعماله إعتد ثلاث حركات، عبدالواحد ومني والعدل والمساواة ثلاث حركات فقط يحق لها الوجود المستقل للتداول بشأن قضية دارفور، حتى مجموعه ال((19)) التي إنشقت من التحريرين وهم قادة ميدانيون معروفون لم يجدوا القبول من الوساطة إذ لم يعترف بهم أحد وظل الامر منحصرأ في الثلاثة الكبار، كما إن فصيل محمد صالح حربه المنشق من العدل والمساواة إستحي من عرض نفسه في طاولة التفاوض لأن حركته الاصل التي إنشقت منها كانت في هامش طاولة التفاوض إذ لم يلتفت لها أحد، فهي الى ذلك الحين مجرد مجموعة مثقفين مهاجرين يأتون من دول العالم المختلفة يجيدون الحديث عن الظالم والتهميش والاقصاء يتحدثون عن عموم مشاكل السودان ويتقنون شرح تفاصيلها بلغات العالم المختلفة. بلا شك إن كثيرا منهم خرج من السودان بدوافع سياسية بفعل الانقاذ أو بفعل غيرها من الانظمة العاجزة، وهم وجدوا المناخ المناسب للتعبير عن مواقفهم السياسية ضد النظام ومعظم هؤلاء من مناصري المؤتمر الشعبي منهم من غادر بعد المفاصلة قبل انفجار الوضع في دارفور ومنهم من غادر السودان قبل المفاصلة بأعوام كثيرة، تناصروا عليه وهم بكل تأكيد ممتدرون من النظام مثلهم مثل بقية الرافضين له في كل أقاليم السودان وهم في تخليهم للواقع يأخذون دارفور كنموذج في طاولة التفاوض في أبوجا، والدكتور خليل يرحمه الله عادة ما يتباهى بقومية تنظيمه وهذا يحتم عليه تناول القضايا القومية وقد تناولوها بأسهاب في أبوجا بمناسبة وبدون مناسبة حيث إن حرية التعبير مكفولة هناك بشكل مطلق بلا رقيب وبلا طارق ليل يُنزل المغضوب عليهم بيوت الاشباح بفرية لم يتبين تفاصيلها. في كل الاحوال لا((يصح إلا الصحيح)) كما يقولون، فعندما انحصرت نتائج أبوجا في علاج أزمة دارفور لم تجد الوساطة مبرر لدعوة حركة العدل والمساواة للتوقيع على الوثيقة كشخصية مستقلة، فالمعنيون هم منتسبوا التحرير بشقيه آنذاك، ولكن بعد حين الوساطة الافريقية بتحريض من الحكومة السودانية سنوا سنة لقبول المنشقين من ثنائي التحرير. عبدالرحمن موسى كبير مفاوضي حركة عبدالواحد كُونت له حركة من داخل قاعة المفاوضات باسم ((الارادة الحرة))، والمهندس إبراهيم مادبو ألحق بالدوحة منفصلا في مقر الاتحاد الافريقي بأديس أبابا وما

هو معلوم إنهما لا علاقة لهما بميادين القتال، الاول مقيم في فرنسا لأعوام طويلة قبل ميلاد الانقاذ نفسها والثاني مثله مقيم في السعودية منذ عهد عاد وثمود، ولكن رغبة الحكومة السودانية في إصطحابهما فرضت على الوساطة أن تفرد لهما حيزا في الاتفاقية، ولكنها في نفس الوقت رفضت إعتداد مجموعة ال((19)) كفصيل له حق الانضمام للاتفاق، رغم انهم جميعاً قادة ميدانيون ومن قطاعات مختلفة وتأثيرهم على الارض يقارب لتأثير السيد مني بل ربما يوازيه اذا ما كان المعيار هو التمثيل القبلي لمجموعة ال((19)). فالواضح ان إستهداف عبدالرحمن موسى والباش مهندس إبراهيم مادبو بُني على هذا الاساس القبلي، وفي هذه الحال مجموعة ال((19)) هي الافيد، لأنهم يحملون الصفتين معاً الميدانية والقبليية، فما دام النظام قد لجأ الى التصنيف القبلي، فكان من باب اولي اخذ رهط القادة الميدانيين ويعتمد الواحد والعشرين بدلا من انتقاء اثنين لا علاقة لهما بما يجري على الارض علما بان الغاية النهائية من اتفاقية ابوجا هي وقف القتال واستتباب الامن، والمسألة المحيرة هي انهم تجاهلوا أصحاب الحق الفاعلين في الصراع واختاروا اشخاصاً وفق مزاجهم الانتقائي المتحيز، وجاز لنا ان نتساءل ما هي المشكلة اذا تم اضافة الفريقين معاً للاتفاق؟؟؟. الثنائي المختار ومجموعة التسعة عشر.

إن إبعاد مجموعة ((19)) من الالتحاق باتفاقية ابوجا هو الذي أوجع نار الحرب من جديد في دارفور. انهم جميعاً قادة ميدانيون. لست أدري أيهما أفيد في معادلة فض النزاع المقاتل ذو التأثير المباشر في الاحداث أم الباحث عن لقمة العيش في الاقتراب؟؟؟ لا داعي لطاولة التفاوض اذا كانت محصولتها هي تحقيق رغبة الحاكمين، فالتسوية لا تتم بتحقيق الرغبات الكلية لأي طرف من الاطراف وإنما هي رهينه بقدرة الطرفين على إعتداد مبدأ التنازل عن المسلمات الجامدة والتوافق على أفضل الخيارات المتاحة لتحقيق المصالح المشتركة للطرفين. ما هو معلوم إن تشظي الحركات جاء بعد أبوجا والحكومة هي قدمت النموذج السيئ كعادتها بأعتداد حركات لا وجود لها.

للعدل والانصاف وبمكيال النظام نفسه علينا أن نقبل ب((هاشم حماد كحركة، وهو كان سكرتيراً لخميس عبدالله اتي الي ليبيا باسمه ثم تولى عنه واعتمد نفسه حركة قائمة بذاتها. وعلي مختار هذا الرجل من القادة الاوائل في حركة التحرير ومن المقاتلين الاشداء اصيب في شرق دارفور وبترت ساقه وكان ممثل الحركة لدى

الاتحاد الإفريقي في الفاشر الى ما بعد ابوجا حيث كان من ضمن فريق مني ولكنه انشق عنه بعد ذلك على خلفية عشائرية. ومحمود محمد طاهر حركة وهو رجل غير مستقر متجول بين عبدالواحد وعبد الشافع والقائد طرادة واحيانا بدون هدى وهو من أوائل الذين انضموا الى تجاني سيسي هو كفرد قبل التنظيم الذي جاء به الى الدوحة ببيانه الشهير الذي كان مسار سخرية لدى الكثيرين واسماعيل ريفة حركة وهو من القادة البارزين في حركة التحرير وكان قائد اركان قوات حركة الوحدة انشق عن قيادة الوحدة بعد مؤتمر امري محتجاً على حضور دكتور شريف للمؤتمر وترشحه لرئاسة الحركة معتبراً ذلك تواطؤاً من الزغاوة لانه لم يكن جزءاً منها انفصل عن الوحدة وانزوى بمجموعة قليلة من ابناء قبيلته ((ميدوب)) وظل مرابطاً في ظل حركة الوحدة الى ان التحق بالدوحة مدعوماً ببضع افراد من فصيل دكتور صالح ادم الذي لم يضع السلاح الى الآن. أما السيد السنوسي هذا قصته محيرة فهو كان لايرد السلام لمن يناديه باسمه المجرد لأن حركته منحه لقب لواء وقائد عام لقوات لا وجود لها فهو لم ير ميدان قتال ولا يعرف استخدام السلاح حتى الآن ((هذه ميزة كويسة)) لقد تم استقطابه للحركة في مصر ومُنح الرتبة والموقع القيادي وانطلق في فضاء المؤتمرات قائداً عاماً لحركة العدل والمساواة ((جناح ادريس أزرق)) وقد انتقدنا تعريفهم باسم شخص في لقاء طرابلس فاستبدلناه لهم باسم ((حركة العدل والمساواة الديمقراطية)) ذهبوا ثلاثتهم الى الدوحة التي خرج منها رئيس الحركة ((ادريس أزرق)) مغاضباً والتحق الثنائي بحركة التحرير والعدالة اعضاء فاعلين فيها الى الآن. أما حركة أبونموشه فهذه يسأل عنها اهل مصر، أما خطاب فهو مقيم في بريطانيا يأتي منها ويعود اليها منفرداً واعتقد ان بريطانيا لا تسمح بوجود مقاتلين للحركات على اراضيها) وهؤلاء جميعهم من زمرة التحرير والعدالة.

على كل حال النظام أراد لأبوجا أن تنتهي كذلك وهو الذي يتحمل تبعات الاذى العام للوطن، والشاهد إن الحركات التي ليس لها وجود ميداني حققت مكاسب ظاهرة لأصحابها، ونحن نجاني الحقيقة ان قلنا إن هناك فرداً لا يبحث عن المصلحة لذاته علماً بأن الفقر هو أس المشكلة في دارفور لا على صعيد الموارد التي يزخر بها الاقليم وإنما بؤس التوظيف الامثل لتلك الموارد هو الذي وضع مواطنها في خاتمة الفقر المدقع والعوز الدائم وما هو معلوم في السودان ان السلطة هي أحد ابواب الثراء لمن لا اخلاق لهم وهم كثر ((إلا من رحم الله)) من السابقين واللاحقين والحكومة فتحت

باباً لذلك والمداخل الرئيسية للظهور هي منابر التفاوض التي أظهرت عبدالرحمن موسى وغيره من عدم وعبرت بهم الى هامش مراقد السلطان، وكان ذلك مبتغى كثيرين. فازداد عدد حركات ((الكي بورت)) مثلهم مثل تلك التي خرجت من عباءه وسطاء ابوجا بدعم من النظام الذي ظن انه يحقق قدراً من التوازن للاتفاقية باعتماد حركة إرادة عبدالرحمن موسى الحرة وحركة الباش مهندس ابراهيم مادبو وابو ريشة وادريس أزرق الذي لم يف بوعده سنه متبعة لدى كثيرين في هذا الزمان.

إن التشطي الذي يشكو منه الجميع، النظام مسؤول عنه مثلما هو مسؤول عن إذكاء نار الحرب في دارفور وهو (أراد أن ((يكملها عماها)) كما يقول المثل السوداني. إن العصبية المتنفذة في المركز تقديراتها للموقف عادة ما تنقصها الحكمة والتحليل السليم للمشكلة التي تعترض سبيلهم، فتراهم في كل واد يهيمون يقولون ما لا يفعلون، وان فعلوا شيئاً تجدهم هم المغلوبين، فعندما يكون مركز القرار مضطرباً فنتائج الاعمال عادة ما تأتي سالبه أو ناقصة وهذا ما عودتنا اليه أدوات حكمنا المتعاقبة المباشر منها والمكاشر. وتلك هي مأساه بلادنا. إن الحديث عن التآمر الخارجي ضد السودان سببه حركات دارفور قول لا أساس له من الصحة. فالمشكلة حتى ذلك الحين هي في أيدي اهل السودان والنظام له الضلع الاكبر في مجريات أحداثها، فالغرب بأجمعه كان ضد الحرب في دارفور لأنه كان ينظر اليها كمعوق لا تفاق السلام الشامل الذي هو الهدف الاستراتيجي الذي أمامهم في تلك المرحلة، وبالرغم من قوة الراحل (جون قرنق) وتأثيره على الدول الغربية الا ان الشك في مشكلة دارفور كان قائماً ودخول حركة العدل والمساواة على الخط زاد الطين بلة، إنهم متوجسون من المؤتمر الشعبي وها هو يفتح جبهة جديدة تكون خصماً على ما قرروا التوصل اليه بشأن المشكلة في جنوب السودان، ولذلك هم لم يتعاطفوا مع حركات دارفور في بادئ الامر رغم تطمينات (جون قرنق) الا بعد زمن طويل، وبعد الفراغ من المهمة الاساسيه وهي الصياغة النهائية لاتفاقية الانفصال الكامل، كل من له بصيره قرأها هكذا إلا المتنفذون في نظام الخرطوم الذين لم يمتن الله عليهم بالفطرة السليمة التي فطر الناس عليها. إنهم من طينه عجيبة!! وهي الطينة التي تساءل عنها الاديب الكبير الطيب صالح، عندما قال من أين أتى هؤلاء؟؟

إن النظام بافتراضاته الخاطئة هو الذي سنّ سنه تشطي الحركات وهو الباب الذي ولجت منه الأطماع الدولية التي جاءت كمحصلة لكثرة التنظيمات التي كانت بحاجة

الى دعم وايواء، فحتى أولئك الذين لا تربطهم صلات مباشرة بدارفور سعوا لأيجاد مداخل لهم في الشأن الدارفوري مثلهم مثل دول المحيط الاقليمي الاخرى، فالمساعي التي بذلتها أرتريا من أجل توحيد حركات دارفور بعد ذهاب مني منفرداً بأبوجا، القصد منها إيجاد موطن قدم في المشكلة وقد جاء الاجتماع الدولي في اسمرا الخاص ببحث ازمة دارفور في التاسع من يونيو من العام ((2007))، مكافئه لها على ما قامت به من جهود لتوحيد الفصائل، وهي لو تمكنت من تأطير جبهة الخلاص فلا أحد ينازعها في إمتلاك ناصيه ملف الازمة، فالحرص على لعب دور في ملف القضية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بان الازمة لم تعد محليه وإن دولا كثيرة أصبحت لاعباً اساسياً فيها حتى الصغار، وأرتريا بالطبع ضمن تلك الدول التي حاولت أن تحتل لها موقعا مع اللاعبين الكبار في قضية دارفور وقضايا السودان الأخرى من شرقه الى غربيه وتلك هي مأساه بلادنا. ومع هذا علينا أن نلتقي باللائمة على الآخرين الذين يحرصون على تأمين مصالح شعوبهم سراً وعلانية.

مؤتمر طرابلس الدولي

2007/6/22 م

لقد تحرك المجتمع الدولي بعد اتفاقية أبوجا بأجمعه لاقتناع القوة المعارضة لها وبعد الزيارات المتكررة للمبعوثين الدوليين للميادين المختلفه وبعد المعارك الداميه في دارفور وتفوق القوات الرافضة للاتفاق على قوات النظام وإنكساره أمامها في جولات متعددة راجعت أمريكا حساباتها وغيّرت موقفها من دعم الاتفاقية ونحن رغم إن تحولها من مساندة اتفاق أبوجا خدم مصالحنا كرافضين له إلا إننا وبكل المقاييس لم نجد مبرراً لذلك التغيير المفاجئ في الموقف، لأنها هي التي أجبرت مني على التوقيع وهي التي إختارته من بين قادة الفصائل الموجودة في أبوجا ليكون عراب إتفاقها وهو في بداية الطريق وفي داخل القصر وهو لم يصد أبوابه عنها بل هو على وفاق معها ومع حلفائها قادة الحركة الشعبية فما هي دوافع تغيير المواقف من الدول الكبرى وطبعاً الموقف الأوروبي رهين بالموقف الأمريكي.

عقب الزيارات الميدانية المتكررة والوقوف على الحقائق مباشرة بدون وسطاء من مواقع الاحداث ، غير الجميع مواقفهم من دعم اتفاق ابوجا وبدأوا يتلمسون طريقاً آخر للحل أو قل دعم مسيرة اتفاقية أبوجا التي تعثرت بفعل المواجهات العسكرية العنيفة الرافضة للاتفاق، ماعدا الإتحاد الأفريقي الذي تمادى في دعمه للاتفاق بلا تحفظات أستناداً إلى سابقه أفريقيه نجحت بفضل دعم الدول ذات العلاقة لها، وعلي هذا الأساس نشط الإتحاد الأفريقي في ترويجه للاتفاقية. وعندما لم يستطع أقناع الحركات بذل مجهودات في أحداث شرخ بين الحركات والمواطنين ، وذلك بالتوجه مباشرة إلى القرى خاصة المناطق التي تعجز قوات مني من الوصول إليها أو مؤسسات النظام المدني والعسكريه ، فأستخدمت قوات الإتحاد الأفريقي للوصول الى تلك المناطق وفتح ثغره في جدار العلاقة بين المجتمعات المحلية والحركات الرافضة لاتفاق أبوجا وهي أيضاً تحمل رسالة مزدوجة إلى تلك المناطق رغبة ورهبة تنفيذاً لمخطط النظام إستناداً الى تجربة سابقة للإتحاد الأفريقي في التعامل مع مثل هذه النزاعات ذات المجموعات المتشظية التي نجحت في رواندا ، وكان المأمول أن تنقل تلك التجربة إلى دارفور ولهذا فإن موقف الإتحاد الأفريقي ورؤيته للحل تطابقت مع هوى النظام وتم التنسيق بينهما على بذل أقصى مايمكن

من جهد للوصول إلى وضع يمنح النظام فرصة للسير على خطى الاتفاق، وتركزت مهام الاتحاد الأفريقي على الإتصال بالمواطنين مباشرة في مناطق الرفض بعد أن تكسرت رماح النظام وتدمرت متحركاته وبذلك تحول الاتحاد الأفريقي من وسيط محايد إلى شريك مناكف للرافضيين مدفوعاً بثقه عاليه لأمكانيه إنجاح اتفاق أبوجا، وفي تلك اللحظة وأثناء حماسه الزائد للتسويق للاتفاق تغير موقف الداعمين الآخرين وفي مقدمتهم أمريكا. أن النظره المتجرده للاوضاع في العالم تعترف بأهمية مساهمة المجتمع الدولي في الأزمات الكبرى التي تجتاح بعض المناطق سواء بفعل الطبيعه أو بفعل الإنسان ولكن في كل الأحوال إن دور المجتمع الدولي لا يعلو على الإرادة الداخلية لكل بلد أو أمة.

وهنا إرادة الحركات المسلحة كانت غالبية بسلحها وحجمها وهذا جعل الدولة الضاغطة لتوقيع اتفاق أبوجا والمشجعة لأطرافه أن تكون أول من تنصل عنه وأولته ظهرها تاركة (الجمل وما حمل) (النظام ومنى) . لم تكثف أمريكا بدور المتفرج بل تنكرت للاتفاق وفي خطوة ممعنة في التبرؤ منه زاد السيد روبرت ذولك مهندس الاتفاقية من انتقاداته ولعناته للعملية السلميه في السودان وايده في ذلك بعض النافذين في الإدارة الأمريكية وبعدها بدأ سباق البحث عن منابر جديده للتفاوض وما تعلمناه من هذا الدرس هو أن الكبار أيضاً ينقضون عهودهم ومواثيقهم ومنهم تعلم صغارنا التنكر للقيم وتسفيه المبادئ، ثم نُقل زولك من موقعة مترفعاً وأختفت معه التزامات أمريكا تجاه أبوجا وأوربا من خلفها كالظل وفي تناغم واضح حيث ابتعثت أوربا مبعوثها (بيكاحفظتو) ومن ثم مندوب الأمم المتحدة (يان الياسون) وبالطبع عندما جد جد الكبار عاد الاتحاد الأفريقي بلا خجل ليكون شريكاً في كل مايجرى وذلك بعد أن أعيد سالم أحمد سالم مرة أخرى عراب إتفاق الأمس في أبوجا أن يكون من ضمن الذين أعطوا ظهورهم لها وتقدم مسيرة البحث عن سلام جديد في دارفور إنها لعبه الكبار .

بعد إجتماع أسمراتحدد عقد إجتماع في طرابلس في الفترة بين 22-23 يونيو 2007 م وهو إجتماع خاص بالمجتمع الدولي في طرابلس للبحث عن صيغة جديدة لبدء مفاوضات جديدة للسلام في دارفور وان الإجتماع معني به المجتمع الدولي وليس الحركات ولكن كالعادة قادة حركات الفنادق لاتفوت فرصة تجمع مثل هذا العدد من ممثلي المجتمع الدولي فجاءت إلى طرابلس بقضها وقضيضها .طرابلس الغرب ذات

النكهة الخاصة يعشقها المتمردون وأهل دارفور أيضاً الذين تستقبلهم بالمئات بلا أوراق ثبوتيه وبلا تأشيرات دخول ، طبعاً هذه بدعه غريبه فالدولة القطرية المحدودة هي نتاج إستعماري ينظم عملية الهيمنة والتحكم في تحركات الشعوب والأفراد بعكس الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها وهي إن أرض الله واسعة يمشي الناس في مناكبها ويقتاتون من رزقه بلا فواصل ولا حدود ولاجوازات .

لقد إستقبلت طرابلس تظاهرات أهل دارفور مثنى وثلاث ورباع ولكن للأسف النتيجة كانت هباءاً منثوراً لم نصل إلى حل للمشكلة وأصبحت التعقيدات تتزايد بتوالي هندسى مثير للدهشه .إن حب قادة الحركات لطرابلس نابع من رحابة صدر فنادقها التي تستقبل الناس جميعاً بلا فوارق طبقية الكل لديها سواسية كأسنان المشط لافرق بين رئيس حركة وجندي عابر ولانتقاس مدة الإقامة في فنادقها بالأيام بل بالشهور والفصول لهذا الأمر يتسابقون إليها كلما لاحت الفرصة لذلك .

بعد أنتهاء المشاورات الرسمية للمبعوثين الدوليين حول الوضع في دارفور بطرابلس وأصل المبعوثون الخاصون مشاوراتهم مع قادة الحركات التي تمكنت من الوصول إلى طرابلس حول الكيفية التي يمكن ان تستأنف بها المفاوضات لإكمال عملية السلام في دارفور ولم يشذ عن القاعدة آنذاك إلا عبد الواحد الذي كان موقفه مجافياً للجميع (تجمع دولي وحركات) فهو لا يعترف بأي من هذه الحركات والمسميات . وكان وضع الحركات آنذاك أفضل فهي إلى منتصف (2007) خمس حركات فقط ((عبدالواحد ، وأحمد عبدالشافع ، وقيادة الوحدة، وخميس أكبر ، والعدل والمساواة وهي كانت موحدة اضافة إلى الاتحاد الفيدرالي الذي يحيا حيناً عندما يطرح اسم دريج بديلاً لعبدالواحد في ذروه المنافسة على قيادة تجمع الحركات ثم يموت في معظم الأحيان حتى إنحى أسمه من خارطة الفعل في دارفور ودريج كان حاضراً في ذلك المنتدى ،وقد كان لهدوء اعصاب قادة الفصائل الموجودة في طرابلس واحاديثهم الموجبه تجاه السلام مع المبعوثين الدوليين ومع مسؤولي الدولة المضيفة ليبيا كل ذلك أعطى بصيص أمل للجهود الدولية بان السلام يمكن أن يتحقق في السودان.

كانت الأمور تسير وفق المنوال الذي يروونه أمامهم وهو إنطباع جعلهم يعترفون بتوافر جدية الحركات للبحث عن فرص إكمال مسيرة السلام في دارفور.لقد عكف مندوبوا الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي للبحث عن أنجع سبيل لبدءجولة جديدة ربما تكون حاسمه لوضع جدول للتفاوض لحل القضايا العالقه التي أغفلتها اتفاقية

ابوجا للتوصل إلى حل شامل. ورغم أن العدالة والمساواة كانت تضع بعض الشروط عن كيفية آليات التفاوض وبعض التفاصيل الأخرى المتعلقة بالمسائل الفنية ولكنها في نفس الوقت لم تكن بالحدة التي ظهرت بها أخيراً عندما قويت شوكتها إذ كان من الممكن تجاوز تلك العقبات بتحديد موعد جديد لإجتماع دولي آخر ويكون هذه المرة مع الحركات المسلحة المذكورة مع ترك المجال مفتوحاً لعبد الواحد إذا رغب في المشاركة مع إستبعاد السيد إبراهيم دريج إلا إذا قبل المشاركة بصفته الرمزية. إن الملاحظة المهمة هي رغم وجود جميع الحركات في طرابلس والمجتمع الدولي أيضاً إلا أن المجتمعين لم يتطرقوا لمواصلة التشاور والانتقال إلى صيغة عملية مباشر للتفاوض خاصة وأن البلد المضيف لا يعترض على ذلك وربما يكون راغباً في الدخول المباشر في التفاوض على الحل، إلا أن المبعوثين الدوليين إلزموا بما جاءوا من أجله وهو إجتماع خاص بالمجتمع الدولي للتفكير بينهم لإستخلاص نوايا الدول المعنية بالازمة وهي ليبيا وتشاد ومصر وأرتريا إضافة إلى مبعوث الأمم المتحدة بأن الياسون ومبعوث الإتحاد الأوربي (بيكا حفظؤو) وممثل الإتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم .

إن إجتماع طرابلس خاص بهولاء وقد أمضوا يومين كاملين في الحوار الذي تمخض عنها الدعوة الحركات لحضور مؤتمر في اروشا بتنزانيا . وقد حدد له موعد قريب جدا في بداية أغسطس 2007 م وقبل قادة الحركات تلك الدعوات بالفعل ، فالتذاكر المجانية (ملح) والفنادق سبع نجوم والصور التذكارية مع كبار المسؤولين الدوليين هي غاية هولاء وهوايتهم المفضلة وخاصة إذا كان وراء النزول في تلك الفنادق نثریات ((perdum)) فأن كثيراً من هولاء يتمنى أن تطول فتره المكوث وأن تكون المداولات لانهاية حتى وأن لم يكن هناك تفاوض أو تشاور أو حديثاً يرد فيه أسم دارفور . إذا ماخبروا بين قضية دارفور أو المكوث هناك لفضلوا الخيار الثاني على الأول أي الفنادق الفخمة على مصالح مواطني دارفور وهذا يقين من مراقب لصيق ، فإذا ما حلت مشكلة دارفور فأن بعض هولاء لا يحلمون بمثل ذلك النعيم الذي هم فيه على حساب معاناة أهلهم هناك فهم لذلك حريصون جداً على إستمرار الأزمة لأن الفنادق الكبرى وركوب الطائرات ذات المقاعد الوفيرة ، فرؤساء الفصائل لا يركبون الدرجات السياحية فالدرجة الأولى في الطائرات هي مستقرهم ومثواهم خاصة إذا جاءت الدعوة من دولة اوروبية أو دولة حباها الله

بنعمه البترول . أن النعيم الذي هم فيه يحرصون على عدم زواله لأن ما هم فيه لا يرتاده إلا ذو مال كثير، أو علم وفير، أو منصب كبير، وهذه بكل تأكيد تحتاج إلى مؤهلات يفتقر إليها معظم قادة الحركات السياره ونوابهم واقاربهم ومستشاروهم فهم الى الامية أقرب ومعظمهم لا يرغب في إصطحاب متعلمين معه. إن إنفراط العقد واختصار القضية في الصراعات الشخصية والبحث عن سلطة زائفة، أفسح المجال للاجندة الخارجية التي جاءت مقرونة بفنادقها واموالها وإغراءاتها ساهمت بصورة مباشرة في أطالة أمد الصراع وزادت من تعقيداته .

مؤتمر أروشا (73) أغسطس 2007 م

لقد كان مؤتمر طرابلس فاتحه لعمل موجب تجاه الأسراع بإيجاد صيغة تفاوضيه تدعم مسيرة السلام التي بدأت بأبوجا وما تلاها من أنفاقات جزئية في سبها مع أبو القاسم امام وفي أديس أبابا مع إبراهيم مادبو وهي داعمة للخط الأساسي في أبوجا وكما ذكرنا سابقاً إن مشاورات قادة الفصائل التي توافدت على طرابلس المدعو منها ومن جاء تطفلاً قد أعطت الأمل بإمكانية التوصل إلى حل للزمة في دارفور وهذا ما شجع المبعوث الدولي (يان الياسون) لدعوة الحركات إلى مؤتمر قريب في ضاحية أروشا بتنزانيا لوضع المقترحات المتفائلة التي طُرحت في طرابلس في إختبار التطبيق العملي حيث أن كل تنظيم قد كتب بياناً فضفاضاً يدعوا إلى الوحدة ويطالب المجتمع الدولي بأسراع الخطى لمعالجه مشكلة دارفور. في تلك البيانات أكد كل من قادة الفصائل المجتمعة في طرابلس إلزامه الكامل بالعمل مع رفاقه لتوحيد الرؤى وبذل أقصى جهد ممكن للوصول إلى سلام في أمد قريب لإنهاء معاناة أهل دارفور وهم حريصون كل الحرص لأنجاح جهود المجتمع الدولي بأسرع وقت ممكن كانت تلك هي رسالتهم التي شجعت المجتمع الدولي لعقد لقاء أروشا. إستناداً إلى تلك التصريحات المتفائلة والبيانات الفضفاضة جاءت الدعوة من المبعوثين الدولي بأن الياسون ومبعوث الإتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم للدعوة لمؤتمر يعقد في ضاحية أروشا وهي نقله نوعيه لم يكن يحلم قادة الفصائل الجواله بها والحقيقة أن ماصرح به قادة الفصائل في طرابلس بمن فيهم دريج شجعت مبعوثي دول الجوار ليبيا ومصر وتشاد وأرتريا على تبني ورشه أروشا وأسراع الخطى في اتجاه البحث عن أطار جديد للحل حيث تتابعت الجهود الدولية من أرتريا إلى طرابلس ومن ثم إلى أروشا وإلى جوبا ومنها إلى سرت مدفوعين بالتصريحات المتفائلة لقادة الفصائل والبيانات المتزنة بشأن التنسيق بينها والتعاون مع المجتمع الدولي بلا تحفظات. لقد عُقدت تلك اللقاءات الدولية بتتابع، وفي أقل من شهرين إذ إن المجتمع الدولي مهموم بفك طلاسمة مشكلة دارفور بعزيمة وصدق وإصرار ذاك هو شأن المجتمع الدولي في تلك المرحلة أو قل على الأقل المبعوثين الدوليين، أما أصحاب الشأن قادة الحركات فقد كانوا في واد آخر تماماً إذ أن تلك التصريحات المتفائلة والبيانات الرنانة ماهي الأشباك لصيد أعتراف المجتمع الدولي بوجودها

لأنهم يعرفون واقعهم إذ أن معظمهم تكرات في ساحات الوغى ولم يظهروا إلى سطح الأحداث إلا بعد غياب المرجعيات المعروفة منى الذي دخل القصر مساعداً للرئيس وهو داخل القصر جسداً وقلبه متيم بالحركة الشعبية وسمار ليله هم ياسر عمران وباقان. أما عبد الواحد قد تعالى على الجميع وأنزوى بعيداً عن التعاطي مع أي دعوة للحوار متصدراً الممانعة السلبية جالساً على عرش من الوهم الخادع متدثراً بالايام والأعوام معتمداً على مجموعة قليلة من أتباعه متمرسوا في سفوح جبل مرة وتبني قضية النازحين، تلك هي الصورة بعد أبوجا وهي التي أنتجت هذه الحركات اللآهثة وراء أعتراف المجتمع الدولي بتمثيلها لما بقي في الادغال مغاضبا من الحركات أو أولئك الموجودين في المخيمات الذين تتجاذبهم قيادات الحركات من متصالح مع النظام بالداخل يسعى لاثبات ذاته، أو معارض بالخارج باحث عن تحقيق طموحات شخصية من وراء ركاب الازمة مستغلا غفلة المجتمع الدولي الذي أعطى إعترافه لقادة جد فاقدي البصر والبصيرة. وهم بمجرد أن تم الإعتراف بهم كقادة للتيار الرافض لأبوجا كان من الممكن أن تتوحد مواقفهم لوضع خارطة طريق تقود لوفاق جديد يكمل ما أغفلته اتفاقية أبوجا، ولكن بدلاً من ذلك عاد كل منهم إلى مربعه الابتدائي وقديماً قيل أن ((الطبع)) يغلب ((التطبع)) وهكذا عاد كل منهم إلى طبعه القديم وأصبح كل واحد منهم ينظر إلى الوحدة من زاويته الخاصة ويتمنى أن يتوحد الناس تحت لوائه وتبين ان هم أولئك القادة منحصر في الإعتراف بهم وتذاكر السفر وكرم الضيافة ودرجه الفندق وعدد نجومه وياحبذا لو كانت هناك دريهمات تسندهم في وقت الاستراحة كل في دولته التي تأويه إلى أن يفتح الله ببناء جديد لمؤتمر جامع للحركات يتبارون في الوصول إلى موقع الحدث قبل الموعد المحدد وأنهم بارعون في الظهور وحضور الملتقيات الدولية فهي مهنتهم وكثير من الناس يجيدون صنعتهم بأقتدار ولكن قادة فصائل دارفور في مقدمه الذين يجيدون التمثيل ولعب الأدوار بإقتدار وفقاً لمقتضيات الأحوال. أما إذا ما لاحت فرصة لحضور ملتقى داخل السودان أو في هوامش المناطق التي تسيطر عليها الحركات فأنهم يفرون منها فراراً تقشعر منه الأبدان. لأيتق أحد بأحد ولايربطهم رابط إلا أماكن الملتقيات.

عندما فشل مؤتمر أبشي وذلك لرفض القوة المقاتلة إنعقاده هناك طلبنا منهم الحضور إلى أمراى وطلبوا منا إنتظارهم أسبوع ثم أسبوعين ثم إنقطعت أخبارهم

. ونخص بالذكر في هذا المقام السيد (خميس أبكر) و(آدم على شوقار) وهؤلاء في جميع المحافل يتحدثون بأسم مجموعة ال (19) المكونة لقيادة الوحدة ومقرها منطقة أمراي في شمال دارفور وعندما طُلبَ منهم حضور المؤتمر في أمراي رفضوا الدخول إلى السودان وعادوا إدراجهم من حيث أتوا إلى حيث النعيم المقيم في دول آمنة مطمئنة يقول من زاروها بأن رئيسها يمشى في الأسواق بلا حشود ولا حراسات.

ولكن قادة حركات دارفور الوهميه في المقابل إذا ما ذهبوا الى تلك البقعة الآمنة المطمئنة تسبقهم طلائع الحراس الشخصيين لتأمين المكان وأحاطه أنفسهم بهاله كأنهم مستهدفون من قوة قادمة من الفضاء الخارجي وإذا ما ذهب هذا القائد الجسور لمقابلة أحد مسؤولي الدولة المضيفة أو أحد المهتمين بقضيه دارفور فأناك ترى العجب العجيب في كثره الحراس لزوم الأهمية وليس له شيء غير ذلك ، منظر قبيح يشمئز منه كل وطني غيور، تلك هي صورته قادة حركات الفنادق ، ففصيل الحراسات الذي يتبخر في حراسه القائد الهام كان الأجدي به أن يحمل ذاك السلاح في دارفور حتى يكون لرئيسه موطن قدم هناك يساوم به عندما تحين ساعة جرد الحساب. والأدهى وأمر أن قادة الدولة المضيفة الذين يمسكون بملفات أولئك القادة يعرفون تفاصيل مقدراتهم ولكنهم يحتفظون بهم ككروت للمساومة يحركونها أنى شاءوا وفي أي اتجاه أرادوا وتلك هي مصيبة دارفور الكبرى وسوء حظ أهلها. في إحدى المرات طلب إحدى قادة الفصائل من مسؤول ليبي كبير مبلغ مليون دولار لشراء تموين ومتطلبات لقواته، فما كان من المسؤول إلا أن قال له أين هذه القوات ؟؟ أنت منطقتك محتلة بالكامل ما عندك ولا جندي واحد في دارفور، يا ريت لو قلت عاوز مساعدة لاهلك اللاجئيين قال له أنا رجل دولة مسؤول من هذا الكلام، للأسف صمت قائد الفصيل ولم يستطع أن يرد على المسؤول الليبي، وفي اليوم التالي غادر طرابلس وربما لم يعد إليها حتى بعد اغتيال النظام الليبي.

التأم مؤتمر أروشا من يوم (3-7) أغسطس بحضور معظم الحركات والسيد دريغ قدمت له الدعوة باعتباره شخصية وطنية ومرجعية تاريخية لدارفور وكان المأمول منه أن يكون عنصر توازن يحتضن الجميع كأبنائه لأنهم قبلوا مشاركته في المؤتمر بتلك الصفة ولكن لعنة دارفور أبت إلا أن يعبر السيد دريغ عن تقديم نفسه رئيساً لفصيل أسمه الإتحاد الفيدرالي وهو مجرد تاريخ لا وجود له على أرض

دارفور وهو في لحظة ما كان له وجود رمزي في شرق السودان مع التجمع الوطني الديمقراطي إلا أن ذلك أصبح ارثا من الماضي تم قبره عندما هلك التجمع الوطني الديمقراطي، ولكن الرجل أصر على أن تحيي أروشا عظام تحالفه وهو رميم وهذا الموقف أفقد الرجل هيئته ومكانته وأنفض عنه سامر الشباب وفروا منه كالبعير الجرب خاصة رؤساء التنظيمات الذين زاحمهم في مقعد الرئاسة الذي يسعى كل واحد منهم الى توليه ولو ليوم واحد إن موقف دريغ هذا هو من إحدى العوامل الأساسية التي ساهمت في أفشال مؤتمر أروشا لأن الشخص الذي دُعِيَ لكي يكون عامل تهدئة وتوازن ووفقا لكي يقتدى الشباب بحكمه وحكمته أصبح هو أيضاً في وسط الزحام يتسابق مع من جاء لترشيدهم بحثاً عن موقع لنفسه في تصرف لا يخلو من إنتهازيه وهو يضع نفسه في صف واحد مع قادة الحركات الأخرى وهو بحكم سنه وتجاربه وجد تعاطفاً من المجتمع الدولي قياسا بالمعايير التقليدية وبحسابات الأمس في دارفور، إن حظه سيكون موفوراً في السباق على الصدارة وهذا مادفعه إلى إزالة الغبار من وجه تنظيمه وادخله حلبة التنافس على الرئاسة مع الصغار وتلك هي أم العقد لحركات دارفور الكل يسعى إليها بإمكانات وبغيرها. حقيقة الأمر إذا ماتم عقد الرايه للسيد دريغ وذلك بالطبع يصادف هوى من دعاه إلى حضور المؤتمر فالمجتمع الدولي كان يفضل التعامل مع شخصية معروفة ذات تاريخ وتجارب وعمر مديد (الكبر حسنات) كما يقولون وهو نموذج التكنوقراط الذي يسهل التعامل معه بعكس الشباب المتطرفين الذين لم تجد الواقعية إليهم سبيلاً. أن السيد دريغ رُغِبَ لحضور الحفل ولكنه حاول أن يستحوذ على الكيكة بكاملها (والطمع فحل العيوب) كما يقول المثل السوداني لأنه يعلم علم اليقين انه لم يساهم في معارك دارفور ولم يذكرها بخير ولومرة واحدة ولا بكلمة حق في وقتها، والشباب المؤتمرون في أروشا يعلمون ذلك جيداً بل يحفظون عباراته الناعية لهم ومواقفه الراضية لأفعالهم هناك، والحال هكذا من ذا الذي يسمح لدريغ أن يترأسه وهو مع ذلك كاد أن يصل إلى أرذل العمر، وهو يعلم ما قدمت يداه تجاه حركات دارفور، ولكن غزل ممثلي المجتمع الدولي له جعله يتدافع إلى تولى امر الناس بالتاريخ، وهنا نقول ليته تاريخاً ناصعاً يجبر الناس على إحترامه. إنه إستدعى التاريخ وهو لا يعلم أن هموم الناس تتطلع إلى المستقبل. إن مواطني دارفور وقفوا مع السيد دريغ وفوزوه وهو مرشح مستقل ووقفوا معه ضد إرادة حاكم قوي المشير جعفر نميري

ولكنه عندما كثرت عليه الضغوط نأى بنفسه وترك أهل دارفور وشأنهم يواجهون الطغيان بلا قيادة. إن الجماهير تبحث عن خلف صالح لذلك السلف الطالح الذى أوصل البلاد إلى قاع هذه الهاوية السحيقة جميعهم لا نستثنى منهم أحدا كما قال الشاعر مظفر النواب تجسيدا لعباراته الفاضحة في خروجها عن المؤلف وهم كذلك بلاريب.

طبعاً الأخ دريج لم يعبر على موقفه من فراغ فهو اضافة إلى دعم المجتمع الدولى يعلم تفاصيل الشباب الذين حوله وإمكاناتهم ومقدراتهم وتاريخهم السياسى وبناءً على هذا بنى موقفه المنافس على الموقع الأول وهو لا يعلم أن الموازين قد تغيرت نتيجة للصراع فى دارفور. إن الكبار لم يعودوا هم أصحاب الكلمة العليا فى الأمور كلها مثلما جرت تقاليد بلادنا وعرفها السائد.

فشل مؤتمر أروشا ولم يخرج بأى بيان واضح لأن من أستدعى لى يكون حكماً بين الفرقاء أصبح طرفاً فى الصراع حول المقعد الأول وهذا يؤكد بأن السيد دريج لم يواكب قلب الأوضاع فى دارفور ولم يعرف واقع أولئك الشباب البارعون فى التعامل مع مثل تلك الشخصيات المتطلعة مثل براعتهم فى التنصل عن إلتزاماتهم بوحده الصف وجماعية الكلمة. إنهم كالأعصار فى تبديل مواقفهم واتفقوا على أن تكتفى جلسات أروشا بمشاورات غير ملزمة تمهيداً للقاء آخر يحدد مكانه وموعده لاحقاً لى لا يجد السيد دريج سبيلاً لملاحقتهم وهم فى ذلك متفقون تماماً. ذلك هو الشئ الوحيد الذى أتفقت عليه حركات دارفور وبصوت جهور فى مؤتمر أروشا وهى رسالة فهمها الرجل بوضوح شديد. ومنذ ذلك الحين لم يحضر إلى أى مؤتمر إلا فى مؤتمر سرت تلبيه لدعوه شخصية من ليبيا وقد لبى الدعوة لعلاقته المميزه بليبيا فقط وقد كان لحضوره فى مدينه سرت فائده لأهل دارفور وموقفه مجرد من كل أهواء عندما طلب من العقيد القذافى عدم تنفيذ تهديداته القاضيه بنقض يده من قضية دارفور حيث طلب منه مد حبل الصبر وأن يتمسك بمبدئه الداعم لأهل دارفور مهما كانت المراتر والأحباطات. ومهما تصرف أبناؤه قادة الحركات بطريقه غير لائقه، فهو لهم بمثابة الأب ولشعب دارفور بمثابة الصديق الصدوق والداعم والمعين ومهما كان تصرف بعض الأبناء غير المسؤول ويعنى عبدالواحد الذى رد بقسوة شديدة على العقيد القذافى الذى حدد قضية دارفور بأنها (قضية ناقه) وقال دريج بأن أى انتقاد وجه إلى العقيد القذافى فأن ذلك لأينتقص من دور

الجماهيريه وقدرتها على التعامل مع جميع ألوان الطيف مهما كانت التحديات وهى متواترة بشكل إستثنائى فى هذا الوضع المتأزم.

لقد كان مؤتمر أروشا فرصة نادره للشروع فى حل المشكلة وذلك للمجهودات التى بذلت وأيضاً مشاركة جميع الحركات الموجودة آنذاك على الساحة المقاتل والمتجول ولم تكن الحركات وقتها كثيرة بمقاييس التشظى الأخير وحتى بعض القادة المدانين فاقدى الهوية السياسية قد أحضروا من الميادين فى محاولة من المشرفين على الإجتماع بعدم أسقاط أى طرف مهما كان وزنه وقد كان اختيار منتجع أروشا النموذجى يحمل فى طياته مضامين كثيرة منها ان يكون مقرا للمفاوضات وهو مكان جميل هادئ يريح الاعصاب وتلك ميزة اضافية تساعد على التفكير المتزن وإذا ما أنتجت تلك الجوله موقفاً جدياً مسؤولاً لما توانى المجتمع الدولى عن دعوة الطرف الحكومى للجلوس للتفاوض مع الحركات التى كانت حاضرة فى أروشا والجميع كان هناك ما عدا عبد الواحد نور الرافض الدائم لمبدأ الحوار فهو يكره حتى مناجات النفس.

أن المبعوث الدولى يان الياسون كان منشغلاً جداً بأكمال مسيرة السلام وإتمام اتفاقية أبوجا إنطلاقاً من قناعته بأن مأساة المدنيين فى دارفور تتزايد وتيرتها بأضطراب والسبيل الوحيد إلى وقف ذلك التدهور المريع هو التوصل إلى حل عاجل لازمة. ومنذ توليه مهامه خلفاً للهولندى (يانغ برونك) الذى أبعدته الخرطوم عن دارفور بحجة إنحيازه للمتطرفين عندما قال بأن المتطرفين إستطاعوا أن يقهروا القوات الحكومية وحطموا معنوياتها، وتلك كانت حقيقة فى زمن يأبى على الصادقين صدقهم ويخشي قوله الحق حتى وأن كانت موجهة لكوكب آخر. وبذلك أنفض سامر أروشا ببيان فضفاض خالى من أى إلتزام وترك الأمر مفتوحاً تسوقه الأقدار، تلك هي مشيئتها وفى إعتقاده أن السيد دريج لو وظف خبرته لجمع صف أولئك الفتية رغم صعوبة ذلك، وجعل أروشا تشكل نقطه أنطلاق لحل مبكر لازمة لكان الوضع مختلفاً الآن، ولكن وقوفه فى طابور المتنافسين أفسد القضية ولم يعد هناك أحد يسمع لأحد. للأسف كل المجموعة أتفقت ضده ولم يجد له نصيراً واحداً بينهم.

مؤتمر جوبا

10/27 - 11/27 - 2007 م

لا أحد يستطيع إنكار إهتمام الحركة الشعبية بالشأن الدارفوري ومتابعه مايدور هنا وهناك بشكل يومي ودقة تامة وهي أى حكومة الحركة الشعبية فى الجنوب ترصد جميع المنتديات الخاصة بدارفور وبشكل مزدوج فهى شريك فى السلطة المركزيه تتابع الأمر بالزاويه العامة وهى كحركة تتابع مسار القضية بزاويه أخرى بعيدة عن الحكومة المركزيه التى كانت تحاول البحث عن حل لمشكلة دارفور فى أمد قريب ولكن الحركة الشعبية كانت لها نظرة مغايرة وهى فى خضم الجولات الخارجية للمبعوثين الدوليين فى الخارج أرسلت وفداً إلى دارفور لأستجلاء الموقف هناك بالطريقه التى تريدها وقد زار وفد الحركة الشعبية عواصم ولايات دارفور الثلاث معتمداً على مسؤولى الحركة الشعبية فى دارفور وخاصة أصحاب المواقع الدستوريه الموجودين فى كل ولايات دارفور وفقاً لنص الإتفاق الذى أعطى الحركة الشعبية حصص فى كل ولايات الشمال و للأسف أن معظم منسوبى الحركة فى دارفور هم من قبيلة واحدة مواليه للحركة الشعبية وليس هناك سبب ظاهرى يجعل الأمر هكذا ولكن ذلك هو البلاء الذى تعيش فيها دارفور . لقد زار وفد الحركة الشعبية عواصم ولايات دارفور واستمع مطولاً لمسؤولى الحركة الشعبية والمقربين منهم فى دارفور أنحصرت مشاورات الوفد مع الموالين لها فى المدن والمناطق المؤيده لعبدالواحد ومعسكرات النازحين التى كانت تقف على إطلاقها خلفه. وبكل تأكيد عاد وفد الحركة الشعبية بتصور ناقص عن الاوضاع فى دارفور. لأنه إستقى معلوماته من مصدر واحد.

فالواضح إن الحركة الشعبية موقفها مناقض لشريكها فى الحكم المؤتمر الوطنى فى السودان وهى تعاملت مع الواقع فى دارفور من تلك المنطلقات المتناقضة وهى إلى ذلك الحين لأتري فى دارفور غير عبدالواحد ولهذا سعت إلى الوصول إلى مصادر قوته فى المعسكرات وهى تعتقد إن الوضع فى الميدان العسكرى يميل لصالحه أيضاً تلك هى الدعاية فى الخارج التى وجدت آذناً صاغية من أركان الحكم فى الجنوب وبعض القوى الاخرى.

عاد الوفد إلى جوبا عبر الخرطوم إذ لا شئ يمنع من ذلك فهم سودانيون وشركاء فى النظام ولكن بهويتين وتوجهين. أن نتائج تلك الزيارة دعمتها جوبا بزيارة خاصة لعبدالواحد فى مقره فى فرنسا ولكن عاد الوفد خاسئاً وهو حسير من باريس، لقد رفض عبدالواحد لقاء وفد حكومة الجنوب وهو موقف لأيستطيع أى عاقل فى هذا الكون أن يجد له تفسيراً منطقياً ، ليس هناك سياسى أو تاجر أو مقاول أو شيخ قبيلة أو ماسح أحمية يرفض لقاء حليفه اذا طلب منه الجلوس معه إلا عبدالواحد قد إستصغر جميع من ذهبوا إليه من بقاع الأرض المختلفه. بمن فيهم المبعوث الامريكى للسودان.

أصيبت جوبا بخيبة أمل كبيرة فى عبدالواحد وكان رد فعلها أن لجأت إلى أحمد عبد الشافع الضابط فى الجيش الشعبى الذى كان على خلاف مع عبدالواحد فهو بديل جاهز لأنها مصممة على أن ينحصر تعاملها فى قبيلة الفور وهى لا ترضى برئيس لحركة التحرير لا ينحدر من سلالة الفور إستناداً إلى حساباتها الخاصة من ضمنها الوفاء للمتمرد الدارفورى الأول داؤد يحيى بولاد وان كان الامر كذلك فلا بأس .

بعد فشل الحركة الشعبية فى التعامل مع عبدالواحد بدأت فى البحث عن شخص بديل لمكانه وهو كما ذكرنا إن احمد عبدالشافع كان اكثر الناس قرباً منها وتنطبق عليه مواصفاتها لخلافه عبدالواحد ومن أجل دعم موقفه حاولت إرسال وفد إلى حيث تقيم بعض الحركات فى ليبيا بقيادة دكتور كرسينا والأخ أدور لينو والهادى عيسى للحوار معهم وجس النبض وقد دار حوار صريح بين قيادة الوحدة ووفد الحركة الشعبية خاصة بعد أن أظهرت الحركة الشعبية إنحيازها لفصيل بعينه دون الفصائل الأخرى وكان تركيزها على احمد عبدالشافع بشكل لافت للنظر وهى بالطبع ردة فعل مباشرة لموقف عبدالواحد الذى أساء التعامل مع وفدها فى باريس ، وفى تلك الزيارة قدم وفد الحركة الشعبية الدعوة إلى قيادة الوحدة لزياره جوبا ومقابلة قيادة الحركة الشعبية وقد قبلنا الدعوة دون تحديد موعد وترك الأمر لظروف الحركة على أن تتم فى أقرب وقت ، وطلبنا منهم مهلة للرجوع إلى دارفور للتضير للذهاب إلى جوبا من هناك بعكس رغبتهم التى طلبت من عبدالله يحي مرافقتهم إلى جوبا وبالفعل سارت الأمور مثل ما كان مخططاً لها حيث بدأ الاعداد لها بمجرد العودة إلى دارفور ووصولنا إلى مقر القيادة فى وادى أمراى فى شمال دارفور التى تبعد عن الفاشر حوالى مائة كيلومتر شمال مدينه الفاشر.

وقد كان مفهوم الدعوة هي التفكير مع قيادة الوحدة ولم يكن هناك مشروع أو فكرة عن اجتماع جامع للحركات الاخرى .

وقد تولت قوات الإتحاد الأفريقي نقل أعضاء الوفد من بيرمزا إلى جوبا ولكن بعد وصول وفد الحركة الذي كان آخر الواصلين إلى جوبا وجد هناك إختلافاً شديداً بين الواقع الماثل أمامهم والتصور الذي اتوا به من هناك إذ وجدوا الدعوة للحركات الدارفورية كافة.

أن الدعوة لم تخصص لأحد بعينه وإنما هي عامة لجميع الحركات بلامتياز وهي موجهة لعقد مؤتمر لتوحيد الحركات والشئ المريب هناك هو أن الحركة الشعبية تعامل أحمد عبدالشافع بصورة تمييزيه واضحة وكأنه رئيس للجميع وموقف الحركة الشعبية الداعم لعبد الشافع يستند إلى أمرين :

أولاً: الحركة الشعبية ترى أحقيه قبيلة الفور على تولي قيادة الحركة وإن أى عمل يستهدف دارفور يجب أن يكون على رأسه أحد أبناء الفور فهم أول من وقف مع الحركة الشعبية، وأول من بدأ بنقل المعركة إلى دارفور في وقت مبكر هو أحد أبناء الفور المهندس داوود يحي بولاد وهو ركيزه أساسيه في ذلك وإذا تم تغيب سيرته اليوم فأن غداً سوف يكون لهذه السيرة ذكرى وعدد لا يستهان به من المعجبين والمؤيدين والمنتقدين أيضاً ومهما كان الرأي عنه وحول سيرته فأن ما قام به سوف لن تسقطه كتب التاريخ شاء الناس أم أبوا فلا مجال للنسيان الأبدى لتلك الحملة الداميه وما فيها من أحداث وخفايا وانتهاكات وتلك هي طبيعه الحروب ولكن رغم التعنيم فأن من المؤكد أن تتكامل الصورة والسيرة يوماً ما عن تفاصيل تلك الحملة .

إن دوافع أصرار الحركة الشعبية نابع من أن أبناء الفور أول من تجرأ بإعلان الحرب على الشمال ، إضافة الى أن معظم عضويه الحركة الشعبية في دارفور هم من أبناء الفور وطبعاً العلاقة النضالية مسألة ذات أثر بالغ على القيادة الجنوبية عند إتخاذ أي قرار يخص دارفور وأن قناعتهم مبنيه على فرضية أن حركات دارفور إختارت أحد أبناء الفور وهو عبد الواحد لكي يكون زعيماً لها آنذاك وهي لم تكن شيئاً مذكوراً ولهذا فانهم اعتبروا مسألة زعامة الفور لأى تجمع معارض هي فرضية علمية لا تقبل الجدل وهم قد توجهوا لعبد الواحد بأن يأتي إلى جوبا ويتولى قيادة الحركات وهم في ذلك مستعدون لتقديم كل دعم ومساندة وإستخدام جميع

الاسلحة لدعمه ولكن عبد الواحد كعادته موقفه لم يتزحزح ضد الحوار وضد مناديب دول العالم الثالث وجوبا بالطبع في مقدمه المشكوك في أمرهم آنذاك لأرتباطها بالنظام السوداني والطرفين الخرطوم وجوبا بالنسبة لعبد الواحد وجهان لعمله واحدة مهما تباعدت المسافات ((يا للعجب)) إستنادا إلى هذا التحليل السطحي بنى تحفظاته تجاه الحركة الشعبية الى أن وصل به الأمر الى درجة القطيعة والعداء في نهايه المطاف .

بالمقابل أن موقف الحركة الشعبية ذهب إلى نهايه الشوط أيضاً وهو البحث عن بديل ، في ردة فعل قوية متلائمة مع طبيعه العادات الشرقية التي دائماً ما تكون العشوائية القصوى لها اليد الطولى في الأتيان بنقائض الأعمال قبل التفكير العميق والبحث عن الحقيقة الغائبة ، صحيح أن السيد عبد الواحد يقابل من يرغب في مقابلتهم بتعال وكبرياء غير مبررين وهو سلوك دأب عليه مع معظم ممثلى الدول المهتمة بقضيه دارفور ونحن لا نعلم غيب مواقفه ولكن له أسبابه في ذلك وأمره المحير هذا يتطلب تفكيراً هادئاً ومنهجاً جديداً لأستنطاقه بصبر وتروى ولا مجال هنا لردات الفعل العنيفة المتشنجه ولكن بكل تأكيد نحن لانستطيع فصل الحركة الشعبية عن محيطها المتخلف، الذى تغيب فيه الحريه والقانون والوعى ، والتعامل الراشد مع محدثات الأمور، وعلي هذا الأساس عمدت جوبا إلى الخيار السهل وهو البحث عن بديل بأي ثمن ولم تكلف نفسها للتواصل مع عبد الواحد لأستيضاح أمره وخفايا تحفظاته وأستخلاص العبر من فرنسا التي يقيم فيها بتصريح خاص وهو لا يرقى إلى درجة اللجوء السياسى أو الإقامة الدائمة وفي كل الأحوال هو بحاجة إلى مساندة دولية وفرنسا التي تأوى عبد الواحد مهمة بالحل وهي شريك فاعل في كل منبر تفاوضي وهي دأبت تدعو عبد الواحد بصدق للمشاركة في الجهود الدولية للوصول إلى حل لمشكلة دارفور وفرنسا رغم أنتقادها الدائم لموقف عبد الواحد الراض للحوار والمشاركة في منتدياته إلا إنها في ذات الوقت لم ترتكب أية خطوه تعسفية تجاهه وهي توفر له كل متطلبات الحياه الكريمه من حرية وتأمين كامل ومسكن ومأكل وملبس رغم إختلاف وجهات النظر بين الطرفين ولم يتعرض إلى إذلال أو محاولة إستبدال مثلما فعلت حكومة جوبا .فرنسا لم تتنكر لواجبها الأنسانى تجاه عبد الواحد الذى وقف في قلب عاصمتها ينقض توجهاتها ولا يرتضى بالسير على هدى خطواتها تلك هي ثقافه الغرب وأخلاقياته ،فأن عبد الواحد بموجب

الاقامة المؤقتة له حق التصرف كما يشاء حتى وأن كان مجنوناً فهو حر في التعبير عن جنونه تلك هي الثقافة في الغرب الذي دأب حكامنا على نعتة ووصفه بأسوأ العبارات لقد حافظوا على الرجل وقدموا له الحماية ولم يكرهوه على شيء ولم يحاولوا طعنه من الخلف . أما هنا في جنوب السودان بدأ البحث عن بديل قبل أن يغادر وفد الحركة الشعبية فرنسا ، أنه العالم المتأخر يأخذ الأمر من قريب بزاوية شخصية حادة جداً جداً .

ثانياً: تلقت الحركة الشعبية معلومات مضللة من أحمد عبدالشافع الذي وجدت فيه ضالتها فهو ابنها وهو ضابط في جيشها ومن أصول ذات حظوة في دهايز الحكم في دولة جنوب السودان ومفاد تلك المعلومات هو أن أحمد عبدالشافع عائد من الميدان بعد أن استطاع تنظيم مؤتمر لحركة التحرير في شمال دارفور حصن الثورة المنيع وفي منطقة أمراي لجميع القيادات العسكرية وكاد المؤتمر أن يصل إلى خواتيم أعماله لولا تدخل الطيران الحكومي الذي تسبب في تشتيت جميع المؤتمرين ووقف حائلاً دون وصول المؤتمر إلى غاياته وهو قد كان قاب قوسين أو أدنى من إعلانه رئيساً لحركة التحرير في مؤتمر جامع للقيادات الميدانية وتلك كانت فرية ردها في جميع المحافل الخارجية بلا خجل طبعاً لبعد المستمعين عن مواقع الأحداث في دارفور والقيادات الميدانية التي ضمها مؤتمر أمراي بعيدة بعد المشرقين وبينها وبين الدول التي تسوق فيها البطولات الزائفة أنهم بعيدون جداً ، فيافي وصحاري وبحار ومحيطات تفصلهم عن الواقع فخلا له الجو وهو يسرح بخياله أنى شاء وفي كل الإتجاهات ينسج من الخيال قصصاً وروايات وأحداث مدعمة بالصور الميدانية بالزي العسكري ومع المقاتلين من كل طيف صور حية لمقاتلين حقيقين يتوسطهم بقبعه سلفاكير في الأحرار وفي ركام العربات المعطوبة وتحت ظلال الأشجار الوارفة الظلال ، لقد جاء يحمل كمراته الحديثة وهو يعلم ما يريد وكيف يأخذ بألباب مستمعيه ومشاهديه وهم بعيدون من الديار يتخطفون أخبارها عبر وسائل الإعلام التي لم تزر يوماً الميدان، أما عبدالشافع فقد جاء بالخبر اليقين والبرهان المبين، وتكرار المشهد وهو يقف بجانب الطائرة المروحية التي هاجمت مقر المؤتمر وتم إسقاطها والسنة النيران تلتهم بعض أجزائها مدعياً بأن قواته هي التي أسقطت تلك المروحية المقاتلة سيئته الحظ وهو يتحدث مستنداً إلى شواهد وتلك وثيقة لا تخطئها العين، فالرجل بزيه

العسكري المميز بالقرب من الطائرة والنيران مشتعلة فيها وعربات اللاندكروزر الممتلئة بالأسلحة المتنوعة ، وحشود المتمردين حول الطائرة يهنؤون بعضهم بعضاً بفرح شديد وصغار العسكر يرقصون طرباً ومن وجد منهم فرصة يقترب من قائد الطائرة الذي نجى بعد سقوط الطائرة ، علماً بأن رفيقه قد أحترق مع طائرته حيث لم يتمكن من مغادرة معقده حتى تملكته النيران للأسف فهو في نهاية المطاف مواطن سوداني وإنسان يؤمننا أن يلقي ذاك المصير ولم تكن لدينا حيلة لأنقاذه.

مشهد مثل ذلك هو حجة قوية للتسويق في كل محفل بعيد عن مسرح الأحداث خاصة إذا كانت النية مبيتة في الأساس لتوظيف تلك المشاهد في دعاية إنتخابية في مجتمع تربى على رذيلة الكذب مثلما تم تسويق تلك الافتراءات في ندوة بلندن لأبناء دارفور المقيمين هناك ووجدت إستحساناً من الذين حضروا تلك الندوة ومقاطع شريط الفيديو الذي عُرض هناك تؤكد قوة الرجل وشجاعته وحجم قواته وهو بالطبع أفتراء باطل، فالقوة الموجودة هناك ليست لفصيل واحد ، بعض من مؤيدي عبدالواحد الموجودين في قطاع عين سرو المحسوب على قطاع الشمال حضوراً هناك وقوات فصيل الوحدة صاحب الموقع والداعي للمؤتمر وهو أكبرها وأكثرها عدداً وبالطبع فصيل احمد عبدالشافع كان موجوداً هناك ولكنه وجود رمزي اللهم إلا إذا كان تفسيره للأمر أن الموجودين هناك هم تابعون للتحرير وهما الوريثان الشرعيان له (عبدالواحد وعبد الشافع) .

تلك الزيارة المدانية لقطاع الشمال وما تمخض عنها من نتائج في المؤتمر الذي لم تكتمل تفاصيله أعطت الرجل خلفيه عن الواقع في الميدان وتفاصيل معلوماتيه لم تكن متوافرة لديه في السابق إستفاد منها في تقديم نفسه كقائد ميداني حقيقي لمستمعين مدفوعين بعاطفة فطرية.

لقد سَوَّق أحمد عبدالشافع أحداث مؤتمر أمراي للحركة الشعبية التي كانت في حالة عدم توازن بعد موقف عبدالواحد المهين لقيادتها وعلي هذا الأساس تعاملت مع الموقف برده فعل قوية مبالغ فيها وبدأت في البحث عن بديل لعبد الواحد وبدأت تبحث عن شخص يتوافق مع مزاجها وهذا بالطبع تقدير ينقصه المنطق السليم، إذا ما قيس الأمر بنظرة شاملة للعناصر المكونة للضرورة، والقبول بإمكانية وجود مساحة يستطيع عبدالواحد أن يتحرك فيها بحرية تكييفاً مع المحيط الذي يأويه ومن ثم يؤخذ موقف عبدالواحد بعدم لقاء وفد الحركة الشعبية ليس هو آخر المطاف، ولا

هي النقطة التي ينتهي عندها الكون، ومشكلة دارفور عموماً في تلك الحالة النفسية المضطربة تمت الدعوة لمؤتمر جوبا الذي غابت عنه حركة العدل والمساواة الأصل وغياب الأصول يفسح مجالاً لبروز الفروع وذلك هو منطق الأشياء إذ لا مجال لوجود فراغ في عالم الأحياء المتنافسين، فغياب حركة خليل أعطى فرصة للأستاذ بحر أبو قرده لايجاد موطئ قدم في مائدة جوبا والاستحواذ على مقعد حركة العدل والمساواة الشاغر ووجد تقديراً وأهتماماً من قبل قادة الحركة الشعبية وقد إستعانت الحركة الشعبية بالأمم المتحدة لتحمل نفقات المؤتمر والحق يقال أنها تعاملت مع جميع من وصل إليها للمؤتمر بتقدير وحفاوة حتى الأفراد القادمين من الخرطوم مغاضبين للنظام عوملوا بترحاب زائد وجوبا من وراء ذلك كانت تعمل لتعميد أحمد عبد الشافع رئيساً لهذا التجمع مزهوة به لدرجة أنها أفردت له قوة حماية خاصة من الجيش الشعبي وذلك بناءً على ما زودهم به من معلومات عن أسرار جولاته الميدانية ومحاضراته المتجولة في دول المهجر وجوبا بدورها طمأنّت مبعوثي الأمم المتحدة ومبعوثي الدول الأخرى بإمكانية توحيد الحركات وتجاوز عبدالواحد الذي لم يترك لنفسه صليحاً يناصره في ساعة العسرة .

إن الذي ليس لديه مأخذ على عبدالواحد لا يملك حجة للدفاع عن مواقفه المتصلبة في وجه الجميع، خاصة أن المساعي منصبه لتوحيد الرؤى لأكمال مسيرة السلام في دارفور وجوبا إستناداً إلى طوافها الواسع وثقلها في أوضاع حركات دارفور بشكل عام لقد كانت متفائلة من قدرتها على توحيد الحركات ومن ثم الدخول في تفاوض مع الحكومة لإنهاء النزاع في دارفور وهي شريكة في الحكم في الخرطوم ومنفردة بجنوبها، وهي كانت جادة في مسعاها التوحيدي كخطوة أولى تعقبها خطوات لاحقة للدعوة للجلوس للحل الشامل وهي قد رتبت الأمر لعبد الشافع خلفاً لعبدالواحد وهي كانت موعلة في التفاؤل بشأن نجاحها في مسعى التوحيد الذي نتيجته النهائية أن تكون فصائل التحرير تحت قيادة أحمد عبد الشافع ، وقد مهدت لذلك بجلوسها مع الحركات الأفراد القادمين من الخرطوم ولكنها لم تسطع إقناع الفصائل ذات الوزن الميداني ، فصورة أحمد عبد الشافع في الميدان مهزورة تماماً إذ لا أحد يقبل به وأهل الميدان هم المعنيون بالتوحيد ولهذا الأساس لم تتمكن جوبا من إقناع الفصائل الميدانية كحركة الوحدة وفصيل بحرابوقردة والقوة الثورية وحركة التحرير القيادة الميدانية .

كانت رغبة جوبا في توحيد صف الحركات صادقه ولهذا الأساس صبرت عليهم أكثر من شهر تحاورهم منفردين ومجتمعين وما بذل من جهد هناك من الأمم المتحدة والحركة الشعبية كان كافياً للوصول إلى الغاية المنشودة ، لو أن هناك حركات حقيقية ذات رؤية متكاملة ولكن (الجود بالموجود) كما يقول المثل وإنصافاً لأهل دارفور فإن ذلك الواقع هو جزء من (كُل شامل وفاشل) فالسودان كان أكبر دول أفريقيا وبه ستة أنهر وأرض بكر وواد خصيب وبدلاً من أن تكون مصدر إنتاج لأشباع الحاجات أصبح مسرحاً لأطول حرب بين أنظمتها والشعب في جنوبه، ثم أنتقلت الحرب بين الانظمة والمواطنين إلى جميع مناطقه الأخرى شرقاً وغرباً ويكفيها فشلاً أنها رغم تلك الموارد تتلقى الأغاثات والهبات وفوق هذا وذاك أنها الدولة الثانية من حيث الفساد في العالم والشئ المحزن أن كل سوداني وسودانيه متأثر بما جرى، وعليه لا يجوز مطالبة أهل دارفور أن يكونوا خارج هذا السياق العقيم الذي يسير عكس إتجاه عقارب الساعة، فالعالم اليوم يتحدث عن فضاءات كبيرة تستطيع المنافسه لإثبات الذات والمساهمة الموجبة في أحداث العصر ومتطلباته المتجددة دأباً بلا انقطاع ولكن السودان وحده يسير في الإتجاه المعاكس تماماً لعقارب ساعة عصره لأنه بدأ يتفكك إلى وحدات قزمية صغيرة وهذا ضد منطق العصر.

إن الحديث الصريح عن عمق الازمة لا مناص منه الآن، والأنظمة الحاكمة تتحمل المسؤولية في ذلك والشعب أيضاً يتحمل جزءاً مما أكتسبناه بأيدينا، إذ أن الجميع مساهم في محصلة الأعمال . والمنطق يؤكد أنه لا يوجد نظام بدون شعب، وادوات الحكم والشعب كل لا ينفصل، ومحصله الوجود الكلي هي التي نشاهدها الآن يتأثر بها الجميع حكماً ومحكومين على حد سواء.

لقد غابت حركة العدل والمساواة الاساسيه بقيادة دكتور خليل عن المؤتمر لأن أساس الدعوة لا يعينها وهي توحيد فصائل التحرير تلك كانت غاية الحركة الشعبية ثم ان حركة الوحدة وهي موجودة في جوبا رفضت المشاركة في المؤتمر بحجة إنها لم تأت بقصد الجلوس مع أحمد عبد الشافع لماضى تجربته الاليم معه في أمراي وأن هدف وفدها من زياره جوبا هو لقاء قادة الحركة الشعبية وليس أكثر من ذلك وفقاً لأساس الدعوة ولكن الحركة الشعبية كانت مهياة لفعل الكثير من أجل زعامة أحمد عبد الشافع وهذا ما دعاها لحشد تلك المجموعات والصبر على تناقضاتهم علها تتمكن من الوصول إلى مبتغاها . ومن أجل ذلك وأصلت سعيها في الحشد حتى الأفراد

القادمين كما قلنا من الخرطوم تم الاعتراف بهم كفصائل معارضة ومقاتله أيضاً ما داموا قد ارتضوا بزعامة أحمد عبد الشافع وبعد تنصل فصيل بحر ابوقردة والقيادة الميدانية تم أخراج مولود مشوه سمي بـ (وحده جوبا) وقدمت لها دعماً سخياً مالياً وزاداً وعتاداً وهي قد وعدت الحركة الشعبية التي دفعت بسخاء من أجل تحسين وضع أحمد عبد الشافع في الميدان وهي لا تدري بأن المال وحده لا يصنع ثوره ولا يقيم حقاً. لقد عجز أحمد عبد الشافع والقادمون معه من ليبيا مثل أزهرى الطاهر أحمد شطه من تجاوز حدود الولايات الجنوبية سابقاً بمالهم وعتادهم، إنها الحرب، والحرب تريد أكثر من العتاد والمال. ونحن تحدينا الحركة الشعبية بأن عبد الشافع لن يستطع تجاوز حدود بحر الغزال الشمالية حتى وإن زودوه بأسلحة كيماوية.

بعد كل تلك التجهيزات تترسوا خلف حدود ولاية بحر الغزال الشماليه ولم يحاولوا الدخول الى الحدود الجنوبية لولاية جنوب دارفور، فالفرق بين بحر الغزال وجنوب دارفور كفرق الليل والنهار، ففي دارفور البقاء للاقوى تدافعا مستمرا بلا انقطاع وذلك ما لم تستطع تجهيزات عبد الشافع مواجهته فأثرت عدم اللعب بالنار لقد عسكروا في بحر الغزال وأصبحوا عبئاً إضافياً على الحركة الشعبية في الجنوب، وتحول ميدانهم من جوبا إلى مدينه واو وما حولها وهي لم تدم طويلاً إذ إنتهى أمرها بمآسي وتصفيات ولم تسلم حتى الحركة الشعبية من تبعات ما حدث عندما تمت تصفية (صديق مساليت) وطبعاً الحركة الشعبية تتحمل المسؤولية الاخلاقية في تلك التصفيات وذلك من خلال دعمها لعبد الشافع خاصة أن المجموعة التي قامت بالتصفية إنطلقت من معسكر تابع للحركة الشعبية وكان ذلك سبباً لإنهيار تلك الوحدة وتفرق شمل وحدة جوبا أشلاء كما بدأت وعاد مناديب نظام الخرطوم إلى مواقعهم في المؤتمر الوطني وتفرق الآخرون كل يلقي باللأئمه على الآخر ولم يسلم أحد منهم من تهمة التآمر والتخريب وعادت وحدة جوبا إلى أصلها فصيلاً بأسم فرد وظل هكذا إلى أن تم الحاقه بحركة التحرير والعدالة في قطر بمقابل مادي دفع نقداً على حسب قول الوسيط الذي أنق به وتلك أحد رزائل حركات دارفور الكبرى.

أما فصيل بحر ابوقردة المنشق من العدل والمساواة والقوة الثوريه وحركة التحرير القيادة الميدانية بقيادة علي مختار لم يدخلوا في وحدة جوبا لموقفهم الراض لأحمد عبد الشافع وأيضاً لطموح بحر ابوقردة لزعامة الفصائل الموجودة في جوبا وهو

بالفعل ينطلق من رصيد ميداني وله قوات مرابطة في الميدان وأيضاً الفصيلان الأخريان لهما وجود رمزي على الأرض والثقافة السائدة في ذلك الوقت هي أن القوة المدانية هي الفصيل في تولى القيادة وهنا نصيب أحمد عبد الشافع صفر كبير جداً اذا ما قورن بكسب بحر ابوقردة ولكن إنحياز الحركة الشعبية لجانب عبد الشافع لم يترك مجالاً للمفاضلة الحرة بين تلك المكونات وبالمنطق المجرد بحر ابوقردة هو الوحيد الذي تتوافر فيه مواصفات القيادة من بين تلك المجموعة المجتمعة في جوبا، ولكي أكون أكثر دقة أن الموجودين هناك هم :

1. بحر ابوقردة
2. أحمد عبد الشافع
3. علي مختار.
4. يسين يوسف .
5. صلاح أبو السره .
6. محمد صالح حربه.

7. عبدالله يحي رئيس فصيل الوحدة وهو لم يكن موجوداً في جوبا رغم وجود ممثلين له هناك وهم (أحمد جري، آدم إدريس، محمد إبراهيم الطاهر). في كل الاحوال إن مؤهلات أبوقردة تتفوق على جميع من ذكر وللأسف إن جوبا أجهضت مجهودات كبيرة بتركيز النظر الى ضلع واحد فقط من الشكل السباعي المائل أمامها، ولتلافى الحرج إقترحت الفصائل الأخرى بحر ابوقردة والقيادة المدانية والقوة الثوريه أن تُعطى فرصة وإمكانات لأكمال خطوات التوحيد في الميدان أي في شمال دارفور وهي حيلة مأكرة للتهرب من الرفض الصريح لمقترح جوبا المتحيز للسيد أحمد عبد الشافع.

لقد كان مطلبهم الأساسي هو الدعم الذي يمكنهم من إكمال برنامج الوحدة في زمن قياسي وجيز ومن ثم العودة مرة أخرى إلى جوبا، وجوبا أيضاً كانت تمنى النفس بذلك أملاً في التنسيق مع عبد الشافع وهو الوتر الذي يدغدغ مشاعر الاخوة في الحركة الشعبية مدفوعين برغبة الإنتقام من عبد الواحد تلك الرغبة التي أفقدتهم البصيرة فأعطوا الجماعة ما طلبوه من مال للذهاب إلى دارفور لإكمال الطبخة ومن ثم العودة إلى جوبا لإكمال التنسيق مع تنظيمات عبد الشافع الستة وتضخيم العدد هو خطوة إستباقية لمواجهة تكتل الثلاثة تنظيمات الذاهبة إلى دارفور لإكمال

هياكلها حتى إذا ما عادت بأى شكل ، فإن أمر الرئاسة محسوم سلفاً إستناداً إلى العدد المُكون للتكتل الأول الستة مقابل ثلاثة والأمر في كلياته يتجسد في مَنْ يكون الرئيس فقط تلك هي الغاية ولا شيء آخر غيرها، فالخطط والبرامج والأهداف يمكن الحديث عنها لاحقاً إذا ما سمحت الظروف بذلك وبالتجربة العملية الحديث عن تلك المسائل لم يتم أبداً سواء كان من قبل أو أثناء أو بعد تشكيل إي تجمع لحركات دارفور ورغم تعدد تلك الأجسام التي لا تحصى فالصراع هو من أجل رئاسه الوحدات المتجمعة ونتيجة لذلك أصبح تشطير الحركات مهنة لأرباب المتعلمين في حركات دارفور، فكل من فك الحرف ووجد فرصة للحديث في إحدى الإذاعات الساقطة يصعد نفسه إلى قائد كبير ومن ثم يترقى إلى رئيس فصيل بين عشية وضحاها.

كما كان متوقعاً لقد ترأس بحرابوقردة التنظيم الجديد الذي تمت تحضيراته في شمال دارفور بعد عودتهم من عاصمة الجنوب وقد تم التشكيل على عجل لأن المال الذي أتو به من الحركة الشعبية لتمويل فعاليات المؤتمر أختفى بليل في وديان شمال دارفور دون أن يجرؤ أحد على توجيه إتهام لأحد ومن ذا الذي يستطيع أن يوجه إتهاماً مباشراً لشخص بعينه في ذلك المكان الموحش الذي فيه إستخدام السلاح بقصد الإيذاء أسهل من شرب الماء وقد عمّد بحرابوقردة رئيساً للتنظيم الجديد (الجبهة المتحدة للمقاومة) فالهدف هنا في شمال دارفور كما كان هناك في جنوب السودان هو تنصيب الرئيس فقط وجاءت النتائج هنا في الشمال كما كانت هناك في الجنوب مطابقة للتوقعات (بحرابوقردة وأحمد عبدالشافع) .

تلك مرحلة قد أنقضت ولكن المصيبة تكمن في كيف يتم الجمع بين الخطين المتوازيين من أجل تقديم أسم أحدهما على الآخر رغم إنهم في مركب واحد ومصلحة أهل دارفور تتطلب ركوب الجميع في ذلك المركب الموحد للجهد لبلوغ الهدف الذي تفجر الصراع من أجله. ولكن في السودان كلمة ((رئيس)) مغريه جداً حتى سائق العبارة النيلية لا يرضى أن تخاطبه بأسمه المجرد لقد جرت العادة على مخاطبته بالرئيس فكلمة (الرئيس) لها نكهة خاصة عند الذين يعلمون والذين لا يعلمون. والاسم المجرد يجرده من الميزة التي يجذبها دون أي لقب آخر سواها، ولهذا فإن من لُقّب بها مرة واحدة حتى وأن كانت دعابة أو رئيس عصابة فإنه لا يرضى أن يكنى بغيرها أبداً لا بديمقراطية ولا ببندقية فالإلتزام بعدم التخلي عن الرئاسة

صفة ملازمة للجميع ولن يرضى أحد بالتداول السلمى للموقع حتى في ذلك الهامش البعيد فكيف إذا وصل أحد هؤلاء إلى سادة السلطة رئيساً لدولة أو مقاطعة تخيل ماذا يحدث !!

لقد أُنتخب السيد بحرابوقردة رئيساً (للجبهة المتحدة للمقاومة) لمدة (6) أشهر يتناوب عليها الآخرون ستة أشهر لكل رئيس فصيل دورة رئاسية متفق عليها . وفي السياق المعهود هل إلتزم السيد بحر بوعده وأفسح المجال لغيره من رؤساء التنظيمات الأخرى ؟؟

الإجابة القاطعة المطلوبة لم يتم الإيفاء بها، فهو ابن دارفور أولاً ومن الذين تتلج صدورهم تلك الكلمة المفتاحية وأخيراً هو في منافسه مع خليل في مواقع الصدارة ولن يرضى بمنصب يقلل من مكانته ولهذا فهو كغيره لم يشذ عن القاعدة لقد إستمسك بالموقع رئيساً دائماً للجبهة المتحدة للمقاومة منذ ((2007م)) إلى يناير ((2011م)) ولكي لا يتعرض لأي إستحقاق دستوري من التنظيمات الأخرى المشاركة في الإئتلاف رغم إحتجاجاتهم المتكررة ومطالباتهم المتلاحقة بالدعوة إلى جلسته جامعهم لقادة الإئتلاف إلا أن ذلك الأمر لم يحدث وقد سعى إلى قفل الباب البجيب الريح كما يقول المثل (الباب البجيب الريح سدو وإستريح) . فهو ابن البيئه وهو مستوعب للدروس ولهذا فقد قطع العلاقة التنظيمية بين الجبهة وعضويتها الآخرين الذين رجع كل واحد منهم إلى مسماه القديم (و) عادت سليمة إلى حالتها القديمة (كما يقول المثل وإستطاع أن يتخلص من العبء الثقيل الذي يلاحقه على الدوام ويطالبه بضرورة الإلتزام بمبدأ التداول على الموقع. وبقي رئيساً للتنظيم بعد أنفضاض التنظيمات الأخرى المتحدة معه وحركته متحدة مع نفسها وهو خال من المسؤولية تجاههم وذلك يكفيه بلا مضايقات ومنطلقات السيد بحر تتطابق مع منطلقات السيد أحمد عبدالشافع وهو أحسن حالاً لأن الفصائل المكونة لجبهة عبدالشافع لا وزن لها ولا طعم ولا رائحة ولهذا فهو محرر من ضغوط الشركاء بعكس بحر الذي يلاحقه الرفاق في كل صبح جديد، والرجلان في تحد مع رفاق الأمس ، أحمد عبدالشافع يلاحقه ظل عبدالواحد وبحر أيضاً شبح خليل يطارده أينما ذهب (و) خليل وعبدالواحد (يتحنانان الفرص للشماتة من خصميهما (بحر وعبد الشافع) في مثل هذا الوضع يستحيل طرح الحلول الوسيطة وعزاء كل واحد منهما أن يبقى رئيساً ولو لقوة وهمية بدلاً من أن يكون رقم اثنين في أي

تنظيم مهما كانت قوته حتى لا تفتح أبواب السخرية والشماتة من طرف قائده السابق ، فالمعادلة حرجة وحساسة جداً والطابع الشخصي هنا هو المرجح لكل إستحقاق آخر مهما عظم شأنه.

لقد عاد بحر إلى جوبا رئيساً لـ (الجبهة المتحدة للمقاومة) وأحمد عبدالشافع قابع كالأسد في عرينه جوبا وكل واحد منهما مصمم على الإحتفاظ برئاسة وكل واحد منهما يفضل الموت على سماع لقب آخر يُنزلُه درجة ويضعه في مستوى أقل (كنايب رئيس) مثلاً لا قدر الله وكلا الرجلان له مراراته ، فالسيد بحرابوقردة قائد ميداني ومقاتل بارز قاتل ضد الحركة الشعبية في الجنوب أثناء فتره الهوس الديني عند بدايات الانتفاضة إضافة إلى تفوقه العلمي والعمرى والبنية المتينة أما السيد أحمد عبدالشافع فهو صاحب الدار ومالك قرار الحركة الشعبية ورغم عدم إنترامه بالعبادة والتدين إلا أنه يحفظ جيداً النص الذي يعطى صاحب الدار حق (إمامة الضيوف) وما على السيد ابوقردة إذا كان مقتنعاً بنصوص معتقده إن يترك الأمر لصاحب الدار ويصلى خلفه بخشوع ورضى ، ولكن في مثل ذلك الموقف ماذا يتوقع المرء من ابوقردة غير الكفر الصريح بأى معتقد يعطى الفاسقين حق (إمامة) المؤمنين ، ذلك الموقف حير الحركة الشعبية ولم تستطع أن تفعل معه شيئاً ولكنها إستوعبت الدرس الأول من دروس حركات دارفور العجيبة ولم يتبق أمامها إلا القبول بالأمر الواقع و البحث عن مخرج للتخلص من الحمولة الزائدة من المجموعات التي ظنت بها خيراً فأسكنتها فسيح فنادقها وقدمت لها الغالي والنفيس لكي ترد لها التحية بأحسن منها، وعندما جاءت النتيجة بعكس ما تشتهي أبعدتهم من جوبا وتمسكت بالحليف الاساسى (أحمد عبدالشافع) والتركيز عليه ودعمه مادياً وعسكرياً حتى يعرض نفسه على دارفور، والحركة الشعبية ألزمت نفسها بتقديم كل مايلزم لتقويه فصيل أحمد عبدالشافع ولكن أحمد عبد الشافع كما هو معلوم يعشق طيب الفنادق ونعيمها ولن يستطع أن يفارقها للذهاب إلى الأحرار لعرض نفسه هناك، وهنا لابد من كلمة، لو أن ما قدمته الحركة الشعبية لعبد الشافع قدمت نصفه لفصيل ابوقردة لأستطاع أن يحدث أثراً على الأرض في دارفور ولن يتمترس في حدود بحر الغزال الشمالية خوفاً من العبور إلى دارفور، وهو يعلم أنه لن يستطع الوصول إلى مبتغاه إذا ما حاول دخول حدود دارفور الجنوبية والسبب في ذلك إنه ينظر إلى جبل مرة فقط ذاك الموقع الأمن الحصين الذي لا يظلم فيه المرء

ولايجوع ولا يعرى ، أما بقيه أرض دارفور الواسعة فهو ليس مسؤولاً عنها ولم تدخل في أجندته تلك هي صورته وضع بعض الحركات في دارفور إنه يبحث عن كيفية الوصول إلى شرق الجبل وقد تعذر له ذلك ، فهو يريد السلامة بأدوات حربية ودون قتال أنه مطلب مستحيل لقد مكث أكثر من ست سنوات أشهر بين مدينة واو وراجا وهو يخاطب مؤيديه وبعض معارضيه أيضاً بهاتف الثريا وآهما إياهم بأنه في الميدان، ومؤيديه من فرط جهلهم بحقائق الأشياء يفتخرون بوجوده وسط جنوده في دارفور ومعارضوه بجهلهم المركب لواقع الحرب في دارفور يحسدونه على تجواله بالزبي العسكرية في ربوع دارفور متفوقاً على زعيمهم عبدالواحد الذى أتخذ له ميداناً آمناً في فرنسا وهو بالطبع وأضح جداً وصادق مع نفسه ومع العالم إذ أنه لم يكذب عليهم بوجوده في الميدان، فهو بالفعل كان هناك وخرج من غير رجعة وموقفه مؤمن فمؤيديه في مخيمات النزوح وقليل من الرجال في قمة جبل مرة ليس لهم تأثير على الأرض لا سلباً ولا إيجاباً وهم لا يمكن الوصول إليهم إلا بماكوك فضائي إنهم آمنون هناك وهو أيضاً آمن في باريس يمارس مهامه الدعاية بحرية تامة وهو معروف وموجود لا ينازعنه أحد في رئاسته أما عبدالشافع الباحث عن الزعامة بحد السيف لم يبلغ ما أراد ولم يصل إلى ميدانه أبداً رغم الجهود التي بذلتها معه الحركة الشعبية التي كانت تتابع تحركاته في أراضيها وهي لم تقدم له الدعم لكي يبقى هناك وانما حلمها هي بفاعليته فيما يدور في دارفور لأخذ زمام المبادرة من الحركات الأخرى وتسجيل أسمه في صفحات الأحداث ولكنها أدركت في النهاية إنها لن تستطع أن تحيي العظام وهي رميم. ولحسن حظ الحركة الشعبية أنها وجدت في الدعوة لمؤتمر سرت مخرجاً لها لأبعاد الحمولة الزائدة كما قلنا من جوبا وإخلاء الفنادق التي كانت تعج بالوفود وخاصة العاطلين عن العمل في أوروبا جيئة وذهاباً بلا فائدة ولاهدف أولئك هم المستفيدون من الصراع في دارفور الذين سهلت عليهم الوثائق الحرة (جوازات اوروبية) أمر الحركة بحرية والسفر بمناسبة وبلا مناسبة ليس من أجل المساهمة في إطفاء نار الحرب في دارفور وإنما من أجل إثبات حق الإنتماء إلى الحركات والقبول به في صدارة قيادتها ومؤهلاتهم هي إجادة اللغة الانجليزية والتحدث بها بطلاقة ولاشئ غير ذلك ، تلك هي مصيبة دارفور الكبرى التي أطالت أمد الصراع .

مؤتمر سرت

2007/11/28 م - يناير 2008 م

مبعوث الأمم المتحدة يان اليسون ومبعوث الاتحاد الأوروبي بيكا حفظتو ومبعوث الاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم ودول الجوار جميعها كانت مهتمة بشكل إستثنائي لتجاوز أزمة دارفور وبذل كل ما يمكن لفك طلاسما حيث أن اللقاءات والمشاورات والمؤتمرات الجامعة ومحاولات توحيد رؤية الحركات لم تتوقف منذ تعثر اتفاقية أبوجا ميدانياً بعد المعارك المتلاحقة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة والخسائر المتكررة لقواتها بصورة أقنعت المجتمع الدولي بأن اتفاق أبوجا لا يستطيع إرساء دعائم سلام في دارفور، وهو أضحى معزولاً على الأقل عسكرياً وهذا هو بيت القصيد. فالأ اتفاق عُقد في الأساس لإنهاء الحرب وليس من أجل مواقع في السلطة فالمسألة الأمنية في سلم أولويات الاتفاق ومعالجه قضايا النازحين واللاجئين. وقد كان الجميع مستعدون لتقديم العون والمساعدة لأنجاح مسيرة السلام في دارفور وفي أندفاع ينقصه التروى والرشد والمراجعة المتأنية لنتائج اللقاءات السابقة ومنهجيتها خاصة وأن حمى تشظى الحركات بدأت تلوح في الأفق إذ أنه في كل ملتقى يظهر فصيل جديد حتى حاملي شنط رؤساء الفصائل هم أنفسهم دخلوا في صراع إثبات الذات وادعاء الزعامات وجزء منهم الآن وزراء كاملية العضوية في المجلس التنفيذي الأول لدولة السودان جاءت بهم مخرجات الدوحة ووثيقتها الفضفاضة. تلك هي دنيا حركات دارفور فأن شئت فأحزن وأن شئت فأفرح وبالطبع (إن شر البلية ما يضحك).

في اعقاب فشل مؤتمر جوبا دعت ليبيا لمؤتمر آخر وهي كانت تأمل أن تحرز تقدماً في حل مشكلة دارفور وهي صاحبة المقولة بإمكانية وجود حل لأية مشكلة مهما كانت درجة تعقيداتها إذا لم يكن وراء المشكلة المعنية تأمر، فالمشاكل في هذه الحياة موجودة، وطبيعية ولكن إذا كان وراء المشكلة تأمر ما فأن تلك المشكلة يصعب حلها وذلك لطبيعة التأمر الذي لديه القدرة على وضع العقبات أمام الحلول فكما حلت عقدة يصنع عقدة أخرى مكانها بأضطراد إلى أن تتحقق أهدافه وهي دون شك لاعلاقة لها بمصلحة الطرفين المتخاصمين. ولهذا كان العقيد القذافي من أول

وهله يخشى أن يكون وراء مشكلة دارفور تأمر ما يعيق الحل العادل الذي يؤمن بضرورة الوصول إليه وبعد ملتقيات أهل دارفور في طرابلس واحاديثه مع زعماء العشائر إقتنع بوجود مشكلة في دارفور وأكد سعيه لحلها وحرصه لأطفاء الحريق في دارفور تابع من هدفين أساسيين :

أولاً: خشيته من التدخل الأمريكي والأستقرار في حدوده الجنوبية وهي بالنسبة له مسألة أمن قومي .

ثانياً: رغبته في مساعده أهل دارفور نابعه من تأمين مصالح بلده وهي متصلة مع دارفور بشكل طبيعي وهو يعلم ما تزخر به دارفور من موارد منظورة وغير منظورة في ذلك الزمان ، وعلي هذا الأساس كان حريصاً على إقامة تكامل معها ، فالقوائد بالنسبة له كانت واضحة جداً.

وقد بذل جهوداً كبيرة لتحقيق حلم التكامل بين بلده ودارفور على وجه الخصوص ، ولكن تظل الأحلام الكبيرة أحلاماً إذا لم تجد الأدوات العملية لتحقيقها وهو للأسف كان يفتقد لمثل تلك الأدوات المؤهله المستوعبه لأفكاره الطموحة وبعضها مشروع وقابل للتطبيق إذا ما توافرت له المداخل المناسبة والآليات الفاعلة التي جفت ينيابيعها في ليبيا بفعل التكلس الذي أصاب مفاصل النظام .

دعت ليبيا لمؤتمر سرت بعد أن أجرت إتصالات مع الفصائل الأساسية التي لم تذهب إلى مؤتمر جوبا وهي حركة العدل والمساواة وحركة الوحدة وهما الفصيلان الأساسيان وقتها في دارفور وهما حلفاء ليبيا ضمناً وغياهما هو سبب فشل مؤتمر جوبا ولهذا فأن ضمان وجود هذين الفصيلين في المؤتمر هو دليل عافية ونجاح اضافة الى تأكيد دور ليبيا الاقليمي.

وطبعاً العدل والمساواة لهم موقف واضح من الفصائل المنشطرة ولا ترضى بالإعتراف بها ، وهي تعتبر جلوسها معها في طاولة واحدة يعطيها شرعية ولهذا تحركت ضد ذلك التوجه الذي سلكته الوساطة في القبول بمن هب ودب وإدخاله في زمرة المؤتمرين شريكاً أساسياً كامل الحقوق في التفاوض . وطبعاً العدل والمساواة لم تطرح فكرة معقولة تسمح بوجود هؤلاء في نادي المفاوضات الذي أصبح مهنة لبعض المنتسبين للحركات من دول المهجر مع إعطاء ميزة اضافية لأصحاب الوجود الفعلي في الميدان .

في تقديرى الوساطة كانت على إستعداد للنظر في المقترحات والأفكار العملية

ولكن للأسف حركة العدل والمساواة كانت مصممة على الغاء دور الآخرين بشكل كامل وهو منطق غير مقبول إجمالاً .

لقد توافدت جميع الحركات كبيرها وصغيرها إلى مدينته سرت بالجماهيرية وعلى غير المتوقع غاب حلفاء ليبيا العدل والمساواة وفصيل الوحدة. لقد اجتمع قادة الفصلين في وادي هور وقرروا عدم المشاركة في مؤتمر سرت خليل كعبد الواحد له منطقة في الممانعة من الحضور بحجة مشاركة خصمه بحرابوقردة رغم أن بحر خلع شعار العدل والمساواة وهو يحضر بصفته رئيساً (للجهة المتحدة للمقاومة) . وهو حر في خياراته فالكل إنتمى إلى الحركات بمحض إرادته ولهم الحق في الخروج مثلما أتوا ، صحيح هناك أسس موضوعية للعودة او الخروج من حظيرة إلى أخرى إذا ما توافرت ليس هناك ما يمنع من التمتع بحرية الانتقال من عصابة إلى عصابة أخرى ولكن خليل كان يرى غير ذلك . تلك هي حساباته ونظراته للموقف ولكن ما هو مبرر غياب فصيل الوحدة عن حضور مؤتمر سرت؟؟؟ ليس هناك مبرر منطقي لغياب فصيل الوحدة عن الوليمة التي أقيمت في داره وهو بالطبع غاب مجاملة للعدل والمساواة وهذا الغياب بالطبع ضد مصالح التنظيم العليا لأن ليبيا هي السند الوحيد له وأن كان هناك مجال للمجاملة كان ينبغي أن تكون المجاملة للصديق وليس لعابر الطريق ، ولكن تلك هي حال حركات دارفور لا تعرف أين تكمن مصالحها ولا مصالح أهلها ، لقد غاب خليل - وعبد الواحد - وعبد الله يحي وبغياب هؤلاء جميعاً فشل المؤتمر وإني حضرت المؤتمر بصفتي الشخصية. صحيح أن هناك صراع في هرم قيادة الوحدة ورئيس الحركة من الضعف بمكان لا يستطيع اتخاذ قرار فيه إختلاف في وجهات النظر بين عضوين في هيئة القيادة وحضور مؤتمر سرت يقوي من موقفه بعكس جاموس ودكتور شريف حرير لهذا الأساس وقفوا ضد حضور المؤتمر. فالموضوع برمته صراع نفوذ حتى داخل الحركة الواحدة للأسف المتعلم والجاهل يستوون في ذلك والجاهل في بعض الأحيان يتقبل النصائح بعكس المتعلم، وبعض الناس كلما زاد علمه قل تواضعه وما أكثر أمثال هؤلاء في بلادنا.

في تقديري الوساطة بكل إنتماءاتها كانت جادة جداً في البحث عن سبيل يدعم مسيرة الخطوة التي تحققت في أبوجا والحكومة أيضاً بعد أن عدلت موقفها المتصلب من الجلوس مع الممانعين، جاءت إلى المؤتمر بقلب مفتوح وهي مدركة يقيناً بأن أبوجا وحدها لن تحقق السلام في دارفور، كما إن منى أركو ورفاقه جاؤوا بلا أفق وبلا

مشروع يعكس الإتفاق على الأرض ويقنع مواطني دارفور قبل غيرهم بأن في الأفق أملاً يعيد إليهم البسمة إلى الشفاء. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث وإنحصر دور الاتفاق في الخرطوم وفي المسائل الهامشية التي لاعلاقة لها بالوضع في دارفور لا في أمنه ولا سلامه ولا إستقراره ناهيك عن إعادة بناء أو تنميه. ولهذا إقتنع النظام مثلما المجتمع الدولي بضرورة البحث عن مخرج آخر يدعم ما أتت به اتفاقية أبوجا وينزع فتيل الحرب عن الإقليم . وهي فرصة لم يغتنمها قادة الحركات ويطرحوا رؤيتهم للحل الشامل لمشكلة دارفور إذا كانت تلك هي القضية التي يكافحون من أجلها وعبد الواحد بعيد جداً عن مواقع الاحداث يغنى على ليلاه وخليل في تقديرى يرتبط بأستراتيجية المؤتمر الشعبي التي تقاتل للوصول إلى كرسي الرئاسة عبر الصراع في دارفور ولهذا فأن هدوء الأحوال في الإقليم ليس في مصلحتها. فحركة العدل والمساواة واضحة تماماً في ذلك ، خاصة بعد أن قويت شوكتها مالا وعتاداً وحركة الوحدة تأتئها بين الإستراتيجيتين عبد الواحد الذي يريد أن تنزل إليه جنود من السماء تطرده المستوطنين الجدد وتبسط الأمن للإقليم وتعيد النازحين إلى قراهم بتعويضاتهم الفردية والجماعية وبقدر ما تشتت أنفُسهم وتُعبّد الطرقات وتشيّد المدارس والمستشفيات . عندها سوف يقبل بالجلوس للتفاوض مع الحكومة لتسليمه السلطة في الخرطوم إمبراطوراً على السودان كالإمبراطور بوكاسا الأول في أفريقيا الوسطى ذلك هو سياق عبد الواحد ، أما خليل فهو يطمح للوصول إلى كرسي الرئاسة في الخرطوم ولاتهمه قضية دارفور وبالتالي فهو لم يكن حريصاً على التفاوض بشأن مشكلة دارفور فهي بالنسبة له جزء من كل وهو لم يقبل بما قبل به منى أو حتى سلفاكير.

تلك هي مواقف الغائبين عن مؤتمر سرت ولكنى إلى الآن رغم النقاش الطويل لم أصل إلى سر غياب حركة الوحدة عن المؤتمر حتى وأن كان الحضور مجرد تكتيك فهو أفضل من الغياب ولكن على كل حال ذلك هو حظ الإقليم العاثر في ان يتولى أمره أولئك النفر المتنافرون المتشاكسون في السر والعلن ، أنها مصيبه دارفور الكبرى. حقيقه ليبيا ماكانت لتدعو إلى ذاك المؤتمر لو أنها لم تضمن حضور العدل والمساواة وهي ضامننه ضمناً حضور حركة الوحدة. طبعاً هي ضامننه حضور الحمولة الزائدة كتامة جرتك وحضور أحمد عبدالشافع من جوبا وإذا ما شارك الأثنان الغائبان من مؤتمر جوبا في مؤتمر سرت فإن الوساطة تكون قد حققت مكسباً

إضافياً لمسيرة السلام التي إستبعد الجميع عبدالواحد عنها بإتفاق الوسطاء الدوليين وليبيا كانت مع الموقف العام المقتنع بعدم فعالية عبدالواحد ولهذا فهي لم تكن تعول على مشاركته في مؤتمرها .

تفاجأت أنا كما تفاجأ منظمو المؤتمر في ليبيا من موقف حركة الوحدة ووضع المنظمين في حرج مع العقيد القذافي الذي أبلغ بموافقه دكتور خليل وعبدالله يحي بحضور المؤتمر وقد بنت ليبيا حساباتها على ذلك وكان الامل معقوداً على إلحاق حركة الوحدة في آخر لحظة وهو حضور يرفع الحرج عن ليبيا بعض الشيء ولكن شاعت الأقدار أن تسير الأمور وفق مشتهي الرافضين للمشاركة في مؤتمر سرت . والعقيد بكل سطوته تفاجأ بعدم حضور الفاعلين خليل ويحي وفي حفل الافتتاح قال بمرارة أنه لو كان يعلم بعدم حضور الفصائل المؤثرة سوف لن يوافق على إقامه هذا المؤتمر وتحدث كعادته بإستفاضه عن قضية دارفور ولكنه في نهايه المطاف لخص الصراع في دارفور بأنه صراع (ناقه وجمل) . وقد شرع في إنهاء مداولات المؤتمر لعدم جدية الحركات في السلام ولولا تدخل السيد / احمد إبراهيم دريج وحديثه المتوازن الذي أَرْضَى الرئيس القذافي وهذا من ثورته الغاضبه أراء الموقف المهين في وجهة نظره ، وسبب الغضب هو أنه كان يظن بأنه أقدر الناس على جمع حركات دارفور لعلاقته بهم وخاصة فصيلي العدل والمساواة وحركة الوحدة اللذين يشكلان عصب الحل والقوة المادية على الأرض في تلك اللحظة فوضع الحركات في دارفور متحرك مثل رمال الصحراء فان قوي الفصيل لا تقهر بقوته وان ضعف لا تحزن لحاله فليس هناك ثوابت في منطقة اختلط فيها الحابل بالنابل والقبلي بالعشائري وغياب الرؤية السياسية الضابطة للتصرفات .

ولكن عزوف هذين الفصيلين عن الحضور ساوى ليبيا بالحركة الشعبية إذ إنها إلى ذلك الحين لم تكن دولة مكتملة السيادة، ولهذا فأن العقيد نظر إلى المؤتمر من زاوية المنافسة في ملف دارفور وهو الأكبر والأقدر والأوسع حيله فكيف يكون هو وجوبا في ميزان تتعادل فيه الكفتان؟؟ ثم إن عبد الواحد وجد مدخلا لتبخيس قيمة مؤتمر سرت ووجه إساءة شخصية للعقيد القذافي الذي قرر على إثرها إنهاء المؤتمر ولكن حديث دريج اللين وطلبه من العقيد بأن يمد حبل الصبر على أبنائه فهم مهما تطرفوا فلا ملجأ لهم إلا اليه ، وهم بالنسبة له قدر ومصير ولهذا فأن القائد لا يعامل أبنائه بقسوة مهما إرتكبوا من أخطاء وعبدالواحد الذي أساء إلى العقيد

بتشبيهه للمشكلة بأنها مشكلة جمل فهو ابن عاق يحرق في أراضى صبيخ لاتنبت الزرع ولا العشب وهو لا يمثل هؤلاء المجتمعين الذين يجلسون أمامك وأنا واحد منهم (هكذا) تحدث دريج بعد العقيد مباشرة وبهدوء شديد وبنبرة معبرة وقد كان لحديثه اثر على العقيد القذافي فهدأت ثورته وانفجرت أساريه وتبسم ضاحكاً من حنكه دريج ونجاحه في إنتهاج المدخل السليم لقلب العقيد الذي يحب الشكر والأطراء والصراحة أيضاً. وبناءً على ذلك عدل عن رأيه الخاص بانهاء المؤتمر ونقله الى مكان آخر ان ارادوا وأعطى الأذن للمؤتمرين بمواصلة حواراتهم متمنيا لهم النجاح والوصول إلى وفاق ينهي الازمة في دارفور .

بدأت الحوارات وأستمر النقاش لأكثر من شهر طبعاً غادر الأخ دريج بعد ثلاثة أيام عندما تبين له أن القضية مجرد ضياع وقت وكان الأمر المضحك هو إستحداث فكرة لعقد ورش خاصة بفن التفاوض عن قضية دارفور، قادة حركات يجلسون للإستماع إلى أكاديمي من خارج السودان يحاضرهم عن قضيتهم وطريقه حلها وقد وجد العاطلون عن العمل المقيمون في ليبيا من المنتسبين إلى الحركات المسلحة فرصة للإقامة في فنادق سرت وحضور فعاليات الورش وهم منهمكون صبح مساء كأنهم في فصول دراسه إبتدائية وقد علمت مؤخراً السر وراء ذلك الإنتظام هو أن هناك نثریات تدفع نقداً بالدولار للمداومين على حضور الجلسات وحقيقه إنني إستهجننت فكرة الورش معللاً رأيي بأن هذا الامر لا يسير في إتجاه الحل وإنما هو باب جديد للإرتزاق وتطويل امد الصراع ، فإذا فشل المؤتمر وهو كذلك فلا داعي للمخادعة إذ على المنظمين الإعتراف بالواقع لأنهم يعلمون ان كل الموجودين في سرت عبدالشافع وبحر وخميس وآخرين كثر قدموا من جوبا إلى سرت لا يملكون مفتاحاً لحل المشكه وذلك لغياب الفصائل الفاعلة على الأرض ولهذا ليس هناك داع للإستمرار في مداولات لا تنفضي إلى نتيجة وتلك قناعه جميع المنظمين والممتنعين .

أن الموجودين في سرت كانوا يتمنون أن تطول مدة الإقامة في سرت وياحبذا لو بقي المنبر مفتوحاً وقاعات الدراسه متواصلة والنثریات الدولارية مستمرة ، طبعاً فان المقيمين في ليبيا الذين وجدوا فرصة لدخول المؤتمر كانوا اكثر الناس سعادة لأنهم إمتلكوا الدولار تكسباً حراً شريفاً من سعيهم بين قاعات الدرس وصالات الطعام والغرف المريحة في فندق المؤتمرات في سرت ومن يملك دولاراً في ليبيا القذافي كأنه ملك الدنيا فهؤلاء كانوا يعيشون في حالة عوز دائم وتلك فرصة كانوا يتمنون

أن يطول أمدّها إذ أن الستة أسابيع غير كافية للتعويض عن فتره التسكع والحرمان الطويلة وحتى القادمين إلى المؤتمر من خارج ليبيا سواء كانوا من الدول الغربية أو الأفريقية إنهم عاطلون عن العمل هناك وقاعات الدرس في سرت تدر دخلاهم في أمس الحاجة إليه فلم العجلة إذاً تلك هي الصورة في ذاك المكان ووفد الحكومة حقيقة ذهب كبارهم وبقي صغارهم يؤدون وأجبههم في الإستقطاب وأعتقد أن محصلتهم كانت جيدة إذ أنهم استطاعوا أن يصلوا إلى تفاهات مع عدد لا يستهان به من الموجودين هناك على كل تقارب الأفكار رحمة، ولكن بطبيعة الحال إنهم لا يملكون شيئاً يفيد تجاوز الازمة فهم لا علاقة لهم بما يجري على الأرض، إنهم مناضلون من منازلهم والكلمة الفاصلة مجراها ومرساها عند حملة السلاح وتفاهات الفريقين في سرت هي مجرد أماني لا علاقة لها بالواقع.

من عجائب مؤتمر سرت وصف القذافي لمشكلة دارفور بأنها مشكلة ناقه وعقلانيه السيد دريغ في إخراج شحنة العقيد الغاضيه وقطف عبدالواحد الإنتظار بتعقيبه على حديث العقيد والأكثر عجباً هو اعتذار العقيد عن تشبيهه للقضية بأنها قضية ناقه وجمل وانفض المؤتمر دون تحقيق نتيجة والأخفاق المتكرر دفع الوسيطيين الدوليين يان الياسون وبيكا حفظتو ووسيط الاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم لأخلاء مواقعهما في الوساطة ومن ثم تاهت قضية دارفور في دهاليز الإطماع الدولية

الفصل الخامس

- عملية الذراع الطويلة.
- دعوه الرئيس التشادي لفصائل الزغاوة.
- العدل والمساواة وفصيل مني.
- العدل والمساواة وفصيل الوحدة.
- مؤتمر طرابلس لتوحيد الحركات.
- مؤتمر القاهرة للوحده والتفاوض.
- مؤتمر اديس ابابا لتوحيد حركات التحرير.
- مؤتمر الكفرة .

عملية الذراع الطويلة

1 / 5 / 2008 م

كما ذكرنا سابقاً أن الرئيس إدريس دبي كان من أصدق حلفاء الرئيس البشير وما بذله في سبيل تصفية التمرد في شمال دارفور ، في بداياته أكثر مما بذلته الحكومة السودانية ، ولكن قدر دارفور المكتوب في الأزل أكبر من تدبير البشير وحيل الرئيس دبي سواء كانوا رؤساء نافذين أو حكومات قابضة وما شاء الله له قد كان وهو ظل يجتهد منفرداً وبالتنسيق مع السودان لإنهاء الازمة وإحتواء آثارها ولكن أقدار الزمان ساقطت رياح الشك إلى بوابه الرئيس إدريس دبي على إثر القطيعة بين النظامين حيث أوشكت المعارضة التشادية على الإطاحة بنظام الرئيس دبي عندما وصلت إلى مداخل العاصمة التشادية وتلك كانت ضربة لم يتوقعها النظام التشادي وأصر على رد التحية بمثلها لنظام الخرطوم الذي لم يتخيل أبداً أن يصيبه عيار نارى واحد من الأعيرة النارية التي أحرقت دارفور . وعندما قال إدريس دبي بعد رد العدوان من عاصمته بأن الخرطوم ليست بعيدة وأنه قادر على الوصول إليها مثلما وصلت حركات التمرد التشادية إلى أنجمنينا عاصمة تشاد ، طبعاً الحكومة السودانية كدأبها لم تُعر ذلك التصريح أى إهتمام بل سخرت من إدريس دبي وهي تقول بملء فيها أن عاصمة السودان ليست كعاصمة تشاد. ان الرئيس التشادي إدريس دبي رجل نشأ في ساحه القتال والمعارك يعلم كيف يواجه العقبات التي تقف أمامه وهو بعد استقرار نظامه وأزال آثار العدوان حصر تفكيره في كيفية رد التحية لنظام الخرطوم بأحسن منها، وما هو معلوم أن الحكومة السودانية لم تقم هي بحملة عسكرية مباشرة إلى أنجمنينا العاصمة التشادية ولكنها وصلت إلى ذلك من خلال دعم وتمويل المعارضة التشادية التي هي الأداة وصاحبة المصلحة المباشرة في سقوط النظام في أنجمنينا والحكومة السودانية نصيبها من النصر لا يقل من نصيب المعارضة التشادية فهي تعتقد جازمة بأن نظام إدريس دبي هو الشجرة التي تستظل بظلها حركات دارفور وعلي هذا عمدت إلى قلع الشجر من الجذور والإطاحة بنظام إدريس دبي. تلك هي الغاية التي تتمناها الحكومة السودانية ولهذا الاساس دربت وأهلت ودعمت المعارضة التشادية وساعدتها

للوصول إلى أنجمنينا، وإدريس عندما فكر في معاملة نظام الخرطوم بالمثل التفت إلى حلفائه من الحركات الدارفورية وهو في ذلك الوقت قد اعاد علاقته مع حركة العدل والمساواة التي كان يكرهها كراهية التحريم ولكن في بعض الحالات (المصائب تجمع المصابين) كما يقولون .

إن إستهداف السودان للنظام التشادي أجبر الرئيس إدريس دبي لإعادة علاقاته مع حركة العدل والمساواة والحقيقة التي قد لا يعرفها كثيرون إن حركات دارفور دعمت قوات الحكومة التشادية ضد الحركات التشادية في المعارك التي دارت في إدري وفي قريضة في المنطقة الشرقية لتشاد في شهر فبراير عام 2007 م وهنا فأن الرئيس دبي عندما يفكر في غزو الخرطوم يلتفت إلى حلفائه من الحركات وقد كان الرئيس دبي جاداً في تفكيره بغزو الخرطوم وإيصال رسالة إلى حكاهما.

منذ إطلاق تصريحه الشهير بأن الخرطوم ليست بعيدة وأنه قادر على الوصول إليها بدأ فوراً في الإتصال بالحركات الصديقه ، وطبعاً العدل والمساواة كانت في مقدمته وبدأ الأعداد للحملة العسكرية على الخرطوم من بداية شهر مارس/ 2008 م في تلك الأثناء كنا في الأعداد لرحله إلى أوروبا / عبدالله يحيى - وفتحى أحمد عثمان - وعثمان البشري كنا في طرابلس جاءنا السيد / دوسه دبي الشقيق الأكبر لإدريس إجتمع بنا في طرابلس وطلب منا الحضور إلى أنجمنينا بشأن ترتيب كيفية الدعم وهو يشكر وقفنا معهم إبان الهجوم على المنطقة الشرقيه وهو يشيد ببسالة قوات الحركة في التصدي لعماله نظام الخرطوم قالها هكذا ببساطة وطلب منا الذهاب معه إلى أنجمنينا ،حقيقه لم تكن نعلم نيه تشاد وراء هذا الدعم السخي الذي وعدنا به دوسه دبي وطلب منا سرعة إلحاق به في أنجمنينا لأن الرئيس في إنتظارنا ونحن وقتها قد أكملنا إجراءات السفر إلى أوروبا ولهذا إعتذرنا له بعدم امكانية الذهاب معه في تلك الأيام ولكننا سوف نلحق به في أنجمنينا بعد عودتنا مباشرة وغادر إلى أنجمنينا بعد أن أعطى أوامره للسفير التشادي لدى العاصمة الليبيه أن يسهل لنا إجراءات السفر إلى أنجمنينا عندما نأتي إليه في الأيام القادمه ، لقد كان مُصرّاً على إلحاق به بمجرد وصولنا وقال نحن نعلم بفعالية حركتكم وأولادكم كان لهم الفضل الأكبر في صد العدوان في شرق تشاد .

لقد تأخرنا بعض الشيء وبالنسبة لنا المسالة عادية أسبوع أو أسبوعين فليس وراءنا أمر مهم يتطلب السرعة، أما الحكومة التشادية كانت في عجلة من أمرها ودوسة

لو كان يعلم أن رحلتنا سوف تأخذ وقتاً لما تركنا وراءه في طرابلس ولكنه اعتبر زيارتنا كزيارة كبار المسؤولين عادة لا تتجاوز الأسبوع ولهذا أعتقد أننا سوف نلحق به في بحر أسبوع بكثير لأنه لا يعلم بأن الوقت بالنسبة لقادة حركات دارفور لا يساوي شيئاً ولهذا لم نكتث لإستعجاله لنا باللاحق به وكانت أنظارنا مشدودة إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط وطبعاً لسان حالنا يقول كيف تستبدل الذي أدنى بالذي هو خير، فتشاد طال الأمد أم قصر إنها ملحوقه ((أرنب كوع)) كما يقول المثل أي مضمونه، والذهاب إليها في متناول اليد متى شئنا أما أوروبا فالحصول إلى تأشيراتها يتم بسله روح ولهذا آثرنا الإتجاه شمالاً إلى أوروبا ومن ثم نعود وتشاد موجودة وزياره متاحة بلا صعوبات جواً وأرضاً . تأخرنا بعد ذلك بما يزيد على الأسبوعين في طرابلس ومن ثم غادرنا إلى هولندا وقد أستغرقت رحلتنا ذهاباً وإياباً أكثر من ((45)) يوماً تمت خلالها تفاصيل الأعداد للحملة العسكرية على أمدرمان . والجدير بالذكر أن وفد قيادة حركة الوحدة، هو الوفد الوحيد من حركات دارفور الذي ذهب إلى أوروبا وعاد ولم يتخلف منه أحد هناك بعكس التنظيمات الأخرى التي تستغل المؤتمرات والاجتماعات للزوغان في أوروبا .

إن حركة العدل والمساواة منذ البداية كانت رافضة لأي مساهمة من أي فصيل آخر حتى فصيل الوحدة الذي أصرت القيادة التشادية على إشراكه لقد رفض الدكتور خليل ذلك ولكنه لم يقوى على معارضة الرئيس إدريس ديبى ولكن عندما تأخرنا عن اللحاق بالسيد دوسه ديبى فى أنجينا تمت موافقه من قبل الرئيس إدريس ديبى على جعل الإستعدادات محصورة فى العدل والمساواة وكان مبرر وقوف العدل والمساواة ضد إشراك فصائل أخرى هو الخوف من تسرب المعلومات معللاً أن الحركات الأخرى مخترقه ولكن فى كل الأحوال معلومة توجه العدل والمساواة إلى الخرطوم تجاوزت إسماع قادة النظام فى الخرطوم إلى ما وراء حدود السودان وسار بها الركبان شرقاً وغرباً، فالسريه التي تحجبت بها لم تستطع المحافظه عليها لقد إنكشف أمرها قبل التوجه إلى أمدرمان .

كان الرئيس إدريس ديبى فى عجلة من أمره لتصفية حساباته مع الخرطوم وهو فى سبيل ذلك مستعد لفعل أي شئ ، لقد طلبت حركة العدل والمساواة مبلغ 25 مليون دولار للأعداد للحملة وإني لست على يقين من الرقم الحقيقي الذى تم إعطاؤه لحركة العدل والمساواة ولكنه قطعاً أكثر من نصف المبلغ الذى طلب ، تلك كانت ملابسات

الأعداد للحملة العسكرية على العاصمة السودانية وهنا فأن الرئيس إدريس ديبى عند إعداداته لتلك الحملة يدرك تماماً بأن النظام فى الخرطوم لا يمكن إسقاطه بتلك الطريقه ولكنه يريد إرسال رسالته إلى حكام الخرطوم بأنهم ليسوا ببعيدين عن الغزو والإرهاب وهنا القصاص واجب العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم ، لا مجال هنا لمن عفى وأصلح .

أن غزو أم درمان ليس من بنات أفكار العدالة والمساواة ولا من مشاريعها فى ذلك الوقت ولكن الرئيس إدريس ديبى كان مهموماً بسد التار، لقد كان مصمماً على أخذ الثأر لعاصمته التى وصلتها قوات المعارضة المدعومة من حكومة السودان وهو أيضاً إستخدم حلفاءه لأىصال نظام الخرطوم إلى نفس النقطة التى وصل إليها وهى غزو بغزو والبادئ أظلم .

لقد تم إستهداف إمدرمان إنطلاقاً من تلك المعطيات ووصل الرئيس إدريس ديبى إلى هدفه ببراعة تامة وقد حدثنى أحد قادة حركة العدل والمساواة البارزون الذين لا أشك فى مصداقيتهم السيد عثمان واش وزير تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات بالسلطة الاقليمية لدارفور وهو لحسن الحظ سوف يقرأ هذه السطور. لقد قال لي كم كان الرئيس إدريس ديبى مزهواً عندما إجتمع بهم بعد عودتهم من أم درمان لقد صافحهم بفرحة شديدة وإبتسامه عريضه وكرر فى نفس الجلسة مشهد المصافحة لقد كان فخوراً بهم جداً ، وإني بعد هذا السرد أترك للقارى إستنتاجه الخاص بتحديد من هو المستفيد من الهجوم على أم درمان ؟؟ حكومة تشاد أم حركة العدل والمساواة؟؟ .

دعوة الرئيس إدريس دبي لفصائل الزغاوة للوحد في أنجينا 15/6/2008م

بعد إستقرار الأوضاع داخل حركة العدل والمساواة وهدوء أعصابها من الرحلة الطويلة إلى أم درمان لم تشف تلك الضربة صدر الرئيس إدريس فهي بقدر أعجابه بها فكر في تكرارها مرة أخرى فهو لم يتخيل أن يصل إلى مبتغاه بتلك السهولة وبتلك الدراهم القليلة لقد حاول أن يُعد لضربة ثانية وهو مستعد أن يدفع ويتكفل بكل ما يطلب منه ولهذا دعا جميع قادة الفصائل من أبناء الزغاوة وخلييل ربما هو صاحب الفكرة وقد تمت الدعوة رؤساء الفصائل الأخرى: بحر ابوقردة ، آدم بخيت ، عبدالله يحيى ، وضيف الشرف منى أركو مناوى الذى جاء مغاضباً من الخرطوم .

عُقد اللقاء في قصر الرئيس إدريس وجاءنا فرحاً مسروراً وصل منى قبله بثوان معدودات لم نتبين وجهه لأنه جاء كالعادة (مقنعاً تماماً) ولكن بعد أن القى التحية على الحضور عرفته فقمته وصافحته مجدداً ، فلا عداوة شخصية بيننا ، على الأقل من ناحيتي ولكننا نختلف في طريقه تعاطي كل منا للعمل العام إذ أن لكل منا له رؤيته وطريقته ولاقاسم مشترك بيننا في هذا ، نحن من مدرستين مختلفتين تماماً ، أما العلاقة الاجتماعية فهي موصولة مع الجميع مع دكتور خليل ومعه ومع أعوانه الذين أوردوه مورد الهلاك .

تحدث الرئيس إدريس دبي بإقتضاب لأن وراءه موعد مسبق ولكنه شدد على ضروره الوحدة وهو على إستعداد لتقديم كامل الدعم لكن بشرط أن تتوحد هذه الفصائل. بكل تأكيد إن وراء ذلك الدعم سر لأن الدعم ليس من أجل الدعم وإنما من أجل أحداث فعل وإدريس الآن أصبحت مراميه بعيدة جداً إنه تذوق طعم إستهداف عاصمة نظام الانتقاذ والاستمتاع بالهلع الذي سببته العملية للحاكمين في الخرطوم .

لقد أصبح الأمر في نظره ميسوراً جداً وهو في سبيل الضربة الثانية سيدفع كلما يطلب منه بسخاء ، المهم وحدة أهل القبلة ، وقبل أن يغادر فتح باب الحديث لمن يريد أن يدي برأيه ورغم أن ترتيبى في الجلوس قبل الأخير أى قبل دكتور خليل

الذى كان في آخر الصف وهو تكتيك يتبع لهضم جميع الآراء ومن ثم يسهل عليه تلخيص كل الآراء وأنا بالطبع لم أخطط لجلوسي في ذاك المكان بالقرب من دكتور خليل الصدف هي التي ساقنتني إليه ، ساد المكان صمت عميق الامر الذي منحني الفرصة للمبادرة برفع يدي طالباً الأذن بالحديث فشكرت الرئيس على حسن إستقباله لنا ولحديثه الواضح والصريح وهنأت حركة العدل والمساواة بقيادة دكتور خليل على نجاحها في الوصول الى النظام في معقله وعودته سالماً مترحماً على صديقنا ((جمالي حسن جلال الدين)) ، ولكني طلبت منه قبل أن ندلي بأرائنا حول الموضوع المطروح أن يعطى الفرصة للسيد منى أركو مناوى الذي تفاجأنا بوجوده بيننا وهو قادم من الخرطوم وهو جزء من الحكومة إلى تلك اللحظة التي نحن فيها في منزله فيجب أن نسمع منه قبل أن ندلي بأرائنا حول الموضوع المطروح ، أستحسن الرئيس إدريس دبي الفكرة وطلب من (منى) أن يوضح موقفه وقبل أن يكمل منى حديثه إستأذن الرئيس دبي وأنصرف ، أكمل منى حديثه وكانت الخلاصه بأنه لن يعود إلى الخرطوم وأنه الآن إنضم إلى صف المعارضة وقال في نظام الخرطوم مالم يقله مالك الخمر وختم حديثه بضرورة أن تتوحد الفصائل المجتمعة .بعد (منى) تكلم أحد قادة النظام التشادى وهو الكولونيل موسى هرون إنه رجل أعور و(أشر) فى آن واحد في حديثه أكد أن الرئيس إدريس دبي هو رئيس دولة ورئيس قبيلة الزغاوة في البر والبحر والجو وما ينويه قد مضى قبل أن تلقى عليه الجوازم ، قال خلاص كلام الرئيس إدريس كلام نهائى وعلينا أن نكتب الورقة الآن وغداً صباحاً يتم التوقيع عليها بدون أي نقاش وقال باللهجة التشادية (كلام رئيس ما فوق كلام آخر) (خلاص سفينى) و(الما يدور كلام ده يندس فى دانقاي بتان لعب مافى ياتو كل يوقع خلاص كلام كتير مافى . أمباكر فجر دا يأتو كل يمكس بكانه) (ده كلام رئيس ، أنينا ما ندورو كلام تانى خلاص سفينى سفينى)

إختتم الكولونيل موسى كلامه بتكرار تلك الكلمة ، و بذكر السجن والتهديد والوعيد . ساد المكان صمت رهيب طبعاً أولئك القوم يعرفون طبيعه التعامل في دولة تشاد جميعهم ما عدا فصيل الوحدة أو قل عبدالله يحيى وأنا وأبننا فتحى لا علاقة لنا بتشاد أما خليل وأدم بخيت وأبوقردة ومنى لهم صلات عشائريه تربطهم بتشاد والسلطات التشادية تنطلق من تلك العلاقة تماماً .

بعد حديث الكولونيل موسى أعطيت فرصة لسماع الرأى وهم بالطبع يريدون وخاصة

السلطان تيمان سماع الرأي المؤيد لرأي الرئيس إدريس فالفرق التشادي الحاضر في الإجتماع اضافة إلى الكولونيل موسى هرون ومحمد أسماعيل شايبو مدير الأمن وبحر القائد العام والسلطان تيمان دبي ابن خاله دكتور خليل وهو الاخ غير الشقيق للرئيس إدريس دبي والداعم القوي لدكتور خليل من أجل تنصيبه رئيساً لهذه المجموعة ودكتور إبراهيم لا أذكر أسم أبيه ولكنه متزوج ابنة الرئيس دبي .

بالنسبة للفرق التشادي المسألة محسومة تماماً حيث لا أحد يستطيع أن يقاوم رغبة الرئيس وهم متوجسون من تأثير الخلاف بين بحر ابوقردة ودكتور خليل على نتائج الإجتماع فعمدوا إلى إستيضاح ابوقردة وأرادوا رأيه الصريح بشأن الوحدة وطلبوا منه أن يتحدث ويدي برأيه حول موضوع توحيد المجموعة الموجودة أمامه في جسم واحد ، لقد وقع بحر في مأزق شديد لأن أصابع الإتهام موجهة إليه بشكل مباشر بأنه الوحيد الذي يعيق سبيل توحيد هذه الفصائل وذلك غير مسموح به بكل الحسابات (كلام ناشف) وجه إلى بحر ابوقردة الذي تحدث ونفى عن نفسه إعاقة وحدة المجموعة وهو ليس له عداوة مع الأخ دكتور خليل وهو حديث طمأن الفريق التشادي وأنا الوحيد الذي كنت ألاحظ المرارة التي تجرّعها بحر ابوقردة بعدم رفضه المباشر للوحده مع دكتور خليل لأنه يعلم بأن الترتيبات تمت كلها لكي يكون دكتور خليل رئيساً للمجموعة وهو موقف لا يمكن أن يقبل به بحر ابوقردة إذا كان في موقع آخر غير العاصمة التشادية بكلمة الرئيس هي العليا ونهائية ولا معقّب عليها ، ثم تحدث بعد ذلك آدم بخيت وطبل للوحدة وأمن على رغبات الرئيس إدريس دبي وزاد عليها بأنه لن يعارض أية كلمة قالها الرئيس إدريس دبي أو الكولونيل موسى في مزايده رخيصة لأرضاء الاخوة في تشاد ، ثم جاء دور الأخ عبدالله يحي الذي سار في نفس الإتجاه ولم يشذ عن قاعدة التأييد وقبوله لبرنامج الوحدة طبعاً الحديث كله بلهجة الزغاوة وإني فهمت بعضاً مما قيل وأغفلت البعض الآخر أذ ان بعض العبارات يستعصي علي فهمها ولكني تيقنت من السياق العام للحديث والخلاصات النهائية ، ثم جاء دورى في الحديث وأنا طبعاً لست رئيس تنظيم ولكنهم يعرفون مقامي في داخل فصيل الوحدة في بداية مداخلتي شكرت الرئيس مرة أخرى رغم انه لم يكن موجوداً لأنه غادر الاجتماع باكراً وشكرت (مني) على توضيحه وذكرت له دوره النضالي وهنأت خليل مرة ثانية لوصوله أمدردمان وعودته سالماً وعزيمته التي لا تلين أمام كل التحديات ثم دخلت في

الموضوع قلت : لهم صراحة أنى لا أعلم شيئاً عن موقف (مني) وموقف آدم بخيت ولكني أعلم يقيناً موقف الأخ بحر ابوقردة من الوحدة مع خليل وإني أعرف موقفه الراض للرجوع إلى خليل معرفتي لنفسى وأهون عليه أن يتجرع السم الزعاف من أن يرجع إلى د/ خليل بهذه الطريقه ويعمل تحته كما إن موقف فصيل الوحدة يرفض التعاطي مع حركة العدل والمساواة ولدينا قرار تنظيمي بذلك ولكن عبدالله يحي ربما خلفيته الجبهويه تجعله يراوغ ولا يستطيع ان يقول الرفض الصريح ، أو لنقل الرأي التنظيمي، ولكني قلت لهم بصراحة شديدة أنه يستحيل أن تتم وحدة في هذا المكان. نحن لدينا إتفاق مع الأخ بحر ابوقردة للذهاب إلى الميدان وتوحيد فصيلينا هناك، نحن الآن ذاهبون للميدان لإكمال مشوارنا الذي إتفقنا عليه مع بحر ابوقردة في ليبيا وهذه قناعه ونحن لن نرضى بأية وحدة تتم في الخارج وهي وإن تمت قسراً أو تحت الضغط سوف لن يكتب لها النجاح في الإختبار العملي ولهذا من الأفضل لكل من يريد الوحدة أن يتوجه إلى الميدان في شمال دارفور لإكمال هذه الخطوة هذا قرار فصيل الوحدة المبدئي ولا رجعة فيه . ساد صمت رهيب المكان لأنه من المعلوم إن لا أحد في ذلك المجمع يستطيع رفض توجيهات الرئيس التشادي بذلك الشكل الصارخ ، و الأخ بحر ابوقردة قال لي لاحقاً لو كنت تعرف لهجة الزغاوة وعلمت ما قاله الرئيس دبي لما قلت ذلك الكلام وهو لا يعلم بأنى أفهم معظم مفردات لهجة الزغاوة وفهمت مقاصد الرئيس دبي جيداً وتهديد الكولونيل موسى هرون بصورة أوضح وأنا في الحقيقة ليس لدي مصلحة في الرئيس إدريس دبي أو في غيره من الحضور لا حاضراً ولا مستقبلاً وأنا أكثر المتضررين من وقوفي مع حركة إدريس دبي والسجن الذي دخلته في تشاد بسبب مساعداتي لحركتهم بعد خروجها من نظام حسين هبري ، وما وجدته في سجن حسين هبري يساوى مائة قوائنامو وخرجت منه حياً دون كلمة شكر واحدة من إدريس دبي أو أعوانه فلم الخوف إذن من تهديد كولونيل ((أعور))؟؟؟ ولا يهمنى أغضب الرئيس دبي أو لم يغضب !!! قلت رأيي بصراحة . وهناك حقيقة غائبة عن الكثيرين وهي إني أول من قدم مساعده لحركة إدريس دبي بعد خروجها من تشاد وقد كنت وقتها على علاقة طيبة مع مسؤولين كبار في ليبيا وخاصة قائد المنطقة العسكرية في الكفرة العقيد الهادي العجيلي لقد جاءني الاستاذ نورين مناوي برشم ومعه الاخ آدم فضل وطلبا مني أن أخبر الليبيين عن خروج جاموس من نظام حسين هبري وهو ينوي الدخول

الى ليبيا بقواته وطلبا مني أن ابلغ القادة في ليبيا هذه الرغبة فلم اتردد في عرض الطلب الى الاخوة الليبيين وطلبت منهما أن يذهبا معي الى العقيد الهادي العجيلي لتوضيح الصورة أكثر وبالفعل ذهبنا اليه ثلاثتنا في مقر إقامته داخل مبنى القيادة العسكرية بالكفرة وأوصلنا اليه الرسالة وقد كان شغوفا بسماع التفاصيل الدقيقة عن الوضع في الميدان وكان مهتما بحاله جاموس الصحية لأن الاخبار متضاربة حول موته ولا يفوتني أن اوضح حقيقة مهمة وهي إن القادة العسكريين في ليبيا بمن فيهم العقيد القذافي نفسه يحترمون ((حسن جاموس بشكل إستثنائي)) ومنبع الاعجاب ناتج من مقدراته العسكرية الفذة التي إستطاع بها أن يحتل قاعدة وادي الدوم العسكرية الحصينة، وان يقتحم منطقة السارة العسكرية داخل الحدود الليبية على بعد ثلاثمائة كيلو متر من الحدود بين البلدين باعتماده على قوة اراده المقاتل التشادي وليس على التجهيزات العسكرية التي تتفوق فيها ليبيا عليه بألاف الاضعاف. فالليبيون كانوا رغم العداء السافر بين الدولتين الا ان القادة العسكريين يحترمون فيه تلك العبقرية العسكرية الفذة، فهم أصحاب مهنة واحدة وصراع طويل بين البلدين ولكن رغم ذلك العلاقات الاجتماعية والمهنية موصولة بين بعض مكونات المؤسستين العسكريتين. وفي اليوم التالي للقائنا بالعقيد الهادي العجيلي أرسل الي مستفسراً عن بعض المعلومات التي طلبتها منه القيادة حسب قوله وطلب مني أن أتابع تفاصيل المواجهات بين الطرفين وخاصة وضع حسن جاموس، وطلب مني أن لا أتردد في المجيء اليه في أي وقت إذا كان هناك موضوع عاجل يتطلب تدخل القيادة لأنها مهتمة بما يجري هناك ويجب وضعها في الصورة باستمرار وعلينا متابعة الامر، وبعد يومين طلب مني أن اتصل بهم واخبرهم بطلب القيادة الليبية بمجيئ وفد الى ليبيا على جناح السرعة وبالفعل إتصل الاستاذ نورين برشم بهم وأبدوا موافقتهم بالحضور ولكنهم طلبوا إمداد عاجلا ووقودا وأكدوا مجيئ ((عباس كوتي)) السفير التشادي لدى الخرطوم الذي كان من ضمن القوة المتمردة على نظام حسين هبري، وهو قد تم إستدعاؤه الى العاصمة التشادية قبل بداية الخلاف بايام قلائل.

أكد لنا العقيد الهادي العجيلي ان طلباته متوافرة وستسلم اليه لحظة وصوله وفي المكان الذي يحدده وبالفعل عندما وصل الى طرابلس كانت طلبيته جاهزه في الكفرة ولم يمكث أكثر من ((48)) ساعة في طرابلس قابل خلالها بعض المسؤولين

شرح لهم تفاصيل الوضع، لم نسأله عن هويتهم ولكنه جاء الى الكفرة فرحاً بلقاءاته ومستبشراً بالتجهيزات العاجلة التي وجدها أمامه وقد كان في عجلة من أمره، وقد ضيفاً في منزلي وعندما طلبنا منه قضاء ليلة معنا في مدينته الكفرة في الجنوب الشرقي من ليبيا، رفض الفكرة قائلاً إنهم بحاجة الى الدقيقه لأسعاف المصابين كما ان العربات بحاجة الى وقود وأي تأخير نتائجه غير محموده على الارض وقال بلهجة تشادية ((الماشي مع القاعد كلام كان سو كل ما بلم)). لقد كان ((عباس كوتي)) هو مفتاح العلاقة بين حركة إدريس دبي وليبيا وهو رجل مثقف وهادئ ومعروف لدى الليبيين بعكس إدريس دبي الذي ليست له أي صلات مع القادة الليبيين في السابق لأنه كان في الطرف النقيض لليبيا مع حسين هبري ولم يكن معروفاً لديهم، أما عباس كوتي يعتبر من الكوادر الذين أهلتهم ليبيا وهو محسوب عليها في الصراع التشادي التشادي، وعلي هذا الاساس لم يجد صعوبه في إقناع القادة الليبيين بضرورة الوقوف معهم في صراعهم ضد حسين هبري.

من المعلوم إن ليبيا موتورة من نظام حسين هبري وهي مستعدة لدعم الجن الاحمر لأسقاط النظام في تشاد. فاحتضنت ليبيا الحركة الجديدة بلا تحفظات ثق منها في وفد الحركة الجديدة الذي تعتبره المؤسسة الحاكمة أحد أبنائها المميزين، وحقيقه عباس كوتي بدبلوماسيته الهادئة كان كذلك، ورغم العطاء المخلص ووقوفه بجانب إدريس دبي وقاتله الشرس ضد قوات حسين هبري و هو كان القائد العام لقوات حركتهم التي أسقطت النظام في أنجينا اضافة الى تقديم إدريس دبي لليبيين بضمانته الشخصية المباشرة. فان ((عباس كوتي)) قد تمت تصفيته بلا رحمة في وضح النهار في العاصمة التشادية بيد السلطة التي كان هو المفتاح الاساسي لانتصارها ((إنه العالم المتأخر جداً)). لا وفاء ولا انسانيه ولا زمالة ولا حقوق انسان، انها السلطة في العالم الثالث.

بعد مداخلتي الواضحة التي لم تكثر لمرغبه الرئيس ادريس دبي ولا لتهديد كولونيل موسى هارون، حقيقة قد أذهل قولي الجميع، إنهم لم يتخيّلوه أبداً ولم يتوقعوا ان يرفض أحد طلب الرئيس دبي بعبارات واضحة كتلك التي وقعت على مسامعهم كالصاعقة فالعادة جرت بالإنصياع للأمر مبدأ وهو تقليد متبع تنفيذا للتعليمات ومن ثم أسقاط المشروع في الإمتحان العملي وهذا ما لا أرضاه لنفسى ولا أريد أن أخدع أحداً خاصة رجلاً مثل الرئيس إدريس دبي وهو صاحب مشروع يعمل على

إنجاحه بشتى السبل وهو ملتزم بتعهداته للوصول إلى مايريد وهذا يحتم علينا
الوضوح معه حتى يبني خطته على ارضية ثابتة.

إن موقفى الحاد من مشروع وحدة الحركات الذي طرحه الرئيس التشادي لم ينبع
من فراغ بل هو تعبير يعكس ردة فعل داخلية لموقف شخصي من الحكومة التشادية
لأنني كنت ضحية لمساندتي لها التي ذكرتها آنفاً. لقد أدخلت سجن نظام حسين هبري
ومكثت فيه ((214)) يوماً بلياليها بتهمة مساعدتي للحركة المناهضة لنظامه، ذقت
فيها أقسى أنواع العذاب والجوع والتجهيل وكان حكماً بالاعدام بالموت البطيء ولكن
من الله عليّ بالحياة بسقوط نظام حسين هبري قبل أن ترهق أرواحنا في مفارقة
عجيبة، لقد كتبت لنا الحياة أنا ورفاق السجن ال ((473)) منهم ستة سودانيين
كانوا يرافقونني والبقية تشاديين ذاقوا معي العذاب الاليم دون تدبير منا، وكتب
للنظام الجائر الانهيار والسقوط وهروب رئيسه الطاغية المتجبر رغم التدبير المحكم
والجيش العرمرم، لقد هرب تاركاً القصور والنعيم والجواري والحرير وخرجنا
نحن من غياهب السجن نتبخر في شوارع العاصمة أنجمنينا بعزة وزهو وشموخ
، تلك هي أقدار السماء ترفع من تشاء وتذل من تشاء. وإن غبني الشخصي من نظام
إدريس دبي إنه لم يساهم حتى في علاجي لقد خرجت من السجن الذي دخلته بسبب
مساندتي له وأنا قاب قوسين أو أدنى من الموت بفعل التعذيب والحرق بعدام السيارة
ولم يسألوا عن أحوالي حتى سؤال عابر، علماً بأن التعذيب الذي تعرضت له كان
مثار جدل واسع وسخط عام من الذين شهدوا الواقعة أو علموا بحيثياتها.

في ظرف كهذا لا مجال لعبارات تقبل ازدواجية التفسير مثل العبارات التي تفوه بها
الأخ بحر ابوقردة أو الأخ عبدالله يحيى . كسر د/ خليل جدار الصمت بغضب شديد
وقال أن الذي يطالب بالذهاب إلى الميدان من أجل الوحدة هذا لا يريد الوحدة وهو
ضدها وهو لديه نموذج سابق بأنهم جلسوا في الميدان ثلاثة أشهر ولم يتمكنوا من
الوصول إلى نتيجة، فحجة الذهاب إلى الميدان هي حجة باطلة غير مقبولة ولن تقبل
بالحديث عنها إن هذا تسويق ومضيعة للوقت . عندما أنهى موعظته سألتته بهدوء
متى جلستم في الميدان من أجل الوحدة ولم تتوصلوا إليها؟؟ رد غاضباً وبسرعة
شديدة جلسنا في أبشي ثلاثة أشهر ، فقلت له يا أخي الدكتور متى أضيفت أبشي
إلى السودان؟؟؟ إنها حسب علمي هي العاصمة الإدارية لشرق تشاد وأنا متأكد لو
جلستم من أجل الوحدة في الميدان لثلاث ليالى متتاليات لوصلتم إلى توحيد حقيقي

أما الوحدة التي تتم في دول الجوار سرعان ما ينفذ سامرها عندما يتوجه كل قائد
فصيل إلى مشربه ، فدعنا أخي الدكتور خليل من هذا القول فأبشي ليست في الميدان
أو على الأقل بالنسبة لنا في فصيل الوحدة.

الأخوه في الطرف التشادي من هول الصدمة جلسوا يتفرجون فيما يجري من سجال
خارج حدود المؤلف لديهم فهم حتى دكتور خليل بعد عودته من أدمرمان كانوا
يلقبونه بالسيد الرئيس وهم يتعجبون كيف يخاطب رئيس بذلك الشكل (كلمة منه
وكلمة مضاده من شخص آخر) في هذه الإثناء تدخل الدكتور إبراهيم صهر الرئيس
إدريس دبي ، أنه تلقى تعليمه في السودان وكان يتابع بأهتمام حديث المتحدثين
وتعابير وجوههم وهو الوحيد الذي قرأ الجميع قراءة صحيحة خاصة بحرابوقردة
الذي لم يكن مرتاحاً من اللقاء ولكنه لأعتبارات كثيرة لم يقل ما بداخله وعبدالله يحيى
أيضاً لم يكن مرتاحاً في حديثه الذي تتخلله لحظات إضطراب ، لقد لخص الدكتور
إبراهيم نتيجة الاجتماع وإقترح رفع الجلسة ليوم الغد للأنعقاد في تمام العاشرة
صباحاً ولم يعترض أحد من الحضور وبذلك رفعت الجلسة فالدكتور إبراهيم قرأ
الوضع بصورة جيده وذهب مباشرة للرئيس دبي مع بقيه القادة الآخرين لرفع
التقرير عن نتائج الاجتماع والقيادة التشادية كانت في عجلة من أمرها، إنها بصدد
توجيه ضربة أخرى لحكومة السودان وهي قد أعدت العدة لذلك - لم يترك الدكتور
إبراهيم صهر الرئيس فرصة لأحد من المشاركين في الجلسة والمكلفين بالملف لكي
يسبقه في الكلام وقال للرئيس إدريس دبي إن هؤلاء الاخوة سوف لن يتحدوا مع
دكتور خليل والمعنيون هم بحر ابوقردة وفصيل الوحدة وهؤلاء لهم موقف من
العدل والمساواة ولن يقبلوا أن يتوحدوا مع خليل وإذا حاولت الضغط عليهم فأنهم
قد ينصاعون إليك ما داموا في بلدك ولكنك سوف تفقدهم عندما يتجاوزون حدود
تشاد وقال له إن قادتكم هؤلاء لا يواجهونك بالحقيقة ولكني أعطيك الحقيقة عاريه
وطبعاً دكتور إبراهيم نسيب الرئيس إدريس دبي مقيم في أمريكا وهو محرر من
قيود الأذعان للرئيس ولهذا قدم له النصيحة بعدم الضغط على هؤلاء للالتفاف
حول العدل والمساواة أما آدم بخيت فهو تبع التابعين ولو تحالف مع د. خليل أم لم
يتحالف فهو فرد لا يساوى شيئاً وهو ضابط في الجيش التشادي فتجاهل الرئيس
دبي أمر انضمامه إلى د. خليل لأنه لا يزيد شيئاً ، فهو مجرد حموله زائده وما زاد
نصيحه دكتور إبراهيم تأكيداً هو ذهابنا إلى مكاتب الخطوط الأفريقيه وتأكيد حجزنا

للسفر إلى طرابلس في مساء اليوم التالي للإجتماع وبمقاييس الحركات المسلحة التي تحط رحالها في تشاد لا يغادرون مداخل قصر الرئيس دبي حتى يسأم منهم حراس مداخله المتعددة طلباً لمقابله الرئيس علّه يوجد عليهم ببعض المال وهو في هذا الجانب كريم كرم حاتم الطائي إذا ما قدر الله لك أن تقابله صافى المزاج ان حقيقة موقفنا هذا زاده أعجاباً بنا إذ أننا مكثنا يوماً واحداً قبل الإجتماع وقررنا مغادره المكان في اليوم الذي يليه دون أن نمد يدنا لأحد وعندما علم بالأمر أرسل لنا مبلغ ثلاثين ألف دولار ونحن مغادرون في المطار للأسف إحتال علينا أحد المنتفعين من الصراعات في دارفور إسمه (عبد الباقي شحتو) مقيم في سويسرا أخذ منا مبلغ عشرة ألف دولار لشراء إذاعه متنقله ولم نره بعد ذلك وهناك ملاحظة مهمة إن السيد آدم على شوقار موجود في أنجمينا مع بعض حراساته ولكنه لم يدع إلى الإجتماع ولم يعلم به إلا بعد أن زرته في منزله الذي يقع بالقرب من الفندق الذي كنا نقيم فيه على نفقه السيد العميد محمد تجاني بشر (شاويش) الملحق العسكري بالسفارة التشادية في طرابلس غادرننا وتركنا بقيه المجموعة مرابطه في أنجمينا ولكن أمر التوحيد أنهار بنصيحه الدكتور إبراهيم ومغادره فصيل الوحدة إلى طرابلس. إن موقف فصيل الوحدة من أجراء توحيد خارج الميدان نابع من الآتي:

الأول: إن المؤتمرات الخارجية لا تعبر عن حقيقة الوجود الفعلي للحركات، وهي تعزل القاعدة العسكرية عن المشاركة في القرارات المهمة رغم إنها هي التي تتحمل العبء الأكبر في المواقف الصعبة، كما إننا ملتزمون بأن لا نغيب قواعداً عن مجريات الأحداث، وخاصة تلك التي لها انعكاسات مباشرة على وضع الحركة وتلك القناعه جعلتنا نصر على ان نكون شفافين في تعاملاتنا معهم، ونحن مساءلون أمامهم في كل حين، بعكس الحركات الأخرى التي ليس لها مرجعية ميدانية و مرجعيتهم أختامهم التي يحملونها في حقائبهم وهم ليسوا محاسبين من أي جهة بعيدة عن الحقائق التي بحوزتهم وفي ذات الوقت كان فصيل الوحدة له أكبر قوة ميدانية مقاتلة وهذا ما يخشاه قادة الحركات السيّاره ويتحاشون عقد أي إجتماع في الميدان لأن التمثيل هناك طبيعي مرتبط بحجم القوة المقاتلة وفي ذلك لا ينازعنا أحد في مرحلة ما من المراحل حتى العدل والمساواة .

الثاني: هناك فصائل لا تستطيع أن تذهب إلى الميدان ومنهم آدم بخيت مثلاً وآدم على شوقار وخميس ابكر وهاشم حماد والعدل والمساواة إدريس أزرق وابو نموشه

ومحمد صالح حربه ومعظم من جاء مع دكتور تجاني سييسي وهو نفسه كذلك لا يستطيع الذهاب إلى أي معسكر حتى بعد ان أصبح رئيساً للحركات ومسؤولاً عن أمن دارفور ولهذا تراهم يتراجعون كلما ذكرت كلمة الميدان التي أدمنا الأصرار عليها وقد غادر مني أيضاً أنجمينا متوجهاً إلى فوراًويه لأنه خرج من الخرطوم مغاضباً وهو أيضاً كان يريد أن يتجمع الناس حوله ولكنه أدرك من خلال مجريات الأحداث أن لا أمل له في الرئاسة وهو يعلم تفاصيل الخلافات العميقة بين بحرابوقردة ود. خليل وفي نفس الوقت هو يعلم موقف حركة الوحدة من حركة العدل والمساواة ومنه أيضاً، لقد إستوعب الهوة السحيقة التي تفصل بين توجهات الاطراف المدعوه للوحده. لقد قرأ السيد مني الموقف قراءة صحيحة وفاضل بين مقعده المضمون في الخرطوم وبين متاهات الحركات غير المضمونه ولهذا عاد في صبيحة اليوم التالي للإجتماع إلى منطقته في شمال دارزغاوة ولم ينتظر حتى الموعد الذي حدد بالعاشره صباحاً لمواصلة المشاورات ، وطبعاً السيد مني نفسه لا يقبل بـ د. خليل رئيساً عليه، فاصحاب الرؤية الواضحة في التحرير مهما كانت خلافاتهم البينيه يتفقون في التوجه الاستراتيجي، وبالنسبة لهم جميعاً حركة العدل والمساواة هي بنت المؤتمر الشعبي لا جدال في ذلك ولهذا فالمسألة بالنسبة للسيد مني بايظه بايظه لانه يعلم إستحالة أن يفرط الرئيس إدريس دبي في العدل والمساواة التي ردت إليه أعتباره قصاصاً كاملاً غير منقوص من نظام الخرطوم، أما (مني) فقد فضل العودة إلى الخرطوم بترتيبات جديدة وفق المصفوفة التي تم التوافق عليها في مدينه الفاشر مع النائب الاول، وفي تقديري الخاص إنه إتخذ الخيار الصحيح آنذاك.

عادت حركة العدل والمساواة من ام درمان منهكه تماماً تقول التقديرات إنها فقدت 80% من قوتها الميدانية وقد أكملت إنسحابها الكلي من الاراضي السودانية وحتى القوة الرمزية التابعة لها المرابطه في جبال ميدوب في منطقة حلف الثانيه بقيادة المرحوم ((جمال الميدوبي)) توارت عن الانظار والتحقت بقيادتها في تشاد، فالحركة بعملية الذراع الطويلة قد كسبت شهره عالميه وضعتها في مقدمه الحركات المقاتلة في دارفور، بل تم تصنيفها على إنها الحركة الرئيسة صاحبه القدرة العسكرية القادره على الفعل، فالرأي العام المحلي والعالمي ينظر اليها بهذا الشكل، ووصولها إلى عاصمة البلاد هو البرهان على التميز ولا يزايدن أحد على ذلك. إنها الآن تصدرت العمل المقاوم في دارفور وألايام دول بين الحركات ولكن على الصعيد الميداني نتائج

المغامرة افقدتها قدراتها العسكرية واصبحت بحاجة الى مقاتلين فهي رمت بكامل عناصرها المقاتلة في عملية الذراع الطويل، ومُعظم جنودها الناجين إما تخلفوا في أم درمان ومن عاد منهم الى دارفور أكثرهم لم يتوجهوا الى مقر الحركة الرئيس بتشاد الامر الذي جعل الحركة بحاجة الى إعادة بناء للقاعدة العسكرية وقراءه الرئيس ادريس دبي لواقع الحركة الميداني جعلته يفكر في توحيد الفصائل الأخرى، (الفصائل التي يتزعمها أبناء الزغاوة)، فالرئيس دبي يعلم بأن حركة العدل والمساواة وحدها لن تستطيع أن تقوم بفعل مفيد مرة أخرى، مهما أوتيت من مال وعتاد ومن ثم إقتضت الضرورة مشاركة الفصائل الأخرى ولولا ذلك لما قبل دكتور خليل بمشاركة فصائل التحرير الأخرى التي رفضها في المحاولة الاولى بتلك الحجة الواهية وهي الحفاظ على سريه العملية ورغم ذلك لم يتمكن من التحكم في عدم تسرب المعلومات اذ ان الاخبار تواترت قبل حدوثها بوقت طويل.

بعد فشل مبادره الرئيس ادريس دبي لتجميع الحركات تحت رايه دكتور خليل في إجتماع أنجمننا للممت الحركة اطرافها وعسكرت في مقر قيادتها في (أم جرس) داخل الاراضي التشادية وما كان لها أن تعود الى السودان لأحداث إختراق أمني ومواجهات عسكرية لولا تهاون فصائل التحرير التي إشتراك في لقاء أنجمننا ولم تقبل العرض وفي نفس الوقت لم تستعد للهجمة المضادة المتوقعة من الرجلين ((ادريس دبي ودكتور خليل)) وهما من أولي العزم من الرجال، ولن يستسلما أبدا لما حدث. دكتور خليل لم يقتنع بنتائج اللقاء وبدأ إتصالاته ببعض القادة في الفصائل الأخرى، وما هو معروف عن الرئيس إدريس دبي هو رجل ذو إرادة قوية لا يرضخ للهزيمة وهو من أكثر الناس قدرة على التدبير الليلي، سيان هو ودكتور خليل الذي إستقبل صفقة الرفض بمرارة شديدة وساذج من ظن ان يترك الرفضين لمقترح الرئيس دبي يتبخترون في الطرقات مزهوين بنصرهم على دكتور خليل دون ردة فعل مؤثرة تنخر في عظم الرفضين. إن طبيعة الاشياء هناك لا تقر بمبدأ الانكسار المطلق للهزيمة فسكان تخوم الصحراء كالابل يكتمون في صدورهم دوافع الانتقام من المسيئين اليهم لسنين طويلة وهذا ما حدث بالفعل علما بأن وسائل رد الاعتبار متوفرة في أيديهم.

أولاً:- حركة مني والعدل والمساواة

ان السيد مني عند خروجه المغاضب من الخرطوم حدث انشقاق في صفوف حركته، بقيادة بخيت عبدالكريم ((دبجو)) و((اركو سليمان ضحية)) وهما قادة محوريين في حركته وقد وصل الامر بين الطرفين الى المواجهة المسلحة راح ضحيتها عدد لا يستهان به من القيادات الميدانية ولولا إستدراك السيد مني وعودته العاجله الى موقعة بالمصفوفة الشهيرة لأحتل المنشقون عنه موقعة في القصر ولكن عودته قطعت الطريق أمام التسوية بين الحكومة والمجموعة المنشقة عنه وكان رجوعه السريع الى الخرطوم أوصد منافذ التلاقي للمنشقين مع الحكومة ولم يبق أمامهم من ملجأ آخر غير تشاد ولجوء هؤلاء الى تشاد في ذاك الظرف يعتبر هدية جاءت تسعى اليها في طبق من ذهب وهي تستقبل القادمين اليها من الحركات عبر بوابه حركة العدل والمساواة، وهذا ما حدث لمجموعة بخيت(دبجو) التي أستقبلت بحفاوة وتم إستيعابها مباشرة في مواقع قيادية مهمة وكثير من الناصحين حذروا السيد مني من مغبه تصعيد المواجهة مع المنشقين عنه مهما كانت الاخطاء وقالوا له وللمقربين منه بأن يمد حبل الصبر وأن لا يترك بخيت دبجو يستجير بخليل فوراء ذلك شر مستطير. وطلبوا من مني أن يعيد إتصاله بهم رغم المواجهة العسكرية التي ألحقت خسائر فادحة في الجانبين، فما حدث أمر مؤسف ليس في ذلك شك، وهو غير مقبول ومع ذلك إذا لم تتم تسوية الوضع داخل البيت، فإن المستقبل يُنبئ بما هو أخطر، خسائر المواجهة الاولى فيه لا تساوي شيئاً بالنسبة لما هو قادم من تطاحن ودفعت حركة مني الثمن. لقد كان بالامكان تسوية النزاع الداخلي لأن الفريقين من المؤسسين الاوائل لحركة تحرير السودان وأبناء منطقة واحدة ومسترشدين بالمواقف والمعارك المشتركة التي كانوا يدافعون فيها عن بعضهم بعضاً بالامس القريب. والمبادره الجريئة هي صفه ملازمة للكبار، وفي هذه الحالة تقع المسؤولية على السيد مني لأنه هو القائد والمسؤول عنهم جميعاً وهو يتحمل مسؤولية المنعطفات التي قادتهم الى محطة المواجهة المسلحة، وهو بهذه الصفه المطلوب منه أن يكون المبادر بالصفح، وبها أيضا يكون قادراً على توفير متطلبات التسوية وهي قطعاً باهظة التكاليف لأنها جاءت عقب دموع ودماء نسبة لعدد الضحايا الذين ينظر اليهم العرف السائد بأنهم أُغتيلوا غدرًا بكيد ذميم، وفي مثل هذه الحالة تتم التسوية بعد لأي وجدال بدفع دية مغلظة ومنى وحدة قادر

على القيام بذلك ومسؤوليته تشمل الطرفين معاً فهو أكبر القوم و عليه أن يتحمل نتائج التفريط في إدارة مؤسسته التي تدهورت الى أن وصلت حد الصدام المسلح . الوساطة بينهما لم تدخر جهداً في تهدئة الخواطر، إلا أن مني كعادته لم يستجب لنداء الراشدين. ورغم تباعد موقفينا إلا أني أشرت له في لقائي معه في طرابلس بأن يعيد النظر في خلافه مع مجموعة بخيت دبجو واركو سليمان ضحية لمعرفتي بتفاصيل الطرفين، وقلت له وقتها عليك أن تربط الأحداث بفقهِ المحارب في ميدان معركة واسع يفتقر الى التحصينات الدفاعية الطبيعية الامر الذي يحتم عليك النظر الى الدائرة الكلية لمسرح العمليات الذي يمتد من أنجمنينا الى الخرطوم، إن إسقاط إدريس دبي له لأجتماع توحيد فصائل قيادات الزغاوة لم يكن عبثاً انها رسالة ذات مغزى عميق، فهو ليس في معزل عن التوجه العام الذي قرر فيه الرئيس دبي أن يشن حرباً أخرى على الخرطوم وهذه المرة بتحالف عريض تُسخر فيه إمكانات جميع الحركات الفاعلة والسيد مني هو ضيف الشرف الرئاسي في اللقاء وهو مُلم بطبائع أهل المنطقة والزعماء النافذين فيها بشكل خاص، وإني أتعجب كيف فات على السيد مني ربط الأحداث الدائرته حوله؟؟.

الواضح إن تشاد تبحث عن قوة مقاتلة لدعم حركة العدل والمساواة وهي لن تفوت أية فرصة لكسب قادة ميدانيين للانضمام الى صفوف حركة العدل والمساواة، تلك فرضية واضحة لا تحتاج الى برهان وها هي جاءت تسعى اليه في طبق من ذهب من تلقاء نفسها وقد أحسن الاستقبال.

إن بخيت عبدالكريم ((دبجو)) من القادة المؤسسين لحركة التحرير وهو قائد أركان جيشها منذ أنطلاقه أنشطتها الحربية والى يوم إنشاقه من حركة التحرير التي كان من أوائل المؤسسين لها من جراء الإهمال الذي لحق به، وهو قائد عسكري مُقتدر يحترمه مقاتلو حركة التحرير والسلطات التشادية على علم بتفاصيل الأشياء الدقيقة لمسرح الأحداث ما لها وما عليها، وتوقيت الخلاف كان مثالياً بالنسبة لحركة العدل والمساواة وللمساندين لها من التشاديين المنتفذين، ومن الطبيعي أن ينهض الجميع لملء الفراغ باستخدام كل الوسائل المتاحة وتدخل السلطات التشادية ساعد في التلاقي بين الطرفين حركة العدل والمساواة والمجموعة المنشقة من حركة مني بقيادة بخيت ((دبجو)) وبنضمامه الى العدل والمساواة، قفزت الحركة الى المركز الاول مرة أخرى من حيث الفعالية العسكرية ولما كان جميع من في أم

جرس السابقون واللاحقون مغبونين من مني، فإن الحرب لامحالة واقعة وبخيت دبجو لم يهدأ له بال إذا لم يرد اعتباره وكان هو قائد التجهيز للحملة العسكرية وليس هناك من هو أجدر منه، فبانضمامه الى حركة العدل والمساواة، أصبحت قوة لا تقهر وتوجه بخيت بقواته مباشرة من أم جرس في تشاد قاصداً قوات حركة مني وإستطاع إخراجها من مقر قيادتها في مهاجرية وطبعاً حركة العدل والمساواة إستغلت الخلاف بين فئتي التحرير وأسّرت في تجهيز القوة بكل متطلبات المواجهة، فإذا كان بخيت دبجو غاضباً من مني لأقصائه من مراكز صنع القرار في الحركة وهذا ما دفعه للانضمام لحركة العدل والمساواة للاستقواء بها لرد الاعتبار، فإن دكتور خليل له ثأر مدفون وغيبته لن تمحوها الايام من حركة مني التي أخرجته من دارفور في معركة مهاجرية الشهيرة في العام ((2005)) وتطابق دوافع الطرفين في الانتقام ساهم في تعجيل إكمال مطلوبات المواجهة العسكرية التي إستهدفت المقر الرئيس لحركة مني وقيادته العسكرية في معسكر السنيط الذي يقع على بعد (16) كيلو متر جنوب مهاجرية وتلقت قوات مني صفة اقوية بفقدانها لمقر قيادتها بغير رجعه، المشكلة يصنعها الكبار ويصطلي بنارها الصغار إنهم الضحية في كل الانظمة صغيرها وكبيرها. العجيب في الامر ان حركة العدل والمساواة أخرجت من مهاجرية بواسطة حركة التحرير في العام ((2005)) وها هي تعود بعد أربعة أعوام في عام ((2009)) لتتأثر لنفسها من حركة التحرير وتُخرجها من مهاجرية التي أخرجتها منها سابقاً. وهذه المرة غادرها الاثنان معاً.

بعد المعركة الفاصلة بين طريقي التحرير مني والمنشقين عنه في ضواحي مدينة كرنوي بشمال دارفور إتجه بخيت دبجو غرباً الى تشاد باحثاً عن إمكانات عسكرية وهو في سبيل ذلك على إستعداد للتحالف مع الشيطان للقيام بمعركة فاصلة في شرق دارفور لرد الاعتبار، فالقرية التي أخرجته من حصونها هو الذي بني لها ذلك المجد والموت اهون عليه من ان يراها مُلكاً لغيره، فأولئك القوم (دكتور خليل) و(بخيت دبجو) يعيشون في القرن الحادي والعشرين بأجسادهم أما عقولهم وبعض سلوكهم موهلة في الارتباط بالعصور القديمة مجتمع ((داحس والغبراء)) الثأر فيه جزء من التركيبة الوجدانية والسيد مني للأسف لم يتحسب لتحالف الطرفين (خليل) و(بخيت) ضده رغم كثرة المُحذرين.

ثانياً: قيادة الوحدة وحركة العدل والمساواة.

لم يقتنع دكتور خليل بنتائج إجتماع أنجمننا المحبطة فاسر في نفسه ما لم يبد له في موقف لا يحسد عليه وليس أمامه خيار غير إعادة بناء قوة عسكرية إذا أراد أن يبقى في صدر الأحداث ورغم التحاق بخيت بقواته التي أعادت إليه الأمل في الحياة وانعشته قليلاً فصارت لتصريحاته الصحفية قوة على الأرض مساندة ولكنه لم يبلغ حد التعافي الكامل وهو بالطبع لم يتوقف في محطة انضمام بخيت دبجو إليه بل ازداد إيماناً بإمكانية كسب كل مقاتلي حركات التحرير وضمهم إلى حركته فإذا كان بخيت دبجو القائد العسكري الذي أخرجه من الميدان ذات يوم صداماً، ها هو الآن تحت إمرته فأين تكمن المشكلة في مواصلة السعي لكسب ود الآخرين؟؟؟ إستناداً إلى تلك الفرضية بدأ عقب إجتماع أنجمننا مباشرة بالاتصال ببعض القيادات الميدانية لحركة الوحدة، فالعلاقة مفتوحة بين الناس هناك بدون حواجز يتعارفون بينهم فالعلاقات الاجتماعية موصولة ومسرح العمليات واحد. في تنظيم الوحدة هناك قيادات ذات خلفيه لها ارتباط بالمؤتمر الشعبي مثل الأخوة ((آدم إدريس خاطر وأحمد جري وعبدالرحمن بنات)) وهؤلاء وجهتهم الأساسية حركة العدل والمساواة لولا التأثيرات العشائرية والأسرية وصلات القرى بين بعض القيادات النافذة في حركة التحرير والأخوة المذكورين إنسلخوا من مني بعد أبوجا بعام والتحقوا بقيادة الوحدة، والسيد آدم إدريس خاطر من العناصر المؤثرة التي كانت تعمل مع دكتور خليل عندما كان مسؤولاً عن التنظيم في الفاشر وفي ساحات الفداء في الجنوب وعلاقته بزعيم العدل والمساواة لم تنقطع أبداً. أما السيد سليمان جاموس هو في الأساس عضو فاعل جداً في المؤتمر الشعبي وتلقائياً موقعة الطبعي في حركة العدل والمساواة فهو من محرري الكتاب الأسود وما أتى به إلى التحرير ومكوته فيه كل تلك المدة الطويلة لغز يصعب تفسيره، لقد أتى عابراً إلى معسكر العدل والمساواة في جرجيرة إلى الجنوب من الطينة وتصادف وصوله مع مؤتمر قارسلبا بضواحي مدينة كرنوي في ((16 أكتوبر 2003))، وهو أول مؤتمر عقدته حركة التحرير وطاب له المقام في ربوع التحرير ولم يواصل رحلته إلى مضارب العدل والمساواة وهو منذ ذلك الحين لم تتوحد مشاعره مع قيادات حركة التحرير إلى أن رحل منها إلى حيث ينبغي له أن يكون. وهو في حوار مفتوح قال بأن خلافه مع النظام هي قرارات العاشر من رمضان فإذا ما تراجع عنها فإنه لن

يبقى في الخلاء ساعة واحدة سيعود إلى حيث ينبغي له أن يكون بالقرب من الشيخ طبعاً. رؤيته واضحة بلا غيبش، يستحق عليها الثناء ومني أيضاً كان مقتنعاً بهذه الفرضية ولكنه أثر الصمت.

إن الظروف المادية في بعض الأحيان تعجز القادة عن توفير المتطلبات اليومية بالشكل المرضي وأحياناً يتعرض المسؤولون في الميادين المختلفة لضوائق مالية صعبة جداً عندما لا يجدون ما ينفقونه على الجنود وهي مسؤولية جسيمة. إن قادة الحركات الموجودين في دارفور يعيشون أحياناً في صراع نفسي أليم بسبب مسؤوليتهم عن توفير الغذاء لجنودهم وخاصة عندما تقل مصادر الإيرادات وذلك بعد أن سئم المواطنون من تقديم الدعم التلقائي للحركات المسلحة، عندما كانت حركة التحرير موحدة ملتزمة بأهدافها وتضيق بهم الحال، يضطر القادة لقطع الطريق للبحث عن مصدر للتمويل، ولكن لا يتم ذلك إلا بقرار من القيادة العليا ووفق ضوابط وفتاوى تستهدف فيها القوافل التابعة للقوات النظامية وتجنب ممتلكات المواطنين قدر الامكان. وقوافل الاغاثة تجد الامان والحمايه والطمأنينه في مواقع الحركة في الاحراش أكثر من المدن الحكوميه. وكان بعض القادة لا يأكلون طعاما مجهول المصدر إذا لم يتأكدوا من سلامة مصدره. كان هناك قادة لا يأكلون طعاما مجهول المصدر مضى أكثرهم في المواجهات المختلفة متقدمين صفوف المقاتلين وأحسب أنهم في عليين مع الصديقين ونوايا أولئك كانت صادقة بلا ريب. تلك هي الصورة في بداية المسيرة، أما بعد التشظي فإن الأصل في الأشياء هو الكسب والاستحواذ على كل ما تصل إليه أيديهم منهج متبع لدى الجميع.

في لحظة شح الامكانات إستغلت حركة العدل والمساواة ظروف قيادة الوحدة المادية اضافة الى عدم تجانس القيادات فهناك صراع بين جاموس والآخرين بشكل شبه دائم، ولما كان هو المصنف الوحيد في المؤتمر الشعبي وسط قيادة الوحدة لم يكن مؤثراً وهو شخصية خلافية ولكن كل تصرفاته كانت تحت السيطرة، ولكن بعد انضمام العائدين من اتفاقية سلام أبوجا، أصبح هناك تياران متنافسان، وبسبب ضم هؤلاء فقدت قيادة الوحدة قطاعين مهمين وهما قطاع عين سيرو بقيادة الأستاذ علي هرون وإسماعيل أبو اندك وقطاع جبل ميدوب بقيادة القائد سليمان مرجان الذي انزوى في شمال جبال ميدوب بعيداً عن أية علاقة له تربطه بهؤلاء وهو فضل أن يكون مع مجموعته خارج دائرة الصراع، وكان يقول إن الصراع الدائر

بين الزغاوة فلماذا يحشر نفسه بين ((البصلة وقشرتها)) وعندما سألوه أن يفسر أكثر، قال أعضاء قيادة الوحدة الاساسيون هم البصلة . عبدالله يحي، وعثمان البشرى، ويوسف نورين، وعبدالنبي عثمان، وجارالنبي عبدالكريم يونس، وأما القشرة هم العائدون من جحيم (مني) آدم ادريس واحمد جري وعبدالرحمن بنات ورابعهم جاموس وفي نهايه المطاف قراءته كانت صحيحة للمشهد، فحركة العدل والمساواة استطاعت أن تكسب هؤلاء دفعه واحدة وتضمهم الى صفوفها في عملية تنقلات كبيرة أخرجت حركة العدل والمساواة من دائرة البحث الدائم عن الجندي المقاتل الذي كانت تفتقر اليه للتعقيدات العشائرية داخل الحركات المسلحة.

لقد انضمت مجموعة كبيرة الى حركة العدل والمساواة بسلاحها وعتادها وإستيعابهم بذاك الشكل مثل ضربة موجهة لحركة الوحدة، وضربة لكل نقاط التلاقي بين الحركتين لعدم التزامه بالعرف المتفق عليه بين الحركات وهو ان للأشخاص حرية الانتقال من حركة الى حركة بدون أي شروط فك تسجيل والمطلب الوحيد هو أن يذهب المعني الى الجبهة التي يريد بسلاحه الشخصي ومقتنياته الشخصية، أما الاسلحة الكبيرة والعربات وكل ما له علاقة بالتشوين والامداد هو حق ثابت للتنظيم الاصل، وإذا ما التحق أي فرد بتنظيم آخر مصطحباً معه شيئاً من قائمه المذكورة آنفاً، التنظيم المستقبل ملزم أخلاقياً بردها عيناً أو يعطي بدائل مقبولة للتنظيم الاصل، فربما يذهب قائد بعربته وسلاحه وهو لأي سبب منطقي أو نفسي أو معنوي لا يريد مفارقة ما ألفه من ((أدوات العمل)) التي يجيد إستخدامها وهي مطاوعة له في أداء مهامه. في مثل هذه الحال العرف يعطيه الحق في الاحتفاظ بها ولكنه يلزم الفصيل المستقبل أن يعط تعويضاً مماثلاً للفصيل الذي إنتقل منه القائد المعني وغالباً ما يذهب القائد ومعه جنده الخاصون بكامل مقتنياتهم، وجرت العادة ان الفصيل المستقبل يؤدي ما عليه من التزام بشكل تلقائي بدون جدال.

هذا العرف كان سائداً بين الفصائل وحتى بين القطاعات في الحركة الواحدة ولا ضرر ولا ضرار والفصائل كلها في الاصل مرتبطه بالتحريك. ولكن في حادثه إنتقال جزء كبير من قيادات قيادة الوحدة الى حركة العدل والمساواة لم يطبق قانون اللعب النظيف إذ إن كل الضرب كان تحت الحزام، ودكتور خليل بطريقه أو باخرى ثار لنفسه وشق تنظيم الوحدة بالتحاق قيادات مؤثرة اليه، وهو بالطبع لم يتوقف في محطة قيادة الوحدة، بل اتصالاته جاريه على قدم وساق داخل صفوف المجموعات

الاخرى، وغياب عبدالله يحي خارج السودان كان له اثر كبير إذ ان نائبه احمد كُبر جبريل كان له دور كبير في تحريك القوة العسكرية العموميه الى الحدود التشادية لمقابلة صديقه دكتور شريف حرير الذي تقول بعض المصادر إنه كان وراء إنتقال تلك المجموعة الى حركة العدل والمساواة بتوجيهات مباشرة من الرئيس ادريس دبي الذي استدعاه الى أنجينا وطلب منه مساعدته في انتقال القيادات العسكرية من حركة الوحدة الى حركة العدل والمساواة، وتلك صفقه بعض تفاصيلها غائب الى الآن، على العموم ((الخبر اليوم بقروش وغداً بلاش)) كما يقول المثل، والسيد أحمد كُبر جبريل حتى وان لم يكن ضالعا في المخطط وهو كذلك إلا انه تم استغلاله لسحب القوة الى الحدود التشادية وتلك كانت مهمته باعتباره القائد الأعلى لقوات الوحدة في حالة غياب رئيس التنظيم الذي كان في رحله الى ليبيا وقد قام بما هو مطلوب منه بتوصيل القوة المقاتلة الى دكتور شريف في الحدود التشادية، وأول القادة الذين أعلنوا انضمامهم الى حركة العدل والمساواة هم أقرباء دكتور شريف وهم القائد صديق بُره وأحمد جري ومحمد عثمان أنكا ثم تلاهم أقرباء سليمان جاموس القائد المرحوم صالح جربو والمهندس عبدالله مصطفى والصادق نقه وعمر موسى. تلك كانت محطة مهمة بالنسبة لحركة العدل والمساواة بعد عودتها من أم درمان.

مؤتمر طرابلس لتوحيد الحركات 2009/3/2 الى 2010/1/18

ملف دارفور يبدوا أنه أصبح سلعه في السوق الدولي كل دولة تنظر إلى القضية بمنظارها الخاص والحركات كما قلنا سابقاً تحبذ الأجتماع في ليبيا وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : ليبيا تساوى بين الحركات في الإقامة في الفنادق .فالفندق الكبير أصبح متناً لكل الحركات والإقامة فيه بالأشهر الطوال بلا حساب ولهذا فأنهم يحبذون الوجود في ليبيا حتى وأن كان الوجود بلا موضوع ، المهم هو الفندق الكبير وأحياناً فندق المهاري يستقبل الجميع سواسيه بلا تمييز لا فرق بين كبيرها وصغيرها الحقيقي منها وصناعه الكي بورت .

ثانياً: ليبيا بها جالية سودانية كبيرة ومن كل المناطق من دارفور وغيرها وهم متعاطفون مع الحركات ولهذا فإن رؤساء الحركات يجدون دعماً سخياً مباشراً من ذويهم خاصة عندما أصبحت الحركات ذات طابع قبلي وعشائري هذا الوضع أعطى قادة الحركات فرصة لدغدغه المشاعر العشائرية لكسب الأموال والدعم وهذا الوضع بالطبع ليس موجوداً في الدول الأخرى مصر أو إثريا أو يوغندا أو دولة جنوب السودان وتشاد يجد بعض قادة الحركات الذين لهم إمتدادات عشائرية في هرم السلطة في تشاد الدعم الأدبي والمادي مع عدم وجود الفنادق في تشاد إذ أن تلك ميزة تنفرد بها ليبيا دون سائر الدول بشكل مطلق .

إن هاجس مشكلة دارفور ظل يشكل كابوساً على المسؤولين في ليبيا وحاولوا مراراً لم شمل الحركات وهم ينظرون إلى الأمر ببساطة شديدة إذ أن المعادلة تتراءى لهم بوضوح تام وهي ذات إبعاد ثلاثة فالحد الأول يتمثل في مشكلة دارفور التي يعلمها الجميع والحد الثاني الحركات المبعثرة التي يجب أن يكون لها صوت موحد تقدم به مطالبها في حزمة موضوعية متكاملة مع موقف عبدالواحد الرافض الدائم لكل حوار والبعد الأخير هو الحكومة السودانية التي ظلت تبحث عن حل متفاوض عليه تريح به أعصابها بعد أن عقدت المشكلة، بنفسها عندما لم تستجب لنصح الناصحين. في الوقت المناسب.

أن القادة الليبيين يعتقدون أن قادة الحركات أيضاً ينظرون إلى المعادلة بنفس الزاوية الوطنية التي يقيس بها الليبيون مداخل الحل السلمي لازمة دارفور، وهم يتعجبون وي طرحون التساؤل لماذا لم تتوحد الحركات الدارفورية من أجل الاسراع بحل مشكلة إقليمهم ؟؟؟.

ماهو سبب التباغض الذي يطيل أمد الازمة ؟؟؟.

هل المشكلة فيما بينهم أم مع الحكومة ؟؟

طبعاً لا أحد يملك إجابة واضحة علي تلك التساؤلات الموضوعية. والى الآن السؤال مطروح بقوة بحثاً عن الاجابة

تجمعت الحركات في طرابلس وهي :-

1. حركة الوحدة بقيادة عبدالله يحيى.
2. القيادة التاريخية برئاسة (حيدر قالو كما).
3. وحدة جوبا برئاسة (محمد صالح حربه).
4. العدل والمساواة ((إدريس أزرق)).
5. القوة الثورية بقيادة (ياسين يوسف).
6. وحركة التحرير بقيادة (هاشم حماد).

إن الهدف الأساسي من تلك الدعوة هو توحيد هذه الفصائل ومؤخراً لحق الفصيل المنشق من عبدالواحد بقيادة (كرجكولا) وهذا الاخير جاء بجهود من بعض الاخوة في الداخل دكتور إدريس يوسف ودكتور الأمين محمود هولاء شجعوا أعضاء الحركة المنشقين من عبدالواحد بالمجيئ إلى طرابلس وجاءوا معهم والتزموا أمام العقيد بأنهم مع وحدة الصف ومع الحل السلمي . المتفاوض عليه وهم مستعدون للجلوس مع الحكومة للتوصل معهم الى حل مرض، وما أكدده هنا هو ان ليبيا كانت تسعى لذلك .

إنطلقت سلسلة من الإجتماعات بفندق قصر ليبيا ولم تسفر تلك الإجتماعات عن نتيجة والخلاف لم يكن مبنى على مشروع سياسي أو فكري وإنما تتمحور القضية في من يكون رئيس المجموعة ولما إستيئسنا من الجدل العقيم طلبت من الاخوة في ليبيا أن يمكنوا بعض القادة من أبناء دارفور للحضور إلى طرابلس لأرشاد القيادات المجتمعة في طرابلس بضرورة الوحدة ويساعدوهم على إتخاذ القرار الصحيح وأن يقبل بعضهم بعضاً .

والأخوه هم :-

1. الفريق إبراهيم سليمان حسن
2. الفريق صديق محمد إسماعيل النور
3. الاستاذ نصرالدين أحمد عمر
4. المهندس على شمار
5. الاستاذ ادم حامد النحلة
6. الاستاذ فاروق ادم ابكر
7. السفير الشفيع أحمد محمد
8. زيدان عبدالرحيم يوسف
9. د. على حسن تاج الدين لحق مؤخراً

كان من المفترض ان يكون عاشر هؤلاء الاستاذ محمد عيسى عليو الذي كان على رأس قائمه المدعوين الى طرابلس وقد استدعاه الفريق وطلب منه إحضار جوازه معه ولم يستفسر عن الوجهه بل توجه الى منزل السيد الفريق ابراهيم سليمان مصطحباً جوازه بالسرعه المطلوبه ولم لا فنداء السيد الفريق ابراهيم سليمان بالنسبة لمريديه آنذاك هي أوامر موجبه التنفيذ. كما ان الاخ محمد عيسى عليو من الذين يحفظون عن ظهر قلب فوائد الاسفار الخمس المعروفة عالمياً ولكن أهل السودان أضافوا لها سادسة وهي انقاذ البدن من نظام الانقاذ ولو لساعة واحدة تريخ الاعصاب وتجدد في الانسان قوة التحمل وعزيمة الصبر على المكاره، وعلي هذا فان الرحله الخارجية بالنسبة له كانت غاية في الكمال، وليست مجرد تغيير، ولكنه بعد أن سلم جوازه للفريق سألته عن المكان المتوجهين اليه، رد عليه الفريق ابراهيم سليمان بعفويته المعهوده إننا ذاهبون الى طرابلس لتعميد تجاني سيسي رئيساً لحركات دارفور بصراحة شديدة، فما كان من السيد محمد عيسى عليو إلا ان أخذ جوازه وأدخله في جيبه وقال إني لست معكم في هذا الامر إنها مؤامرة ولن اشترك معكم فيها. ما علاقة دكتور التجاني سيسي بالحركات وحتى ان كانت له علاقة فهو ليس الخيار الافضل بل انه بالنسبة لي الخيار الاسوأ، وإني على يقين إنك سوف تكون أول النادمين لهذا القرار ياسيادة الفريق وعندما أكثر الفريق جداله قطع حديثه بقسم مغلظ أردفه بـ لن القاطعة . وهنا يظهر الفرق بين السياسي المجرب، والموظف المُسيس، فالاخ عليو إختبر الرجل في سابق العهود من قبل وهو يعرف سره ونجواه وعلي هذا

الاساس لم يشترك في عمل هو متأكد من فشله، ولكن التجاني سيسي بالنسبة للفريق ابراهيم سليمان الذي لم يعاشره عن قرب مثل الجبل الذي اذا نظرت اليه من بعيد يستهويك شكله، مستوياً لا ترى فيه عوجاً ولا ارتفاعاً، جميلاً تشتهي النظر اليه، ولكن إذا ما اقتربت منه تكتشف لك حقيقته المرة. إذ لا شيء يعجبك فيه. وتلك هي طبيعه الرجل، وبعد عام من مباشرة السلطة الاقليمية مهامها في دارفور سألت الفريق إبراهيم سليمان عن دكتور تجاني وقلت له كيف أخبار صاحبك رئيس السلطة الاقليمية؟؟؟ فرد علي بمرارة وبعفويته المعهوده ((دا ما صاحبي أنا، دا صاحبكم إنتو، جبناكم ونسيتونا)) فقلت له معك حق. طبعاً ((الشينة منكورة)) كما يقول المثل السوداني.

جاء هؤلاء جميعاً إلى طرابلس برئاسة الفريق إبراهيم سليمان وجلسوا أولاً مع العميد عبدالله السنوسي مسؤول ملف الحركات في ليبيا الذي طلب منهم بذل أقصى ما يمكن من جهد لتوحيد رؤية هذه الحركات إذ يستحيل الشروع في الحل مع حركات منقسمة على نفسها، مؤكداً لهم جدية ليبيا في التوصل الى حل عاجل للمشكلة في دارفور. ومن ثم بدأت مشاوراتهم مع الاخوة المقيمين في فنادق ليبيا .

بعد عدة جلسات جماعية اعتمدت اللجنة سبيلاً آخر لجس النبض لمعرفة حقيقة ما بالدواخل وهو إجراء مقابلات فردية لرؤساء الحركات أو ممثليها وبعد مشاورات مكثفه توصلت إلى صيغة مشتركة وعرضت مسودة لكي يوقع عليها الجميع وقد كان ملخص تلك المذكرة هو القبول بحكم اللجنة وقرارها بشأن هيكل تنظيمي موحد للحركات وقد تفاهمت مع الاخوة بشأن القيادة العليا لهذا المجموعة وأني كنت أدرك واللجنة الموقرة أيضاً تدرك الواقع المعقد في دارفور وأيضاً وضع قبيلة الفور في أية تسوية فهي قبيلة كبيرة ومناطقهم هي الأكثر تضرراً من الحرب اضافة إلى موقف عبدالواحد السالب من التعامل مع الازمة بشكل موضوعي وبوعي سياسي مدرك ومتفاعل مع المتغيرات . كما إن اتفاقية أبوجا قد أعطت قبيلة الزغاوة وضعاً مميزاً في هرم السلطة ولهذا كنت أرى ومعى لجنة الفريق إبراهيم سليمان أن لا نغفل واقع التمثيل القبلي للحل القادم في دارفور وذلك بالنظر إلى الحركات الموجودة في طرابلس إذا ما حاولنا أن نعمد أحد قادتها رئيساً لتجمع طرابلس فإنه سوف يكون من قبيلة الزغاوة نسبة لحجمهم وقوة فصائلهم مقارنة بالفصائل الأخرى المجتمعة في طرابلس ولهذا كان رأيي أن يتم الإختيار لرجل من خارج تلك الفصائل بشرط أن

يكون من قبيلة الفور وذلك لسببين

أولاً: الحركات المتجمعة لن تجمع علي واحد منهم لكي يكون رئيساً لهم فوجودهم المشترك في طرابلس لم يزددهم إلا نفوراً عن بعضهم بعضاً تحسبهم جميعاً وقلوبهم

شتي

ثانياً: إتضحت امكانية قبولهم بشخص من خارج الحركات ليتولى قيادة الحركة الموحدة ولما كان الامر كذلك فلماذا لا يكون التفكير إستراتيجياً تتجاوز به هاجس عبدالواحد الذي يحتكر معسكرات النازحين بل وأصبح يتحدث باسم قبيلة الفور وفي تقديرنا أن ملف النازحين يجب أن يتعامل معه أحد أبناء الفور حتى إذا لم يستطع إقناع الجميع فإنه على الأقل كان يمكن أن يحدد جزءاً من مجتمع الفور أو يتقاسم ولاءهم مع عبدالواحد، فمشكلة النظام في السودان هي معسكرات النازحين (العورة الدائمة) وهي تحاول بشتى السبل ستر تلك العورة ولا سبيل إلى ذلك إلا بأحد أبنائها ، فالنظام ضمناً يعلم تلك الحقيقة واصبح يتحرك على اساسها ، وأنا أيضاً قناعتي كانت راسخة بضرورة تولي أحد أبناء قبيلة الفور قيادة تجمع الحركات من منطلق الوعي الكامل بالواقع الذي وصل اليه مجتمع دارفور بفعل الحرب .لقد تداولت مع اللجنة أسماء كثيرة من مثقفي أبناء الفور أعرف كثيراً من الذين وردت اسمائهم وكانت اللجنة تستشيرني في كل كبيرة وصغيرة رغم أني في صف المتمردين وذلك نابع من تقديرها لدوري خاصة إنها علمت بأني وراء قدومها ، وأنا الذي قمت بترشيح تلك الأسماء ودعوتهم إلى ليبيا ، لقد وصلوا إلى تلك النتيجة من الاخوة الليبيين الذين أولوا تلك اللجنة ثققتهم إنطلاقاً من الثقة في مَنْ كان وراء ترشيحهم ويثقون في سيرتهم أيضاً ولذا كان أعضاء اللجنة يثقون في مقاصدي ومقاصد المسؤولين الليبيين الذين كانوا على استعداد لفعل كل شيء ممكن لتوحيد صف المعارضة المسلحة من أجل الوصول إلى حل عادل وسريع لمشكلة دارفور، وأنا اعتقد إن سبب إهتمامي الزائد بضرورة الحل العاجل نابع من معرفتي لتفاصيل الاوضاع في دارفور، لأن مقر وجودي داخل السودان لا أغيب عنه كثيراً فمعايشتي للواقع غرست في داخلي الأحساس بمعاناة المواطنين وجعلتني أدرك الآثار السالبة التي بدا يعاني منها المواطن في دارفور نتيجة لاستمرار الحرب.وتعطل عجلة الانتاج.

في أثناء مداولاتي مع نفر من اللجنة بوجود الأخ الفريق إبراهيم سليمان ورد اسم د/ تجاني سيسي ولم إهتد إلى النظرة المتفحصة التي رمقني بها الفريق ابراهيم

سليمان إلا مؤخراً جداً ،وهو يردد إسم د. تجاني سيسي اكثر من مرة بتركيز شديد لقد قال لي وبسرعة اذهلته أنتم لا تقبلون بدكتور تجاني لكي يكون رئيساً لكم!!! فقلت له اوضح أكثر ما ذا تقصد (بانكم لن ترضوا؟؟؟) رد علي وبنفس السرعة أنتم الزغاوة وبالأخص فصيل الوحدة فانكم لا يمكن أن تتنازلوا لتجاني سيسي لكي يكون رئيساً عليكم قلت له إذا كان هذا هو رأيكم فينا فأنتم مخطئون، إننا أصحاب الفكرة وسوف نكون أول الملزمين بها ،إذا وقع اختياركم على دكتور تجاني سيسي واتفقتم مع الآخرين عليه، فنحن لن نكون عقبة أمام حكمكم فانتم أصحاب الرأي ولكم مطلق الحرية في إنفاذ ما ترونه مناسباً أنتم محايدون وقد لجأنا اليكم للمساعدة لأننا شركاء في الهم ونحن لا يمكن ((أن نريكم ونتيسكم)) كما يقول المثل السوداني .قال لي أو تستطيعون أن تعطوني موثقاً ملزماً بذلك؟؟؟ قلت له نعم أكتب القرار وسوف أحضر لكم عبدالله يحيي لكي يوقع قرار الإلتزام بالقبول بمن تختارونه أنتم رئيساً للوحدة الجديدة طبعاً مع إجراء بعض الترتيبات الخاصة بالمواقع الأخرى وهي نائبين للرئيس وقائد عام ومسؤول علاقات خارجيه، والمسؤول السياسي ، ومسؤول ملف التفاوض ، وأمين عام .

وفي تلك التسوية يتولى كل فصيل من الفصائل الستة ملفاً من الملفات ونصيب حركة الوحدة مقعدان من السبعة مقاعد المذكورة وهي نائب للرئيس والأمين العام وكان تقدير اللجنة كذلك وقد وافقناها على خطتها وبناءً على تلك الترتيبات تمت دعوة الدكتور تجاني سيسي إلى ليبيا، تلك كانت الصفقة ولحسن الحظ أعضاؤها جميعاً أحياء أمد الله في أعمارهم .

لقد تمت هندسة الأمر بذلك الشكل الدقيق والأخ بحرابوقردة بالطبع كان موجوداً في طرابلس ولكنه رفض المشاركة والدخول في تلك اللقاءات وذلك لحساباته الخاصة وكان يرى أن تلك الاجتماعات لن تفضي إلى وحدة حقيقية.رغم انه كان منزعجاً جداً من تحرك دكتور خليل وهو مهموم بعملية قطع الطريق على دكتور خليل،وهو مقرر بأن السبيل الوحيد المفضي إلى ذلك هو وحدة الحركات.

كانت الأمور تسير بشكل جيد وتم الإتفاق على أن يتم تعميم دكتور تجاني أو غيره ممن تنطبق عليه المواصفات رئيساً للحركات المسلحة في الميدان بحضورهم أو بغيابهم هذا لا يهم ولكن بحضور لجنة الفريق إبراهيم سليمان الموقر في داخل السودان بعد ان يتأكد إبراهيم سليمان على أن السلطات سوف تسمح لبعض أبناء دارفور المهتمين

بقضيه دارفور بحضور المؤتمر الذي سوف يعقد في منطقة أمري مع ضروره إقناع الحكومة بعدم تكرار الهجوم على المؤتمرين لأن الهدف هو توحيد رأي أبناء دارفور للدخول في تفاوض مع الحكومة يفضي إلى حل للنزاع في نهايه المطاف وكانت الفكرة الرئيسيه وراء ذلك، أن يكون الشخص الذي يقع عليه الاختيار رئيساً لأبناء دارفور وليس حكراً علي الحركات وحدها كنا نري ذلك وتطابقت وجهة النظر هذه مع وجهة نظر لجنة الفريق ابراهيم سليمان ولكن فجأة تم الإستغناء عن خدمات اللجنة من قبل الاخوة في ليبيا والسبب وراء ذلك محجوب حسين وصديقه محمد غرس الله وهو ضابط إستخبارات تابع لمكتب عبدالسنوسي وتلك هي مصيبه ليبيا ألياتها دائماً هي التي تفشل مخططاتها ومسايعها لأنها تعتمد على عناصر جاهله عديمه الخبرة متكبرة فاقدة الاحساس بالتوجه الوطني، ومحمد غرس الله هذا أحد تلك النماذج لأنه كان يسعى أن يعمد محجوب حسين أميناً عاماً للتجمع الذي تمت هندسته وقد باح لهم الأخ الفريق إبراهيم سليمان بتفاصيل الإتفاق والأسماء المتفق على توليها للمواقع، والسيد / عثمان البشري هو مرشح اللجنة لمنصب الأمين العام للحركة الموحدة وقد حاول محجوب حسين ان يثني الفريق من السير في ذلك الإتجاه لأنه يريد أن يكون هو الأمين العام وعندما أحس بعدم جدوى حديثه مع لجنة الفريق تأمر مع محمد غرس الله المكلف بالملف من مكتب السنوسي لأبعاد اللجنة بفريقها إبراهيم سليمان من طرابلس دون علم السنوسي . وبدأ غرس الله بتطبيق الفكرة بتوجيه من نديم كأسه محجوب حسين .وتلك هي مشكلة ليبيا ألياتها في معظم القضايا دون مستوى الحدث الذي تتعامل معه كما انها لاتعترف بجهلها أبداً بل احيانا تصر على انها هي صاحبه الامر كله ولهذا لا تجد حركة مسلحة او مجموعة نضالية تعاملت مع ليبيا وخرجت منها راضية تمام الرضا حتى أولئك الذين عاشوا معهم دهرا من الزمان. وأنا منهم إن محجوب حسين ومحمد غرس الله قد أنهيا في لحظة كلما قام به أولئك الرجال المخلصون من جهد لتوحيد الفصائل ومن ثم الدخول في تفاوض جاد لإنهاء مشكلة دارفور ولكن مطامع أبناء دارفور وخلافاتهم عادة ما تقف حجر عثرة أمام حل مشكلة إقليمهم وفي إعتقادي أن جزءاً كبيراً منهم أتخذ من ازمة دارفور مشروعاً إقتصاديا يقات منه خاصة العاطلون في أوروبا لا يريدون لهذه المشكلة أن تنتهي ولهذا كلما شارفت إلى المنتهى يشعلون النار في عاصمة أخرى من عواصم الدول ذات الاجندة الخفيه لكي تظل مشتغله إلى مالا نهايه .

خرج الفريق إبراهيم سليمان بفريقه من ليبيا وبدأ غرس الله يعمل وفق منهجيه الفريق لإكمال برنامج توحيد الفصائل وعقد لواءها للسيد / التجاني سيسي المرشح الوحيد للمنصب وقبل الناس به بلا تحفظات ومقعد الأمين العام بكل تأكيد لم يحسم أمره ومحجوب يعلم تماماً أنه لا يمكن له أن يشغل هذا المنصب بديمقراطية شفافة ذلك أمر مفروغ منه ولهذا فإنه أعتمد على الليبيين لفرضه على قادة الفصائل، ومحمد غرس الله يعمل ليل نهار لإنفاذ الخطة وعرض محجوب حسين على الجميع للقبول به أميناً عاماً للتنظيم الذي سمي آنذاك بالحركة الثورية ومن أجل الضغط على التنظيمات تقرر أن يكون مكان الإجتماع في الكفرة جنوب ليبيا لكي تكون المساومة مقرونة بتهديد ووعيد، وجاء تجاني سيسي إلى ليبيا متأزراً بمحجوب حسين وسيد شريف وهو لا يهتم في ذاك الوقت إلا الوصول إلى رئاسة الحركات وهو مستعد لفعل أى شئ للوصول إلى (الميس) سواء كان محجوب حسين أميناً أو حتى رئيساً للرئيس وفي لقاء لي مع دكتور تجاني في الفندق الكبير قلت له أسأل مجرب عن محجوب حسين ولاتسأل طبيب أنا الذي أحضرته إلى ليبيا بعد أن لفظه السيد مني وخرج من السودان خائفاً يترقب. لقد زكيت حركة الوحدة وأسكنته في هذا الفندق، الآن أنظر إلى بُعد موقفينا، حذرته من الأعتماذ على محجوب حسين ولكنه لم يستبين النصيح إلا ضحى الغد .

بعد فتره قصيره أختلف الرجال إختلافا شديداً ودكتور تجاني هو المستفيد لأنه إستخدم محجوب حسين للوصول إلى مبتغاه إلى ((الميس)) رئيساً لحركات دارفور المسلحة وبعدها أصبح محجوب حسين عراب عملية التوحيد ومحمد غرس الله الذي سخر إمكانات ليبيا لها من أبغض الناس اليه في هذا الكون. وقد أخرجهما من الدوحة مطرودين بتهمة الشروع في تفتيت شمل الحركات الموجودة في الدوحة والتأمر على التنظيم الجديد حركة ((التحرير والعدالة))، والاتهام له ما يبرره لأنهما بدأ فعلاً التحريض ضد ما يجري في الدوحة ومحمد غرس الله بدأ يقول علناً ان القيادة الليبيه غير راضية عن منبر الدوحة وأصبح يتندر عليهم ويقول((العرجة لي مراحها)) مثل شائع في السودان. وطال الزمن أم قصر فإن الحل في نهاية المطاف مربوطه ليبيا.

زيارة الحركات من طرابلس الى الدوحة (4/3 / الى 2009/5/2)

بعد زيارته السيد أحمد بن عبدالله آل محمود نائب وزير الخارجية القطرية واجتماعه بالحركات الموجودة في طرابلس وبناء على رغبتهم وافق على زيارتهم الى الدوحة للتشاور معهم حول نقل التفاوض الى العاصمة القطرية الدوحة خاصة وان ارتباط الحركات بليبيا لسنين طويلة يجعل من يتقدم الي طرح بلد آخر كممبر بديل للحل يفكر الف مرة قبل أن يطرح مبادرته، والسيد نائب وزير الخارجية القطرية من خلال زيارته المتكررة لليبيا وجلسه الطويل مع الحركات الموجودة في طرابلس لمس العلاقة الحميمة بين الحركات والمسؤولين الليبيين الذين كانت تربطهم علاقات تواصل ومعرفة رفعت حاجز الحرج في التعامل بين الجانبين وتركت انطبعا جميلا لدى الزائر للعاصمة القطرية الذي طرح استعداد بلاده لاستضافته الفصائل في عاصمته الدوحة وقد وجدت الدعوة استحسانا من الحاضرين في طرابلس وتلك هي عادة متأصلة في حركات دارفور سريعة الاستجابة لموائد الاجتماعات بطيئي الخطى عند الرحيل. ولكن هنا حدث استثناء، فالرحيل من الدوحة كانت خطواته اسرع من المتوقع .

لقد حدد موعد للزياره وكان السيد عبدالله السنوسي رجل ليبيا القوي قد شجع وفد الحركات للذهاب الى الدوحة وهو كان رجلا مرنا ومتزنا في تعاطيه مع ملف دارفور والعيب الوحيد في إدارته هو ان اداته التنفيذيه المباشرة مع الحركات ليست في مستوى ملف شائك مثل ملف دارفور والسيد عبدالله السنوسي قائد للاستخبارات الليبية طبعه الهادي وتواضعه اكسبه احترام كثير من السودانيين ومنهم قادة بارزين في نظام الانقاذ، وهو صديق لكثيرين وهو يبرر ميله للسودانيين لانه درس بالكلية الحربية في السودان وعلاقته بالسودان واهله قبل ان يتولى مسؤولية في بلاده فعلاقته بالسودان ضاربة الجذور هذا بالاضافة الي بعض الروايات التي تربط علاقته بالسودان ان والدته من قبيلة المحاميد الواسع انتشارها في كل من السودان وتشاد وليبيا، ولكن في كل الاحوال يظل معدن الرجل مرتبطا بذاته الهادئة والمتواضعة .

لقد كان ملتزما بالاتفاق الذي تم بينه وبين (مستر قريشن) مبعوث الرئيس الامريكي للسودان وبين المسؤولين القطريين لنقل المفاوضات الى الدوحة بعد ان يتم توحيد الفصائل في ليبيا ومن ثم ينقل التفاوض الى العاصمة القطرية واستنادا الى ذلك فقد شجع الفصائل لزيارة الدوحة ومقابلة السيد احمد بن عبدالله آل محمود وقد اجتمع بوفد الحركات في يوم ((2009/4/29)) قبل السفر بيوم واحد وقدم لهم بعض النصائح واني لم احضر ذلك اللقاء ولكنه اوصاهم بالنظام وان يكون لهم رئيس للوفد وسأل عن عدم حضوري اللقاء . استعد الجميع للسفر في مساء يوم 29 / ابريل اذ ان الطائرة القطرية تقلع في نفس اليوم الساعة 22 بالتوقيت العالمي الموحد واقلعت الطائرة في مواعيدها بأنضباط شديد . وهو مؤشر علي فعالية القاعدة الخلفية لشركه قطر للطيران وقوة مقابض الاداء على حركة الاسطول الجوي القطرية الذي عرف ان الزمن قيمة حضارية ومادية واقل وحدة قياسية فيه تؤثر على مجرى الحياة بأسرها الامر الذي يستوجب الالتزام بتفاصيله الدقيقة . بعد اقلاع الطائرة بفترة قصيره واستوت على مسارها الافقي واعطاء الاذن من طاقم الضيافه بالتحرك من احزمه المقاعد، وفي ترتيب دقيق ومنظم بدا طاقم الضيافه المنضبط ايضا بتقديم خدماته للمسافرين ومن بين قائمه الموجودات اصناف كثيرة من الكحول يقدم القليل منها مجانا للركاب على ما أظن وهي طريقه اذهلت بعض اعضاء وفد الحركات الذين لم يروا في هذا الكون الفسيح غير السودان وليبيا، وكتبهما المؤلم للجماهير، وعندما علموا بان الامر متاح لمن اراد ان يتناول كأساً من الكحول، علق احد اعضاء الوفد قائلاً بان ((القطريين هم العرب الاصليين، قاتل الله المنتسبين للعروبة زورا وبهتانا في كل من الخرطوم وطرابلس)) وصاح آخر مفجوع من ظلم الدولتين قائلاً ((اسقني يا مضيفه كأسا واردفه باخرى عليها تريخ اعصابي من قساوة حكام تلك البلدان الذين لا يعرفون إن الاسلام جوهره الحريه)). وصاح آخر ((من شاء فليشرب ومن لا يشرب فليصمت)) وصاح ثالث((اليوم خمرٌ وغداً خمرٌ وبعد بعد غد أمرٌ))

الوفد مكون من اكثر من عشرين شخصاً من عضويه الحركات الموجودة في طرابلس وبكل تأكيد هناك عدد مقدر لا يتعاطى الخمر ولكن الذين يتعاطونها انكبوا في الشرب كأساً وراء أخرى بلا انقطاع مثنى وثلاث ورباع ولما كانت الرحلة تستغرق قرابه اربع ساعات متصلة وكانت الطائرة كبيرة وكثير من مقاعدها خاليه من الركاب، فان

معظم الذين لا يتعاطون الخمر استسلموا للنوم وتركنا الظمئى الموتورين يردفون كأسا باخرى ويلعنون تزمّت حكام السودان وليبيا ، خلدنا للنوم وتركناهم فرحين وعندما وصلت الطائرة مطار الدوحة صبيحة يوم 30/ابريل .عندما استيقظنا من النوم وجدنا الجماعة مشتبكين محجوب حسين ويوسف ابراهيم عزت وخرج الموضوع من اطاره الفردي الي كنه الحركات وقبائلهم ، واصحبت المشاجرة بين الزغاوة كما طرحها لهم محجوب حسين وتبنى يوسف ابراهيم عزت الدفاع عن الفصائل الاخرى وعن قبائلهم ونحن في المطار توتر الجو بشكل فظيع وتوجه الي يوسف عزت بسؤال مباشر هل انت مع رأي محجوب حسين ؟؟ قلت له اني لم اكن معكم ولم اسمع ما قاله محجوب حسين ولا اعلم سبب الخلاف بينكما ولكن على كل حال تلك محصلة ام الكباطر وحقيقته اني لا اعلم شيئا عن اسباب الشجار ولا خلفياته، فقالوا ان محجوب حسين اساء الي الجميع ووصفهم بالمتطفلين علي الثورة وهي لا تعني احدا غير قبيلة الزغاوة، اما البقية فهي مجرد حمولة زائدة على الثورة، طبعا اني استهجنّت الوضع بكلياته من بدايته الي نهايته انطلاقا من ظرفنا الخاص الذي اتينا من أجله وهو لا يحتمل هذا الخلاف ، وفي مواجهة اسئلة يوسف ابراهيم عزت واصراراه على محاسبة محجوب حسين قلت له باني عاهدت نفسي منذ زمن بعيد ان لا اتعامل مع شخص ثمل ! وانت ومحجوب كلاكما في مستوى واحد من عدم الادراك وعدم احترام النفس ولهذا اني افضل ان نترك هذا الامر الي وقت لاحق بعد ان نستقر في الموقع الذي سوف يخصص لنا للاقامة،

لقد اكتملت اجراءات الجوازات وانتقلنا الي فندق ((نوفمبريك)) كانوا مرهقين وذهب كل منا الي غرفته ولم نلتق الا في المساء في بهو الفندق ، وعاد الجميع اصدقاء بلا حساسيات ولم يتحدث احد عن ما دار في صبيحه ذلك اليوم، بل انهم كانوا منشرحي الصدور اكثر منا ، لم نعقد اي اجتماع للتشاور حول القضايا التي نشرحها للسيد احمد بن عبدالله آل محمود نائب وزير الخارجية اننا لم ننظم انفسنا وتركنا نصيحه عبدالله السنوسي مدير جهاز الاستخبارات الليبي وراء ظهورنا فهو قد نبه الي ضروره الانضباط والهدوء والالتزام بالطرح الموضوعي للقضايا وبان نترك لرئيس الوفد الفرصة لعرض المشكلة وتصورنا للحلول، في اعتقادي ان الاخ عبدالله السنوسي كان صادق النوايا تجاه نقل المنبر الي الدوحة بل انه كان مستبشرا بقدرة قطر على لعب دور محوري في مشكلة دارفور وهو ايضا من خلال التفاهم الذي تم بينه وبين

المبعوث الامريكي للسودان (المستر قريشن) في سبها بتكامل الادوار بين الدولتين ليبيا وقطر ولهذا فان الاخ عبدالله السنوسي كان حريصا على تطوير علاقات ليبيا مع امريكا والحفاظ على شعره معاوية الموصولة آنذاك بعد إنقطاع طويل ولهذا فهو كان يشجع منسوبي الحركات بعدم التردد من نقل المنبر الي قطر وقد قال في اكثر من مرة إن ليبيا وقطر حاجة واحدة ولا فرق بيننا ، إن الاخ عبدالله السنوسي رغم إنه رجل الدولة القوي في المؤسسة الليبية الحاكمة ورغم تقاطعات المواقف المعلنه بين أمريكا وليبيا إلا ان عبدالله السنوسي في تقديري من المؤيدين للتقارب مع أمريكا وهو الذي قام بتفكيك البرنامج النووي الليبي وتسليمه للغرب، كما أنه كان يقول بأن قطر قدمت خدمات جليلة لليبيا وقامت بدفع جزء كبير من تعويضات عملية لوكربي وهويعترف بأن ليبيا لا تستطيع رد الجميل لقطر مهما فعلت إعترااف صريح بأفضال قطر على ليبيا والاخ عبدالله السنوسي عندما يقول هذا الكلام فهو يعبر عن رأي ليبيا الرسمي تجاه دولة قطر. وللحقيقة أنا كنت في شك من الموقف الليبي تجاه تحويل المنبر الي قطر خاصة وان مصر كانت من الرافضين للفكره بتعصّب شديد وهو ما جعلني أسأل الاخ عبدالله السنوسي جليه الامر، هل هم جادون في موقفهم أم ان المسالة تكتيك عابر؟؟ فكان ردة بأن لا يتردد أخواننا في الحركات من الذهاب الي قطر، نحن لا نتراجع عن عهد قطعناه لأخواننا هناك، خذ الامر مأخذ الجد وأنصح زملاءك..

استنادا على هذا الموقف الليبي الواضح تجاه قطر فإن ما حدث مؤحراً من تباعد أمر لا يستوعبه عقل سليم عايش بعض تفاصيل التلاقي بين البلدين!!! وإني أتساءل وسأظل كذلك، هل المصالح السياسية القطرية هي التي فرضت ذاك الموقف؟؟ أم إن هذه هي خاصية تتفرد بها السياسة في الوطن العربي؟؟. أم ان دولة قطر نفسها مسيرة في هذا الامر، وما قامت به مدفوعة بمصالح آخرين؟؟.

دُعينا لاجتماع في تمام الساعة الحادية عشرة للقاء نائب وزير الخارجية في مكتبه بوزارة الخارجية وقد استقبلنا ببشاشة وترحاب غير عاديين وبعد مقدمه مختصره ترك المجال لنا للحديث وهنا ظهر العجب ، لم يترك الحديث لشخص واحد من بيننا لكي يتحدث نيابة عنا باعتبار ان لنا قضية مشتركة وفهم موحد لها . والاخوة القطريون يعلمون بان هذه الحركات موجودة في ليبيا اكثر من تسعة اشهر لتوحيد رؤيتها وهي كانت تأمل ان ترى شيئا من التوافق بين تلك

المكونات وهم كانوا حريصين على سماع تنوير مفصل عن المشكلة في دارفور وعن تصور الحركات لحلها، إنهم يبحثون عن الطريقه والكيفيه والخطوات التي تفضي الي وقف اطلاق النار والاستحقاقات المطلوبه لذلك ، كان السيد احمد بن عبدالله آل محمود حاضراً بكامل طاقم ادارته فهو اجتماع عمل، والملف جديد عليهم فهم ليسوا من دول الجوار الاقليمي المباشر حتي يكونوا ملمين بتفاصيل الاوضاع في المنطقة .انهم في بداية المشوار يجتهدون للالمام بالجوانب الكليه للقضية التي اרכת العالم ، وفي هذه الحال انهم يريدون ان يسمعو المفيد ويتعلموا ويقيموا الوضع ولكن بكل اسف كانت الجلسة محبطة تماما ،فالذي حدث ان كل فصيل من السبعة فصائل تحدث عن نفسه ويحكي تاريخ حياته ولم يتناول اي احد منهم القضية لا من قريب ولا من بعيد ولسوء الحظ ان زيارتهم جاءت عقب زياره العدل والمساواة ، تلك الحركة المنظمة المنضبطة ذات القائد السياسي المقتدر على توصيل رسالته ، حركة سياسية عسكرية منظمة ، اقنع طرحها الاخوة في قطر فأجلسوه مع اعلى قمة في الدولة وكان د.خليل مقنعا لكل من حاوره ،فاستحقت حركته الثناء من القطريين وقدموا له ما طلب من مساعدات بل وتوسطوا له مع الحكومة السودانية لتوقيع الاتفاق الاطاري الذي تضمنت بنوده وقف اطلاق النار ووقف الحملات الاعلاميه وفي تقديري ان السيد احمد بن عبدالله آل محمود كان سيفعل نفس الشئ مع حركات طرابلس لتوقيع اتفاق إطاري شبيهه بالذي سبق مع حركة العدل والمساواة ،ولكن شتان ما بين حركة العدل والمساواة وحركات طرابلس التي اقتصر حديثها في مكتب السيد احمد بن عبدالله آل محمود على التعريف باسمائهم واسماء تنظيماتهم واوشك بعضهم ان يذكر اسم قبيلته وموقعها من الاعراب .

بعد ان تحدث جميع رؤساء الحركات ساد المكان صمت له مدلولاته . ثم تحدث السيد نائب وزير الخارجية أحمد بن عبدالله آل محمود بعد ان شخص الحالة التي امامه، تحدث حديثاً مقتضباً، بلباقة وبلغه هادئة رصينه ، ثم رفع الجلسة على ان نجتمع مرة اخرى .

عدنا الي فندق ((موفميك)) ولسخريه الاقدار كانوا فرحين ببشاشه الاستقبال وظنوا بان الامر سار كما يريدون ولم يقرأوا تعابير وجوه الجالسين حول السيد احمد بن عبدالله آل محمود لقد كان باديا على وجوههم عدم الرضا رغم اغطيه الرؤوس التي كانت تحجب كثيراً من ملامحهم.

لم ندع الي اجتماع آخر وفوجئنا في اليوم الثاني بقرار انتهاء الزياره وتحدد موعد اقلاع الطائرة في الساعة السادسة مساء الي طرابلس ،حقيقة فاجأني القرار ،ان المسالة لم تكن طبيعية ولكن علمت بعد ذلك بأن السبعة فصائل الاخرى بخلاف فصيل الوحدة قدموا مذكره للسيد نائب وزير الخارجية يطلبون فيها مبلغا ماليا دعماً للفصائل الموقعة على المذكرة والتي بلغت جملتها ما يزيد على الخمسة مليون دولار ،للاسف نحن حذرناهم من التقدم بطلبات مالية فنحن ضيوف فوق العادة لم نفرض انفسنا وانما تمت دعوتنا وتم استقبالنا من لحظة وصول الطائرة الي مطار الدوحة وسهروا على راحتنا الي لحظة اجتماعنا مع السيد أحمد بن عبدالله آل محمود في مكتبه بوزارة الخارجية ولهذا علينا ان ننتظر رد الفعل بعد تقييم نتائج الجلسة التي كنا نظنها الاولى وستعقبها جلسات اخرى ومن السذاجة ان يعتقد أحد بان الرجال الذين يجلسون حول نائب وزير الخارجية هم مجرد مجسمات حاضرة للاجتماع بدون مهام . انهم طاقم تقييم كامل وقد كانت نتيجة اللقاء محبطة ، انهم بتلك الصورة لم يضيفوا شيئاً يذكر لحل المشكلة و الذي زاد الطين بلة مذكرة المطالب المادية الكبيرة اننا لم نناقش افكارا يتطلب تنفيذها دعماً ماديا ،كما اننا لم نجتاز العتبة الاولى للدخول في حوار بناء، والاخوه القطريون لهم تجربة عملية مع فصائل الممانعة علي امتداد ساحه الوطن العربي وقد ساهموا في حل كثير من الصراعات البينية بين الفصائل وبين الانظمة الحاكمة ،فهم لهم رصيد كاف من التجارب ووحدات القياس يبدو ان وفدنا لم يحصل على النقاط المطلوبه لوضعه في القائمه الموجبه للتعامل، اضعف الى ذلك البيان الذي صدر ضد اعضاء وفد حركة الوحدة الثلاثة وهم عثمان البشري ومحجوب حسين وسيد شريف وقد ذكر البيان إنهم لا يمثلون حركة الوحدة وانما هم يمثلون انفسهم وهم غير مفوضين للتحدث باسم قيادة الوحدة .لقد احدث هذا البيان ربكة شديدة جدا وشماتة من رصفائنا في الحركات التي استهزأ بها محجوب حسين ،لقد عدنا الي نقطه الصفر التي دخلنا بها بوابه مطار الدوحة . لقد أعد البيان بمكر ودهاء وخبث منقطع النظير . وهو يحتمل تفسيرين الاول ان يكون قد أعد من داخل تنظيم قيادة الوحدة وهنا الاتهام موجه لشخصين من قيادة الحركة موقفهما واضح ضد الحلول العربية وصرحوا برفض قاطع لمنبر التفاوض في الدوحة بادئ الامر ولكن بعدما اصبحت الدوحة واقعا أتوا اليها ومكثوا في فنادقها لاشهر طويله من بقي منهم داخل حركة

الوحدة مسؤولاً عن العلاقات الخارجية او من جرفته رياح التنقلات الي حركة العدل والمساواة مقيماً في اوروبا بجهود الآخرين. التفسير الثاني انّ البيان أُعد من قبل بعض الاخوة الذين كانوا معنا في حركة الوحدة ثم انسلخوا عنها والتحقوا بحركة العدل والمساواة، وهم يدركون إمكانات حركة الوحدة وإنهم يدركون إن حصولها على إمكانات سوف تعيد لها وضعها القائد في الميدان وهم لا يرغبون في ذلك، فتقوية شوكة فصيل الوحدة تُعيد مرة أخرى الى قائمة المتنافسين على إمتلاك ناصية الميدان، فالصراع على تصدر قائمة القوة المقاتلة بيننا في دارفور شديد جداً، ولهذا سعوا الى ضرب اي دعم لها باحداث بلبلة تنظيمية، وقد أحدث ذلك البيان ضربة مؤثرة لمصادقية الوفد، لأن الفصيل الذي يُعد قائداً للمجموعة وضعه القيادي أصبح مهزوزاً ومصادقته صارت موضع شك والصراع بين قاداته يجعل من الصعب الاتفاق معه على أي برنامج يكون قابلاً للتنفيذ، وتلك حقيقة فالتناظر بين قيادات فصيل الوحدة مسألة معلومة لكثير من المتابعين لسيرة الحركات، والسبب إنّ فصيل الوحدة لم ينطو على نفسه وإنما أشرك كل من قدم اليه في هيكل القيادة العليا، حتى أولئك الذين لم يحضروا فعاليات مؤتمره أمثال (أحمد كُبر جبريل) لقد تمّ تنصيبه نائباً للرئيس، أو ألك الذين يناضلون في منابر التفاوض فقط أمثال (دكتور شريف حرير) الذي يجمعه بنضال دارفور منابر التفاوض الخارجية، وهو من الراضين لفكره منبر الدوحة، بحجه إنّ دولة قطر لا تستطيع حل مشكلة دارفور لبعدها الاقليمي وعدم إمامها بتعقيدها، ثم إنّ تعميم الدكتور تجاني سيسي رئيساً للحركات المسلحة دون رصيد نضالي أوقد نار الحسد وزاد الطين بله لأن دكتور تجاني سيسي دخل الجامعة بعده أي إنه (برليم) بلغه طلبه الجامعة في عهدنا، وهو لن يعمل تحته، فحساباته شخصية بحته، وهو يحمل شهادته دكتوراه قبل د. تجاني، ثم انه حتى وان لم يكن في الميدان الا انه مرتبط بالصراع المسلح في دارفور منذ بواكير نظام الانتقاذ، فما هي مسوغات تفضيل د. تجاني عليه؟؟؟، فإذا كانت الدوحة تنصبه رئيساً على الحركات المتجمعه فيها فمرحباً بها ألف مرة وهو على إستعداد لتقبيل أرجل أميرها أما أن يُعقد الامر لشخص آخر فهو ضد الدوحة وضد من فيها، أهل بلد، ومنسوبي حركات .

ان استدعاء دكتور تجاني سيسي وهو من المجتمع المدني لقيادة حركات مسلحة امر غريب حقاً ولكنه تعبير صريح عن الازمة الاخلاقية لحركات دارفور التي استجارت

برجل من خارجها بل ان بعض الروايات تنسبة الى المؤتمر الوطني بفضل السبق. واصحاب هذا الرأي يبررون ادعاءهم بان الوظيفة التي كان يشغلها في الامم المتحدة مسنودة برضا النظام وترشيحه المباشر، ولكن في كل الاحوال إذا صحت الاستنتاجات المضادة أم لم تصح، تظل الحقيقة بأن هناك خللاً كبيراً في تركيبة حركات دارفور.

مؤتمر القاهرة لتوحيد الحركات

14-7 / يوليو / 200

في إطار الصراع على ملف دارفور بين دول الجوار الاقليمي رغم التصريحات العلنية عن تطابق أهداف دول المنطقة تجاه ازمة دارفور إلا أن الحقيقة خلاف ذلك لقد كان هناك تنافس حاد بين ليبيا ومصر وارتريا ومؤخرا جاءت قطر وقد كانت مصر شريكا في كل المؤتمرات التي تعقد بشأن دارفور وخاصة تلك التي التأم في ليبيا ولكن بالرغم من ذلك لم تكن راضيه عن ما تقوم به ليبيا او ما تنوى فعله بشأن الملف الدارفوري وعلي هذا الاساس دعت مصر الى مؤتمر للحركات للحوار مع الحكومة السودانية وهي في ذلك السعي كانت تنافس ليبيا التي كادت ان تكمل مهمة توحيد الحركات ومن ثم التوجه الى الدوحة حيث ان الاتفاق نص على ان تتولى ليبيا دور التوحيد ومن ثم تجرى المفاوضات في الدوحة والقاهرة كما هو معلوم كانت لا تحتل ذكر اسم قطر كدولة فاعلة في احداث الشرق الاوسط التي كانت مصر هي الركيزة الاساسية فيها ، فدخل قطر في تسوية الصراعات التي تدور في المنطقة اغضب مصر كثيرا وبدأت تتحسس من تحرك قطر في المنطقة ولكن ان يصل الامر الى التدخل في قضية دارفور فان مصر لن تقبل بذلك ولهذا حاولت سحب البساط من ليبيا التي قبلت بتسليم الملف الى قطر فدعت الفصائل الموجودة في ليبيا لمؤتمر عاجل للجلوس مع الحكومة وهي خطوه استباقية لقطع الطريق امام نقل الملف الى الدوحة ، فعندما كان الملف في يد ليبيا فان مصر لم تتحرك ابدا ولم تأخذ الامر مأخذ الجد وظلت موجودة في مواسم الاجتماعات العربية في حدودها ولم تكلف نفسها الذهاب ابعد من ذلك وهم يقولون بأنهم يعلمون حدود ما يمكن ان تفعله ليبيا اذ ان الامر تحت السيطرة ولكنه بخروج الملف من دائرته الاقليمية الى دولة مثل قطر ، فان ذلك يمثل ضربة لمصر التي تعتبر السودان جزءا منها وعلي هذا الأساس دعت مصر الفصائل الموجودة في ليبيا الى مؤتمر عاجل في القاهرة وهي:-

1. حركة الوحدة

2. وحدة جوبا

3. التحرير الام

4. القيادة الميدانية

5. العدل والمساواة الديمقراطية

6. القوة الثورية

7. التحرير خميس عبدالله

اضافه الى بحر ابوقردة الذي جاء الى مصر من تشاد بدعوه خاصة وأكمل مشاوراته ثم عاد قبل وصول وفود الحركات الى مصر، مما يدل على عدم التوصل الى توافق بشأن وحدة الحركات والتفاوض مع النظام في القاهرة مثل ما كان يرغب المسؤولون المصريون.

في تلك الاجتماعات التي عقدت بفندق المريديان والتي استمرت اربعة ايام، وقد كان الوفد السوداني بقيادة رئيس جهاز المخابرات ((صلاح قوش)) مقيما في الفندق المجاور موجوداً في اجواء الاجتماعات التي سعى فيها الاخوة المصريون الى توحيد رؤية الفصائل المجتمعة والقبول بالدخول في جولة ابتدائية للمفاوضات مع الحكومة ولكن المسعى لم يكتمل، وفي تقديري ان الاخوة في مصر لم يخرجوا من تلك الاجتماعات المطولة ليلا ونهارا مع زعماء الحركات المتقاطرة الى القاهرة بشيء مفيد يمكنها من البناء عليه لدعوة الحكومة السودانية للجلوس للتفاوض حيث ان الجميع لم يكن مهيناً لذلك ولم يكن لهم ادنى استعداد لمواجهة وفد الحكومة ومن ثم انهارت المحاولة وعاد وفد الحكومة من حيث اتى وعادت الحركات الى مقرها الدائم في الفندق الكبير بطرابلس وان الاخوة في ليبيا كانوا غاضبين من تلبية الحركات لدعوة مصر لانهم كانوا يدركون ما وراء الدعوة التي لم تخرج من دائرة المنافسة على ملف دارفور .

اذا نجح مؤتمر القاهرة فانه بكل تأكيد سيشكل ضربة لاتفاق ((طرابلس الدوحة)) وتمتلك القاهرة زمام المبادرة وهي مؤهلة لذلك اذ ما وجدت مدخلا للتعامل مع الازمة ، ان اهتمام مصر بالسودان لم يكن جديدا اذ انهما كانا دولة واحدة كما يقولون وان اخر ملوكها ((الملك فاروق)) كان ملك مصر والسودان وبالفعل هذا القول فيه بعض المصداقيه على الاقل نفوذ مصر في الجزء الشمالي من السودان ممتد لقرون الا ان تبعية السودان لمصر بحدوده الحالية المعروفه ليس له دليل يسنده وذلك لعدم وجود حكم مركزي تخضع له كل اطراف السودان الا مؤخرا اذ ان الامر الثابت هو ان السودان كانت تحكمه سلطنات وممالك كل منها قائم بذاته وتمتد وتنحسر حدوده

وفق ما جرت عليه العادة في ادارات المجتمعات القديمة ، وما يجدر ذكره ان مصر لم تضع اهتماما لما كان يجرى في دارفور وهذا نابع من نظرتها التقليدية للسودان النيلي فهي لا يهتما في السودان غير نيله ومياهه، ومؤسسه الرى المصرى في السودان تؤكد هذا التحليل الذى يفسر اهتمام مصر بمجرى النيل فقط وعندما انفجر الوضع في دارفور فان مصر كانت اخر من يهتم بما يجري هناك واول من يدافع عن موقف حكومة السودان فوسائل إعلامها تنقل ما تكتبه الصحف السودانية المأمورة بتبني وجهة نظر النظام والخارجية المصرية تتعامل مع الموقف كأنها حكومة السودان وهى ضد التمرد في دارفور بشكل مطلق حتى وصل الامر الى ان يصفها قادة التمرد بانها طرف في الصراع منذ بدايات عام (2003م الى 2008م) وكرد فعل لسوء علاقاتها مع النظام لعدم تمكن الطرفين من تجاوز حادثه أديس أبابا ، بدأت تتقبل دخول قادة الحركات الى اراضيها زائرين عاديين لا معارضين مقاتلين.

بالرغم من التغيرات التى طرأت على السياسة المصرية تجاه حركات دارفور الا ان الذاكرة تحتفظ بالموقف الاول الداعم للنظام واضحى الشك في تصرفات الحكومة المصرية تجاه قضية دارفور قناعة راسخه لدى قادة الحركات الفاعلة وتلك الخلفيه هى التى افشلت محاولة توحيد الحركات والدخول في تفاوض مباشر مع الحكومة التى كانت موجودة في القاهره في انتظار ما تسفر عنه محاولة لم شمل الحركات، وما يجدر ذكره هنا ان الموقف المصرى الرسمي لاعضاء الحركات المقيمين في مصر او الذين يترددون عليها من حين لآخر لم تواجههم السلطات المصرية باجراءات تعسفية بل ظلت تعاملهم بصورة طبيعيه كالمواطنين السودانيين الآخرين الزائرين او المقيمين وهو موقف يحسب لها، وهو يؤكد عمق الروابط بين الشعبين ونضج الحكومة المصرية في تعاملها مع التقلبات السياسية في السودان في كل الحقب، حيث لم يُبعد منها معارض سودانى واحد رغم تباعد المواقف السياسية بين البلدين احيانا، وخاصة في ظل نظام الانقاذ ونظام حسنى مبارك في الأونه الاخيريه بشكل لم يسبق له مثيل في العلاقات المصرية السودانية .

لقد فشلت محاولة سحب البساط من ليبيا وبالطبع عاد كل فصيل الى موقعه فمصر الدولة بعد غياب عبدالناصر لا تدعم الحركات المسلحة لا بالاقامة ولا بالمال والحركة الوحيدة التى وجدت دعما مباشرا واعترافا بوجودها الرسمي في اراضيها هى الحركة الشعبية التى لها مكتب يمارس انشطه سياسية واجتماعيه

بحماية اجهزه الدولة المصرية، اما الحركات الاخرى فان وجودها في مصر وجود سياحى تدفع منصرفاتها مما كسبته من علاقاتها من دعومات تأتي اليها من خارج مصر، ورغم ذلك فان مصر تتميز على الدول الاخرى بانها لا تتدخل في برامج الحركات ولا تفرض عليها رؤيتها ، فعدم الدفع يقابله حرية التصرف لمن يريد ان يقيم في مصر من الحركات بعكس الدول التى تدعم وجود الحركات في اراضيها وفق شروط يلتزم بها القادم اليها . وهذه هى طبيعة الاشياء في هذا العالم الذى تحركه المصالح المتجددة وليس المبادئ الجامدة.

مؤتمر اديس ابابا لتوحيد حركة التحرير

18-23 أغسطس 2009 م

بعد تعيين جنرال قريشن مبعوثا خاصا للإدارة الأمريكية الى السودان واضافه الى انشغاله بملف الجنوب واستحقاقات اتفاقية نيفاشا الانفصالية فانه بدأ يسعى الى تلمس طريق لحل مشكلة دارفور وبدأ كما هو متبع بالذهاب الى عبدالواحد في مقر اقامته بباريس محاولا التفكير معه حول رؤيته لحل قضية دارفور باعتبار انه صاحب الموقف المتصلب ضد اتفاقية ابوجا التي انتجتها امريكا وتراجعت عنها عندما سقطت في التطبيق العملي، خاصة عندما لم تعد بنفع لذوى الضرر المباشر من آثار الحرب داخليا وخارجيا وعبدالواحد اقنع العالم بانه يدافع عن حقوقهم، كما ان الفصيل الموقع على الاتفاقية لم يعر النازحين و اللاجئين ادنى اهتمام، الامر الذي اكد بما لا يدع مجالا للشك بان اتفاقية ابوجا بحاجة الى تكملة جوانب النقص فيها على الاقل بملاحق مكملة او باتفاق جديد يسد جميع الثغرات فيها، مع عدم اغفال الاتفاقية نفسها، فمن الضروري اخذ ما هو مفيد منها ويترك الزبد الذي لاينفع الناس ليذهب الى حيث يشاء.

إن اتفاقية أبوجا التوصل اليها مرّ عبر مراحل كثيرة استغرق وقتاً وصرف مالا، بُذل فيها جهد مقدر من أطراف عديدة يجب الاحتفاظ لهم بما قدموه من مساهمة في حل القضية، لقد ذهب جنرال قريشن الى عبدالواحد ولكن حظه منه كان كحظ الذين سبقوه من الوسطاء والمبعوثين الدوليين الذين لم يخرج احد منهم بانطباع حسن عن عبدالواحد. فكل زيارة مسؤول دولي او محلي له لم تزده الا صلفا وغرورا حتى ظن انه يملك ناصية القول الفصل في كل ما يرتبط بدارفور وزاده ذاك الوهم أن أدخل في خطابه الجامد كلمة ((شعبي)).

ان طبيعه المبعوث الامريكي (جنرال قريشن) وخلفيته العسكرية جعلته يتعامل مع عبدالواحد برودة فعل عنيفة فهو مبعوث الدولة القائدة للعالم الآن، لايمكن ان يساوى بينه وبين اى وسيط اخر هذه من المسلمات الابتدائية للعاملين في الحقل السياسي ولسوء حظ عبدالواحد ان جنرال قريشن قد جاء اليه في وقت كان عبدالواحد في قمة عجزه وكبرائه وتعامل مع الجنرال قريشن من تلك القمة المرتفعه وبذلك

النبرة المتعاليه، فعبدالواحد في لحظة ما اعتبر نفسه فوق الجميع وفوق وسطاء الدول الكبرى، فهو لا يرى فيهم فائدة تذكر وهم مجرد سعاة يريد يريدون الحاق من تجاوزته الاحداث ولم يكلف نفسه استكشاف ما ورائهم من مواقف واخبار، فالذين يؤثرون في الاحداث الكبرى في العالم مثل المبعوث الامريكي مقارنة بمناذير دول العالم الثالث لا يستوون في الميزان بكل الصفات، هذه بديهيه في علم السياسه فمناذير العالم الثالث رغم تأثيرهم المحدود على مجرى الاحداث في عالمنا هذا الا اننا بحكم انتمائنا لهم يستحقون منا كل تقدير واحترام، وعلينا مقابلتهم والاصغاء الي رسائلهم والتعامل معهم بالسلوك المتحضر اللائق، اما مبعوثو الدول الكبرى وضعهم مختلف فهم في حرب دائمة مع الذين لاتعجبهم تصرفاتهم والوضع في هذه الحالة لاعلاقة له بالخطأ أو الصواب، ولا بالحق او الباطل، فالقضية مرتبطة باتباع منهج خاص باصحابه الذين صمموه وفق مصالحهم الخاصة وما على الاخرين الا الرضوخ له والتعامل معه برفق واحسان ومن لم يرغب في ذلك فهو يكون من ألد الخصام وسيوف العقوبات مجهزه للأفراد والجماعات، والسيد عبدالواحد لم يع هذا الجانب.

خرج المبعوث الامريكي للسودان جنرال قريشن من عبدالواحد بانطباع سيئ جدا خلاصته ان الرجل مريض ولا يصلح لأى عمل، وهو غير مؤهل لقيادة حركة سياسية، وان على الحركة التي يدعى عبدالواحد زعامتها ان تبحث لها عن بديل اخر ومن اجل ذلك بدأ الجنرال بالبحث عن قائد اخر يكون خلفا لعبدالواحد وقام بدعوة فصائل التحرير لحضور ورشه عقدت في اديس ابابا تمت فيها دعوة فصائل حركة التحرير الاساسية آنذاك وهي:-

1. حركة احمد عبد الشافع
2. حركة الوحدة
3. مجموعة القادة الميدانيين التابعين لعبد الواحد الموجودين في العاصمة التشادية بقيادة اسماعيل ريفه

كانت فكرة الجنرال قريش ان تتوحد فصائل التحرير المعروفه بمن فيهم قيادات من فصيل عبدالواحد وهؤلاء يمكن ان يشكلوا ركيزة اساسية تجلس في موازاة العدل والمساواة للتفاوض مع الحكومة في منبر الدوحة والجنرال قريشن لم يخف عدم ارتياحه للعدل والمساواة فهو يشتم منها رائحة الاسلام المتزمت ولكنها في ذلك

الوقت أصبحت القوة الضاربة في الميدان بعد ان التحق بها بخيت عبدالكريم (دبجو) واركو سليمان ضحية اللذين استطاعت بمساعدتهما ان تقهر قوات منى المرابطة في مهاجرية، والحقيقة التي قد لأيعلمها كثيرون هي ان حركة العدل والمساواة عادت من أم درمان مشلولة تماماً قادة .بدون جنود ولولا إلحاق بخيت (دبجو) واركو سليمان ضحية بها لما قامت لها قائمة أبداً ولما استطاعت العودة الى السودان مرة أخرى، وتلك كانت غلطة (منى) الكبرى بفقده لامييز قائدين و هما (بخيت دبجو) وأركو (ضحية).

التأم المؤتمر في فندق المرديان في العاصمة الاثيوبيه والهدف من الاجتماع واحد ووحد وهو توحيد فصائل التحرير المجتمعة تحت قيادة واحدة ولكن ما بين عبدالشافع واتباع عبدالواحد حرب لن يطويها النسيان وحركة الوحدة أيضا لها تجربة مريرة مع عبدالشافع .في وضع كهذا لن تستطيع اي جهة مهما بلغت من قوة توحيد رؤية هذا الشتات واستمر الحوار ثلاثة ايام بلياليها ولكنه لم يثمر عن شيء يستطيع (جنرال قريشن) ان يبني عليه ولقد حضر هذا الاجتماع فصيل بحر ابو قرده وهو خارج اطار التحرير ولكنه صاحب مبدأ مختلف عن الاخرين فهو حاضر في كل وليمة حتى وان كانت لاتخصه في ليبيا هو موجود ولكنه خارج اطار الاجتماعات الرسمية. في اديس اببا وهو يعلم طبيعة الدعوة ومقاصدها فصائل التحرير، ولكنه حضر المؤتمر، والغريب في الامر إنه لم يغادر قاعه الاجتماعات من الالف الى الياء ،لقد كان حاضرا في كل المداولات والمبرر انه سوف ينضم الى فصائل التحرير بعد ان يتم توحيدها وانفض سامر اديس ابا با بالاتفاق على لقاء قادم في العاصمة التشادية وهو في تقديري ليس هناك مبرر لعقده فالتنافر قائم بين قادة الفصائل المجتمعة والخمسة عشر يوما الفاصلة بين اللقائين لن تات بجديد فكل فصيل من الفصائل المستهدفة عاد الى مقر اقامته، الوحدة الى ليبيا، واتجه عبدالشافع الى جوبا، وقيادات عبدالواحد الى تشاد. وعاد كل واحد منهم اكثر بعدا من صاحبه كأنما الهدف من اللقاء هو لزيادة حدة التنافر والتباعد بين زعماء الفصائل وليس لتقريب وجهة نظرهم وبالفعل تم اجتماع انجمينا ولم يحضر القادة المعنيون عبدالله يحيى واحمد عبدالشافع ومثل شريف حرير ومحمد ابراهيم القдал فصيل الوحدة في اجتماع انجمينا.

إن قادة فصيل عبدالواحد المدانين الموجودين هناك ،هم في تقديري كانوا مجرد

زيادة عدد، إذ ليس من بينهم من لديه تأهيل للمنافسة على القيادة، اما احمد عبدالشافع لم يكلف نفسه باهدار دقيقة من وقته للاتصال باللجنة المكلفه للاعتذار عن حضور الاجتماع لان محصلة اجتماعات اديس اببا التي اقنعت عبدالله يحيى ايضا بعدم جدوى حضور اجتماع آخر كانت كان كافية بعدم تكرار محاولة لم شمل التحرير . والجدير بالذكر ان بحر ابو قرده حاضراً في وليمة انجمينا لتوحيد حركات التحرر مقتدياً بالمثل الدار فوري القائل ((اذا دُعيت لا تباطي، واذا لم تُدع فقوم قاطع)) اي قوم واطهر نفسك فربما يكون وراء الدعوة خيراً وان كان شراً يجدرك مستعداً خير من ان يداهمك وأنت راقد، ولهذا فانه كان حريصا على الظهور في المناسبات وخاصة تلك التي تنظمها فعاليات المجتمع الدولي .

مؤتمر الكفرة 15 / 1 الى 18 / 2010م

بعد زياره أمير دولة قطر الى ليبيا والتي تم فيها توزيع الادوار بحيث تتولى ليبيا مهمة التوحيد وتكون قطر مقراً للتفاوض، أنعقد الاجتماع في مدينة الكفرة وأمها غناء السيل من الحركات من كل فج عميق والشئ المؤسف هو أن الفريق إبراهيم سليمان عاد مرة أخرى إلى ليبيا وترأس جلسات المؤتمر وعمد تجاني رئيساً للحاضرين، طبعاً فصّل الوحدة خرج من ليبيا وكل الفصائل ذات الوزن الميداني لم تحضر الاجتماع، العدل والمساواة وأحمد عبد الشافع والقادة الميدانيون الفاعلون و بحر ابوقردة كل هؤلاء لم يأتوا إلى مؤتمر الكفرة. عموماً تمت الصفقة بمحجوب حسين ولكن لم يتمكن غرس الله من فرض محجوب أميناً عاماً لتجمع الحركات في مؤتمر الكفرة ولكن أستعيض له بموقع آخر وهو نائب الرئيس للشؤون السياسية وكان إعتقاده بأنه سيكون الموجه الاوحد لسياسه الحركة وبناءً على ذلك انتقلت المجموعة من الكفرة إلى الدوحة بعد إكمال المرحلة الاولى

إن الذين حضروا لقاء الكفرة هم في التصنيف الحقيقي ليسوا حركات مسلحة وإنما هم أفراد ابتداءً بتجاني سيسي، محجوب حسين، سيد شريف، هاشم حماد، بريمة، مختار، حيدر قالوكما، أبو نموشه، على مختار، على عبدالرحمن، ورهط من سوق الكريمة من مساعدي الشاحنات يتقدمهم الفريق إبراهيم سليمان وغرس الله. إنتقل الجميع من الكفرة إلى الدوحة في قطر يؤمهم الفريق إبراهيم سليمان وبتغير المكان تغيرت الأفكار حيث أن وحدة ليبيا لم يبق منها إلا رئيسها وبدأ الناس في مراثون جديد للتوحيد وتغير الأسم بدخول فصيل بحر ابوقردة هذه المرة في المعركة والسيد بحر كما هو معلوم من ركائز حركة العدل والمساواة وهو بكل تأكيد لا يرى نفسه إلا في مؤسسة تأخذ من تنظيمه القديم ولو جزءاً من كلمة.

وكان الاخوة في قطر سخين جداً معه عندما أعادوا طرح الأسم في بورصه المقترحات وجاء أسم (التحرير و العدالة). في الحقيقة مؤتمر الكفرة كان غير مبرئ للذمه بأعتراف الفريق إبراهيم سليمان والأخوة الليبيين المنظمين للمؤتمر الذين أجلوه لثلاث مرات في إنتظار وصولنا إلى الكفرة من دارفور ولكننا لم نتمكن من الذهاب إلى ليبيا ولهذا فأن الفريق إبراهيم سليمان بمجرد وصوله إلى الدوحة إستمر في

التواصل معنا هو والوسيط المشترك جبريل باسولى من أجل الحضور إلى الدوحة لأكمال برنامج وحدة الحركات فالوحدة التي تمت في الكفرة رأى الفريق إبراهيم سليمان قد وضعت الأساس وهو تعميم د/ تجاني سيسي رئيساً لتلف حوله حركات دارفور. بالنسبة للوساطة الخطوه الأولى قد تم التأمين عليها وهي في تقديرهم كانت أصعب الخطوات وهم يعلمون أن القادة الأساسيين عبدالواحد و خليل لا يؤيدون فكرة إستئجار رجل لرئاسة حركات دارفور تلك هي الحقيقة فمهما لطفنا الكلمات فالواقع يؤكد أن المجموعات الجواله في دول الجوار ليس من بينهم كفاءة تستطيع طرح نفسها قائداً للقضية ومن حظهم تدخل دولة قطر على الخط جاء برداً وسلاماً عليهم فتوافدوا إليها زرافات ووحدانا فهي كانت سخيها مثل ليبيا في فتح فنادقها ذات الخمس نجوم وطاب لهم المقام فأقاموا فيها عامين كاملين إقتلعتهم منها وثيقة الدوحة واعادتهم إلى حيث ينبغي لهم أن يكونوا، يعيشون الواقع بتفاصيله المؤلمه مع أهل دارفور في مواقع نزوحهم وفي اماكن الشتات الاخرى.

إن الطريقه التي خرج بها الفريق إبراهيم سليمان من ليبيا هو وأعضاء لجنته ما كان له ان يعود إليها مرة أخرى بمجرد تقديم دعوة عاديه له للحضور لمواصلة ما تم إيقافه سابقاً بلا مبرر وبدون عذر مقبول. ما كان له أن يعود بتلك السهوله إلا إذا كان هناك دافع قوي يجبر الانسان على تجاوز مراراته الذاتيه لإنجاز مهمة أكبر وهذا ما إتضح مؤخراً بان الامر اصبح ضرورة والفريق إبراهيم سليمان هو القادر على إكماله في إطار البحث عن آليه متوافقه مع رؤية النظام للتعامل مع شخص من داخل البيت، ودكتور تجاني سيسي في تلك الظروف هو من انطبقت عليه المواصفات المطلوبة. ولم يكن أمام الفريق من خيار آخر غير تجاوز البعد الشخصي وإنجاز المهمة إذ ان عليه تنفيذ التعليمات قبل التظلم ان كان هناك ما يستوجب ذلك، فعاد الى ليبيا لمواصلة جهوده ولكنه عاد منفرداً بدون أعضاء لجنته. وهذا مصدر شكنا في الامر.

في مرحلة ما الحكومة كانت في حيره من أمرها عندما أدركت خطوره الموقف بتكالب المجتمع الدولي ضدها فحاولت تخفيف الضغوط بالبحث عن حل للمشكلة وهي كانت جاده في مسعاها ولكنها كانت تبحث عن شريك تطمئن اليه، وفي تقديرها الحركات تفتقر الى الشريك المأمون ولهذا بدأت تبحث عن شريك من أهل دارفور بمواصفات خاصة وإبراهيم سليمان نفسه كان من ضمن الاسماء التي طُرحت لتولي قيادة

الحركات الرفضية، طبعاً بعد عرض مسرحية تؤكد إنضمامه للتمرد ولكنه رفض الفكرة رغم التكليف الرسمي له من قبل القائد الاعلى الذي يثق فيه، ولكن هناك اطراف نافذه في المؤسسة الحاكمة غير راضيه عن ابراهيم سليمان وتتهمة بأنه ابو التمرد لتهاونه معهم في بداية التكوين، فهم يعتقدون بأنه كان بإمكانه القضاء عليهم إذا ما استخدم الوسائل المتاحة لديه وهو رئيس آليه بسط هيبة الدولة ولكنه لم يقم بواجبه كما يظنون، والفكرة ترشيحه لتولي قيادة الحركات لا تخلو من غمز في ولائه للنظام ولكي يرضى عنه الجماعة المتشددة، عليه ان يصلح اليوم ما افسده بالامس وحتى ان لم يكن تكليف الرئيس مبني على هذه الفرضية، فان هناك اطرافاً مُتنفذه حملته مسؤولية ما يجري في دارفور واتهامها له لم يعد سراً يتهمسه المتشاكسون في ولائه للنظام بل ان بعضهم واجهه به أكثر من مرة، فبالرغم من سلامة نية الرجل الا ان بعض المتنفذين في السلطة يتهمونه بموالاتة التمرد وهم مقتنعون بأن المتمردين سيقبلون به رئيساً عليهم اذا أعلن انضمامه اليهم ومن ثم يمكن التعامل معه لحل المشكلة في دارفور والفريق ابراهيم سليمان لكي لا يُفرض عليه تبني الفكرة اجتهد كثيراً في البحث عن المخرج الآمن مدفوعاً بقرار التكليف الساري المفعول إذا لم يوجد البديل المناسب، فحاول ان يقتدي بالمثل القائل ((الباب الجيب الريح سدو واستريح)) وهو يعلم مواصفات الحكومة المطلوبة للشريك الذي تطمئن له ودكتور التجاني هو أفضل المرشحين

الفصل السادس

الدوحة مقراً لمفاوضات سلام دارفور.
خروج فصيل الوحدة من منبر الدوحة.
وثيقة الدوحة لسلام دارفور.
حركة العدل والمساواة الموقعه على السلام.

الدوحة مقراً لمفاوضات سلام دارفور 2010/1/19 م الى 2011/7/11

انتقلت التنظيمات التي كانت مجتمعة في الكفرة الى الدوحة في قطر بعد أن عمّدت دكتور تجاني سيسي رئيساً لحركات دارفور المسلحة ولكن كل القائمين بالامر كانوا يدركون بان الفصائل التي اجتمعت هم مجرد افراد منشقون من فصائلهم فمثلا محجوب حسين وسيد شريف هؤلاء منشقون من فصيل الوحدة واحمد بريمه ممثلاً لنفسه فقط ولا يمثل فصيل القوة الثورية بقيادة المرحوم الزبيدي وهو لا يملك غير اسمه وهاشم حماد منشقاً لوحده مع زوجته من خميس ابرك والقيادة الميدانية اسم يتنازعه كثيرون حضر منهم فرع بقيادة على مختار، وحيدر قالو كالوكما رئيس فيصل حركة التحرير الام وطبعاً بحر ابو قرده لم يذهب الى الكفرة والذين حضروا مؤتمر التوحيد هناك لم يكونوا مقنعين لانفسهم ولا للقائمين على امر توحيد الفصائل وفي مقدمتهم الفريق ابراهيم سليمان رئيس المؤتمر ولهذا الاساس سرعان ما بدأت مشاورات جديدة في الدوحة لتوحيد فصائل دارفور وطبعاً مجهودات القطريين قد اقنعت دكتور خليل للذهاب الى الدوحة وبالفعل اثمر حوار العدل والمساواة مع المسؤولين القطريين بان تكون الدوحة مقراً للمفاوضات وان تشترك العدل والمساواة فيها وضرب موعد للقاء حركة العدل والمساواة مع الحكومة القطرية في الدوحة وقد جاءت الحركة الى قطر والوفد الحكومي ايضاً ونتج عن اللقاء الثاني بحضور الرئيس دى الداعم الاساسى لمنبر الدوحة بتوقيع اتفاق اطارى بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لم يحافظا عليه، وهنا لا بد من وقفه ((فالصراع في مهاجرية بين حركة التحرير مني وحركة العدل والمساواة دكتور خليل هو تصفية حسابات قديمة أن أوان استحقاقها بإنضمام بخيت دبجو الى حركة العدل والمساواة، والسيد مني هو الذي جنى على نفسه فلولا خروج بخيت دبجو وأركو سليمان ضحية من صفوفه لما اندحرت قواته هناك، وبلغه الربح والخسارة، الراجح الاكبر في تلك المواجهة هي الحكومة السودانية، لقد عبرت قوات حركة العدل والمساواة من أم جرس في تشاد الى الجنوب الشرقي لولايه جنوب دارفور تاركة وراءها أكثر من خمس عشرة منطقة عسكرية حكومية مستهدفة قوات مني

المتحركة في مهاجرية فقط، في هذه الحال النظرة العسكرية تقول ان حركة العدل والمساواة من حيث تدري أو لا تدري أصبحت حليفاً للحكومة السودانية في حربها ضد (مني) وانتصرت عليه الامر الذي مكّن الحكومة السودانية من استعادة السيطرة على البلدة بعد خمسه اعوام من بسط سلطة الحركات المسلحة عليها. ولو كنت مكان الحكومة لما أعلنت أنتهاء هدنه وقف إطلاق النار، بل كنت سأقوي الرابطه بين الطرفين ومنتضامن معه لأنهاء أي قوة عسكرية (لمني) في دارفور علماً بأنه الى ذاك الحين ليس هناك منفذ للجنوب ولا دولة في حدود السودان الجنوبية تأوي معارضة مسلحة، لقد فوتت الحكومة السودانية فرصة ثمينة تكسر بها عظم الحركة الرئيسية المقاتلة في دارفور. لو تعاملت الحكومة بوعي مع الظرف المائل امامها ولم تركز على العودة الى مهاجرية أثناء تتطاحن عدواها ودعمت حركة العدل والمساواة التي كانت مهيئة ومُتحفزة لملاحقة قوات مني وهي تعلم مواردها ومسالكتها ومخابئها لما كانت هناك جبهة ثورية ولا أم روابه ولا أبو كرشوله. لقد فقد (مني) قاعدته العسكرية الاساسيه في مهاجرية آنذاك، ولعدم شمول رؤية الحكومة السودانية للمعركة، تمكّن مني من تجميع شتات قواته مرة أخرى وظل القوة المهيمنة على مجريات الاحداث في دارفور. صحيح أنه لم يحاول استعادة مهاجرية ولكنه ظل صاحب الوجود المؤثر في الاقليم، والسبب هو ان حركة العدل والمساواة حتى عهد قريب لا تقيم في السودان وقتالها فيه شبيه بطلعات الصيد تأتي لضرب هدف معين ثم تعود الى قاعدتها الحصينة في أم جرس فهي تتشائم من استقرارها في دارفور، انها لا يمكن ان تستعد لمعركة الا بعد أن تسند ظهرها الى ملاذ آمن. فهي من تشاد بعد ان تبدلت الاحوال وتغيرت التحالفات عبرت الى دولة جنوب السودان .

لقد تزامن توقيع الاتفاق الاطارى بين حكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في الدوحة مع وصول مجموعة الافراد القادمين من الكفرة بليبيا وكان من الممكن ان يشكل ذلك الاتفاق اساساً للحل الشامل في دارفور لو تصرف الاخوة في العدل والمساواة بحكمة ومسؤولية .

إن حركة العدل والمساواة لو فعلت ذلك يمكن ان تكون هي الاساس الذي يلتف حوله كل قادم الى الدوحة، والاخوه في قطر والوساطة التي قامت برحلات ماكوكية لمضارب العدل والمساواة واقنعتهم بالذهاب الى الدوحة كانوا مهينين لفرض خليل رئيساً لتجمع الحركات و هم مقتنعين بأن ذلك هو الخيار الامثل .

الدوحة مقراً لمفاوضات سلام دارفور 2010/1/19 م الى 2011/7/11

انتقلت التنظيمات التي كانت مجتمعة في الكفرة الى الدوحة في قطر بعد أن عمدت دكتور تجاني سيسي رئيسا لحركات دارفور المسلحة ولكن كل القائمين بالامر كانوا يدركون بان الفصائل التي اجتمعت هم مجرد افراد منشقون من فصائلهم فمثلا محجوب حسين وسيد شريف هؤلاء منشقون من فصيل الوحدة واحمد بريمه ممثلا لنفسه فقط ولا يمثل فصيل القوة الثورية بقيادة المرحوم الزبيدي وهو لا يملك غير اسمه وهاشم حماد منشقا لوحده مع زوجته من خميس ابكر والقيادة الميدانية اسم يتنازعه كثيرون حضر منهم فرع بقيادة على مختار، وحيدر قالو كالوكما رئيس فيصل حركة التحرير الام وطبعاً بحر ابو قرده لم يذهب الى الكفرة والذين حضروا مؤتمر التوحيد هناك لم يكونوا مقنعين لانفسهم ولا للقائمين على امر توحيد الفصائل وفي مقدمتهم الفريق ابراهيم سليمان رئيس المؤتمر ولهذا الاساس سرعان ما بدأت مشاورات جديدة في الدوحة لتوحيد فصائل دارفور وطبعاً مجهودات القطريين قد اقنعت دكتور خليل للذهاب الى الدوحة وبالفعل اثمر حوار العدل والمساواة مع المسؤولين القطريين بان تكون الدوحة مقراً للمفاوضات وان تشترك العدل والمساواة فيها وضرب موعد للقاء حركة العدل والمساواة مع الحكومة القطرية في الدوحة وقد جاءت الحركة الى قطر والوفد الحكومي ايضا ونتج عن اللقاء الثاني بحضور الرئيس دبي الداعم الاساسي لمنبر الدوحة بتوقيع اتفاق اطارى بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لم يحافظا عليه، وهنا لا بد من وقفه ((فالصراع في مهاجرية بين حركة التحرير مني وحركة العدل والمساواة دكتور خليل هو تصفية حسابات قديمة أن أوان استحقاقها بإنضمام بخيت دبجو الى حركة العدل والمساواة، والسيد مني هو الذي جنى على نفسه فلولا خروج بخيت دبجو وأركو سليمان ضحية من صفوفه لما اندحرت قواته هناك، وبلغه الربح والخسارة، الراجح الاكبر في تلك المواجهة هي الحكومة السودانية، لقد عبرت قوات حركة العدل والمساواة من أم جرس في تشاد الى الجنوب الشرقي لولايه جنوب دارفور تاركة وراءها أكثر من خمس عشرة منطقة عسكرية حكومية مستهدفة قوات مني

المتحركة في مهاجرية فقط، في هذه الحال النظرة العسكرية تقول ان حركة العدل والمساواة من حيث تدري أو لا تدري أصبحت حليفاً للحكومة السودانية في حربها ضد (مني) وانتصرت عليه الامر الذي مكّن الحكومة السودانية من استعادة السيطرة على البلدة بعد خمسة اعوام من بسط سلطة الحركات المسلحة عليها. ولو كنت مكان الحكومة لما أعلنت أنتهاء هدنه وقف إطلاق النار، بل كنت سأقوي الرابطه بين الطرفين ومنتضامن معه لأنهاء أي قوة عسكرية (لمني) في دارفور علما بأنه الى ذاك الحين ليس هناك منفذ للجنوب ولا دولة في حدود السودان الجنوبية تأوي معارضة مسلحة، لقد فوتت الحكومة السودانية فرصة ثمينة تكسر بها عظم الحركة الرئيسية المقاتلة في دارفور. لو تعاملت الحكومة بوعي مع الظرف المائل امامها ولم تركز على العودة الى مهاجرية أثناء تتطاحن عداوها ودعمت حركة العدل والمساواة التي كانت مهيئة ومُحفزة لملاحقة قوات مني وهي تعلم مواردها ومسالكتها ومخابئها لما كانت هناك جبهة ثورية ولا أم روايه ولا أبو كرشوله. لقد فقد (مني) قاعدته العسكرية الاساسية في مهاجرية آنذاك، ولعدم شمول رؤية الحكومة السودانية للمعركة، تمكّن مني من تجميع شتات قواته مرة أخرى وظل القوة المهيمنة على مجريات الاحداث في دارفور. صحيح أنه لم يحاول استعادة مهاجرية ولكنه ظل صاحب الوجود المؤثر في الاقليم، والسبب هو ان حركة العدل والمساواة حتى عهد قريب لا تقيم في السودان وقتالها فيه شبيه بطلعات الصيد تأتي لضرب هدف معين ثم تعود الى قاعدتها الحصينة في أم جرس فهي تتشاءم من استقرارها في دارفور، انها لا يمكن ان تستعد لمعركة الا بعد أن تسند ظهرها الى ملاذ آمن. فهي من تشاد بعد ان تبدلت الاحوال وتغيرت التحالفات عبرت الى دولة جنوب السودان .

لقد تزامن توقيع الاتفاق الاطارى بين حكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في الدوحة مع وصول مجموعة الافراد القادمين من الكفرة بليبيا وكان من الممكن ان يشكل ذلك الاتفاق اساسا للحل الشامل في دارفور لو تصرف الاخوة في العدل والمساواة بحكمة ومسؤولية .

إن حركة العدل والمساواة لو فعلت ذلك يمكن ان تكون هي الاساس الذي يلتف حوله كل قادم الى الدوحة، والاخوة في قطر والوساطة التي قامت برحلات ماكوكية لمضارب العدل والمساواة واقنعتهم بالذهاب الى الدوحة كانوا مهينين لفرض خليل رئيسا لتجمع الحركات و هم مقتنعين بأن ذلك هو الخيار الامثل .

لقد كانت كل الظروف مهيأة واستعداد المجتمع الدولي لتقبل ذلك ولكن لسوء حظ دارفور ضاعت تلك الفرصة الثمينة عندما رفض دكتور خليل إصطحاب الآخرين معه فأدبر واستكبر واخذته العزلة بالاثم لدرجة انه لم يقبل حتى بحضور دكتور تجاني سيسي ومجموعته مراسم توقيع العدل والمساواة على الاتفاق الاطاري بينها وبين الحكومة السودانية، لقد رفض حتى دخولهم الى مقر التوقيع في صلف وعجرفة غير مسبوقين لا بالمنطق السياسي ولا بالمنطق الاخلاقي، لقد كان يصفهم بالمجتمع المدني وهم ليسوا حركات وهو محق في كثير من ما ذهب اليه ولكن فلنفترض أن اولئك نفر هم مجتمع مدني صرف، دون ان يكون معهم عسكر او اشباه العسكر فانهم بكل تأكيد ابناء دارفور ولهم الحق في المشاركة في بناء السلام، فهل الذي لم يشارك في القتال في دارفور يهضم حقه ويهمش ويحرم حتى من مشاهدته التوقيع على الاتفاق الاطاري بين الحكومة وحركة العدل والمساواة الذي يخص كل مواطن سوداني ومواطني دارفور على وجه الخصوص وتكون الكلمة الاولى والاخيرة لحاملي السلاح فقط؟ وكم هي نسبة مقاتلي الحركات بالنسبة لسكان دارفور؟؟ في كل الاحوال إن هؤلاء احسن حالا من الذين لم يرفعوا اصواتهم ضد الظلم، فهم على كل حال وقفوا في الصف المؤيد للتغيير ولهذا ليس من حق احد ان ينكر عليهم حتى دخول قاعه التصالح من النظام، فهم بكل تأكيد شركاء في ادارة الاقليم في مرحلة ما بعد الحرب ولا يستطيع كائن من كان ان يبعدهم من المساهمة في اعادة البناء كل حسب جهده وامكانياته.

ان من ينكر على هؤلاء حق حضور جلسة التوقيع على الاتفاق الاطاري هل يقبل بمشاركتهم في ادارة شؤون الحياة العامة في الاقليم؟؟ لا أعتقد ذلك، وتلك مصيبه كبرى، فالذي يقا تل باسم التهميش يرتكب جرم تهميش أبناء دارفور علناً بدون حياء وهو لم يصل بعد الى السلطة فكيف يكون الحال إذا وصل اليها عنوة بقوة السلاح؟؟؟ أو بترتيب هو طرف أساسي فيه؟؟؟.

ان موقف حركة العدل والمساواة المكابر والرافض لمشاركة من سماهم بالمجتمع المدني في منبر الدوحة وطلب ان تستظل حركته وحدها بظل الدوحة الظليل موقف لا يبرره منطق. فهو اذا خفض لهم جناحه والحقهم به لكان الوضع اليوم مختلفاً تماماً، فالوساطة كانت متوازنة جداً في عملها وهي تدرك بان الوضع الميداني في دارفور ليس كله خالصاً لحركة العدل والمساواة، فهناك مجموعات تابعة لحركة

التحرير حتى وان كانت مجزأة فلا احد يستطيع اغفال وجودها والعدالة تقضى ان يكون لها تمثيل في منبر التفاوض. فمهما بالغت العدل والمساواة في ابراز قوتها فهي بكل تأكيد ليست الوحيدة في صراع دارفور، وايضا ليست هي القوة المهيمنة على الاوضاع العسكرية في دارفور. والوساطة تعلم ذلك جيداً والحكومة السودانية ايضا، ولهذا فان ادعاء العدل والمساواة بوحداية الموقف قد اضاع عليها كثيراً من الفرص وعلى أهل دارفور إمكانية الحل لوقف المعاناة التي لم تتوقف الى الآن رغم وثيقة الدوحة المسنودة بحركة التحرير والعدالة، إن إبتعاد حركة العدل والمساواة عن منبر الدوحة قد اضطر الوساطة للتعامل مع الواقع الذي أمامها، وما تمخض عنه هو بكل تأكيد حل تلفيقي.

إن الوساطة القطرية ومن خلفها الوسيط المشترك جبريل باسولي يدركون تفاصيل ما يجري في دارفور وهم مجتهدون لتوحيد كل الفصائل الدارفورية للدخول في تفاوض منم مع الحكومة لانهاء النزاع والحكومة كانت راغبة في ذلك والوساطة المشتركة قد بذلت جهداً كبيراً للوصول الى معرفة الواقع في دارفور وكان الامل ان تقبل العدل والمساواة بمشاركة الفصائل الاخرى وهي بذلك تكون صاحبة القدر المعلى وبكل تأكيد عندما تتوحد القوتان العدل والمساواة وتنظيم دكتور تجاني سيسي الحديث النشأ وضعيف البنية، فان دكتور خليل سيكون الاول في الترتيب ومن بعده يأتي الآخرون أصحاب السبق الميداني ومن ثم يأتي دكتور تجاني سيسي، ذلك هو الوضع الطبيعي والوساطة بلا شك كانت مهيئة لذلك والوضع في دارفور سيكون افضل بكثير مما هو عليه الان ولكن حظ دارفور العاثر اعمى بصيرة حركة العدل والمساواة وان الاقدار معقوده على ان يأخذ الامر منحى آخر!! فالسلطة الحصرية لدكتور تجاني سيسي و((تنظيمه الهلامي))، خرجت من كم عباءة حركة العدل والمساواة التي رفضت التحاق الآخرين بها الا عبر كم الجلباب الضيق الذي يحشر الجميع تحت الابطال المتسخ هكذا قال الدكتور خليل عليه رحمه الله عندما اشار بأصبعه الى كم جلبابه وبالطبع رفض الجميع ذلك المدخل حتى الوساطة ايضا رفضت ذلك التعبير المهين وتعاملت مع الواقع كما هو منظور امامها ومن ثم خلا المسرح لدكتور تجاني سيسي للانفراد بالزعامة وهو قدر مكتوب للجميع فيه مسيرون، الوساطة، ودكتور خليل، ودكتور تجاني نفسه، واهل دارفور والسودانيون كافة، فتلك هي المشيئة الغالبة التي لا ينازعها احد في حكمها النافذ منذ الازل، ولولا ذلك لما جاء دكتور

تجاني سيسي على راس هرم السلطة الاقليمية، وهو بكل تأكيد لن يستطع إيقاف الحرب في دارفور لأن تنظيمه خالي الوفاض من القوة العسكرية المؤثرة على الفعل الحربي الذي يدعم مسيرة الاستقرار في الاقليم. فوجود دكتور تجاني سيسي وسلطته ربما يزيد من حدة الصراع ويكون نكداً على دارفور وأهلها.

إن الحرب لن تتوقف إلا عند ما يكف حاملو السلاح عن إطلاق النار طوعاً أو كرها وحظوظ دكتور تجاني سيسي وقفت حائلاً دون الخيار الاول والخيار الثاني شروطه غير متوافرة للحكومة، ويبقى الحال في الاقليم كما هو، ووثيقة الدوحة تنفيذها مؤجل الى حين تبنيها من قبل أصحاب الحق الحصري والقوة الحقيقية في مسرح العمليات العسكرية. والسلطة الاقليمية هي مجرد مرحلة إنتقالية ستسوء فيها أحوال الاقليم بشكل لم يسبق له مثيل.

ابتعدت حركة العدل والمساواة من المنبر بالقلب والعقل وبقي الجسد مرابطاً في الدوحة يناور بدون فعالية وهو كان يمني النفس بفشل تنظيم التحرير والعدالة المستحدث في الدوحة، لقد كانوا يراهنون على ذلك ولكن كل يوم يمر في الدوحة يزيد التنظيم الجديد قوة ويتناقص رصيد العدل والمساواة بصورة مريعة فموقف العدل والمساواة المكابر أفقدهم تعاطف الوساطة وتعاطف اهل دارفور فالقضية ليست خاصة بالحركات المقاتلة وحدها او المهاجرة فالقضية اهلها كثر وهم يتابعون باهتمام مواقف الجميع بالداخل والخارج وخاصة النازحون واللاجئون والمواطنون ايضا الذين رمزت لهم اتفاقية الدوحة باصحاب المصلحة هؤلاء جميعا كانوا يتابعون ما يجري في الدوحة وهم اصبحوا قوة فاعلة خاصة بعد الاهتمام الذي خصتهم به الوساطة التي اتبعت سبيلا مغايرا لاساليب التفاوض السابقة التي كانت تمثل فيها الحركات الركن الاساسي والصوت المسموع وحده بلا منازع ولكن بعد التشظى الذي لا تخطئه العين، من غير المعقول ان يظل الامر كما كان في السابق تصول وتجول فيه الحركات المسلحة وفق مشيئتها والكل يعلم بان معسكرات المتضررين اصبحت لاعباً فاعلاً لا يستهان به في الاحداث، واذا ما جرى تهميشها في السابق فانه من المستحيل ان تكون بعيدة عن منابر التفاوض مرة اخرى، فرائها اضحى مهما جدا هذا بالاضافة الى ان عبدالواحد نور يستمد قوته من معسكرات النازحين وله قدره على تحريكها ضد أي مشروع تسوية لا يتطابق مع أفكاره، مستفيداً من خشية الحكومة من صوت معسكرات النازحين اكثر من صوت

بندقية الحركات المسلحة.

ان معسكرات النازحين شكلت نقطة الضعف الاساسية للسياسة السودانية وهي بكل تأكيد اصبحت تتحسب لهذا الامر، فهي صاحبة تجربة في حرب الجنوب ولكنها لم تمر بمأزق النازحين مثلما مرت به في دارفور. فالحرب في ادغال الجنوب اثارها غير المباشرة على السكان لم تكن واضحة، فالذين دخلوا مدن الجنوب الكبرى اصبحوا جزءاً من نسيجها الاجتماعي، وفقوا اوضاعهم في نسيج المدن البدائي وتعاشوا مع الواقع بلا ضوضاء. والذين توجهوا صوب مدن الشمال والعاصمة القومية على وجه الخصوص سكنوا في المحيط الخارجي للعاصمة واصبحوا عمالة رخيصة للنهضة العمرانية التي لا تخطئها العين في مدن العاصمة الثلاث والذي تجدر الاشارة اليه هو ان هناك بعض الاعمال الانشائية لا يتقنها الا الاخوة من جنوب السودان ومنهم ايضا هناك من اشتهروا بتخصصات معينة فالأخوة من قبيلة النوير هم الاكثر قدرة على ((اعمال البياض)) كما يقول المهندسون المعماريون إن الفارين من ويلات الحرب في جنوب السودان لم يشكلوا ضغطاً سياسياً على الانظمة الحاكمة في الخرطوم على كثرتها، انهم تعاملوا مع الآثار المباشرة للحرب الطويلة في الجنوب والامر المؤسف هو ان المفوضية السامية لللاجئين كانت ترعى معسكرات اللاجئين الكونغوليين في جوبا وغيرها ولكن النازحين الجنوبيين لم يجدوا اهتماماً من اية جهة فلربما اللاجئين منهم في اثيوبيا وكينيا وجدوا رعاية وعناية افضل من المجتمع الدولي ولكن لم يكن هناك صوت للنازحين على امتداد مساحه الوطن ولهذا فان تجربه العملية للآثار السالبة للحرب في الجنوب لم تتضرر منها الانظمة الحاكمة في السودان ونتيجة لذلك فهي اغفلت هذا الجانب ولم تعره اهتماماً والسيد الفريق ابراهيم سليمان والى ولايه شمال دارفور في بواكير الازمة في دارفور ابدى تخوفه من الآثار غير المباشرة للحرب وكان يقول حديثه علناً وهو بكل تأكيد ينظر للمأساة الانسانية في جانبها الاجتماعي ولم يكن يخطر بباله ان يكون للآثار غير المباشرة للحرب انعكاس مؤثر على المستوى السياسي الداخلي مثل التأثير الخارجي.

يقتني ان الفريق ابراهيم سليمان كان ينظر الى الامر من الزاوية المحلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية البحتة وهو الرجل الوحيد في النظام كان يرى ما لا يراه الآخرون، ولو كان معه مسؤولون آخرون في ادارة الدولة نظروا مثله الى الامر

بهذا الشكل الشامل على المستوى الداخلي والخارجي لاقتنوا حكومتهم بالتريث وعدم السير في المخطط الحربي الاستثنائي ولكنه لم يخض كثيرا في مستوى التأثير السالب للحرب. فالفريق ابراهيم سليمان رغم تحذيراته المتكررة على المنابر المفتوحة الا انه لم يفصل فيها بالطريقة التي توضح الصورة كاملة لحكومته، في تقديري ان الصورة لم تكن واضحة له تماما، فهو لو كان يعلم تفاصيل الصورة كاملة لما توانى عن فعل كل شئ لاقتناع رئيس الجمهوريه لاتباع سبيل آخر غير الوسيله الحربية لحل المشكلة في دارفور في بدايتها عند ما كانت ذات ابعاد محدوده، وحتى نحن في صفوف الحركات الرافضة لم تكن نتخيل تاثير جموع النازحين على السياسة السودانية بهذا الشكل الذي رأيناه. فالنازحون هم الذين امسكوا بتلابيب الحكومة السودانية وليست الحركات المسلحة التي بدأت تفقد التعاطف الدولى معها بالانقسامات غير المبرره كل صبح جديد وهى تتشظى بتوال هندسي مثير.

ان حركة العدل والمساواة هى التى افسحت المجال للحركة الجديدة ((التحريروالعدالة)) التى كانت لينة الجانب ومبجوحه الصوت تحتكم فى جميع امورها الى الوساطة وتستجديها وتتوسل اليها طلباً للنصرة وهى بذلك اتبعت منهجا مغايرا لمنهج العدل والمساواة. انها كانت تستعطف الجميع للحاق بها وتفتح صدرها لكل قادم تضمه اليها بالحاح، كل من قدم الى الدوحة افراداً كانوا او مجموعات كل واحد منهم له موقعة فى الاعراب. فالمجلس الرئاسى يستوعب كل من ادعى بانه رئيس حركة فالهيكل صمم على ذلك والامانه العامة تستوعب ما دون ذلك بلا قيود ومن ثم مجلس التحرير الثورى الذى يستوعب الصف الثالث وهو قابل لامتناس ومن ثم مجلس الاعداد الزائده بلا رصيد نضالى. اما قادة الجند فهم قله ولم يكن هناك تنافس على القيادة العسكرية. عندما جاءت لحظة الحقيقة وطلب منها تحديد مواقع قواتها في الميادين المختلفه، الذين تقدموا لامتحان التحقق من وجود القوات قله ضئيله أقل من أصابع الكف الواحدة وبالتحديد هم:- عبدالله بنده وإسماعيل ريفه وأحمد كُبر جبريل ويأتي يسين وحيدر قا لو كما في سياق مختلف وأما جبريل تك جاءت به شطاره السيد بحر أبو قرده، فهو قائد فرد موقعة التبعية للقائد عبدالله بنده فليست له قوة منفصله. تلك هي الخارطة العسكرية للتحرير والعدالة وهم مجتمعون كما قلت لا يملكون ما يسدون به رمق قرية، ولكن أقدار دارفور شاعت ان

تسير الامور في الاتجاه المعاكس لمصلحه أهلها. أما التنظيمات الاخرى لم تحاول دخول مضمار التحقق من القوات.

أنا من واقع تجربتي الطويلة في الميدان ومعرفتي التامه بجميع الفصائل المكونه لحركة التحريروالعدالة اجزم بان قوات الفصائل المكونه لحركة ((التحريروالعدالة)) مجتمعهم لا تتجاوز الاربعمائه جندي ولا داعى للتفصيل هنا، ولكن اذا ما طلب منى التفصيل فى ميزان عدل ناجر فانى ساوضح ارقام القوة الحقيقيه لكل فصيل وفى بعض منها بالاسم الرباعى لكل منتسب والسبب في هذه الثقة هو ان معظمنا في السابق كنا تنظيما والذي لم يكن معي فى تنظيم واحد مثل اعضاء حركة العدل والمساواة قد جمعتني بهم الميادين، واعلم كثيرا عن اوضاعهم القتاليه وتفصيل حياتهم هناك، طبعاً هذا قبل الاحتماء بالقبائل فى التكوين الاساسى للتحرير والعدالة وتلك هي محصلة الحل التلفيقي.

إن نقطة الضعف الكبرى في اتفاقية الدوحة هي تضخيم حجم القوات، والفصائل المكونه لحركة ((التحريروالعدالة)) لا تمتلك قوات مقاتلة وبعض فصائلها ليست له أي علاقة بالصراع المسلح في دارفور وهناك قائد عام لفصيل تم تنصيبه قائداً عاماً برتبة لواء وهو طالب يدرس في مصر لم ير حرباً ولا سلاحاً ولا مكان قتال والشئ المبكى إنه يصبر على انه قائد عام لقوات وهمية.

إن المشكلة في دارفور لن تحل ما لم يعود الجميع الى الصواب وأولى الخطوات فيها هي تحري الصدق في القول والعمل وهذا غير متوافر الآن وخاصة في حركة التحريروالعدالة المنتصده لحل الازمة في دارفور ابتداءً برئيسها وانتهاءً بالدكتور أمين حسن عمر المسؤول الاول عن مكتب سلام دارفور الذي يعلم الحقيقة وصامت لا يبوح بما يعلم، وهو بكل تأكيد يحفظ النص الذي يقول ((الساكت عن الحق شيطان أخرس)).

قد يختلف الناس فى التوصيف الدقيق لمنبر الدوحة عندما نتناول خروج العدل والمساواة من مائده التفاوض واستحواس التحريروالعدالة علي الموقف فمنهم من يسند ذلك الى حظ دكتور تجانى سيسى ومنهم من يرجع الامر الى غباء حركة العدل والمساواة بقيادة دكتور خليل رحمه الله عليه، عموماً كل فرقه لها تبريرات للموقف ولكن الكل يجمع على ان ما حدث لم يكن متوقعا وخارج حدود العقل والمنطق فالأقدار ساقت دكتور تجانى سيسى الى سدة الرئاسة الرجل الرابع فى الحكومة السودانية

وساقت دكتور خليل الى حتفه بطريقه غامضة لا يعلمها الا الله الذي لا يخفى عليه شئ في الارض ولا في السماء والراسخون في التآمر الذين اغتالوه، واني على يقين بان رحيل دكتور خليل قد أصاب حركة العدل والمساواة في مقتل وهي مهما حاولت اثبات وجودها وازهار قوتها فانها كالمصاب بمرض نقص المناعة ((الايدز)) مصيرها هو الفناء المحتوم لقد ذهب العقل والروح . نعم لقد كان دكتور خليل بالنسبة لها كذلك، العقل والروح والشریان. وفي تقديري الخاص ان حركة العدل والمساواة انضمامها للجبهة الثوريه جاء بعد ادراكها بأنها لا تستطيع مواصلة الحديث عن قضايا دارفور ووجودها أصبح مرتبطاً بمشاكل السودان الكلية وهي في الاطار العام قد تجد لنفسها موطئ قدم إذا ما التزمت بالبعد الوطني والابتعاد عن التركيز على مشكلة دارفور.

خروج فصيل الوحدة من منبر الدوحة

جاء فصيل الوحدة الى الدوحة بعد الفصائل التي التأم جمعها في الكفرة، فهو لم يكن حاضراً هناك، علماً بأن محبوب حسين وسيد شريف لم يعودا يتحدثان عن قيادة الوحدة، فهما اصبحا شيئاً مختلفاً تماماً وممسكين بجميع أوراق وحدة تجاني سيسي والمنافحين عنها بشراسة لا تخلو من تعصب، وكل واحد منهما احتل موقعاً مرموقاً في هرم قيادة التحرير والعدالة، أحدهما مسؤول عن الملف السياسي والآخر مسؤول عن ملف العلاقات الخارجية طبعاً الاخوان هما من فاقد العمالة المهاجرة يحبان التمسك بملف الشؤون الخارجية ذي البريق العجيب ولقد صفا لهما الامر حيناً من الدهر ثم إنقلبا أعداء كأن لم يكونا بالامس يعرفان بعضهما . لقد كان دكتور شريف حرير والاستاذ أحمد أبكر إدريس هما الممثلان لفصيل الوحدة وهما موجودين منذ اللحظات الاولى لأنطلاقة إعادة تركيب حركة التحرير والعدالة في الدوحة ، فالهيكل قد تم تصميمه لكي يتم بناؤه على مراحل، والخطوة الاولى كانت الاتفاق على الهرم الأعلى للقيادة وهو دكتور تجاني سيسي ومن ثم تطوير البناء خطوه خطوه. حتى ذلك الحين الفريق إبراهيم سليمان هو الذي يقود عملية تجميع الحركات وهو يرى ان فصيل قيادة الوحدة غائب بالرغم من وجود دكتور شريف واستاذ أحمد أبكر ولهذا استمر في التواصل معنا من الدوحة بالرغم من تأكيد الاخ عبدالله يحي رئيس التنظيم له بأن الاخوين الموجودين هناك يمثلان الحركة وهما مفوضان عن التنظيم ولهما الحق في إتخاذ ما يريانه مناسباً من تدابير بشأن الخطوات المتبعة لأكمال وحدة الصف وبعد شهرين من الانتقال الى الدوحة أي في اواخر مارس 2010م ألح علينا للحضور الى الدوحة لانه لم يجد أية مرونة من ممثلي قيادة الوحدة وهما دكتور شريف حرير وأحمد أبكر. بل انه اوضح صراحة عدم مقدرة الوسطاء على مواصلة التفاوض مع ممثلي الحركة وذلك لتباعد المواقف والرؤية واخيرا تم التنسيق مع اليوناميد لتنقلنا من مقر قيادة الحركة في منطقة امراي شمال غرب الفاشر 120 كيلو مترا تقريبا ، لقد وصلتنا الطائرة صبيحه 1/ ابريل واقلتنا من موقع قريب من منطقة (بير صبيان) الى الجنوب قليلا من مقر قيادة الحركة في أمراي، والابتعاد عن المقر هو لضرورات امنية.

انتقلنا من شمال دارفور الى شرق جبل مرة بجنوب دارفور لاصطحاب وفد القوة

الثوريه بقيادة يس يوسف الذي خلف الاخ الزبيدي بعد وفاته وهو ايضا وضعه شبيه بوضعنا اذ ان له عضوين في الدوحة هما يوسف ابراهيم عزت ومحمد بريمه ولكن الوساطة لم تر فيهما ما يطمئنها على انهما يمتلكان التفويض الكافي لتوقيع اي اتفاق باسم فصيل القوة الثوريه، علي هذا الاساس انحصر دور وفدي القوة الثوريه وقيادة الوحدة في الاتصال برئيسيهما وتعضيدا لدعوة السيد ابراهيم سليمان والوساطة بشقيها الافريقي والقطري بالحضور الى الدوحة .

حطت بنا الطائرة في مطار الدوحة بعد ثلاثة ايام قضيناها في تشاد ووصلنا الدوحة يوم 4 ابريل 2010 ووجدنا الوضع هناك شبه محسوم ، اذ ان هيكل حركة التحرير والعدالة قد تم بناءه ومعظم الاماكن تم ملأها ، الجهاز الرئاسي بقيادة دكتور تجاني سيسي ونائبين الاول ابونموشة والمقعد الثاني شاغر وصمم الاتفاق على ان يكون هناك موقع لأي رئيس حركة في المجلس الرئاسي ، اما الجسم الثاني هو الامانة العامة فكانت من نصيب السيد بحر ادريس ابو قرده .

اجتهدنا بان يكون عبدالله يحي رئيس التنظيم النائب الثاني لدكتور تجاني سيسي، اذ ان ذلك هو الموقع المناسب الموجود وبه بعض البريق وعندما سألنا موفدينا عن اضعاف الحركة ، قالوا انهما قد تمت خديعتهم من قبل بعض الموجودين هناك وان الاجتماع الذي تم فيه تقسيم المواقع لم يبلغا به وقد تمت عملية اقضاء مقصودة لفصيل الوحدة ، ((ووجهنا نقداً لاذعاً لتاج الدين بشير نيام)) . في تقديري أن الحركات المجتمعة كانت ترى أن دكتور شريف والاستاذ احمد ابكر هما مجرد ضيفان غير مرغوبين في المائدة إذ إن علاقتهما بالحركة لا تؤهلها للخوض في تفاصيل بناء حركة التحرير والعدالة فالناس يعرفون بعضهم بعضاً وخطوات الافراد مرصودة ، فهما وموفدا القوة الثوريه أبعدا من الخوض في التفاصيل الى حين وصول قادة التنظيم وفي السياسه المقعد الشاغر يملأه غيرك وهذا ما حدث.

كان علينا ان نتعامل مع الامر الواقع وتلتحق بالهيكل في الجزء الرئاسي الذي يتولى فيه الاخ عبدالله يحي موقع النائب الثاني ودكتور شريف يكون له موقع في الامانه العامة ولكن ملف التفاوض الذي يحرص على الامساك بتلابيبه قد سبقه اليه شخص آخر ولا مجال لأقصائه منه ، طبعا الاخ احمد ابكر من رأيه بأنه لا يريد منصبا وهو لن يعود الى السودان ابدا فهو مقيما في بريطانيا وبالتالي هو خارج اي منافسه في قسمه السلطة، وهو صادق في قوله وهو لم يعد الى لا اليوم ولا غداً وكذلك كان موقفه

مقارب مع موقف احمد ابكر في الشق الخاص بالموقع الوظيفي اما في الجانب الآخر فليس لي مكان ألبأ اليه غير السودان بعكس كثير من الرفاق الذين يحملون جوازات دول درجه أولى.

ان الخطوه المهمة التي ينبغي علينا إتخاذها هي الانضمام الى حركة التحرير والعدالة ونقبل بالامر الواقع ما دمنا قد فشلنا في مبادرتنا الاولى في طرابلس من توحيد الحركات واختيار المواقع التي تناسبنا ، إن تأخيرنا في الميدان كان سببا في اضعاف موقفنا وقد كان رأيي ان كل الترتيبات التي تتم هناك في الدوحة هي ترتيبات مؤقتة لتسهيل عملية التفاوض وكان الاخ احمد ابكر ادريس موافقا على هذا الرأي ومؤيدا له بقوة ولكن دكتور شريف حساباته مختلفة وهي حسابات شخصية لا علاقة لها بالتنظيم أو حل مشكلة دارفور لأنه لا يرضى بان يكون تحت ادارة تجاني سيسي!! فكيف يقبل بالسيد بحر ابو قرده أمينا عاما في مؤسسة هو مجرد عضو عادي فيها؟؟ لقد رفض فكرة الانضمام الى حركة التحرير والعدالة استنادا الى هذه الحجة ودار جدال عاصف بيننا وكان من الطبيعي أن نحتكم الى المبدأ الطبيعي المتبع على نطاق واسع في العالم وهو حسم الامر ديمقراطياً بالتصويت في هيئة القيادة العليا التي تتكون من خمسة اشخاص موجودين بالدوحة وكانت كفة دكتور شريف هي المرجحه ، ثلاثة ضد اثنين انا واحمد ابكر وهو وعبدالله يحي واحمد كُبر جبريل الذي رشحته نائبا لعبدالله يحي في يوم من الايام وهو لم يكن حاضرا أستحقاق تكوين الهيئة القيادية، فانحاز الى دكتور شريف من منطلق إن دكتور شريف هو أحق برئاسة حركة التحرير والعدالة من دكتور تجاني سيسي، وفي هذه الحال فهو لا يمكن أن يكون تحت بحر أبو قرده ، قلت له يا أخ أحمد كُبر ان الامور لاتقاس بمثل هذا المعيار الذي تنظر به أنت الآن للقضايا. واثناء الجدل العقيم بيننا حاولت ان اقوم بتكتيك أعلنت فيه استعدادي للاتحاق بحركة التحرير والعدالة ، فانهالت التهم والبيانات وقد اصدر القادة الميدانيون الذين كانوا من ضمن الوفد بيانا رفضوا فيه اي علاقة لهم بالاتحاق بتجمع الدوحة والقادة هم :- (1) توفيق احمد عبدالرحمن ، (2) نورين احمد عمر (3) عيسى محمد موسى (4) فتحي عثمان (5) ياسر بابكر عبدالحفيظ، ((رحمه الله)) ومحمد ابراهيم القدال ، والحقيقة ان دكتور شريف واحمد كُبر كانا وراء البيان ولكن التوقيع تم باسم القادة الميدانيين .

لقد كان لنا تنسيق مسبق مع القوة الثوريه قبل ان نصل الى الدوحة بأن يكون

انضمامنا لتجمع الدوحة وفق شروط تحقق مكاسب لتنظيمينا وان تكون خطواتنا موحدة ولكن مع وجود شريف حرير يسانده احمد كُبر جبريل في جميع مواقفه لم تكن هناك امكانية للتواصل مع أي طرف نسبة لمواقفنا المتصلبه التي لا تقبل التسويات المنطقية وحوارنا مع الآخرين عادة ما يأتي بشكل أوامر موجه التنفيذ، الامر الذي جعل القوة الثورية تنأى بنفسها عن الاتفاق معنا وتعلن انضمامها لتجمع الدوحة في يوم التوقيع على الاتفاق الاطاري مع الحكومة.

بعد القناعه الكامله بعدم امكانية الانضمام لتجمع الدوحة جلسنا جلسه نقاش طويله استعرضنا فيها الامر من جميع جوانبه والخيارات امامنا كانت محدوده جدا، طرح فيها مقترح باجراء اتفاق منفصل مع الحكومة وكلفنا مسؤول الاتصال الخارجي دكتور شريف حرير باستكشاف الوضع ولكنه عاد وقال بأن الحكومة رفضت الفكرة من اساسها وهو لم يعطنا تفسيراً لموقف الحكومة ولكن بعد يومين من ذلك التاريخ غادر دكتور شريف الى اوسلو بالنرويج واحمد ابكر غادر الى بريطانيا ومحمد ابراهيم القدال سافر الى القاهرة. وعلمنا بعد ذلك رد وفد الحكومة لدكتور شريف حرير بأن فكرة عقد اتفاق ثنائي منفصل مع تنظيم مُقيم في الدوحة سيثقل منبر التفاوض وهذا أخلاقيا لايجوز، وهو موقف يستحق الاشادة، واني أجزم بأن الانقاذ خلال عمرها المديد لم تخلص مع أحد في موقف تبنته مثل الذي فعلته مع قطر، وبعد ايام سافرت انا الى الجماهيريه وبعدي بايام قلائل سافر عبدالله يحي وياسر وفتحي الى القاهرة وسافر أعضاء الوفد العسكريون وتخلف نورين أحمد عمر وعيسى محمد موسى بالدوحة. كل حسب رؤيته الخاصة وتقديره للموقف لأننا لم نجمع على رأي كقادة سياسيين وكل عضو في الوفد اتخذ موقفه بقناعاته الذاتيه، فبعض القادة الميدانيين فضلوا البقاء في الدوحة بلاهويه بدلا من العودة الى الميدان وقد كانت تلك بداية إنهيار التنظيم.

في اثناء تجمع الحركات في الدوحة واتساع دائرة المشاركين فيها نشب خلاف بين محبوب حسين ودكتور تجاني سيسي ومعه بعض القادة المؤيدون له، كما انفضت الشراكه بين سيد شريف ومحبوب حسين فكان هناك صراع ثلاثي الاضلاع، تجاني وسيد، في مواجهة محبوب والمندوب الليبي (محمد عرسا الله) وسيد شريف يخوض معركتين في وقت واحد متحدا مع تجاني سيسي، ومنفردا ضد الثنائي محبوب وعرسا الله .

حقيقة موقف محبوب حسين معلوم لانه وجد نفسه امام هيئة كبيرة تحاول أن تدير شؤونها وفق منهج ديمقراطي، وهو لم يالف العمل الملتزم في حياته فصعُب عليه تقبل فكرة الشراكة الجماعية المنضبطة ووجد نفسه امام شركاء بعضهم لا يستسيغ رؤيته ناهيك من التعامل معه على خلفيه موقفه من التنظيمات في زيارة وفدهم الاول للدوحة، وهو كل يوم يخسر من رصيده الاجتماعي داخل تجمع حركات الدوحة ومع مؤسسته الى ان وصل الامر الى الصدام المكشوف بينه وبين دكتور تجاني سيسي في اجتماع عام لهيئة الرئاسة وقد كسب دكتور تجاني الرهان وخرج محبوب مكسور الخاطر ولم يجد له نصيراً داخل تجمع الحركات الا المبعوث الليبي خارج القاعة (محمد غرس الله) واني اتعجب لموقف ذلك الرجل وهو يمثل دولة وهو ليس مسؤولاً عن شخصه فقط حتى تكون للصدقة اثر في المواقف العامة وهو بذاك الفعل أدخل ليبيا طرفاً في الصراع بوعي أو بدونه.

ياقصاء محبوب حسين أصبح المبعوث الليبي ينعت تجمع الدوحة بأقسي العبارات ويشكك في مقدرة الدوحة على حل مشكلة دارفور وهو رغم تباعد موقفه من محبوب حسين الا انه لم يقطع صلاته بي بل اني كنت دائما شريكا لهما في مائدة الغداء التي لا نتناول فيها شئاً غير الحلال البين، اما مائدة العشاء التي يؤمها الانس والجانب هما يتخذان سبيلهما اليها بمفردهما كالعاده، هنا في الدوحة، أو هناك في طرابلس قد ظلت الحدود محفوظة والود قائما والعلائق موصولة بيننا بشكل طبيعي .

المبعوث الليبي (محمد غرسا الله) دون وعي منه أدخل بلاده في تناقض مع ما يجري في الدوحة وهو ممثل لدولة محورية في الصراع ومواقفه مرصودة وكلماته تنقل بحواشيها وهو للأسف بدون وعي ساق بلاده في اتجاه معاكس لتوجه المجتمع الدولي الداعم لقطر والمؤيد بقوة لدورها المتعاضم في المنطقة وعلى مستوى الانشطة الحيويه في العالم .

بعد عودتي الى طرابلس قابلت السيد عبدالله السنوسي ونقلت له تحفظاتي على اداء مندوبه في مفاوضات قطر وكررت له القول السابق بأن ملف مشكلة دارفور يتطلب إليه مدركه لتعقيدياتها وتعلم ماذا تريد بوجه الدقه وحتى لا يؤخذ الأمر على انه شكوى مباشرة اردفت له القول بان اللجنة يجب أن يتجاوز عدد افرادها الاثنين اي على اقل تقدير ثلاثة أشخاص عدول يعرفون مصالح بلادهم ومساحه المناورة

مع الآخرين ، وعندما سألني عن موقفي الشخصي من مفاوضات الدوحة قلت له المنهجية المتبعة أفضل بكثير من كل تجارب المحاولات السابقة وعكست له موقف فصلنا المنشق على نفسه ولهذا الأساس لم نتفق على كلمة سواء بيننا وخرجنا من الدوحة ربما دون رجعة ، أو على الأقل بعض منا وخاصة أولئك الذين لا يرون حلاً لمشكلة دارفور غير الوصاية الدولية على الاقليم. صراحه إنطباعي الذي خرجت به من نقاشي مع الاخ عبدالله السنوسي هو ان تقارير مندوب ليبيا ((محمد غرس الله)) أثرت بعض الشيء على موقفه لانه لم يكثرث لما يجري في الدوحة وقرأت على وجهه استحسانه لخروجنا من اجماع الدوحة .

المجتمع الليبي مجتمع بدوي رغم حضاره البحر الابيض المتوسط العريقه الضاربه في تاريخ الحياه المدنيه، فهم عادة ما يواجهون اصحاب التقارير الكاتب والمكتوب عنه وجها لوجه بصورة مباشرة واحيانا يخبرون المتهم بمصدر التقرير وتفاصيل ما جاء فيه.

وفي تقديري ان هذه صفه حسنه رغم انها تخلق حساسيات بين بعض الافراد وخاصة منسوبي الوحدات الامنية في المناطق الريفية فهم لا يجدون الترحاب وسط مجتمعاتهم وهم معروفون حتى للصغار على امتداد ليبيا وهذه الحاله خلقت صنفين من رجال الامن في ليبيا القذافي، الفريق الاول لا يكثرث لشيء فهو يدون كل شيء لدرجه الافراط في رصد الاشياء التافهه وفي كثير من الاحيان يزيد في السرد وفق هوى النفس، والفريق الآخر وهو الغالب لا يلتفت لما يدور حوله حتى وان كان يهدد مصالح المواطنين وأمن البلاد، وما حدث مؤخرًا في ليبيا انعكاسات الواقع الامني القت بظلالها عليه حيث لم يتنبأ احد من اجهزه الرصد المتعدده في ليبيا بحجم الاحتقان الذي ولد الانفجار الكبير الذي اقتلع جذور النظام واغتال قائده بتلك الصورة البشعة.

ان تقارير مندوب ليبيا الخاطئه عن منبر الدوحة جعلت الاخ عبدالله السنوسي يتنصل عن التزامه السابق بدعم المنبر وان حديثي معه عن مندوبه تم استعراضه بينهما بدون حضوري وهذا خلق سوء تفاهم صامت بيني وبين مسؤول متابعة ملف الحركات رغم العلاقة المميزه بيننا ولكني في النهايه لم اشعر بالرضى لوجودي في ليبيا في تلك الفتره رغم العشره الطويله الممتده، فقررت الرحيل من ليبيا وذهبت الى مكتب عبدالله السنوسي لوداعه لاني قررت عدم العودة الى ليبيا مطلقاً وآلية متابعة

ملف دارفور بيد ((محمد غرس الله)) ، لم أجده في مكتبه وتركت له رسالة ضمنت فيها ثلاثة نقاط باختصار وهي:-

اولاً: علاقتي الطويله بليبيا منذ السبعينات في الجبهة الوطنيه المتحده مع الشريف حسين الهندي وروابطي بالشعب الليبي الاصيل ستظل الى ان تأتي ساعه الرحيل المحتوم وهي قادمة بلاريب سواء كنت في ليبيا أو خارجها وأنت من بين أولئك الذين أحتفظ لهم بمكانة خاصة وودّ جميل.

ثانياً: دارفور اكبر من أن يعبث بمصيرها أفراد أمثال (محمد غرس الله) لا يفرقون بين الخاص والعام ولا يعرفون الصالح من الطالح، واني لن اعود لليبيا مرة اخرى والحال كما أراه الآن، وبالطبع لم أعد حتى عند ما دُعيت اليها قبيل وأثناء الاعتداء الرجعي الاطلسي عليها.

ثالثاً: اذا اقتضت المصلحة الوطنية ان أعود الى ليبيا فلن اعود اليها وأنا في هذا الوضع الذي يجعلني أتعامل مع من اعلم انه دون مقام الحدث ، متمنيا له دوام الصحة والعافية مع خالص شكري وتقديري لشخصكم.

خرجت من مكتبه في طريقي الى المطار وقد ودعني ((محمد غرس الله)) مسؤول متابعة الملف في مطار طرابلس بأدب واحترام وغادرت ليبيا الى القاهرة بدون عودة ولكن رغم ذلك ظل التواصل بيننا قائماً لم ينقطع حتى بعد عودتي الى السودان وتدهور الاوضاع هناك بعد يومين من عودتي الى الوطن وكم من متسائل عن سر التباعد من ليبيا في تلك الساعات الدقيقه !!!

بعد اسبوع من وصولي الى القاهرة عقدنا اجتماعاً حضره كل من عبدالله يحي رئيس الحركة و المرحوم محمد ابراهيم القدال ومحمد سليمان شركه وفتحي و خالد حمدون وياسر بابكر عبد الحفيظ ، خلاصة الاجتماع هو ان الخيارات محدودة أمامنا ولهذا ينبغي التريس قبل اتخاذ أي قرار، ومن ثم رُفعت الجلسة من اجل مزيد من التفكير، وطلبنا من الرئيس استئصال رأي بقيه الاعضاء .

عقدنا الجلسة الثانيه بعد ثلاثة ايام وانحصرت الاجندة على بندين هما:-

الاول: خيار السلام وأدواته المتاحة التي لا تخرج من إحتمالين.

1. العودة الى الدوحة والانصهار في التحرير والعدالة .

2. توقيع صلح منفرد مع الحكومة

الثاني: الخيار الحربي

أن الحرب متطلباتها معروفة وهي وسائل حركة وسلاح وامداد ومن ثم التوجه الى دارفور ومن اهم اشتراطات ذلك هي دعوة دكتور شريف حرير وكل من يتحدث بأسم الحركة الى الداخل ليخوض تجربة القتال مع المقاتلين وهو قرار لا يستثني احدا ولا يقبل اعتذاراً .

بعد نقاش واقعي مستفيض استبعدنا الخيار الحربي لعدم توافر متطلباته ، وفي محوري السلام فضلنا عدم الرجوع الى الدوحة مطأطئي الرأس ، واخترنا ان نجرب حظنا بإجراء إتفاق ثنائي مع الحكومة وكُلفت بالاتصال بالحكومة ولقد قبلت التكاليف بشرطين :

1. أخذت موثقاً من عبدالله يحي بأن لا يتراجع من موقفه لانه شخصية مترددة.
 2. عدم الاصغاء لأي رأي يضعف من مشروعيه قرار البحث المنفرد عن السلام .
- بعد اسبوع اتصل الاخ علي الملحق العسكر بالسفارة السودانية بان هناك وفدا من السودان سوف ياتي لمقابلتنا وتحدد الموعد على ان يضم اللقاء من جانب الحركة عبدالله يحي رئيس الحركة وعثمان بشرى ولكن في اللحظات الاخيره تنصل عبدالله يحي بحجة واهيه جدا وكلف معي محمد سليمان شرکه وياسر عبدالرحمن ولكن طلبنا منه ان يتحدث مع وفد الحكومة السودانية بالهاتف ليؤكد له موافقته بالخطوه ورغبته في مواصلة هذه اللقاءات وبالفعل لقد اتصل بالاخ اللواء الدخري رئيس الوفد وأكد له مباركته للخطوه ورغبته في السلام .

كما كان متوقعا لقد تراجع عبدالله يحي عن الخطوه الوفاقية بعد تعرضه لضغوط شديدة اهمها وصول احمد كبر جبريل نائبه الى القاهرة لوقف اي اتصال بالحكومة ، والهاتف من اوسلو بالنرويج لم ينقطع ولكن للتأكيد على نسف المشروع من اساسه ، وصل احمد كبر جبريل نائب رئيس الحركة الى القاهرة وفي الاجتماع الذي تمت دعوتنا له لمناقشة بند واحد وهو وقف الاتصال بالحكومة والرسالة كانت موجهة لشخصي وفي ردي على طلبه بعد ان تم تحييد عبدالله يحي تماما طلبت منهم بالمقابل البديل عن السلام، او حتى خطوة سلام بديلة لاننا كنا سويا في الدوحة وهو معنا ورفضنا الدوحة وخرجنا جميعا منها وهو يعلم يقيناً بأننا عسكرياً لا يمكن أن نحدث أثراً فما هو البديل العملي الذي أتى به؟؟؟

لم يرد على السؤال وهو دليل على إنه لا يمتلك بديلاً مقنعاً، فطلبت منهم رفع الاجتماع لمدة ثلاثة ايام نستجمع فيها افكارنا ونعود لبحث الامر وانا سوف التزم بعدم الاتصال

بالطرف الحكومي او السفارة السودانية في القاهرة الى حين عقد الاجتماع الثاني .
التأم الاجتماع في موعده ووجدنا أنفسنا في نفس النقطة الراضة للاتصال بالحكومة والخالية من اي افكار عملية جديدة، فعدت وبررت ضرور خيار السلام ذي المرتكزين

1. العودة الى الدوحة .

2. الاستمرار في الاتفاق المنفصل مع الحكومة .

لم يوافقوا علي مواصلة الحوار ولم يكن لهم طرح مقنع آخر فقط التمرس في حائط الرفض. قلت لهم الآن قد حصص الحق، لقد إلتقينا في هذه الساحة كبارا راشدين، واليوم نحن مسؤولون عن تصرفاتنا ولكل منا خياره الحر، وإني قررت عدم التراجع عن التزامي بمبدأ السلام ولن اكرر الرجوع الي منبر خارجي وقلت لهم كل منا يتخذ سبيله حراً بمفرده فخير الانتماء الى الحركة كان خياراً فردياً حراً والخروج من الحركة يظل ايضا فردياً حراً وإني لست بمصرخكم وما انتم بمصرخي . وقلت لهم عاشر بالمعروف وفارق ولكن بالتتي هي احسن ، فليظل الود قائماً بيننا ولتبقى العلاقة النضالية جسراً للتواصل . حقيقة لم تنقطع الاواصر واستمرت العلاقة الشخصية قائمه اقدم لهم بعض المساعدات الى ان عدت الى السودان بتاريخ 2011/2/15م ولكن بعد مدة قصيرة علمت بأن السيد احمد كبر جبريل نائب رئيس الفصيل قد التحق بالدوحة منكسراً ببساطة كأنه لم يكن ذلك الرجل الذي يرفض مبدأ الحديث عن منبر الدوحة بتشنج وعصبية لا تخلو من حماقة ، وكان لا يرى الا ما يراه صديقه الدكتور شريف الذي بدأ يعلن صراحة بأن مشكلة دارفور لن تحل الا بتدخل دولي مباشر ووضع دارفور تحت الوصاية الدولية لمدة عشرين عاما.

بعد عودتي الى السودان ظلت العلاقة بيننا ممتدة وكنت أوفر للسيد أحمد كُبر بعض المتطلبات البسيطة ولكني قلت له صراحة إن علي دكتور شريف ان يتحمل نفقاتك الشهرية وهي لا تزيد عن (500) دولار امريكي شهرياً وكنت اعلم مسبقاً النتيجة اذ لم يتحمل احمد كبر البقاء في مصر اكثر من شهرين، توصل بعدها للعودة الى الدوحة واعتقد انها لم تكن عودة برأس مرفوع كما كنا في السابق والاسباب معروفة وهي ضيق ذات اليد فمصر تقبل بوجود المعارضين على اراضيها كوجود سياحي ، ولكنها لا تدعم ، ولا تستضيف ، وليبيا انقطعت علاقتنا بها قبل كبوتها بستة اشهر وإني كنت الضامن لوجود هؤلاء هناك .

بإنضمام أحمد كبر جبريل الى صف المطالبين بالسلام والتحاقه بالدوحة لعب التوازن الاثني دورا كبيرا في تسكينه في المجلس الرئاسي ضمن نواب الرئيس، بهذه النتيجة فصّل الوحدة من ناحية عملية دخل في صف الذين انحازوا للسلام، ومن الناحية السياسية انقطع صوته ولم يكن له وجود على الساحة السياسية ومن الناحية العسكرية انهارت قوته بعد موت قادته الجسورين عبد النبي عثمان ويوسف نورين وعبد الله يحي بكل تأكيد سوف يلتحق بركب السلام عاجلا أم آجلا، أو يختفي من مسرح الاحداث وذلك للأسباب الآتية :-

1. من الناحية العسكرية لا يستطيع ان يحدث اثراً ولو ضئيلاً بعد غياب قادة اركانهم العسكريين المميزين .
 2. سياسيا منذ عام 2011م لم يسمع له صوت في كل المحافل السياسية والعسكرية ووسائل النشر الالكتروني وحتى الكسح منها انقطع تواصله بها .
 3. مواطنوا المنطقة الذين كانوا يقدمون له الدعم جأروا بالشكوى ضد استمرار وجود بقايا عساكره في المنطقة انهم سئموا الحرب و يريدون ان تطمئن قلوبهم وتنداح اليهم الخدمات الاساسية من ماء وتعليم وصحة وهذه لا سبيل اليها بوجود فلول فصّل الوحدة ضيفا ثقيلا على ديارهم يجوب مناطقهم وهم له كارهون .
- إنّ القراءه المنطقيه السليمة توضح بجلاء اضطرار عبدالله يحي للعودة الى خيار السلام والمشاركة في استحقاقاته بتكامل الادوار مع منسوبيه الذين سبقوه في مضمار البحث عن السلام وهم صادقون في دعوتهم له للركوب معهم في سفينة السلام التي ابجرت بقوة دفع حقيقه بفضل وثيقة الدوحة التي شقت طريقها رغم التحديات الكثيرة التي تعترض سبيلها وتمنعها من تحقيق مقاصدها امنا وسلاما وتنمية وعمرانا لدارفور حضرا و بوادي، وبالرغم من المتاريس والتحديات فان مسيرة السلام سوف تترسخ خطاها وسيجذب الكثيرون اليها رضوخا للواقع الذي تعيشه دارفور ومحدوده الخيارات امام المقاتلين، مستفيدين من وثيقة الدوحة وبعيدا عن آليتها الحالية ((السلطة الاقليمية)).

وثيقة الدوحة لسلام دارفور

لقد استأنست قطر برأي أهل دارفور وقد إستغرق ذلك وقتا وجهدا وصبرا وصرفا وهي تضع خارطة طريق للفعل الموجب قبل انتقال الحركات اليها، اذ انها بدأت من القاعدة الشعبية وذلك بعقد منتدى للتجمع المدني في شهر نوفمبر(2009) م وهو الذي أعطى دفعة اقوية لدولة قطر لقبول التحدي والخوض في تفاصيل ملف مشكلة دارفور الشائك وكثير التعقيدات خاصة وانها بعيدة عن المنطقة وعن المحيط المتفاعل مع الحدث وتأثيراته المختلفة سلباً وإيجاباً، صعوداً وهبوطاً مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، فدولة قطر الى ذاك الحين تسمع بالحدث وتستجمع البيانات ولكنها غائبة عن الرؤية الكلية للحدث، وقديماً قالوا ((مَنْ رَأَى لَيْسَ كَمَنْ سَمِعَ)) وزيارات السيد أحمد بن عبدالله آل محمود وجبريل باسولي المتكررة الى السودان وعقد لقاءات مطولة مع الفعاليات ذات العلاقة بالمشكلة وأولي الضرر المباشر من نازحين ولاجئين ومنظمات مجتمع مدني لتلمس طريق الحل الذي تتضاءل فرص نجاحه كلما توغلت في مسالكه، وهي مهمة لا يتحملها إلا أولو العزم من البشر الذين وهبهم الله مزايا اضافية في سعة الصدر والقدرة على الصبر، فالسند الشعبي للمبادرة القطرية شجّع السيد أحمد بن عبدالله آل محمود لخوض التجربة والمضي قدماً في مشروع البحث عن حل عادل للمشكلة التي أرقت المجتمع الاقليمي والدولي سنين عددا.

منبر الدوحة إستوعب مرجعيات الاتفاقات السابقة التي خاضت في كيفية معالجته الوضع في دارفور، وأستناداً الى محصلة تلك التجارب رسمت لنفسها خارطة طريق، مزجت بين ماضي التجارب التي ركزت إهتمامها على الحركات المسلحة وإعتبرتها مفتاحاً للحل وبين رؤية قطر الخاصة بالحل الذي يمس أطراف أخرى مُتضررة غير أولئك الذين يحملون السلاح والذين لم يعودوا يثقون بالحركات المسلحة للتحدث بإسمهم إستناداً الى محصلة الاتفاقيات الثنائية السابقة بين الحركات والحكومة، وبقاء أولي الضرر الاكبر مفعولاً بهم خارج الصورة، كما إن الحركات لم تعد هي ذات الحركات السابقة التي إرتضاها أهل دارفور ممثلة لهم ومُتحدثه بإسمهم في التعبير عن قضاياهم وأشواقهم بعد ان كثرت الانقسامات داخل صفوفها. فصوت النازحين ومنظمات المجتمع المدني الدارفوري اصبح مؤثراً على

سير الاحداث لدرجه يصعب معها غض الطرف عنها في مائده يتم فيها تداول قضية دارفور ، وهذه الحثيثة ادركتها الوساطة المشتركة بل اعتمدتها منصه الانطلاق في بحثها عن الحل المتفاوض عليه للوصول الى سلام دائم في الاقليم الذي لم تتحسن احواله منذ اتفاق ابشي الاول، وهذه الفكرة الجديدة استقبلتها الحكومة السودانية بترحاب شديد لأنها أضعفت دور الحركات باشتراك منظمات المجتمع المدني وشرائح دارفور الاخرى التي كانت خارج معادله أبداء الرأي في قضيتهم المركزيه. وبالرغم المجهودات الكبيرة التي بذلت سواء كان ذلك على مستوى المنطقة او على مستوى الاسرة الدولية التي لم يقتصر تدخلها على الجانب الميداني لوقف العنف فقط، بل إن تدخل المجتمع الدولي كان على كل المستويات حيث قدم جهداً اغنياً غير مسبوق في تزامن مع البحث عن حل عادل للامنة بعيدا عن الحرب وسفك الدماء .

لقد استحدث منبر الدوحة خطه جديدة للتعامل مع الوضع المتشظي اذ ان الوساطة المشتركة وضعت نصب اعينها المتغيرات التي حدثت في الخريطة العامة للحركات المسلحة في دارفور، فالملتقيات التي عقدت بعد ابوجا قد شكلت رأياً عن الحركات المسلحة التي لم تعد هي كما كانت ممسكة بميادين القتال، انها اصبحت مجرد مسميات مُعظمها ليس له وجود ميداني على ارض الواقع فإذا استثنينا فصيل مني الذي كان جزء من الحكومة آنذاك فإن الفصائل التي لها وجود ميداني هي حركة العدل المساواة بقيادة دكتور خليل وحركة التحرير بقيادة عبدالواحد محمد نور حتى وإن كان وجوده العسكري محدود الا ان تأثيره يمتد الى معسكرات النازحين ثم فصيل قيادة الوحدة بقيادة عبدالله يحي وفصيل بحر ادريس ابوقردة وبعض التابعين من دوايرهم للقوة الثورية بقيادة الزبيدي . تلك هي الفصائل المسلحة في دارفور قبيل انطلاق منبر الدوحة ولكن هذا الواقع الميداني يقابله واقع آخر إذ ان عدد الحركات في الخارج التي تدعي تمثيل دارفور اكثر من عشرين حركة ، فهي ان لم يكن لها تأثير مباشر في مسرح عمليات القتال في دارفور فإنها من ناحية اعلاميه كانت تحدث زخماً كبيراً ومن يمارس العمل العام لا يغفل دور الاعلام الذي اصبحت ضمن آليات الصراع ومصدراً من مصادر القوة المحركة للرأي العام العالمي الذي تفاعل مع الاحداث في دارفور ولهذا فإن الوساطة المشتركة والوسيط القطري اعتبرا من ماضي التجارب ولم يركنا الى الفصائل ذات القدرات العسكرية فقط لان واقع الحركات في دارفور غير ثابت فهو كالرمال المتحركة لا يستقر على

حال ،فالفصيل القوي عسكريا اليوم قد يصبح غداً ضعيفاً لأوهي الاسباب بتوالي الانقسامات داخله وذلك لغياب المشروع الوطني الواضح الاهداف ،اضافة الى ان تجربة ابوجا قد اعطت درساً مستفاداً بأن السلام في دارفور ليس فقط توقيع اتفاق مع الحركات المسلحة وانما الامر يتعدى ذلك بكثير ولذلك فإن الهيكل التفاوضي صمم على اشراك كل من رغب في الإنتماء لمسيرة السلام افراداً او جماعات وبذلك ضمن منبر الدوحة استيعاب كل الاصوات الخارجية التي كانت تعيق عملية السلام وتشكك في مصداقيتها واصبح الرافضون رغم قوتهم العسكرية في موقف ضعيف لعدم الاستجابة لنداء السلام فالعالم الخارجي فاعل اساسي في الصراع وهو مؤيد دائم لمسيرة السلام ويدعم توجهاته الا القلة المستكبرة ذات الاجندة الخاصة التي دأبت تعيق سرا مشاريع السلام اذ ان الشعوب كافة مع السلام ، وضد الحرب ،ولذلك فإن المجموعات المتشظية الضعيفة قد كسبت الرهان واستحوذت على عطف الرأي العام العالمي بدخولها في مظلة الحركة الجديدة ((حركة التحرير والعدالة)) التي زاوجت بين المكونين الاساسيين للحركات المسلحة في دارفور حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة اللتين احتكرتا لوحدهما تمثيل دارفور في منابر التفاوض الدولية في السابق ولكن الآن اختلفت الظروف فبالرغم من ابتعاد حركة العدل المساواة الاصل وعبدالواحد محمد نور(الاصل) من المفاوضات وبالرغم من ثقلهما العسكري وال جماهيري لقد انطلقت مسيرة السلام بالدوحة بقوة مستندة على الدعم الدولي للمنبر والتفاف اهل دارفور حوله وتوحيد الفصائل المنتشرة في دول الجوار في هيكل واحد يسهل التعامل معه كجسم موحد قادر على تحمل مسؤولية مخرجات المفاوضات التي انطلقت بجدية غير معهودة .

لم يتجاوز منبر الدوحة مخرجات المحاولات الوفاقية السابقة إبتداء من ابشي وابوجا وإستصحب بصفه خاصة وثيقة هيدل برج التي تناولت تفصيلاً جزور الازمة وطرحت سيناريوهات الحلول باعتبار ان المشكلة ليست منحصره في اقليم دارفور ابتداءً ومنتهى، فهي علة السياسة السودانية في حقبها المختلفه .رغم حدائه حركة التحرير والعدالة الا ان المفاوضات تناولت جوهر المشكلة وآفاق المستقبل بمهنية وعلمية خاضت تفصيلاً في آفاق الحلول ومستقبل المنطقة.

إن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور جاءت شاملة وهي تصلح ان تكون نموذجاً دولياً ومرجعياً لمشاكل متشابهة قد تحدث في العالم وان المحاور السبعة جاءت شاملة

للتفاصيل الاساسية وافترضت مشاريع الحلول وهي في جانبها النظري لم تفرط في شئ استنادا الى الواقع الحالي ولكن في النهاية تبقى الوثيقة جهداً بشرياً رهيناً بظواهر الاشياء لا يرقى بأي حال من الاحوال الى مرحلة الكمال المطلق .
ان المنهج الذي اتبعته (الوساطة المشتركة والوسيط القطري) يختلف عن كل المحاولات السابقة وذلك للأسباب الآتية :-

اولاً: تحديد الهدف من فتح منبر الدوحة وهو الوصول الى اتفاق لحل مشكلة دارفور وقطر آلت على نفسها التوصل الى صيغة مرضية لحل ازمة دارفور .

ثانياً: الاستفادة من التجارب السابقة في ملف دارفور ووضع جميع المعلومات في طاولة الخيارات مع القناعة الكاملة باشتراك الجميع في منبر التفاوض دون عزل لاحد الا من ابي وبالطبع عبدالواحد كان في مقدمه المنتقدين لمجهودات قطر والممتنعين من التعاطي مع منبرها.

ثالثاً: الحركات المسلحة لم تعد صاحبة الكلمة العليا في قضية دارفور فالتشظي الذي اصابها قد شل فاعليتها وافقدها احترام اهل دارفور واحترام المجتمع الدولي الذي بذل جهودا كبيرة لتوحيدها ولم يتمكن من ذلك . كل تلك الملاحظات أخذت في الاعتبار والوسيط القطري استوعب مدلولاتها بعمق شديد وركز بصره في إستخلاص العبر من رصيد المحاولات التي يرى محصلتها أمامه.

رابعا: معسكرات النازحين واللاجئين أصبحت لاعبا اساسيا في مائدة التفاوض وهي تجاوزت مرحلة الصمت وتفويض الحركات المسلحة للتحدث باسمها فهي أصبحت جزءاً اصيلاً في الذي يجري في منابر التفاوض والوساطة قد اهتمت بمعسكرات المتضررين التي لا يمكن التغاضي عن مطالبها فهي الجرح النازف في الازمة وبدون تسوية اوضاعها لن يكون هناك حل دائم لمشكلة دارفور التي ارقّت المجتمع الدولي والاقليمي واهل السودان جميعا.

خامساً: ابناء دارفور في المهجر الذين ارتبطوا بالحركات المسلحة واستيعابهم في مائدة التفاوض مهم وضروري جداً فهم حتى وان كانوا بعيدين عن مواقع التأثير الفعلي على الارض فان لهم تأثيراً على المجتمعات التي يعيشون فيها وهي ذات تأثير مباشر على سياسته الدول الاوروبية التي لها انعكاس مباشر على سياسته الخارجية للسودان الذي أصبح محاصراً بفعل انشطته منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الانسان التي يحركة ابناء دارفور المقيمون في الخارج ولهذا الاساس فان

اشراك هؤلاء ضروري من اجل احتواء اي عمل متطرف يقوم به المبعدون من مائدة التفاوض . فالدوحة مرحبه بالجميع المقاتل والفاعل والعاطل دون استثناء تقاطروا عليها من كل فج عميق والمعادلة ذات حدود مفتوحة تقبل كل اضافة ترد اليها، اذ ان الناتج لا يتأثر بعدد الحدود المضافة الى اصل المعادلة فالهدف المرصود هو التوصل الى حل لازمة دارفور واذا ما نالت رضى الكثيرين فذلك هو مفتاح النجاح ،ولهذا الاساس فان الدوحة استطاعت امتصاص جميع الاصوات المهاجرة التي كانت تعيق سير التفاوض وتطعن في مصداقية كل منبر يسعى لمعالجة جذور الازمة وفي كل فصيل مشارك في المفاوضات وخاصة تنظيم دكتور تجاني سيسى الحديث النشأة والمشكوك في قوته الميدانية ولكنه احسن التصرف في ضم القادمين اليه وفتح صدره لكل قادم الى الدوحة وتلك الخطوه قد اضعفت صوت المعارضين للمنبر خاصة عبدالواحد ودكتور خليل الذي اسس المنبر ثم نكس على عقبيه وترك المجال لحركة ((التحرير والعدالة)) وهي حركة ((بروس)) لقد أفسحوا لها المجال وتركوها بدون منازع، بل أصبحت هي صاحبة القرار في سير المفاوضات والمشاركة في تفاصيل احداثها.

إني الى الآن لم أجد مبرراً لتصلب حركة العدل والمساواة ضد الدوحة وهي ترى المفاوضات تتقدم كل يوم والحركة الضرار تتقوى على حسابها وهي خارج الصورة تتفرج على سحب البساط من تحت أرجلها دون أن تبدي أي فعل ولو تكتيكي لخط الاوراق علماً بأن الفرصة كانت متاحة لهم لقلب الطاولة على الجميع واعادة الفرز من جديد، والحكومة السودانية هي المستفيد الاكبر لأنها لم تواجه أصحاب القضية المغبونين والموتورين، ومن مصلحتها أن تتحاور مع طرف حليف ولا تواجه عدوا متربصاً بها يرى الشوك في الورودة التي تقدمها اليه ويعد خطواتها وهفواتها. إن الحكومة السودانية فاوضت حركة التحرير والعدالة في الدوحة وهي هادئة الاعصاب، فالتفاوض هناك قد جرى في جو ودي مع ممثلين بارعين، وصاحب الحق ليس كالممثل، إنهما لا يستويان في الميزان.

سادساً: اصحاب المصلحة انه مصطلح فضفاض ومبهم ولكن على كل حال اهل دارفور ليسوا كلهم حركات أو معارضين فالحكومة ايضا لها نصيب كبير من اهل دارفور والصامتون الجالسون على الرصيف لا مع اولئك ولا مع هؤلاء تأثروا بالحرب ولهم مصلحة في احلال السلام ، اصف الى ذلك منظمات المجتمع المدني

المنتشرة في مدن دارفور الكبرى وأولئك المنتفعون من الصراع من ابناء دارفور الموجودين في كل موقع، فمصطلح أصحاب المصلحة قد يعني شيئاً لكل هؤلاء وحتى الطلاب صاروا جزءاً من اللعبة تحركهم مصالحهم الخاصة وتتجاذبهم الفصائل المتصارعة بالعطاء الزهيد والتنازع القبلي البغيض، فهم أيضاً إستهوتهم عبارته أصحاب المصلحة، إنَّ الجميع هنا معنيون، الموالي، المعارض، والمنتفع، كل هؤلاء اشركتهم دولة قطر في مائده التفاوض وهي بذلك حازت على رضا كثيرين وظل هناك رافضون من الحركات المسلحة وهو امر مقبول. فالمنطق السليم لا يتوقع دخول كافة الناس في منبر الدوحة في وقت واحد نسبة لتعقيدات قضية دارفور وتقاطع مصالح بعض الدول وتناقضات قادة الفصائل الذين تنقصهم القواسم المشتركة. والبصيرة النافذة.

إنَّ الجهد المبذول في وثيقة الدوحة والمواضيع التي تناولتها بالشمول والمعالجات التفصيلية الواردة في الوثيقة كفيلة بوضع حد للصراع في المنطقة إنطلاقاً من إنها ليست جامدة بل إنها قابلة لاستيعاب افكار جديدة إذا ما طرأت متغيرات تبيح امكانية المساهمة في حل المشكلة بالطرق السلمية، فالحرب لم تعد مجدية وضررها لأهل دارفور أكثر من نفعها، أضف الى ذلك رغبات المواطنين العاديين الذين كانوا وما زالوا هم الضحية الاولى في الصراع، كما إن الوثيقة عالجت أوضاع جميع الفئات بمنهجية علمية وواقعية قابلة للتطبيق بوجود آليه مدركة وموارد كافية لتسوية أوضاع ذوي الضرر وإعادة تعمير ما دمرته الحرب. وإذا ما تم تنفيذ ما جاء في وثيقة سلام الدوحة في بندها الاول الذي حدد الاهداف بدقه فدارفور سوف تشهد طفرة تنموية غير مسبوقة في زمن قياسي لا يتوقعه أحد. والمرتكزات التي إنبنى عليها أساس الاتفاق هي: أن تقر الاطراف إنَّ كثيراً من الاتفاقيات بالرغم من سلامه نصوصها فإنها لم تجد سبيلها الى التنفيذ لعدم إكمال الشروط الاساسية، ووثيقة الدوحة كغيرها من الاتفاقيات السابقة نجاحتها رهين بالآتي:-

أولاً: جدية الحكومة السودانية ورغبتها في إنهاء النزاع في دارفور وهي عليها أن تتعامل مع الموقف باعتبار إنها صاحبة المصلحة الاولى في الحل وليست طرفاً فيه فقط. إنها الاب والروح والجسد، عليها أن تكون الملتزمة بتعهداتها والراعية لمن هم دونها للقيام بواجباتهم ومساعدتهم في تطوير مهاراتهم لتنفيذ الاتفاق بالصورة المطلوبة، فالتعقيدات المصاحبة للوضع في دارفور تتطلب قدرات ادارية عاليه لأحداث

النقله النوعيه المطلوبه تُلقت إنتباه مواطني الاقليم الذين تضعضعت ثقتهم كثيراً في وعود السلطة وفي المتعاونين معها من قادة الحركات الذين وقعوا معها إتفاقيات سلام. إذ أن عدم الثقة في النظام الحاكم وهو الاصل ينتقل تلقائياً الى الفروع الملتحقة به خاصة إذا بدر منهم لين في المسلك أو تعاطف مع مشاريع النظام حتي وإن كانت مجدية، فصوره النظام لدى مواطني دارفور مهزوزه وتصرفاته في موضع شك دائم لماضي تجاربه مع الحلول التي لم تجد حظها من التنفيذ السليم، فالنظام في نظرهم متهم حتى وإن لم يكن هو سبب التقصير، فالذاكرة الجماعية قد إنطبعت عليها سوابب الافعال. فالناس هناك يعتبرونه المعوق الاساسي لتنفيذ الاصلاحات المطلوبة في دارفور وهو رغم تمسكه باتفاقية الدوحة وحرصه عليها إلا إنه لم يقم بجهد إضافي يزيل ما علق في نفوس المواطنين من سوء النوايا تجاه اقليم دارفور وهي حالة نفسية الضرورة تقتضي وضعها في الحسبان. فالإتهام للنظام بالتقصير ما زال هو سيد الموقف، ونسخ تلك القنوات الجماهيرية يتطلب أفعالاً لا أقوالاً، والخيار بيد النظام.

ثانياً: السلطة الاقليمية لدارفور أداء التنفيذ المباشرة للاتفاقية وهي تعلم بأنها ليست صاحبه حق أصيل في النضال المسلح ضد المركز، معظم من فيها يدركون هذه الحقيقة، ويعلمون بأن الظروف وحدها هي التي جاءت بهم ممثلين لاهل دارفور وخاصة رئيس السلطة الاقليمية الذي فرضته اقدار السماء بلا جهد مبذول ولا كسب معروف ولا موقف مشهود له ضد السلطة الحاكمة، وهذا أمر لم يحدث إلا في السودان، وربما تكون هذه هي حاله الفريدة في العالم التي ليست لها سابقة وسوف لن تكون لها لاحقة تشبهها أبداً ما دامت السماوات والارض، إنها من عجائب السياسة السودانية التي لا تسمى الاشياء بمسمياتها.

إنَّ وثيقة الدوحة رغم شمولها إلا ان هناك نقاط ضعف تعترض سبيل بلوغها لمقاصدها بشكل سلس وفَعَال وتتمثل نقاط الضعف في الآتي:-

أولاً: إنَّ نقطه الضعف الاساسية في اتفاقية الدوحة هي الآلية المسؤولة عن تنفيذ الاهداف الواردة في الوثيقة، وما هو معلوم عن الحكومة السودانية هو سعيها الدائم لتميع الاتفاقيات. لكي لا يكون هناك تنفيذ عادلا لآية إتفاق الذي هو مناصفه بين شركاء متساوين، على الأقل في طرح الافكار الخاصة بمعالجه أسباب الازمة، وله القدره على طرح المبادرات، ولكن وثيقة الدوحة رغم شمولها

ومعقوليتها وحياديتها، لم تأت بالشريك الذي يمثل مصالح أهل دارفور فالحكومة السودانية عندما نما الى علمها إن الحركات المجتمعة في طرابلس الغرب قد قبلت بأن يكون دكتور التجاني سيسي رئيساً عليها والمسالة في طور الفكرة والمشاورات وربما دكتور التجاني سيسي نفسه لم تُعرض عليه الفكرة بشكل متكامل آنذاك. وقبل مؤتمر الكفرة سارعت الحكومة السودانية للاتصال بدكتور تجاني سيسي وعقدت معه صفقه ملزمه وكأنها هي التي اختارته لكي يكون على رأس الحركات المسلحة ودعته الى الخرطوم وجلست معه الساعات الطوال جرى خلالها بحث تفاصيل الالتزامات والخطوات الواجب إتباعها عندما يتولى رئاسه الحركات في الاتفاقية المقبلة. وقد سارت الامور مثملا هو مخطط لها حيث تم اختيار دكتور تجاني سيسي على رأس الحركات المسلحة، رئيساً للتنظيم الجديد ((حركة التحرير والعدالة)) ممثلاً لمصالح أهل دارفور ذلك هو الوضع الامثل، ولكن الواقع عكس ذلك لأن دكتور تجاني سيسي يمثل مصالح النظام بالدرجة الاولى وكما يقول المثل السوداني ((راكب سرجين وقيع)).

في الانظمة الطبيعية، الوسطية في هذا الشأن ممكنه، لأنها تفسح المجال للعقول أن تبعد وتبتكر من الوسائل ما يجعلها قادره على تطويع الظروف للمحافظة على القاسم المشترك الاعظم بين الارادتين ولكن في الانظمة الشمولية المتكسسه ذات البعد الواحد الوسطية لا مكان لها في العرف السائد بل إنها مستحيله، ومن يعتقد أنه قادر عليها فهو في هذه الحالة كمن ((يجمع بين الاختين)).

ثانياً: إغفال قضية المسرحين من الحركات المسلحة، والمرور عليها مرور الكرام كجزئية صغيرة تابعه لمفوضية الترتيبات الامنية، وهذا التصور غير صحيح، فالاستقرار لا يمكن أن يعود الى الاقليم إذا لم تتم تسوية أوضاع مقاتلي الحركات، فالترتيبات الامنية لاتعني استلام السلاح من الحركات وضم اللأئقين منهم الى وحدات القوات النظامية، هذا وجه واحد من العملة ذات الوجهين المتساويين التي من الضرورة أن تؤخذ بكلياتها لا تفضيل لجانب على الآخر، فالمواصفات التي تطلبها مفوضية الترتيبات الامنية لاستيعاب مقاتلي الحركات في القوات النظامية لا تنطبق على العائدين كلهم الى السلام، ففي ساعة النفي الى الحرب لم تكن هناك ضوابط أو قوانين تقيد قبول الراغبين للانضمام الى الحركات المسلحة، بل ان الأصل في الاشياء هو الدعوة المفتوحة لكل من يأنس في نفسه الكفاءة دون مراعاة للحالة الصحية

الدقيقة للملتحقين بقوات الحركات، بل إنك لن تستطيع ان تمنع احداً من التوجه الى ساحات المواجهة مع قوات النظام رغم انهم قد لا يكونون لائقين صحياً، فأمثال هؤلاء لا تخلوا منهم حركة، وفي بعض الحركات هم الغالبية في صفوف المقاتلين، فهم لا يبعدون من صفوفهم إلا الاعمى والكسيح والاطرش والاقطع. وباقي الفئات كلها لائقة جدا حتى صغار السن، فإذا ما أخضع جميع أولئك للفحص الطبي الدقيق الذي تجريه المؤسسات العسكرية التي عادة ما تختار خيار الاصحاء، فكثير منهم يبعدون قبل الوصول الى مكان المعايضة، ولكن هذا لا ينطبق على منسوبي الحركات التي وقعت على إتفاقات للسلام أو تلك التي تنتظر على الرصيف تراقب اوضاع المقاتلين المهملين المنتظرين تسوية أوضاعهم من قبل مفوضية التسريح وإعادة الدمج وهي الجزء الأهم في عملية الترتيبات الامنية التي لن تكتمل إلا بحل مشكلة منتسبي الحركات،

فالترتيبات الامنية لا تنحصر على الادماج النظامي فقط، وانما تسوية أوضاع جميع من جنحوا الى السلام وفق التفاهات الملزمة للاطراف الموقعة عليه، وللأسف هذا لم يحدث الى الآن، إن تسوية الاوضاع ينبغي أن لا تنحصر في القادة فقط أو ذوي المناصب الدستورية. لقد انتظر الكثيرون من المقاتلين العاديين زمناً طويلاً في انتظار إجراءات الدمج في المجتمع بتوفير المعينات الضرورية لبدء مسيرة جديدة لحياة مدنية تسهم بفعالية في تحقيق الكسب الذاتي لمتطلبات الحياة اليومية على المستوى الفردي، وتحفزهم على تحمل المسؤولية الجماعية في تحقيق الامن والاستقرار المجتمعي في دارفور. فالسلام ليس نصوصاً يوقع عليها المفاوضون من قبل الاطراف المتصارعة. وانما هو اجراءات عملية طويلة لكل فرد من المعنيين دوره فيها دون استثناء مع الالتزام الصارم من كل طرف بما عليه من حقوق وواجبات، والمقاتلون حقوقهم معروفة وواجباتهم واضحة قدموا أهم ما فيها بانضمامهم لمسيرة السلام. وما دامت الوثيقة مفتوحة للراغبين في الالتحاق بها، فان موضوع مفوضية نزع السلاح واعادة الدمج بحاجة الى إعادة نظر. وهذه خاصية تتميز بها وثيقة الدوحة عن سواها، لأنها تتقبل اضافة الافكار المفيدة.

ثالثاً: هناك عيب أساسي في حركات دارفور، فهي لم تتحر الدقة والشفافية في مسألة عدد القوات التابعة لكل فصيل وهنا الامانه تقتضي أن لا نلقي بالأئمة على الدكتور التجاني سيسي رئيس الحركة لأنه ليس المسؤول عن إعطاء المعلومات المضللة،

فهو لا علاقة له بالمقاتلين ولا بعددهم فهو في هذه الحالة يتساوى مع السيد أحمد بن عبدالله آل محمود يسمع ما يُقال له فيصدق قول القائلين ويتوكل على الله، والواقع ينافي ما أوردوه من أعداد مقاتلي حركة التحرير والعدالة التي أثبتت مرحلة التحقق أن هناك تضخيماً فظيماً لعدد القوات وهو الذي وقف حجر عثره أمام إنفاذ الترتيبات الامنية وتسوية أوضاع غير اللاتئين للخدمة العسكرية هذه مشكلة كبيرة وعيب أساسي في الحركات المسلحة التي اعتادت تضخيم حجم قواتها عشرات المرات لم يشذ عن ذلك احد. أما حركة التحرير والعدالة قد انت بما لم تأت به الاوائل إذ انها ضاعفت العدد باكثر من ألف ضعف الامر الذي أعاق عملية الترتيبات الامنية لأكثر من عامين وقد عطلت معها الحركات التي التحقت بركب السلام باتفاقات ثنائيه مع الحكومة، والسبب في ذلك إنها الشريك الاكبر مع الحكومة في تنفيذ وثيقة الدوحة واحتكرت لنفسها أسبقية ترتيب أوضاع منسوبيها مقتديه بالمثل القائل ((العندو القلم ما يكتب نفسه شقي)). وهي لم تدخل منسوبيها الى معسكرات الترتيبات الامنية التي ظلت خاويه على عروشها في إنتظار قوات حركة التحرير والعدالة.

من الواضح ان الحركات المكونة لحركة التحرير والعدالة معظمها لاعلاقة له بالمليادين فهم لا يعرفون متطلبات الجنود ومشاكلهم ولهذا تراهم يتسابقون في مضاعفة منتسبيهم ظناً منهم بأن ذلك يجلب لهم منافع عاجلة، ولكن في نفس الوقت القادة الميدانيون الحقيقيون أمثال أبو العباس الطيب جدو وعثمان أحمد فضل ((واش)) لقد التحقوا بحركة التحرير والعدالة كقادة معروفين وهما كذلك لقد كانا قادة فاعلين في ميدان القتال لهم دورهم البارز في حركة العدل والمساواة ومنهم من شارك في عملية الزراع الطويلة، ولكنهما لم يدعيا يوماً بأن لهما قواتاً وجنوداً تابعين لهما ولم يذهبا يوماً الى مناطقيهما لحشد المواطنين والحاقهم زوراً بالعضوية المقاتلة لحركة التحرير والعدالة، فالمسالة بالنسبة لهما محسومة لقد جاءوا الى السلام مقتنعين بجذواه من دون مبالغة، بعكس المنتسبين للتحرير والعدالة من منازلهم أو من فائض دول المهجر الذين أساءوا التصرف حتى وصل الامر الى أن جأر رئيس السلطة نفسه بالشكوى ضد السلوك المشين بالتضخيم القبلي والمناطقي لعدد القوات، الامر الذي وقف حجر عثره أمام إنفاذ الترتيبات الامنية بشقيها العسكري والمدني، إذ يستحيل أن تتم عمليات عسكرية ودمج لقبائل مثل الذي قام به منسوبو حركة التحرير والعدالة باستنفار قرى ومناطق باكملها باعتبار إنهم جنود لحركتهم

الوليدة، وهذا بالطبع مجافي للحقيقة، لقد بلغ الامر باحد العائدين من المهجر الذي انقطع عن السودان لسنوات عديدة ان ذهب الى منطقته واستنفر اهل القرية كجنود تابعين له، وهو إستغلال للمواطنين البسطاء بأن الدعم القطري سيعم كل القرى والبوادي، والسابقون للانضمام الى حركة التحرير والعدالة سينالون النصيب الاوفر من الرعاية والاهتمام القطري المباشر، فتسابق الناس شيباً وشباباً الى التسجيل العشوائي طمعاً في الدعم القطري القادم بالحدود، فالصراع أساسه قسمة الموارد المخصصة لقوات الحركة، كل قائد يحاول الاستحواذ على نصيب الاسد والسبب في ذلك الطمع و((الطمع ودر ما جمع)) كما يقول المثل فالتضخيم أعاق عملية الترتيبات الامنية، فالمفوضية لم تعرف من أين تبدأ، والجداول الزمنية لم يلتزم بها أحد ومواعيدها دائمة التأجيل وسيظل الامر كذلك الى ان يقضي الله أمراً كان مفعولاً. و يؤسفني أن أقول بأن الاخوة القطريين قد وقعوا في عملية تضليل كبيرة عندما خصصوا أموالاً لدعم قوات الحركات المفاوضة في الدوحة حتى لا تضطر للاعتداء على القوافل التجارية وتلك الاموال لا يذهب منها الا القليل للجنود الذين هم قليلون في الاصل والباقي تمتصه أيدي القادة الموجودين في الدوحة وتلك مسرحية كانت معروفة للجميع، وهي التي جعلت كل قائد من قادة التحرير والعدالة يلجأ الى منطقته لتكوين قوة عسكرية تابعة له، والهدف هو التكبس من ورائها. مثلما فعل الآخرون الذين استمروا الحديث عن الدعم اللوجستي لقوات وهمية، هناك في قطر، وهنا في السودان، وللخروج من عنق الزجاجة هذا لا بد من العودة الى تحكيم العقل بحيث يتجرد قادة حركة التحرير والعدالة ويعطوا الارقام الواقعية لعدد قواتهم وهو في كل الاحوال لا يتجاوز ال((400)) فرد، وهذا العدد مقدور عليه في الجانبين العسكري والمدني، بل ان ذلك يعطي مصداقية لأطراف الاتفاقية كافة والشئ المؤكد هو ان الحكومة ملزمة بكل التفاصيل الخاصة بعدد القوة العمومية لأية فصيل من الفصائل المكونة لحركة التحرير والعدالة وقادرة على مواجهتهم بتفاصيل التفاصيل عن حجم قواتهم على افراد أو مجتمعين ولكنها لم تفعل، لماذا؟؟؟ ما هو السر وراء هذا الصمت المعيق؟؟؟

حركة العدل والمساواة الموقعة على اتفاقية سلام الدوحة

ان غياب دكتور خليل رئيس الحركة المفاخي قد اصاب حركة العدل والمساواة في مقتل لأنه يمثل العمود الفقري للحركة ويصابته اصابها شلل كامل وهي بعده غير قادره على الفعل وهي اصبحت مجرد صدى تقفات من رصيد الدكتور وذكرياته، فالرجل كان صمام الامان والمصب الذي تلتقي فيه كل الروافد الفرعية، وغيابه احدث فراغاً من الصعب أن يملأه غيره حتى وان كان في مستوى أكاديمي أرفع، فالدكتور خليل جمع صفات كثيرة ميّزته عن أقرانه في مراحل حياته المختلفة، لقد كان أميراً في قومه عندما كان منهم ومعارضاً يهابونه عندما انفصل عنهم وقائداً تفتقر حركته لرجل منها يقوم مقامه، لقد خلفه من هو أوسع منه معرفة وأكثر قرباً، شقيق وعالم ولكنه كما قلنا يفتقر الى موهبة أخيه في الزهد والاقدام واللين من غير ضعف والشدة بغير إفراط، وهو صاحب العزم والارادة في مجمع الرافضين، فحركته تغير وجهها بعده بكل تأكيد وقد صدقت رؤية المتيقنين من حجم الرجل والفراغ الذي خلفه بعد رحيله وهذه سمة السياسة في السودان وعيبيها الكبير، فكارزما القائد هي التي تُبنى عليها المؤسسة الحزبية، وليست الافكار أو البرامج، حتى أحزاب اليسار مُصابه بهذا الداء، فمؤسساتنا السياسية مُعظمها يفتقر الى الجسر الآمن للتواصل الوظيفي في دفة القيادة ونحن نعلم بأن هناك قوة مؤثرة في صفوف حركة العدل والمساواة هم من المؤلفة قلوبهم التحقوا بالحركة مُستجيبين بها طلباً للحماية أو بحثاً عن منافع آنية خاصة وهؤلاء كثيرون في صفوفها شأنها شأن التنظيمات الحكومية في السودان وهي مُضطرة لأصطحابهم معها رغم انهم ((لا يقطعوا ولا يجيئوا الحجار)) كما يقول المثل السوداني ونحن نعلم ان حركة العدل والمساواة بعد أمد زمان ما كان لها وجود عسكري فاعل لولا إستجاره بخيت دبجو واركو سليمان ضحية بها بقواتهما الموتورة من حركة مني والمجموعات الاخرى من صفوف حركة التحرير، وقد كان دكتور خليل هو المحور الذي إلتف حوله هؤلاء جميعاً، وأن بعضاً من هؤلاء بدأ يبذل هواه بوجود دكتور خليل نفسه أمثال

السيد ((آدم علي شوقار)) الذي خرج منه كما دخل مدفوعاً بظرفه الخاص، فما بالك بعد غيابه؟؟
لقد خرج المؤلفه قلوبهم وشقوا عصا الطاعة على الخليفة الذي أورثه شقيقه عبناً ثقيلاً لا يستطيع ان يملأه هو ولا غيره ولا رهط من قادة التنظيم ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

إن قيادة دفة حركة عسكرية معارضة مسألة صعبة جداً وخاصة في بلد مثل السودان، مهمة لا يقدر عليها الا الموهوبون المزودون بمواصفات خاصة، انها ليست مرتبطة بالتعليم النظامي ولا بالشهادات العليا التي هي مجرد أساس يُمكن القائد من استيعاب وتطوير العناصر الكلية لمواهبه الكامنه في تكوينه الشخصي، فالمواهب الخاصة هي التي تُميّز القادة الاستثنائيين، وخليل كان منهم. وبعد غيابه المفاجئ بدأت كل مجموعة تنظر الى الامر من زوايتها الخاصة، لقد تغير الايقاع واختل التوازن ولم تعد هناك شخصية قادره على ان تقسط بين مكونات الحركة حتى بلغ الامر ان تدمر بعض الجذريين في الحركة ومن آل البيت ذوي الحظوه الذين وجدوا انفسهم مضطرين للتدثر من ايقاع القيادة المُستخلفة على ادارة شئون الحركة بالملكية الحصرية للزعامة في الدائرة الضيقة، الامر الذي جعل الكثيرين يولون وجوههم شطر رؤيتهم الخاصة ومصالحهم، لقد قاد المرحوم محمد بشر حركة تصحيحية من داخل الدائرة الحصرية فهو من جذوع حركة العدل والمساواة الاساسيين. لقد قاد محمد بشر تمرداً على القيادة الجديدة للحركة، وهو لم يكن الوحيد الذي أبدى استياءه لقد سبقه كثيرون إختفى أثرهم بغياب المؤسس للحركة ولكن محمد بشر لم يخرج بمفرده كما خرج الآخرون. لقد أحدث إنشقاقه أثراً بالغاً في حركة العدل والمساواة، فكل القوة التي إنضمت اليها في ظروف خاصة خرجت بعد رحيل الرمز الراعي لتفاصيل الالتزامات بين مكونات الحركة المتعددة الاتجاهات، والذي كان وجوده يمثل الضمانة الحافظة لحقوق كل الاطراف.

إن القوة المقاتلة التي خرجت مع محمد بشر واركو سليمان ضحية لها تأثير مباشر على وضع الحركة القتالي، وان التحاق هذه القوة بمنبر الدوحة سوف يُعضد من مصداقيتها ويؤكد قدرتها على استيعاب من لم يكن حاضراً مراسم التوقيع الاولى على وثيقة الدوحة، أو أولئك الذين لم يقتنعوا بجدواها آنذاك. فالجناح المنشق أضعف حركة العدل والمساواة، وهو أخطر تحد وأجهته الحركة منذ إنشائها. لقد

إنشق عنها كثيرون بمن فيهم الوزير بحر ادريس أبو قرده الذي خرج معه القائد العام لجُند الحركة، ولكن رغم ذلك ظل الدكتور خليل ممسكاً بدفة سفينه حركته وكانت هي صاحبه القدح المُعلَى ولم تتأثر بخروج المُغاضبين بل انهم اضطروا للبحث عن ملازمات جديدة بمن فيهم السيد بحر أبوقردة نفسه الذي ترك العدل والمساواة لصاحبها دكتور خليل، وأصبح هو رئيساً للجبهة المتحدة للمقاومة ولكن خروج محمد بشر بالمجموعة المقاتلة كان له وقع آخر، لقد أفقدها التوازن بل شاركها في الاسم ونافسها على صدارة الاحداث وأحقية التمثيل، فقبول المنشقين بوثيقة الدوحة والتحاقهم بمنبر قطر، أكسب المجموعة المنشقة قوة اضافية وفي نفس الوقت أكد مصداقية الوساطة القطرية وقدرة الوثيقة على استيعاب أفكار جديدة إذ إنَّ التفاوض جرى على الوثيقة التي أقرها مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي واعتبرها تطوراً مهماً من شأنه ان يسهم في تعزيز السلم والامن في دارفور، وان الاتحاد الافريقي والمُجتمع الدولي قد اعتمدوا وثيقة الدوحة للسلم في دارفور بوصفها أساساً متاحاً لتحقيق سلام واستقرار دائمين في الاقليم، وحركة العدل والمساواة التي ارتضت وثيقة الدوحة والتحققت بوصفها المدخل القادر على تحقيق السلم والامن والتنمية في دارفور مؤكدة التزامها بكل ما جاء فيها والقبول بملاحقه التي تتضمن طُرُق التنفيذ وبرتكلات المشاركة السياسية، فوثيقة الدوحة لم تلغ وجود غير الحاضرين بل تركت لهم مُتسعاً لأضافة كُل ما هو مُفيد ومساحة للمشاركة في مستويات السلطة المختلفة واستيعاب المقاتلين في برنامج الترتيبات الامنية.

إنَّ المُتتبع لنتائج مداولات حركة العدل والمساواة السودانية في الدوحة يستنتج بأن الحركة لم تدخل تعديلات جوهرية في الوثيقة بل إنها أكدت على الالتزام بما هو قائم وأهم من ذلك التعهد بالوفاء بإخلاص بكل ما وافقت عليه بموجب وثيقة الدوحة للسلم في دارفور وتنفيذ الاحكام الواردة فيها بالتزامن مع قيام الحكومة السودانية بتعزيز الرفاة العام والنمو الاقتصادي في دارفور عن طريق تقديم الخدمات الاساسيه من مياه وتعليم وصحة وكهرباء وطُرق وتحسين سُبُل كسب العيش وهي في ذات الوقت أكدت على التزامها بالمبادئ العامة والمعايير الواردة في الوثيقة التي يستند اليها تقاسم السلطة وفي هذا إن البروتكول الثنائي بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لم يخرج من الاطار العام لمخرجات الدوحة

التي تركت الباب مفتوحاً للغائبين لأبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم وخلاصة افكارهم وهي مدركة لأمكانية مواءمتها مع نصوص الاتفاقية بالزيادة او النقصان شريطة عدم الاخلال بالمعنى الذي جاء به مدلول النص الاول، وحركة العدل والمساواة بانضمامها لمسيرة السلام عبر بوابة الدوحة أرست قاعدة مهمة للتعامل مع ازمة دارفور بمرجعية واحدة تستند اليها محاولات التوافق مع الحركات والمجموعات الرافضة للحوار أو المتحفظة منه، وان حركة العدل والمساواة بعد تدارس متأن للوثيقة لم تجد فيها ما يُعيب فصادقت عليها وهذا يؤكد صلاحيتها وقابليتها لأستيعاب الملاحظات المفيدة وتضمينها، وهي بذلك تشكل أساساً مُتطوراً لمواجهة متطلبات الحركات المسلحة.

إن اتفاق حركة العدل والمساواة مع الحكومة السودانية على خطى وثيقة السلام مكن منبر الدوحة من المحافظة على بريقه كمرجعية مستوعبة لواقع الحركات وأيضاً تعقيدات الازمة التي تجعل من الصعب ان يُجمع الناس على كلمة سواء في وقت واحد، وهذا ما حدث مع المجموعة المنشقة التي ارتضت بالوثيقة وهي قوة مؤثرة انضمامها لمسيرة السلام له مدلولات كبيرة تمثل اضافة حقيقيه لمجهودات السلام في دارفور لأنها تمتلك قوة عسكرية إذا ما تمت تسوية اوضاعها في الترتيبات الامنية سوف تساهم بفعالية في استقرار الاقليم بعكس حركة التحرير والعدالة التي ليس لها ما تقدمه في مضمار الامن والمحافظة عليه، كما ان التحاق حركة العدل والمساواة بالمنبر وأكد بما لا يدع مجالاً للشك امكانية استغلال الرافضين بظلها وهي منفحة للاستزادة من اطروحاتهم والحركة المنشقة احتلت موقع حركة العدل والمساواة بجدارية وما تبقى من الحركة بقيادة دكتور جبريل لن تقبل بالرجوع الى منبر الدوحة لأعتبارات كثيرة جداً ولن تستطيع الوجود في دارفورها بعد إعتدائها الآثم على قيادة المجموعة المنشقة واغتيال قادتها ((الرئيس/محمد بشر ونائبه/اركو سليمان ضحيم والقائد الثاني/صالح جربو)) هؤلاء جميعاً قادة ميدانيون وايضا قيادات مُجتمعية في مناطقهم و((الدم يولد الثأر)) كما يقولون. كما ان الرجل الذي خلف محمد بشر في قيادة الحركة السيد بخيت عبدالكريم دبجو، فهو قائد عسكري من المؤسسين للتمرد في دارفور وهو قائد متمرس انضمامه لمسيرة السلام سوف يضعف تحرك القوات المناوئة في دارفور بشكل عام ويشل فاعلية حركة العدل والمساواة

العسكرية وان المجموعة المتبقية بقيادة دكتور جبريل لن تستطيع ان تتحرك كقوة عسكرية اذ ان صفوفها تكاد تفتقر الى عناصر ذات اثر في دارفور، فمعظم من تبقى لها من عناصر قتاليه هم من خارج الاقليم، أكثرهم من كردفان والباقي من الجنوب وهذا سهل عليها عملية الارتباط بكردفان وتحويل ميدانها العسكري الى جنوب كردفان وهي من خلال الجبهة الثورية قد تجد لها مدخلا في المنبر الجامع باعتباره ان دعوتها دعوة وطنية شاملة وهي الآن من المتحمسين للحل السياسي الشامل لازمة الوطن، أما قضية دارفور فهي الآن تمثل عبئاً ثقيلاً لقيادتها المثقلة بالعداوات البينية التي تعيق تحركها في الاقليم على المستويين السياسي والعسكري. سلطة عاجزة عن حماية وسائل نقل موظفيها من التجوال بها من والى وزاراتهم ومواقع عملهم داخل ام عواصم مدن دارفور ((مدينة الفاشر)) هل هناك فضيحة اكبر من هذه؟؟؟ انهم لا يستحون!!! فلو كان لهم ذرة من ماء الوجه لترجلوا طواعية من السلطة الاقليمية وافسحوا المجال للقادرين على حماية انفسهم ووسائل ترحيلهم.

إن انضمام المجموعة المنشقة الى مسيرة السلام عبر نافذة الدوحة جعل من الصعب على الراغبين في السلام ان يضعوا مخرجاتها وراء ظهورهم فهي أصبحت واقعاً من الضروري التعامل معه ولا يمكن القاؤه أبداً. ربما يكون هناك حديث عن مكان بديل للمفاوضات وهذا أمر وارد ومشروع لاعتبارات سياسية ونفسية فالحبره ليست في الجغرافيا وانما في مخرجات الاتفاق التي لا يمكن ان تكون مغايرة تماماً لما جاء في وثيقة الدوحة ما دام الامر يتعلق بدارفور، فالوثيقة لم تهمل الجهود السابقة لها ((اتفاقية ابوجا ووثيقة هايدل بيرج)) رغم انها لم تشر لهما صراحة ولكن المتتبع للاحداث يرى بوضوح مفاصل التلاقي بين الجهود السابقة ومشروع السلام الذي استخلصته مفاوضات الدوحة التي تميزت عن سابقتها بأنها تركت مساحات للتفكير والمناصفة بصدور رجب وأفق مكتمل فهي لم تدعي الكمال ولم تقل رفعت الاقلام وجفت الصُحف مثل الذين سبقوها في ادعائهم للكمال، فالدوحة مثلما أفردت مساحات لمشاركة الغائبين في السلطة وفق برونكولات اضافية تقن شرعية الملتحقين بالمنبر ولم تجد حرجاً في ذلك فالوثيقة أيضاً لا تحتكر خيارات الباحثين عن السلام ان ارتأوا ان للمكان اهمية تعود بفائدة تساعد على تجاوز ازمة دارفور، فالمكان لا ينسخ الافكار النيرة ولا يلق المكاسب العملية التي تمس حياة المواطنين في دارفور. كحصار لوثيقة الدوحة التي تعترف بحق الآخرين بتشريحه وسد الثغرات التي

اغفلتها الاتفاقية بغير قصد.

أن حركة العدل والمساواة الموقعة على السلام شكلت اضافة حقيقية لمسيرة السلام في دارفور ولكن باتفاق التجاني سيسي المسبق مع النظام سوف تظل المشكلة تراوح مكانها لأن المنهج المتبع مع مشكلة دارفور لم يتغير والمطلوب وطنياً أن تكون هناك آلية قادره على طرح أفكار جديدة تعين النظام على الخروج من ازمته.

إن السلطة الحاكمة ليست بحاجة الى وعاء أجوف يردد صدى ما تنوي أن تقوله. إن السلطة الاقليمية أصبحت كالسراب يحسبه الظمان ماءً. فالحكومة السودانية بتقييدها للرجل باتفاقات استباقية أعاققت حركته وشلت تفكيره المتواضع عن عمق الازمة في دارفور، وهو من فرط حبه للسلطة وافق على شروط النظام لأنه الى ذلك الحين لم يكن متأكداً من موقف الحركات لقبولها برؤسه لها لأن المسألة في طور التشاور وهي حماله أوجه بعكس عرض النظام المتيقن من موقفه، وهو مُحق في تقديره، فالحركات مثل اسمها ربما تتحرك في الإتجاه المعاكس في أية لحظة دون سابق انذار ولأتفه الاسباب ولهذا الاساس فضل اللعب على المضمون ((جرادة في الكف خير من الف طائرة)) كما يقول المثل السوداني، اذ ان اجماع قادة الحركات على كلمة سواء ما زال في رحم الغيب آنذاك ولهذا الاساس إستند الدكتور تجاني سيسي على النظام الذي أكد له إختياره على رأس الحركات بموافقة منه وتلك خدعة إنطلت على من في منبر الدوحة، والشئ المؤكد ان الحركات لا علاقة لها بالنظام في ذلك الوقت حتى تتفق معه على تعميم دكتور تجاني سيسي رئيساً لها، ولكن الفريق ابراهيم سليمان في الصورة تماماً ولكنه لا يستطيع أن يقف على الحياد فهو عضو في الحكومة وهو ملتزم بقراراتها رغم انه يعلم ان منهجها قاد البلاد من سيئ الى أسوأ وخاصة فيما يتعلق بالوضع في دارفور،

إن المرحلة الدقيقة التي يمر بها إقليم دارفور تتطلب على رأس سلطتها أيأ تكن تلك السلطة إنتقاليه أو اقليمية أو بأي مسمى آخر تتطلب قيادة لها القدرة على المساهمة بايجابيه في شأن الاقليم وليست تابعة لأرادة النظام أو منفذه لسياساته التي اوصلت البلاد حافة الانهيار خلال خمسة وعشرين عاماً من الكبت المستمر. والنظام من مصلحته البحث عن شريك له القدرة على إحداث تغييرات حقيقية في مسار علاج الازمة في الحالات كافة، ووثيقة الدوحة زاخرة بالاهداف والمعاني والمشاريع الطموحة مسنودة بالامكانات المادية القطرية والدعم المعنوي المتصل

من المجتمع الدولي الذي وقف مع قضية دارفور في كل مراحلها ولا زال، والشرط المطلوب هو الآلية المستقلة القادرة على الفعل، فإذا كانت المسألة مرتبطه بمنهج النظام ورؤيته وخطته المعهودة لحل الازمة لما كان هناك داع لأضاعة الوقت في مفاوضات خط سير آليتها التنفيذية مرسوم سلفاً من قبل أن تبدأ.

إنّ دولة قطر الوسيط الاساسي لا اعتقد انها على علم بالاستباق الحكومي لها وللحركات، فمعادله التفاوض مبنية على وجود شريك متعاون ولكنه ذو شخصية قادرة على إبتكار سبل جديدة غير تلك التي إختبرها النظام ولم تقض الى حلول لازمة، وهنا فالمصلحة الوطنية تتطلب البحث عن شريك له من الحكمة والحكمة والقبول ما يمكنه من وضع سياسات تلامس هموم أهل دارفور وتعيد اليهم الامل بإمكانية إعادة الامور الى نصابها وخلق سرعة لحاق تتجاوز بها الازمة في زمن قياسي وجيز. وكان دكتور تجاني سيسي هو الخيار الانسب المتاح في ذلك الوقت، ((بغير الاستباق الحكومي الذي أفسد طعم الوفاق على اختيار الرجل)) بغياب القادة الحقيقيين للحركات طبعاً، فالوضع في السودان وخاصة فيما يتعلق بحل مشكلة دارفور لا يحتمل الشريك المشاكس الذي ينظر بعين الشك والريبة لكل فعل صادر من الطرف الحكومي تلك تجربة تم اختبارها ولم تحقق شيئاً مذكوراً. فالمطلوب وطنياً آليه مدركه لحاجات مواطني دارفور ومتفهمه لوضع الشريك القابض وهذا ما إفتقرت اليه آلية تنفيذ وثيقة الدوحة، فالسلطة الاقليمية ليست الشريك المستقل القادر على الفعل، إنها تابعة وخاضعة ومسيرة، إذ يستحيل على سلطة تنفيذه مسؤولية في وضع دارفور المتأزم أن تعلق إجتماعات الدورية لمجلسها التنفيذي لمدة احد عشر شهراً خوفاً من الحديث عن المحظور، فالتفاهات مع رئيس السلطة والتزاماته الخاصة تمنعه من الدفاع عن مصالح أهل دارفور الذين كانوا ينظرون الى السلطة بإعتبارها المنقذ من المصير المجهول، فخاب الرجاء وضاع الامل.

لقد تفاعل الناس بها في بداية التكوين في مرحلة الانطلاقة الاولى ولكن بعد عام من المسيرة الحماسه تجاهها بدأت تقل شيئاً فشيئاً الى أن وصل بها الامر ان تظاهر أصحاب المصلحة ((النازحون)) ضد رئيسها في مقر داره ومن أبناء عشيرته الاقربين وهو لا يستطيع أن يدخل معسكراً أو يقطع ودياً إلا بحراسه مشددة من جند النظام وقواته النظامية الاخرى، هذا على مستوى القاعدة الدارفورية، أما في

حاضرة البلاد فهو لا يستطيع ان يخاطب طبقه مستنيره في معهد علمي أو جامعة مأهولة بالطلاب وعلى ذلك قس مستوى القبول الشعبي للسلطة التي يُفترض فيها ان تكون لصيقه بأهل دارفور، وتلك كانت امنية لم تتحقق لغياب الشريك الفاعل القادر على المبادرة التي ظلت غائبه عن مجريات قضية دارفور. وهناك مطلب ملح وهو الارادة السياسية للحكومة السودانية في الوصول الى تسوية عاجلة وعادلة للمشكلة بإعتبار إنها صاحبة المصلحة الاولى في تنفيذ الاتفاقية، وهي اضافة الى التزاماتها الحصرية في الاتفاقية عليها مساندة الاطراف الاخرى الرسميه وغير الرسميه وتطوير قدراتهم لأحداث النقلة النوعيه المطلوبه، فهي ليست مجرد شريك عادي في الاتفاقية، إنها العمود الفقري للجسد وهي للأسف لم تأخذ الامر كذلك، فمكتب سلام دارفور تخطى عن مسؤولياته لرئيس السلطة الاقليمية الذي لم يحسن التصرف فيها، فإذا كانت مهمة السلطة في المقام الاول هي لم شمل أهل دارفور الذين رمزت لهم الاتفاقية ب((أصحاب المصلحة)) فإن استصحاب الحركات الموقعة على السلام هو في مقدمة أولوياتها وإشراكهم في وظائف السلطة كحق أصيل على الاقل في المستوى القاعدي والمتوسط وهذا لم يحدث بل إنحصر الامر كله في حركة التحرير والعدالة مُكلاً لها وحدها، وهذا خروج صريح عن وثيقة الدوحة التي شاركت جميع شرائح مجتمع دارفور في صنعها ومن الطبيعي أن تكون شريكه في تنفيذ بنودها، ومكتب سلام دارفور كلمة بهذا الخصوص ولكنه لم يقلها عمداً أم سهواً العلم عند العليم الخبير.

إنّ الصراع القبلي في دارفور بعد مجيء السلطة الاقليمية تجاوز حدود المعقول بدخول أطراف ومناطق لم تكن ضالعة في الصراع والنازحون الذين كان المأمول من السلطة الاقليمية وخاصة رئيسها أن يفعل شيئاً لتسوية أوضاعهم، ذلك هو الدافع وراء إختياره على رأس الحركات المسلحة التي كان يتصيد أنباءها من خارج دائرة الفعل فهو لم يكن على صلة طيبة بها ولا تربطه علاقة وديه بأعضائها، لدأبه بوصفهم ب((التاليس)) أي الغُراء، كما إنّ النزوح لم يتوقف بل زاد عدد النازحين في ظل السلطة الاقليمية ((400)) الف نازح جديد واللاجئون لم يعد منهم أحد والترتيبات الامنية لم تجد طريقها الى التنفيذ والسبب هو ان المنهج المتبع هو منهج الانتقاذ الأحادي الذي أوصل البلاد الى هذا النفق المظلم. وما يؤسف له حقاً هو إنّ أمن المواطنين في المدن الكبرى أصبح مهدداً، فمرتبات العاملين تنهب ضحى والناس

يقتلون بدم بارد والفاعلون آمنون يفعلون ما يشاؤون بلا رقيب ولا حسيب وتعطل دولاب النشاط التجاري بفرار رؤوس الاموال من العاصمة التجارية لدارفور وتوقف الانتاج الزراعي بفعل نزوح المنتجين الى أطراف المدن بحثاً عن الامن والطمأنينة المفقودة في دارفور كناتج لتلقائي لغياب هيبة الدولة. فالسلطة الاقليمية لأنها مجرد صدى لم تأت بجديد وهي لن تستطيع أن تطرح خطة بديلة لما هو سائد منذ خمسة وعشرين عاماً، فالحكومة الى الآن لم تع الدرس، وتقتنع بان الشريك القوي خير من الشريك الضعيف فالشريك الضعيف وجوده يزيد من عمق الجرح النازف، وغير قادر على طرح افكار تعين على الحل.

أداء تنفيذه بهذا المستوى مع عدم اليقين بأحقيتها النضالية، وهي تعلم ان أصحاب الحق المناضلين موجودين ومتربصين بها ((فالقوة الاساسية المتمردة خارج إطار الاتفاق)) وهي تقاومه بشده ويدعمها بعض النافذين في المجتمع الدولي، والحركات المسلحة التي سبقتها في مضمار السلام غير راضيه عنها لسلوكها المشين تجاهها ومجتمع دارفوري منقسم على نفسه بين مؤيد للاتفاق ومعارض له، وسلطة إتحادية حاكمة يجمع اهل دارفور على إنها لا ترغب في ((الحل العادل)) لمشكلة دارفور، هذا هو المسرح الذي تقف على خشبته السلطة الاقليمية وهي مطالبة بأن تعمل خارج حدود المألوف لردم الهوة السحيقة بين هذه الخطوط الثلاثة المتوازية والمتلازمة، وهذا لن تستطيع أن تقوم به أداة ضعيفة مثل السلطة الاقليمية الحالية، والى أن يصل النظام الى قناعة بأن المخرج هو القبول بالشريك الفاعل القادر على المبادرة وتحمل مسؤولياتها فان الوضع في دارفور سيظل يراوح مكانه رغم المال القطري المتقاطر بسخاء والدعم الدولي المساند للوثيقة بلا تحفظات.

الملاحق

1. الاتفاق الاطاري بين حركة العدل والمساواة والحكومة السودانية.
2. ملخص وثيقة الدوحة لسلام دارفور
3. البروتوكول الخاص بحركة العدل والمساواة السودانية

الاتفاق الاطاري بين حركة التحرير والعدالة والحكومة السودانية في الدوحة بتاريخ 23/فبراير/2010م

ان حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية في اطار التزامهما الجاد لأية حل مستدام للنزاع في دارفور، وقناعة منهما بالحاجة الملحة للتوصل الى اتفاق سلام شامل يضع حداً للمأساة في دارفور، وتتويجاً للجهود الكبيرة التي ظلت تبذلها القيادة القطرية، برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتعصيماً للجهود الطيبة للوساطة الدولية المشتركة. وفقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وتجمع دول الساحل والصحراء ((س ص)) المتعلقة بحل النزاعات بالطرق السلمية. وحرصاً على ضرورة تحقيق سلام عادل ودائم في كافة الأراضي الوطنية السودانية، وبخاصة في اقليم دارفور، والحفاظ على وحدة السودان، ورغبة في العمل على من أجل تنمية متوازنة للامة السودانية، تعتمد على تنوع وخصوصية مختلف الاقاليم السودانية من أجل ضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع، والممارسة الكاملة للحريات الاساسي مبنية على المساواة بين المواطنين، وأخذاً في الاعتبار الدستور الانتقالي لجمهورية السودان واتفاقية السلام الشامل الموقعه في نيفاشا في يناير (2005) واتفاق حسن النوايا وبناء الثقة لتسوية مشكلة دارفور والموقع في الدوحة بين حكومة الوحدة الوطنية في السودان وحركة العدل والمساواة في 17 فبراير (2009) وقناعه بالرغبة الواضحة لحكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية، اتفقت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية على الآتي:

المادة (1)

اعلان وقف اطلاق النار والشروع في المفاوضات فوراً من أجل الاتفاق على تطبيقه

المادة (2)

إصدار عفو عام بحق أعضاء حركة العدل والمساواة، المدنيين والعسكريين وإطلاق سراح سجناء الحرب والمحكومين من كل الجانبين بعد التوقيع النهائي على هذا الاتفاق.

المادة (3)

مشاركة حركة العدل والمساواة في السلطة على كافة مستويات الحكم وفقاً لكيفية يتم الاتفاق عليها بين الجانبين.

المادة (4)

تتحول حركة العدل والمساواة السودانية الى حزب سياسي فور التوقيع على اتفاق السلام النهائي.

المادة (5)

ادماج قوات حركة العدل والمساواة السودانية في القوات المسلحة وقوات الامن والشرطة الموحد، وفقاً لما يتفق عليه الطرفان ويسبق هذا الاجراء تجميع وتدريب هذه القوات في مواقع وفقاً لآليته وكيفية يتفق عليها الجانبان.

المادة (6)

تتحمل حكومة السودان كافة النفقات اللازمة لقوات حركة العدل والمساواة السودانية أثناء فترة التجميع والتدريب.

المادة (7)

يُعاد الى الخدمة كل أعضاء حركة العدل والمساواة السودانية العسكريين المفصولين والمدنيين المفصولين عن الخدمة ويتم احاقهم برصائفهم بالكيفية التي يتفق عليها الطرفان.

المادة (8)

تلتزم حكومة السودان بتعويض النازحين واللاجئين، وكافة المتضررين بسبب النزاع في دارفور تعويضاً عادلاً، كما تلتزم حكومة السودان بضمان حق العودة الطوعية للنازحين واللاجئين الى مواقعهم الاصليه وإنشاء مؤسسات خدمية وبنية تحتية لضمان حياة كريمة لهم.

المادة (9)

يخضع موضوع التنظيم الاداري لدارفور لمفاوضات بين الجانبين للوصول الى الاتفاق النهائي.

المادة (10)

يخضع موضوع تقاسم الثروة للمفاوضات بين الطرفين للوصول الى الاتفاق النهائي، وكذا قضايا الارض والحواكير، وأي قضايا أخرى لتحقيق السلام يراها الطرفان ضروريه لاكمال موضوعات اتفاق السلام الشامل.

المادة (11)

ينبني تطبيق هذا الاتفاق بين الطرفين على النوايا الحسنة، وعلى أساس تضامن وشراكه سياسية وفق مبادئ وقضايا وطنيه توحد بين الطرفين.

المادة (12)

يتم اعداد الاتفاق النهائي والبروتوكولات الاضافية المنفذه له والتفاوض عليها وتوقيعها في الدوحة قبل الخامس عشر من مارس 2010م.
حرر في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 23 فبراير 2010م
عن حكومة جمهوريه السودان:

دكتور أمين حسن عمر وزير الدولة بوزارة الثقافة والشباب والرياضه

عن حركة العدل والمساواة السودانية

احمد محمد تقدر لسان امين شئون المفاوضات والسلام

شهد على التوقيع

عندولة قطر

أحمد بن عبدالله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء
وعن وساطة الاتحاد الافريقي والامم المتحدة
جبريل يبيني باسولي الوسيط المشترك

ملخص وثيقة الدوحة لسلام دارفور

التقديم:

تم التوقيع على وثيقة الدوحة لسلام دارفور من ممثلي حركة التحرير والعدالة والحكومة السودانية في 14/ يوليو 2011م . و برغم وجود نقاط متشابهة للتخفيف من حدة الصراع وردت في اتفاقية ابوجا 2006 فان وثيقة الدوحة لسلام دارفور اعطت مواطني دارفور فرصة اوسع للممثيل في الحكومة .
النصوص المتعلقة بالعدالة والتعويضات وقسمة السلطة قد تطورت من الاتفاقية الماضية وقد تم انشاء صندوق لتعويض ضحايا الصراع في دارفور واعادة اوجه الحكم المحلي الى الناس .

1. الاطراف التي قامت بالتوقيع على الوثيقة تعترف بان الصراع في دارفور لا يمكن حسمه عسكريا او كوسيله للحل ويتحقق الحل الدائم والوحيد من خلال عملية سياسية شاملة . مع ان بعض الجماعات الراضية الاخرى رفضت التوقيع على الوثيقة الا ان الوثيقة تركت مقاعد شاغرة على امل ان تعود الحركات الراضية الى طاولة المفاوضات وتوقع على الوثيقة في نهايه المطاف .
تم التوقيع على الوثيقة في يوليو 2011م وقد تم تحقيق بعض المحطات والانشطه الوارده في الوثيقة على سبيل المثال : انشاء السلطة الاقليمية لدارفور وهي الجهاز الاداري الرئيسي للوثيقة وقد تم تكوينها في فبراير 2012م . ومع ذلك هناك العديد من العمليات المهمة التي نصت عليها الوثيقة المتأخره عن الجدول الزمني ولم تؤت ثمارها بعد .

2- حقوق الانسان والحقوق الاساسيه :

اقرت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور باهميه الاعلان العالمي لحقوق الانسان والحقوق الاساسيه ودعت السلطة الاقليمية لدارفور وحكومة السودان وحكومات ولايات دارفور لتعزيز ودعم حقوق الانسان والحقوق الاساسيه لكل المقيمين في اقليم دارفور مع اتاحة حرية ممارسه حقوقهم الاساسيه وفقا للاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة السودانية . والالتزام على الاتفاقيات الدولية التي وقعها السودان وهي :

1. الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

2. المعاهد الدولية لحقوق المدنية والسياسية .

× الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو ببساطة احترام عالمي لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بدون تمييز على اساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الديانة ، يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم ان يعامل بعضهم بعضاً بروح الاخاء .

بعض نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان :

1. يولد جميع الناس احراراً متساويين في الكرامة والحقوق .
2. عدم التمييز
3. الحق في الحياة .
4. لأية جواز استعباد أي شخص .
5. الجميع سواسية امام القانون .
6. حقوق الانسان محمية بالقانون .
7. حرية التنقل والحركة .
8. حرية التفكير والتعبير .
9. الحق في التجمع .
10. الحق في الديمقراطية .

المعاهد الدولية لحقوق المدنية والسياسية :

تم تبني المعاهدة الدولية لحقوق المدنية والسياسية من قبل الامم المتحدة في 12/ ديسمبر 1966م المادة (1) تنص على ان الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير ، بما في ذلك الحق في ان تحدد بحرية وضعها السياسي والسعي الى تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و داره وصرف مواردها الخاصة .

مفوضيه حقوق الانسان القومي :

تقوم الحكومة بتكوين مفوضية قومية فاعلة لتكون مسؤوله عن تكوين لجان فرعية مستقلة ولا مركزية في ولايات دارفور وتقوم المفوضية بالعمل مع اللجان الفرعية وتعزيز حقوق الانسان والحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية في دارفور وتقوم المفوضية بتطوير آلية لمعالجة كافة اشكال التمييز .

الامن والامان في دارفور :

يجب على الموقعين فرض سيادة القانون ، والمساواة ، وعدم التمييز واحترام الحق

في الحياة والامن من الناس والكرامة الشخصية وحظر التعذيب وسوء المعاملة .

الوصول للعدالة :

كفاله المحاكم العادلة والعلنية من قبل حكومة السودان مع الحق في الوصول الى المحاكم العادلة في جميع القضايا المدنية والادارية والجنائية وعلى اساس من المساواة امام المحاكم .

الحقوق الاساسية :

يجب على حكومة السودان العمل على تسهيل الخطوات الادارية والقانونية اللازمة من اجل ضمان حرية الرأي والتعبير والدين والحق الدستوري في تحقيق وتسجيل الاحزاب السياسية ، الخ

تقاسم السلطة والوضع الاداري :

وفقا للوثيقة تتكون السلطة التنفيذية القومية من الرئيس والنائب الاول ونائب الرئيس ومساعد الرئيس ومستشاري رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء القومي . سيتم تعيين مساعد للرئيس من دارفور ويتم ترشيح وزيرين لمجلس الوزراء وأربعة وزراء دولة من قبل الاطراف الموقعه في الاتفاقية ويقوم رئيس الجمهورية بتعيينهم . في المجلس الوطني ستحتفظ دارفور بـ 96 مقعداً من 450 مقعداً حتى الانتخابات القادمة كما وسيتم تمثيل مواطني دارفور تمثيلاً مناسباً في السلطة القضائية القومية .

انشاء السلطة الاقليمية لدارفور :

تكون السلطة الاقليمية لدارفور الاداره الرئيسيه لتنفيذ الوثيقة ، كما وستقوم بتعزيز وتنسيق جهود التنمية والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع كما وستكون مسؤوله عن التعاون والتنسيق بين ولايات دارفور بالاضافه الى :

- حماية وتعزيز حقوق الانسان .
- تعزيز الشفافيه والحكم الرشيد .
- التربية والتعليم والتنمية الثقافية .
- التنمية والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع .
- التخطيط والحفاظ على مسارات الماشيه والمراعي .
- العمل على توفير الظروف اللازمة لإعادة توطين النازحين .

- وضع سياسات للسيطرة على الاسلحة الصغيره والخفيه .
 - الاقتراض من المؤسسات الوطنية بضمنه البنك المركزي .
- يكون للسلطة الاقليمية دافور اختصاص سن التشريعات والتنسيق في المجالات التالية :

- الوسائط الاعلاميه .
 - الحفاظ على البيئه .
 - السياسات الصحية .
 - سياسته ملكيه الارض .
 - السياسات الماله والاقتصادي .
 - النهوض بالمرأه والامومه ورعايه الاطفال .
 - توليد الكهرباء واستخدام المياه وادارة النفايات .
 - الانخراط في مفاوضات مع الحكومة الاجنبيه والمنظمات غير الحكوميه بعد الحصول على موافقه الحكومة الاتحاديه في مجالات التعليم والثقافه والقروض والمنح والتجاره والاستثمار والشؤون الانسانيه .
- تتكون السلطة الاقليمية لدافور من هيئتين هما : الجهاز التنفيذي ومجلس السلطة الاقليمية لدافور .
- اعضاء الجهاز التنفيذي يتم ترشيحهم من قبل رئيس السلطة الاقليمية لدافور ويتم تعيينهم عبر رئيس الجمهوريه .
- مجلس السلطة الاقليمية :**
- يتكون المجلس من 67 عضواً ويحتوي على رئيس ونائبين للرئيس وممثلين للحركات المسلحة (17 لحركة التحرير والعدالة وعدد لم يفصح عنه للحركات غير الموقعة) وممثلين للمجالس التشريعيه الولائيه .
- يقوم المجلس بادارة العمليات اليومية للسلطة الاقليمية وهو الجهة المسؤولة عن فعاليات السلطة الاقليمية بوصفها هيئة حاكمة . كما يعتمد ميزانية السلطة الاقليمية ويراقب المنصرفات بالاضافة الى النظر في القوانين واستعراض التشريعات واصدار التوصيات الى تعزيز التنسيق بين ولايات دافور الخمس .
- تمويل السلطة الاقليمية لدافور :**
- صندوق اعادة اعمار وتنمية دافور سيقوم بتمويل كافة انشطه السلطة كما ويمكن

للسلطة ان تتحصل على قروض من الاسواق الوطنية المالية والدولية بعد موافقه البنك السوداني المركزي وتقوم باعداد تقارير مفصلة عن التمويل الاجنبي والدعم وتسليمها الى الحكومة الاتحاديه .

يحق للسلطة الاقليمية في حالة تأخير الحكومة او حجبها للتحويلات الماليه ان تقيم دعوى قضائية في المحكمة الدستورية .

برتكول تمثيل الدولة مساعدى الرئيس و رئيس السلطة الاقليمية

3. نائبى رئيس الجمهورية

4. رئيس الجمهورية

الجهاز التنفيذى للسلطة الاقليمية بدارفور

رئيس السلطة الاقليمية بدارفور	
حكام ولايات دارفور	نواب الرئيس
مساعد الرئيس لشؤون السلطة الاقليمية	عضوا
وزير المالية التخطيط الاقتصادى	عضوا
وزير الثقافة والاعلام والسياحة	عضوا
وزير الزراعة والثروة الحيوانية	عضوا
وزير اعادة الاعمار والتنمية والبنية التحتية	عضوا
وزير البيئة وتنمية الموارد الطبيعية	عضوا
وزير مجلس سلطة دارفور الاقليمية	عضوا
وزير الشؤون الاجتماعية ورعايه الامومة والطفولة	عضوا
وزير الصحة	عضوا
وزير الشباب والرياضة	عضوا
وزير تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات	عضوا
مفوض مفوضية العودة الطوعية واعدادة التوطن	عضوا
مفوض مفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة	عضوا
رئيس صندوق اعادة اعمار وتنمية دارفور	عضوا
مفوض مفوضية الاراضى	عضوا
مفوض مفوضية تنفيذ الترتيبات الامنية لدارفور	عضوا

استفتاء دارفور:

فى موعد لا يتجاوز السنة الواحدة بعد توقيع وثيقة الدوحة لسلام دارفور سيتم استفتاء فى كافة ولايات دارفور لتحديد الوضع الادارى لاقليم دارفور وسيقوم المواطنون باختيار انشاء اقليم واحد لدارفور مكون من ولايات دارفور أو الحفاظ على الوضع الحالى .

فى حالة اختيار الاغلبية لانشاء اقليم واحد لدارفور يجب صياغة دستور يمثل مواطنى دافور .

مبادئ اقسام السلطة :

تؤكد وثيقة الدوحة على تمثيل ابناء دارفور على قدم المساواة فى الخدمة المدنية الوطنية والمؤسسات العامة والقوات المسلحة والقوات النظامية والترتيبات العادلة لتقاسم السلطة تضمن مشاركة دارفور فى جميع مستويات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات .

قوات الشعب المسلحة :

يتم تمثيل مواطنى دارفور بشكل عادل على جميع مستويات قوات الشعب المسلحة السودانية كما تقوم حكومة السودان باتخاذ التدابير المناسبة لضمان التمثيل العادل لمواطنى دارفور للمستويات العليا والالتحاق بالاكاديميات العسكرية .

التمثيل على المستوى الولائى :

يكون للحركات ممثلون فى كافة مستويات حكومة ولايات دارفور .

الجامعات ومؤسسات التعليم العالى التى تديرها الدولة :

سن سياسات ايجابيه تعود بالنفع على ابناء دارفور الساعين على تعليم جامعى وتخصيص 15% من المقاعد فى الجامعات القومية لطلاب دارفور واعفاء ابناء النازحين واللاجئين فى دارفور المقبولين فى الجامعات الوطنية من الرسوم لمدة خمس سنوات .

السلطة التنفيذية القومية

يتم تعيين عدد من نواب رئيس الجمهورية بما يتفق مع الرؤية السياسية لتمثيل

لجميع السودانيين وسيتم تعيين مساعدين ومستشارين لرئيس الجمهورية من دارفور وفقاً لنسبة سكان السودان .

مجلس الوزراء القومي :

تمثل دارفور في مجلس الوزراء القومي وفقاً لنسبتها من سكان السودان .

الهيئة التشريعية القومية :

يتم تمثيل أبناء دارفور في المجلس الوطني وفقاً لمبدأ التناسب الخاص بهم وسوف تحافظ دارفور على 96 مقعداً في المجلس الوطني حتى الانتخابات المقبلة والحركات سوف تملأ المقاعد الشاغرة وفقاً للوضع الديمغرافي الجديد الساري المفعول منذ انفصال جنوب السودان ويقوم المجلس بإدارة العمليات اليومية للسلطة الإقليمية وهو الجهة المسؤولة عن فعالية السلطة الإقليمية بوصفها هيئة حاكمة . كما يعتمد ميزانيته السلطة الإقليمية ويراقب المنصرفات بالاضافة الى النظر في القوانين واستعراض التشريعات واصدار التوصيات التي تعزز التنسيق بين ولايات دارفور الخمس .

4. تقاسم الثروة :

تقوم الحكومة السودانية بوضع سياسات اقتصادية تتيح تكوين بيئة شفافة تدعم القطاع المحلي والقطاع الاجنبي الخاص في دارفور مع تولية اهتمام خاص وحوافز لتلبية متطلبات واحتياجات النازحين واللاجئين العائدين والنساء . بالاضافة الى الاعفاء الكامل من الجمارك والرسوم الاخرى على المواد المستوردة

لدارفور ، وفي ما يلي احكام محددته حول تقاسم السلطة :

x استحداث برامج التمويل الاصغر وتوفير الدعم اللازم للمشاريع المحلية وانشطه الجماعات غير القادرة على تلبيه متطلبات الضمانات القومية كما تقوم حكومة السودان بتوفير 100 مليون دولار لدعم برامج التمويل الاصغر .

صندوق دارفور لاعادة الاعمار والتنمية مسؤول عن تمويل مشاريع العودة واعادة التوطين بالاضافة الى تطوير آليات لمقابله الاحتياجات الخاصة للنساء والاطفال واليتامى وتقوم الحكومة السودانية بتوفير 200 مليون دولار للصندوق كمرحلة

اولى ويتم توفير 2 مليار دولار خلال 6 سنوات من توقيع الوثيقة كما تقوم الحكومة السودانية بتوفير 225 مليون دولار على مدى 3 سنوات لحكومات ولايات دارفور لدعم انشطته الخدمة الاجتماعية

يتم جمع الدخل القومي على المستوى القومي والمستوى الولائي وتقوم الحكومة القومية بجمع الايرادات من ضريبة الدخل الشخصي وارباح الشركات والقروض الدعومات . واي وسيلة اخرى يقرها المجلس الوطني ، اما بالنسبة للولايات فتجمع الايرادات من ضريبة الدخل الشخصي و مشاريع الدولة و السياحة والثروة الحيوانية ومصادر اخرى (القائمة الكاملة موجودة في المادة 20 و 23) .

مفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات :

تكون المفوضية بمثابة الوسيط في تخصيص الاموال لولايات دارفور وسوف تقوم كذلك بضمان شفافية العملية .

صندوق الايرادات القومي

مفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات

ولايات دارفور

تمويل ولايات دارفور :

بالاضافة الى ايرادات الضرائب يحق لولايات دارفور الحصول على الايرادات من صندوق اعادة اعمار وتنمية دارفور وصندوق ائتمان متعدد المانحين ويحق للولايات الحصول على قروض من مانحين وطنيين ودوليين بموافقة البنك المركزي السوداني ويجب ابلاغ الحكومة القومية بأي تمويل اجنبي أو مساعدات . يتم تقديم ميزانية الولايات الى المجلس التشريعي الولائي بالموافقة عليها . التنمية :

من جملة الامور التي يجب على سياسته التنمية التركيز عليها :

- اعادة البناء .
- مكافحة الفقر .
- تطوير البنية التحتية .
- اعادة تاهيل الخدمات الاجتماعية .

- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي .
- تشجيع التجاره في دارفور والدول المحيطة بها .

بعثه التقييم المشتركة لدارفور :

تعد البعثة وتقدم تقييما حول احتياجات دارفور بالتعافي الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في مؤتمر للمانحين تتم اقامته بعد ثلاثة اشهر من توقيع الوثيقة .
تتطلب الاطراف من المجتمع الدولي المساهمة في هذه المبادرة و المساعدة في تمويلها عبر انشاء صندوق متعدد المانحين .

تطوير وادارة الاراضي والموارد القومية :

الحق لأية شخص تم حرمانه بصورة تعسفية أو غير قانونية من ممتلكاته وحقوق ملكية ارضه باستعادة حقوقه وتعويضه تعويضا كاملا بكل خسائره كما يحق للأفراد الذين تآثرت سبلهم المعيشية نتيجة للنزاع من الحصول على تعويض مناسب .

الاعتراف وحماية كافة حقوق الارض القبلية والتاريخية (الحواكير) بما في ذلك مسارات الرعي و ستقوم مفوضية اراضي دارفور بمعالجة كافة القضايا المتعلقة بادرارة الاراضي .

يحق للحكومة القومية والولائية في مشاركة المجتمعات المحلية تنمية وتطوير اراضي المجتمعات المحلية ويحق للمجتمعات المحلية الحصول على تعويض كاف عن طريق عائدات مشروع تطوير الارض .

مفوضيه اراضي دارفور:

يتم انشاء المفوضية بوصفها هيئة مستقلة مسؤولة عن ادارة الاراضي وسوف تدعم اولا وقبل كل شئ حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في الاقليم ويكون المفوضون المكونون ممثلين للحكومة القومية والسلطة الاقليمية لدارفور وحكومات ولايات دارفور والادارة الاهلية والخبراء المحليون بالتشاور مع المجتمعات المحلية لضمان حماية الحقوق التقليدية .
تقوم المفوضية بتطوير خطة ادارة استغلال الاراضي واعتمادها من المجلس

التشريعي وستتيح هذه القاعدة من البيانات لحكومات ولايات دارفور ومجالس التخطيط المنظم للتنمية في الاقليم وينبغي تقديم التعويض الكافي للأفراد والجماعات التي تتأثر سلبا بهذه الخطط .

المسؤوليات الاخرى لمفوضية اراضي دارفور على سبيل المثال وليس الحصر :

- التحكيم في المنازعات حول حقوق ملكية الارض .
- انشاء سجلات لاسخدام الاراضي والحفاظ عليها .
- تقديم المشورة الى حكومات الولايات لتنسيق سياسات ومشاريع متعلقة بحقوق الاراضي .

تكون مفوضية اراضي دارفور ذات عضويه دائمة في مفوضية الاراضي القومية وتقوم الهيئتان بتطوير نشاطاتهما .

5. التعويضات وعودة النازحين واللاجئين :

وفقا للقانون الدولي سيكون للنازحين واللاجئين الحق في العودة الطوعية الى ديارهم ، وتقوم الحكومة السودانية بتوفير الوسائل لتسهيل عودتهم وسوف يتم توفير مساعدات انسانية لهؤلاء العائدين وخصوصا النساء والاطفال كما ويكون الوصول الى المعلومات حول الاوضاع في مناطق العودة متاحاً وسهلاً لجميع الاطراف ويكون للضحايا الحق في تعويض مالي على الخسائر التي حدثت نتيجة للصراع .

يتم توفير الامن الكافي للنازحين واللاجئين بمساعدة البعثة المشتركة في دارفور وتقوم الحكومة السودانية باتخاذ كل التدابير القانونية المناسبة ضد الذين يشتركون في هجمات ضد الوكالات الانسانية .

يتم توفير المساعدة الانسانية للنازحين قبل وبعد عودتهم وللاجئين بعد عودتهم ويحق للمجتمعات المحلية التي تستقبل النازحين الحصول على المساعدات كما ويتم تأمين المسارات الانسانية تأميناً مناسباً .

الشروط الاساسية الملزمة لعودة النازحين واللاجئين التي اتفقت عليها حكومة السودان والاطراف الموقعة على الوثيقة هي :

- حرية التنقل .
- الدعم النفسي .

• توفير فرص تعليمية مناسبة للذكور والاناث .

• الوصول الى المياه الصالحة للشرب والطعام والرعاية الصحية .

• توفير مبلغ 250 دولاراً لكل عائلة لتلبية احتياجاتهم العاجلة عند عودتهم .

• سلامة النازحين واللاجئين اثناء وبعد عودتهم من الخطر او التعرض

للمضايقات والتمييز .

تقوم الحكومة السودانية باصدار كافة المستندات الضرورية للنازحين واللاجئين

وتعمل كذلك على اعادة توطينهم طوعيا وتقوم مفوضية العودة الطوعية واعادة

التوطين (موجودة ادناه) بلم شمل العائلات التي فرقها الصراع .

مفوضية العودة الطوعية واعادة التوطين :

تتكون المفوضية من لجنة العودة الطوعية ولجنة رد الممتلكات وصندوق التعويض

/ جبر الضرر .

مفوضية العودة	الطوعية واعادة التوطين	
صندوق التعويضات	لجنة رد ممتلكات :	لجنة العودة الطوعية
/ جبر الضرر -	تحديد ما اذا كانت طلبات	اجراء المسوح
مسؤولة عن دفع	استعادة الملكية صحيحة	الاحصائية للمساعدة
التعويضات للنازحين	اذا كانت الطلبات صحيحة	في خطة اعادة التوطين
واللاجئين تساهم	تقدم	اجراء تقييم شامل
بمبلغ 200 مليون	الى الحكومة السودانية	للاحتياجات
دولار و الشعب	التي تقوم	التي تعالج قضايا
السوداني و الدول	اذا لزم الامر بازالة و نقل	الامن الغذائي
الاسلاميه والعربية	الافراد	والمياه الصالحة
و الافريقيه و	الذين استقروا فى هذه	للشرب والامن
الاتحاد الاوروبى و	المناطق - يتم الاعلان	والتعليم والبنية
وكالات الامم	عن عن قرارات اللجنة	التحتية وضع اعتماد
المتحده بمبلغ 100	للجمهور	وتنفيذ خطه عمل
مليون دولار		للعودة الطوعية في
		غضون اشهر .

الوقف الدائم لاطلاق النار والترتيبات الامنية النهائية

على الاطراف تفهم ان النزاع في دارفور لا يمكن حسمه عسكريا وان تتفق على ان العملية السياسية الشاملة هي الحل الوحيد القابل للتطبيق ويكون للمواطنين الحق في التنقل والحماية وضمان وصول المساعدات الانسانية الى كل المناطق حيثما كان ذلك ضروريا .

الوقف الدائم لاطلاق النار	
الاطراف سوف تعمل على	يتمتع الطرفان عن التالي
- نزع السلاح من الميليشيات المسلحة	- الدعايه العدائيه
- التعاون الكامل مع البعثه المشتركه	- العنف ضد المدنيين
- اطلاق جميع الاطفال الذين تم	- عرقله عمليات تقديم المساعده
تجنيدهم من قبل	الانسانيه
الحركات بدون قيود او شروط	- الانشطه العسكريه بالقرب من
- حماية عموم جميع المدنيين	مخيمات اللاجئين
واللاجئين من المضايقات او	- التجنيد العسكري للذكور والاناث
الاحتجاز التعسفي من قبل الحكومة	اقل من 18 عاما .
والحركات	

لجنته وقف اطلاق النار :

يكون المقر الرئيسي للجنة في ولايه شمال دارفور ، الفاشر وتكون مسؤولة عن مراقبة وتنفيذ وقف اطلاق النار الدائم وللتقليل من مخاطر حدوث اعمال عنف تقوم اللجنة بتحديد والموافقة على مسارات معينه للحركة لجميع الاطراف كما تقوم اللجنة باصدار خريطه توضح مواقع جميع الاطراف كما تقوم اللجنة بالابلاغ عن أية مخالفة لأي من الاطراف لشروط وقف اطلاق النار الدائم .

كما تكون اللجنة بمثابة قناة اتصال بين الاطراف طوال الفتره الانتقاليه و تتكونا اللجنة من الاعضاء الواردين في الجدول الموجود في الاسفل .

لجنته وقف	اطلاق النار
قائد قوات اليوناميد	الرئيس
ثلاثة اعضاء من كل طرف	عضوا
ممثّل دولة قطر	عضوا

يكون رئيس اللجنة مسؤولاً من الامانه العامة وكذلك جميع لجان القطاعات الفرعية لوقف اطلاق النار المنتشره في الاقليم وتقوم هذه اللجان باصدار تقارير الى اللجنة بخصوص مخالفات وقف اطلاق النار كما وتقوم مجموعات كل موقع على وقف اطلاق النار بتوعية اللجان الفرعية بالاوزاع في المنطقة وتشرف على امتثال الاطراف على وقف اطلاق النار الدائم بالاضافه الى المراقبة والقيام بدوريات والتفتيش والتحقيق وتكون بمثابة نقطه اتصال . (الهيكل المفصل ادناه)

فريق موقع اطلاق النار

لجان القطاعات الفرعية لوقف اطلاق النار
الامانه العامة للجنة وقف اطلاق النار
لجنته وقف اطلاق النار الدائم

الترتيبات الامنية النهائية :

تكون لجنة وقف اطلاق النار مسؤولة عن التخطيط والتنسيق وادارة والاشراف على مراحل عملية وقف اطلاق النار التي تقسم على 3 مراحل :

1. فك الارتباط :

- يقتصر نشاط وحركة الاطراف في المناطق المحدده في الخريطه الرئيسيه .
- تقوم اللجنة بانشاء مناطق منزوعه السلاح حول مخيمات اللاجئين .
- انشاء مناطق عازله بين الطراف .
- تحرص الاطراف ان تمتثل الميليشيات المسلحة التي تخضع لسيطرتهم بالالتزام والامتثال لوقف اطلاق النار .
- حظركافة الانشطة العسكرية .

2. اعاده الانتشار :

- تقوم الاطراف باعادة نشر قواتها واسلحتها الى مناطق اعاده الانتشار الخاصة بهم بعيدا عن المناطق العازله .
- ستقوم اليوناميد بتسيير دوريات في المناطق العازله .

3. الرقابه على الاسلحة :

- يتم تخزين جميع الذخائر والاسلحة والمدفعية في مناطق آمنة يحددها رئيسا للجنة وتتم مراقبتها بواسطة اليوناميد .
- الحكومة السودانية مسؤولة عن نزع سلاح الميليشيات المسلحة / قطاع الطرق وتراقب اللجنة وتتحقق من هذه العملية ويجب على الاطراف ابلاغ رئيس اللجنة بمواقع قواتهم على وجه الدقة ويقوم رئيس اللجنة بتزويد الاطراف بخريطه توضح المخيمات والمناطق منزوعة السلاح والمناطق العازلة وتلتزم الاطراف بالقواعد والاحكام الرئيسة لنقل الاسلحة والقوات .

التحقق :

تقوم اليوناميد بالتحقق الدقيق لمواقع الحركات ومعداتهم وعدد انواع الاسلحة وقوام القوة وعدد الاطفال فيها وتكون هذه المعلومات سرية وتقتصر على رئيس اللجنة .

المناطق منزوعه السلاح والمناطق العازله :

- تمنع قوات الاطراف من الدخول الى مناطق منزوعه السلاح أو المناطق العازلة أو مناطق اعاده الانتشار بدون اذن كتابي من لجنة الوقف الدائم لاطلاق النار .
- حظر الاسلحة .
- يتم تحديد الحدود من قبل رئيس اللجنة .
- تكون اليوناميد مسؤولة عن تسيير دوريات ومراقبة هذه المناطق .

الدعم اللوجستي غير العسكري :

يتم انشاء لجنة مشتركة للدعم اللوجستي وتقوم بتقديم دعم لوجستي غير عسكري للحركات بما يشمل الغذاء والماء والمأوى والمؤن الطبية واحتياجات التنقل .

حماية المدنيين والحد من التسلح :

تقوم الحكومة السودانية بجمع متطوعين من المجتمعات المحلية والنازحين واللاجئين العائدين للانحراط في الشرطه المجتمعيه وتقوم اليوناميد بتدريب المتطوعين لضمان الحفاظ على الامن في المخيمات وقرى العودة الطوعية تقوم اليوناميد وبرنامج الامم المتحده الانمائي بتطوير استراتيجيه لتنفيذ برنامج مدني طوعي للحد من التسلح .

نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج :

تقوم لجنة الوقف الدائم لاطلاق النار باختيار مناطق يتم فيها تجميع المقاتلين السابقين لاكمال عملية نزع السلاح وبانتهاء العمليه يتم اعادة ادماج المحاربين في المجتمع المدني او القوات المسلحة السودانية او قوات الدفاع الشعبي وتقوم الحكومة السودانية بتوفير الدعم والتدريب للمحاربين السابقين . تقوم السلطة الاقليمية لدارفور بتكوين مفوضية تنفيذ الترتيبات الامنية لدارفور والتي سوف تنسق تنفيذ البنود الامنية .

الاطار الزمني

المرحلة الاولى : فك الارتباط

يبدأ فور الانتهاء من التحضيرات وينتهي في 45 يوما .

المرحلة الثانية : اعادة الانتشار

تبدأ فور الانتهاء من المرحلة الاولى وتنتهي في 45 يوماً .

المرحلة الثالثة : الرقابه على الاسلحة

تبدأ فور الانتهاء من المرحلة الثانية وتنتهي في 30 يوماً .

8. الحوار الداخلي والتشاور وطرق التنفيذ :

آليه الحوار والتشاور الداخلي في دارفور

آليه الحوار والتشاور الداخلي في دارفور ستعمل عبر المشاورات الشعبية والحوار وتعزيز المصالحة والوحدة بين ابناء دارفور والسودان ويتم تمويلها عبر اليوناميد والاتحاد الاوروبي وقطر وستطور هذه الكيانات والآليات والاجراءات والجداول

الزمنية لآلية الحوار والتشاور الداخلي .

مهام آليه الحوار والتشاور الداخلي في دارفور :

- تشجيع المصالحة بين القبائل .
- رفع مستوى الوعي وحشد الدعم لتنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور .

لجنة متابعة التنفيذ

- يتم تكوين لجنة متابعي التنفيذ وتكون مسؤوله من الآتي :
- تقييم سير عملية تنفيذ الوثيقة .
- تشجيع الاطراف على الالتزام التام باحكام الوثيقة .
- المساعدة في تقديم التمويل والمساعدة التقنية التي تساعد الهيئات المتضمنة في الوثيقة .

بعض اعضاء لجنة متابعة التنفيذ	
ممثل دولة قطر	الرئيس
(2) ممثل من حكومة جمهوريه السودان	عضوا
ممثل عن الاتحاد الافريقي	عضوا
ممثل عن الامم المتحده	عضوا
الممثل الخاص المشترك ورئيس اليوناميد	عضوا
ممثل عن تجمع دول الساحل والصحراء	عضوا
ممثل عن الاتحاد الاوروبي	عضوا
ممثل عن منظمه المؤتمر الاسلامي	عضوا
ممثل عن منظمه المؤتمر الاسلامي	عضوا
ممثل عن فرنسا	عضوا
ممثل عن كندا	عضوا
ممثل عن اليابان	عضوا
ممثل عن جمهوريه الصين	عضوا
ممثل عن تشاد	عضوا
ممثل عن روسيا	عضوا
ممثل عن المملكه المتحده	عضوا
ممثل عن الولايات المتحده الامريكية	عضوا

في النهايه بعد اعتماد الاطراف لوثيقة الدوحة لسلام دارفور يكون للوثيقة وضع دستوري .

البروتوكول الخاص بحركة العدل والمساواة السودانية

ديباجه

ان حكومة جمهورية السودان وحركة العدل والمساواة السودانية ، (المشار الى كل منهما على حده بـ " حكومة السودان " و " الحركة " على التوالي ، ويشار إليهما مجتمعين " بالطرفين ") .

ان تذكران بالاتفاق بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية على اساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (وثيقة الدوحة) ، الموقع عليه بالأحرف الأولى يوم 24 مارس 2013م

واذ تشيران الى الفقره (1) من المادة (1) من الاتفاق المذكور اعلاه التي تنص على أن × البروتوكول الخاص بمشاركة حركة العدل والمساواة السودانية على مختلف مستويات السلطة واستيعاب قواتها × يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق ، واذ تذكران باتفاق وقف اطلاق النار بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية الموقع يوم 10 فبراير 2013م ، في الدوحة ، واذ تشيران الى الفقره (56) من المادة (8) من وثيقة الدوحة حول تمثيل الحركات في مختلف مستويات الحكم ، واذ تؤكدان مجدداً رغبتهما في بناء الثقة واقامة شراكة قوية لتعزيز السلام وترسيخه في دارفور عن طريق التنفيذ الناجز لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وكافة ملحقاتها ، اتفقنا على ما يلي :-

المادة (1) : مشاركة الحركة على مختلف مستويات الحكم

1. تقدم الحركة ترشيحات لرئيس الجمهورية للتعين في منصب وزير اتحادي أو وزير دولة على المستوى المركزي من الحكم .
2. ترشح الحركة مرشحا لمجلس الولايات في الهيئة التشريعية القومية .
3. يقدم رئيس سلطة دارفور الاقليمية ، بالتشاور مع الحركة ترشيحات الحركة الى رئيس الجمهورية للتعين في المناصب التالية على مستوى السلطة الاقليمية ، وفقا للفقرات (67) الى (70) من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور .

أ - (1) مستشار لرئيس السلطة

ب - (2) وزيرين

ج - (1) رئيس مفوضية

د - يتم تعيين رئيس مجلس تطوير الرعاة والرحل في دارفور ، ورئيس صندوق الرعاية الاجتماعية في دارفور من قائمة مرشحي الحركة ذوي الكفاءة الذين يقع عليهم الاختيار . وفور تعيينهما يصبحان عضوين في الجهاز التنفيذي للسلطة .

هـ - (10) اعضاء في مجلس سلطة دارفور الاقليمية ، يكون احدهم نائبا أول لرئيس المجلس ، وذلك وفقا للفقر (71) من المادة (10) من وثيقة الدوحة .

4. يقوم رئيس سلطة دارفور الاقليمية ، بالتشاور مع الحركة بتعيين خبيرين احدهما في وزاره والآخر في مفوضية .

5. تقدم الحركة ترشيحات لولاه ولايات دارفور لشغل (5) مناصب وزراء ، واحد في كل من ولايات دارفور الخمس يشغل (2) منهما منصب نائب والي وفقا للفقرتين (82) و (83) من المادة (12) من وثيقة الدوحة .

6. تقدم الحركة ترشيحاتها لتعيين ثلاثة عشر عضوا في المجالس التشريعية الولائية في دارفور .

7. تقدم الحركة ترشيحاتها لتعيين (6) معتمدين ، واحد في كل من ولايات دارفور الخمس .

المادة (2) : استيعاب قوات حركة العدل والمساواة في القوات المسلحة وقوات الشرطه والدمج الاجتماعي :

لأغراض تحقيق المبادئ العامة المنصوص عليها بموجب المادتين (62) و (63) من وثيقة الدوحة ، تتعهد حكومة السودان والحركة فور التوقيع على هذه الاتفاقية بالوفاء بما عليها من التزامات على نحو يتسم بالشفافية وفي هذا الخصوص اتفق الطرفان على ما يلي :-

1. يتم دمج مقاتلي الحركة في القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطه السودانية وفقا للاحكام الخاصة بالدمج على النحو المنصوص عليه في المادة (74) من وثيقة الدوحة .

2. يحدد الطرفان نسبة المقاتلين الذين تم التحقق منهم والمؤهلين ليتم دمجهم في القوات المسلحة وفي قوات الشرطه بعد استكمال عملية التحقق .

3. يتم الدمج الاجتماعي للمقاتلين اللذين لم يتم دمجهم في القوات المسلحة وفي قوات الشرطه وفقا لبرامج نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج ويستفيدون ايضا من برامج الرعاية الاجتماعية الاخرى ، على النحو المنصوص عليه في " اتفاق بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية على اساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور " .

4. يؤكد الطرفان مجددا التزامهما بمعايير الدمج على النحو المنصوص عليه في الفقرتين (456) و (457) من وثيقة الدوحة ، بما في ذلك على وجه الخصوص الاستثناء المتعلق بالحد الأدنى من المؤهلات الاكاديمية لدمج الضباط

المادة (3) : التسلسل والاطار الزمني :

1. يتم تنفيذ المراحل المتعدده للترتيبات الامنية النهائية وفقا للتسلسل والاطار

الزمني التاليين :

أ - المرحلة الاولى : التحضيرات بما في ذلك التحقق ، تبدأ بعد 7 ايام من التوقيع على البروتوكول ويتم استكمالها خلال 30 يوما .

ب - المرحلة الثانية : اعادة الانتشار في مناطق التجميع ، تبدأ فور اتمام المرحلة الاولى ويتم استكمالها خلال 30 يوما .

ج - المرحلة الثالثة : المراقبة المحدوده للأسلحة في مناطق التجميع ، تبدأ فور اتمام المرحلة الثانية ويتم استكمالها خلال 15 يوما .

د - المرحلة الرابعة : مرحلة الدمج ، تبدأ فور اتمام اجراءات الدمج في المرحلة الثالثة ويتم استكمالها خلال 30 يوما بترحيل مواكب المقاتلين الى مواقع التدريب .

2. يجوز لرئيس لجنة وقف اطلاق النار ، وبالتشاور مع الطرفين الاسراع في تنفيذ المراحل في أي قطاع محدد أوز تأجيله وتنفيذ المراحل على نحو متواصل متى امكن ذلك .

الاحكام الختامية :

- يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ فور التوقيع عليه ، ولا يمكن تعديله الا بموافقه الطرفين .

حرر في الدوحة يوم الثامن والعشرين من مارس 2013م بنصين اصليين باللغتين العربية والانجليزية وكلا النصين متساويين في الحجية ، وفي حال وجود اختلافات بين النسختين تكون النسخة العربية هي السائدة .

عن حكومة السودان

السفير عثمان محمد عثمان درار
نائب الرئيس

عن حركة العدل والمساواة السودانية

السيد / اركو سليمان ضحية

and a platoon commander (Lieutenant) .

7. The non-commissioned officers to be integrated in the rank structure shall be two (02) Warrant officers ten (10) Sergeant Majors thirty (30) Sergeants and ninety (90) Corporals .

8. Two (02) senior ranking JEM combatants shall be considered for appointment as Brigadier General with corresponding responsibilities .

9. three hundred (300) additional combatants shall be integrated in the police forces including one (01) lieutenant colonel three (03) majors three (03) captains and nine (09) lieutenants .

10. combatants who are not integrated for reasons related to lack of qualification requirements or other reasons shall be considered for DDR program.

ANNEX

As an alternative . GOS offers the following integration plan for the consideration of JEM :

1. two (02) JEM Battalion (BN) and (02) companies (COYs) shall be integrated in the military with a total number of one thousand (1,000) eligible combatants M officers and rank and file all inclusive.
2. Each BN shall comprise of four (04) infantry COYs, one of which form the headquarters COY .
3. Each fighting company shall be constituted of one hundred and one (101) combatants (officers and rank and file inclusive), while headquarter COY shall be constituted of ninety (90) combatants officers and rank file inclusive .
4. the command of BN shall be composed of a commanding officer and the second in command four (04) company commanders and (04) second in command M and twelve (12) platoon commanders . the number of officers to be integrated per battalion shall be twenty two (22).
5. the command of each COY shall be composed of one (01) commander one (01) second in command and three (03) platoon commanders.
6. the rank structure shall be a commanding officer (Colonel) a second in command (L/colonel) a company commander (Major) a second in command (Captain)



علي اليسار قائد ثاني جدو عيسي في احدى جلسات مؤتمر
حسكينة



صلاح مصطفى جوك وعلي يسارة القائد احمدي
في الجلسة الختامية لمؤتمر حسكينة





الفرقة الموسيقية في مؤتمر حسكينة



استعراض عسكري في مؤتمر حسكينة





مؤتمر حسكيتة





اقصي اليسار ابراهيم يحي ود. خليل ابراهيم
و بحر ادريس ابوقردة ود. محمود طيناوي



من اليسار محمد علي ناصر احمد هارون عثمان البشري
هاشم حماد يوسف عزت محمد صالح حربه



325



324



اجتماع قيادة طرابلس



السيد احمد بن عبد الله والوفد المرافق
في لقاء مع الحركات في طرابلس





مؤتمر القاهرة لتوحيد الحركات



جنرال قريشن ، عثمان البشري ، سيد شريف ، بيتر سكرتير قريشن ، فتحي



اجتماع قادة الفصائل في طرابلس



د. علي حسن ، احمد كبر ، عبد الله يحي . محمد ابراهيم ،

عثمان البشري



محجوب حسين ، سيد شريف ، فتحي عثمان ، محمد

غرس الله ، عثمان البشري



في الوسط صديق برة ، يمين محمد طاهر ، واحمد عبد الله



جيش فصيل الوحدة



زيارة وفد الحركات الاولي من طرابلس للدوحة

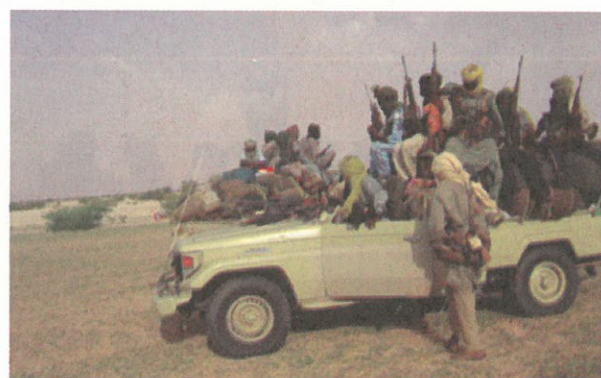


من اليمين .. علي ناصر ، حربه ، يوسف عزت
عثمان البشري، محجوب حسين ، ابراهيم بنج ، احمد عبد الله ،





مؤتمر الكفرة



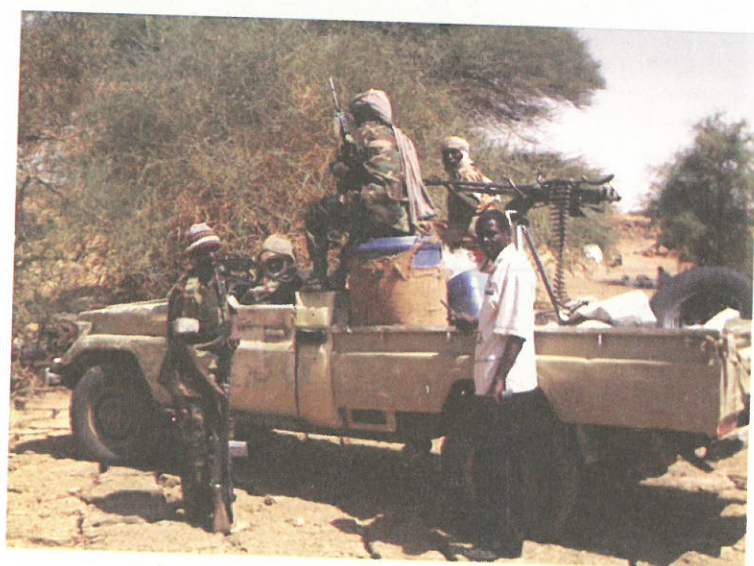
جيش فصيل الوحدة



قيادة الوحدة - محمد ابراهيم ، فتحي ، كبر ، سيد ، عثمان ، عبد الله يحي



د. شريف ، محجوب حسين ، جنرال قريشن
عبد الله يحي ، احمد كبر ، سيد شريف





عثمان محمد البشري

سيرة المؤلف

- الاسم : عثمان محمد البشري
- الميلاد : قرية « ام كردوس » شرق نيالا
- عام 1951 م
- رئيس اتحاد طلاب النيل الابيض الثانوية
- بكالوريوس إحصاء جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد عام 1976 م.
- المسؤول السياسي للجبهة الديمقراطية بكلية الاقتصاد .
- احد مؤسسي الجبهة الوطنية المتحدة عام 1977 مع الراحل الشريف الهندي .
- منسق عام القوة الثورية العربية السودانية .
- امين تنظيم المؤتمرات الشعبية في السودان .
- عضو المكتب السياسي لحركة تحرير السودان .
- عضو الهيئة القيادية وأمين الدائرة السياسية « قيادة الوحدة »
- وزير الشؤون الصحية للسلطة الاقليمية لدارفور .
- مستشار بوزارة الصحة ولاية الخرطوم .



تصنيف / تناصر الشراقي

ISBN 978-614-01-1979-6



9 786140 119796

جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات كوم
www.nwf.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com



facebook.com/ASPArabic

twitter.com/ASPArabic

www.aspbooks.com

asparabic